وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :العلوم المالية والمحاسبة
التخصص :مالية وتأمينات

العنوان

دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر

من إعداد
آمنة خلج

المناقشة بتاريخ 2022/05/28 من طرف اللجنة المكونة من:

محمد طرشي	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	رئيسا
عمر عبو	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	مقررا ومشرفا
عبد القادر قداوي	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	ممتحنا
عبد القادر زيتوني	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	ممتحنا
محمد رضا بوشيخي	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	ممتحنا
غريسي صدوقي	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	ممتحنا

الشكر

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأفراد أسرتي الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل، وذللوا لي الصعاب لا سيما الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما، وإنني لأشكر شكرا جزيلا كل موظفي المكتبة العمومية لولاية عين الدفلى، وعمال مكتبة الجامعة، كما لا ننسى القائمين على المركز الإسلامي الأعلى، وإنني لأجد نفسي أسيرة فضل كل من قدم لي يد المساعدة والعون من بعيد أو قريب وأخص بالذكر الأستاذتين سردون مهدية، و مريم خلج.

وأفرد شكرا خاصا، وخالصا لأحق الناس به: الأستاذ المشرف عليّ **الدكتور عبو عمر** الذي له منا أصدق عبارات الشكر والإمتنان على صبره علينا وعلى نصائحة وتوجيهاته القيّمة التي ساهمت في إخراج هذه الأطروحة، كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشه هذه الأطروحة.

وفي الأخير، أشكر جميع أساتذتي في جميع الأطوار جزاهم الله عنا خير الجزاء، ومتّعهم بالصحة والعافية.

الإهداء

إهدائي إلى:

إلى وطني الجزائر.

إلى من همس في أذني وأنا في سن الثامنة بسر النجاح، أستاذي قزول عبد القادر حفظه الله ورعاه.

إلى روح من تمنى أن أصبح شاعرة وأن يكون أول من يقرأ لي كتابي، أستاذي عمور رحمه الله.

إلى روح جديّ وجدتيّ وخالتي رحمهم الله.

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهم.

إلى أفراد عائلتي أدام الله عليهم بالصحة والعافية.

إلى زملائي وزميلاتي طلبة الدكتوراه قسم المالية والمحاسبة.

إلى من شقوا معي دروب العلم وآنسوني في ظلمتها؛ جميلة، فاطمة الزهرة، أسماء.

إلى جميع أساتذتي في جميع الأطوار.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم جميعا.

الملخص

تناولت الدراسة موضوع الصناعة المصرفية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر . وهذا تماشيا مع استراتيجيات الدول العربية الرامية إلى تقليل مستويات الإستبعاد المالي، من خلال تمكين الأفراد، والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية . والإستفادة منها.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية، وذلك اعتمادا على عدد من المؤشرات خصوصا ما تعلق بدورها في استقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته ممن يفضلون التعامل وفق أسس الشريعة الإسلامية، وللتحقق من الطرح النظري، ولبيان ذلك الدور تم اعتماد منهج دراسة حالة، من خلال دراسة تجارب عربية رائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية ؛ تجربة السعودية، وتجربة سلطنة عمان بالإضافة إلى تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق التمكين المالي للعملاء الذين استبعدوا نفسهم طواعية من النظام المالي الرسمي بسبب غياب منتجات وأدوات تمويل تتوافق مع اعتقادهم الديني.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية ؛ الشمول المالي ؛ الإستبعاد المالي ؛ النوافذ الإسلامية ؛ الجزائر.

Abstract

The study addressed the topic of the Islamic banking industry and its role in promoting financial inclusion in Arab countries, with reference to the case of Algeria. This is in line with the strategies of Arab countries to reduce levels of financial exclusion, by enabling individuals and institutions to access financial and banking services.

This study aims to demonstrate the role of the Islamic banking industry as one of the potential channels through which financial inclusion can be expanded in Arab countries. This is based on a number of indicators, particularly those related to its role in attracting the largest number of members of society and its institutions that prefer to deal on the basis of Islamic sharia. To test the theoretical proposition and demonstrate this role, a case study approach was adopted by examining the pioneering Arab experiences in the Islamic banking industry; the Saudi experience, the Omani experience, as well as the Islamic microfinance experience in Sudan.

The study found several conclusions, perhaps most notably that the Islamic banking industry is one of the most important mechanisms contributing to the financial empowerment of customers; who have voluntarily excluded themselves from the formal financial system, due to the lack of products and financing instruments that conform to their religious beliefs.

Keywords: Islamic banking; financial inclusion; financial exclusion; Islamic windows; Algeria.

Résumé

Cette étude aborde le sujet de l'industrie bancaire islamique et son rôle dans la promotion de l'inclusion financière dans les pays arabes, en se référant au cas de l'Algérie. Ceci est conforme aux stratégies des pays arabes visant à réduire les niveaux d'exclusion financière, en permettant aux individus et aux institutions d'accéder aux services financiers et bancaires.

Cette étude vise à démontrer le rôle du secteur bancaire islamique comme l'un des canaux potentiels par lesquels l'inclusion financière peut être étendue dans les pays arabes. Ceci est basé sur un certain nombre d'indicateurs, notamment ceux liés à son rôle dans l'attraction du plus grand nombre de membres de la société et ses institutions qui préfèrent traiter sur la base de la charia islamique. Pour tester la proposition théorique et démontrer ce rôle, une approche par étude de cas a été adoptée en examinant les expériences arabes pionnières dans le secteur bancaire islamique : l'expérience saoudienne, l'expérience omanaise, ainsi que l'expérience de la microfinance islamique au Soudan.

L'étude a permis de tirer plusieurs conclusions, dont la plus importante est peut-être que le secteur bancaire islamique est l'un des mécanismes les plus importants contribuant à l'autonomisation financière des clients qui se sont volontairement exclus du système financier formel en raison du manque de produits et d'instruments de financement conformes à leurs croyances religieuses.

Mots clés: Banque islamique; inclusion financière; exclusion financière; fenêtres islamiques; Algérie.

قائمة المختصرات
والجداول
والأشكال
والملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي	FATF
Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي	AFI
Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء	CGAP
Micro, small, and medium enterprises	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	MSMEs
Global Partnership for Financial Inclusion	الشراكة العالمية للشمول المالي	GPFI
The Group of Twenty	مجموعة العشرين	G20
International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي	INFE
The Organisation For Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	OECD

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المبادرات الأولى لتأسيس بنوك بلا فوائد	14
(1-2)	قائمة بأهم البنوك الإسلامية خلال الفترة(1970-1980)	16
(1-3)	تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970-1980)	16
(1-4)	تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1980-1990)	18
(1-5)	تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1990-2000)	19
(1-6)	تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة(2000-2009)	21
(1-7)	عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1975-2009)	21
(1-8)	الميزانية العمومية للبنك الإسلامي في12/31/ن	43
(1-9)	أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التجاري	44
(2-1)	الشروط الخاصة لبيع المرابحة	71
(2-2)	الفرق بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة	74
(2-3)	خطوات تنفيذ بيع المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية	75
(3-1)	أبعاد الاستبعاد المالي	108
(3-2)	الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	120
(3-3)	المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي	121
(3-4)	مصادر بيانات قياس الشمول المالي العرض والطلب	144
(4-1)	عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الإسلامي	163
(4-2)	فجوة الموارد لتخفيف من حدة الفقر	171
(4-3)	تقدير نسبة تغطية الزكاة لفجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية	172
(4-4)	تعريف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	175
(4-5)	دور البنوك الإسلامية والنوافذ التشاركية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	177
(4-6)	تطور مفهوم الاستدامة في منظمة الأمم المتحدة	187

(4-7)	تطور إصدار السندات الخضراء والسندات الاجتماعيةِ وسندات الاستدامة خلال الفترة 2007-2020	192
(4-8)	إصدارات الصكوك الخضراء في عام2020	194
(4-9)	حكم التعامل الشرعي بوسائل واليات الاقتصاد الرقمي	201
(5-1)	توزيع الأصول الإسلامية العالمية خلال عام 2020	228
(5-2)	تطور النشاط التمويلي في البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2021)	233
(5-3)	مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020)	243
(5-4)	مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020)	245
(5-5)	مساهمة مصرف الراجحي السعودي في دعم الشمول المالي	247
(5-6)	مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان خلال الفترة(2016-2020)	252
(5-7)	أهم انجازات بنك ظفار في دعم الشمول المالي	253
(5-8)	مؤشرات الشمول المالي في بنك ظفار	256
(5-9)	تطور حجم الودائع في البنوك السودانية خلال الفترة(2019-2020)	258
(5-10)	مؤشرات الشمول المالي في السودان خلال الفترة(2016-2020)	261
(5-11)	مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في السودان خلال الفترة(2016-2020)	262
(5-12)	عدد مؤسسات التمويل الأصغر وعملائه بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة(2016-2020)	264
(5-13)	حجم التمويل الأصغر الممنوح من طرف البنوك خلال الفترة(2016-2020)	264
(5-14)	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات	266
(5-15)	مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)	274

(5-16)	خدمات مصرف السلام الجزائري والخدمات المستحدثة	275
(5-17)	مؤشرات مساهمة مصرف السلام-الجزائري- في الشمول المالي خلال عامي 2019 و2020	277
(5-18)	مراحل تطور البنك الوطني الجزائريBNA	277
(5-19)	مراحل تطور البنك الوطني للتوفير والإحتياط	278

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	عدد البنوك الإسلامية حسب طبيعة النشاط خلال عام2019	22
(1-2)	عدد البنوك الاسلامية في عدد من الدول خلال عام 2020	23
(1-3)	حصة أصول البنوك المتوافقة مع الشريعة من إجمالي الأصول المصرفية المحلية	23
(1-4)	رؤى الباحثين حول مفهوم المصرفية الاسلامية	26
(1-5)	متطلبات التحول من بنك تجاري إلى بنك إسلامي	51
(1-6)	أنواع تحول البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي	52
(2-1)	العلاقة بين أطراف المضاربة وتوزيع الأرباح والخسائر	59
(2-2)	العلاقة بين أطراف المشاركة وتوزيع الأرباح والخسائر	64
(2-3)	العلاقة بين أطراف المرابحة للآمر بالشراء وكيفية تسديد ثمنها	75
(2-4)	أركان عقد السلم	79
(2-5)	آلية تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك	89
(3-1)	مراحل تطور عملية الإستبعاد المالي	111
(3-2)	عدد فروع البنوك التجارية لكل100000الف بالغ	128
(3-3)	عدد الخدمات المالية المتنقلة حسب البلد في عام 2020	129
(3-4)	إستطلاع المؤسسات حول العالم	131
(3-5)	نسبة الأشخاص البالغين المستخدمين للهاتف المحمول والانترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية بحسب الأقاليم المختلفة	144
(3-6)	مؤشر الشمول المالي الرقمي في العالم خلال عامي 2014 و2017	145
(3-7)	تطور قيمة المدفوعات الرقمية في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية خلال الفترة(2017-2019)	146
(3-8)	تطور عدد مستخدمي المدفوعات الرقمية حسب نوع الخدمة خلال الفترة(2017-2019)	146
(3-9)	الإقراض العالمي باستخدام التكنولوجيا المالية	147
(3-10)	عدد القروض الرقمية الموجهة لقطاع الأعمال والأفراد خلال الفترة (2017-	147

	2019)	
(3-11)	تأثير الشمول المالي الرقمي على النمو	148
(3-12)	تطور قيمة التحويلات الاجتماعية كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2015-2020)	149
(3-13)	تطور قيمة التحويلات الاجتماعية وعدد المستفيدين في السعودية خلال الفترة(2015-2020)	149
(3-14)	تطور عدد التحويلات الرقمية عبر الحدود خلال الفترة(2017-2019)	150
(3-15)	التطور السنوي في عدد الفقراء المدقعين خلال الفترة (1992- 2020)	154
(4-1)	نسبة تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية	164
(4-2)	دور الصناعة المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	164
(4-3)	حلول التمويل الإسلامي للدمج المالي	165
(4-4)	حجم التمويل الاجتماعي الإسلامي العالمي الموزع خلال عام2019	170
(4-5)	مكونات الإقتصاد الرقمي	196
(4-6)	المكاسب الاقتصادية المتوقعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي	197
(4-7)	إجمالي الإيرادات المتوقعة من انترنت الأشياء بين عامي 2020 و2025	198
(4-8)	حجم السوق العالمي لتقنية البلوك تشين الوحدة	199
(4-9)	إجمالي الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية من 2018 إلى 2021	203
(4-10)	تطور عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2019 و2025	205
(5-1)	نسبة مؤشر الشمول المالي في مختلف مناطق العالم خلال عام2017	213
(5-2)	فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين في الدول العربية خلال الأعوام 2011، 2014 و2017	214
(5-3)	الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام2017	215
(5-4)	عدد أجهزة الصراف الآلي و فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ خلال	216

	سنة 2020	
(5-5)	نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار لدى مؤسسة مالية ومصرفية رسمية والذين ادخروا المال نقدا في الدول العربية خلال عام 2017	217
(5-6)	مدى النفاذ إلى حسابات الإيداع في الدول العربية خلال عام2020	217
(5-7)	الإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية	219
(5-8)	مدى النفاذ إلى حسابات الإقتراض في الدول العربية	219
(5-9)	مؤشر الشمول المالي الرقمي في الدول العربية	221
(5-10)	نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية على المستوى العالمي خلال عام 2017	221
(5-11)	نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية في الدول العربية خلال عام2017	222
(5-12)	نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017	222
(5-13)	نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية في الدول العربية خلال عام 2017	223
(5-14)	نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة ائتمانية في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017	223
(5-15)	نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة ائتمانية في الدول العربية خلال عام2017	223
(5-16)	تطور عدد بطاقات الائتمان المصدرة لكل 1000 بالغ خلال عامي2017 و2020	224
(5-17)	نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017	224
(5-18)	نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم في الدول العربية خلال عام 2017	225
(5-19)	تطور عدد بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ خلال عامي2017 و2020	225
(5-20)	تطور أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة (2016-2024)	227
(5-21)	التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي خلال عام 2020	227
(5-22)	تطور أصول الصناعة المصرفية الإسلامية خلال الفترة2016- 2020	228

(5-23)	نسبة أصول البنوك الإسلامية العاملة إلى إجمالي أصول المصرفية المحلية في الدول العربية خلال عام2020	229
(5-24)	تطور عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة 2016- 2021	230
(5-25)	عدد البنوك الإسلامية العاملة في الدول العربية خلال عام 2021	230
(5-26)	النسبة المئوية لموجودات أكبر 50 بنكا إسلاميا عربيا حسب البلد خلال النصف الثاني من عام 2020	231
(5-27)	تطور عدد فروع البنوك الإسلامية خلال الفترة (2016-2021)	231
(5-28)	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2021)	232
(5-29)	تطور عدد النوافذ الإسلامية وفروع في البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال النوافذ في 6دول مختارة	232
(5-30)	تطور عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في عدد من الدول الحاضنة للمصرفية الإسلامية	232
(5-31)	تطور عدد فروع البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية من خلال النوافذ في سلطنة عمان	233
(5-32)	تطور صيغ التمويل الإسلامي خلال الفترة (2016-2021)	234
(5-33)	التوزيع النسبي لصيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2020	234
(5-34)	نسبة الحصول على الحسابات والخدمات المالية بين الذكور والإناث	235
(5-35)	نسبة المعرفة المالية عند الأفراد البالغين	237
(5-36)	نسبة تغطية السيولة في بعض الدول العربية وفق مقررات بازل III	238
(5-37)	تطور أصول الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2020)	241
(5-38)	ودائع العملاء في مصرف الراجحي السعودي خلال عام 2020	248
(5-39)	التمويل الممنوح من مصرف الراجحي السعودي خلال عام2020	248
(5-40)	تطور التمويل الإسلامي في نافذة ميسرة خلال الفترة(2016-2020)	256
(5-41)	ودائع العملاء في نافذة ميسرة خلال عام 2020	257

(5-42)	توزيع الودائع في البنوك السودانية خلال الفترة(2019-2020)	258
(5-43)	التوزيع النسبي للصيغ التمويلية خلال عام 2020	258
(5-44)	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر	273
(5-45)	تطور حجم أصول مصرف السلام الجزائري خلال الفترة(2016-2020) الوحدة (مليون دولار أمريكي)	274

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1-1)	قائمة بأهم البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة (1980-1990)	330
(1-2)	مصفوفة تبين رؤى الباحثين حول مفهوم المصرفية الإسلامية	331
(1-4)	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية	332
(1-5)	مؤشرات الإستبعاد المالي وأسبابه في الدول العربية	333
(2-5)	مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية خلال عام2017	334
(3-5)	عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية لكل100 ألف بالغ في الدول العربية خلال الفترة 2017-2020	335
(4-5)	نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار لدى مؤسسة مالية ومصرفية رسمية والذين ادخروا المال نقدا في الدول العربية خلال عام 2017	336
(5-5)	تطور عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ خلال الفترة 2017 -2020 في عدد من الدول العربية	337
(6-5)	الإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية	338
(7-5)	عدد حسابات الإقتراض لكل 1000 بالغ في الدول العربية	339
(8-5)	مؤشر عمق المعلومة الإئتمانية في الدول العربية	340
(9-5)	بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية للبالغين فوق سن 15 سنة في عام2017	341
(10-5)	ملكية البالغين لبطاقات الخصم وبطاقات الإئتمان لكل 1000 بالغ بين عامي2017 و2020	342
(11-5)	توزيع الأصول الإسلامية العالمية خلال عام 2020	342
(12-5)	البيانات المالية لأكبر 50 بنكا إسلاميا في الدول العربية خلال النصف الثاني من عام 2020 (الوحدة: مليون دولار)	343
(13-5)	تطور عدد فروع البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2020)	344
(14-5)	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية	345

(5-15)	تطور عدد النوافذ وعدد فروع البنوك التجارية التي تدير هذه النوافذ خلال الفترة(2016-2020)	345
(5-16)	تطور صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية خلال الفترة(2016-2021) الوحدة: مليون دولار	346
(5-17)	المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي	348
(5-18)	نسبة المعرفة المالية في االدول العربية	349
(5-19)	تطور التمويل الإسلامي وودائع الزبائن في نافذة ميسرة للخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة(2016-2020)الوحدة: مليون ريال عماني	350

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
قائمة المختصرات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XVI
فهرس المحتويات	XVIII
مقدمة عامة	أ-ط

الفصل الأول: مدخل إلى الصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد 11
المبحث الأول: مراحل تطور المصرفية الإسلامية 12
المطلب الأول: مرحلة التنظير 12
الفرع الأول: مرحلة فجر الإسلام 12
الفرع الثاني: مرحلة دخول البنوك التجارية إلى العالم الإسلامي 13
الفرع الثالث: مرحلة ميلاد الفكرة 13
المطلب الثاني: مرحلة التطبيق 15
الفرع الأول: مرحلة التأسيس أو مرحلة الإستدلال والتأصيل 15
الفرع الثاني: مرحلة التوسع 17
الفرع الثالث: مرحلة الإنتشار العالمي 18
الفرع الرابع: مرحلة التنظيم والتأطير 20
المبحث الثاني: ماهية الصناعة المصرفية الإسلامية 24
المطلب الأول: تعريف الصناعة المصرفية الإسلامية 24
الفرع الأول:تعريف الصناعة 24
الفرع الثاني: تعريف المصرفية الإسلامية 24

المطلب الثاني: القواعد الحاكمة لعمل الصناعة المصرفية الإسلامية..... 30
الفرع الأول:المال هو مال الله تعالى 30
الفرع الثاني:تحريم الربا 30
الفرع الثالث: الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بضمان 33
الفرع الرابع: لا ضرر ولا ضرار 33
الفرع الخامس: الهندسة المالية الإسلامية 35
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية..... 39
الفرع الأول:مصادر الأموال 39
الفرع الثاني:استخدامات الأموال 41
المبحث الثالث: تبنّي البنوك التجارية التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي..... 44
المطلب الأول: الفروق الجوهرية بين البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي..... 44
المطلب الثاني: ماهية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي 48
الفرع الأول: تعريف التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي 48
الفرع الثاني: دوافع التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي 48
المطلب الثالث: مداخل التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي 50
الفرع الأول:التحوّل الكلي 50
الفرع الثاني: التحوّل الجزئي 51
الخلاصة 53

الفصل الثاني: الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد 55
المبحث الأول: صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات..... 56
المطلب الأول: التمويل بالمضاربة 56
الفرع الأول: مفهوم المضاربة 56
الفرع الثاني: المضاربة في الصناعة المصرفية الإسلامية 57
الفرع الثالث:الأهمية الإقتصادية للمضاربة 59
المطلب الثاني: التمويل بالمشاركة 60
الفرع الأول:المعنى الإصطلاحي للتمويل بالمشاركة 60

الفرع الثاني:المشاركة في المصرفية الإسلامية 61
الفرع الثالث:الأهمية الإقتصادية للتمويل بالمشاركة 65
المطلب الثالث: التمويل بالمزارعة والمساقاة والمغارسة 65
الفرع الأول:التمويل بالمزارعة 65
الفرع الثاني: التمويل بالمساقاة 67
الفرع الثالث: التمويل بالمغارسة 68
المبحث الثاني: صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المعاوضات..... 68
الطلب الأول: بيع المرابحة 69
الفرع الأول: مفهوم بيع المرابحة 70
الفرع الثاني: المرابحة المصرفية 72
الفرع الثالث:الأهمية الإقتصادية للمرابحة 77
المطلب الثاني: التمويل بالسلم و الإستصناع 78
الفرع الأول: التمويل بالسلم 78
الفرع الثاني: التمويل بالإستصناع 83
المطلب الثالث: التمويل بالإجارة 87
الفرع الأول: تعريف التمويل بالإجارة 87
الفرع الثاني:الإجارة في البنوك الإسلامية ومراحل تطبيقها 88
الفرع الثالث: الأهمية الإقتصادية للتمويل بالإجارة 89
المبحث الثالث: الخدمات الرئيسية في الصناعة المصرفية الإسلامية..... 90
المطلب الأول: الخدمات المصرفية 90
الفرع الأول: قبول الودائع 90
الفرع الثاني:تحصيل الأوراق التجارية 93
الفرع الثالث: تأجير الصناديق الحديدية 93
المطلب الثاني: التسهيلات المصرفية 94
الفرع الأول:خطاب الضمان 94
الفرع الثاني: الإعتماد المستندي 95
المطلب الثالث: الخدمات الإجتماعية 97

الفرع الأول: القرض الحسن 97
الفرع الثاني: الزكاة 99
الخلاصة 101

الفصل الثالث: التأصيل النظري للشمول المالي

تمهيد 103
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي 104
المطلب الأول: أساسيات الإستبعاد المالي 105
الفرع الأول: مفهوم الإستبعاد المالي 105
الفرع الثاني: أبعاد وأسباب الإستبعاد المالي 108
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي 111
الفرع الأول: مقاربات نظرية لمفهوم الشمول المالي من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية 111
الفرع الثاني: مقاربات نظرية لمفهوم الشمول المالي من منظور بعض الهيئات الإقليمية 113
العربية
الفرع الثالث: الشمول المالي من منظور بعض من البنوك المركزية العالمية والعربية..... 115
المبحث الثاني: أبعاد ومبادئ الشمول المالي 118
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه 118
الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي 119
الفرع الثاني: الشروط الأساسية الواجب توفرها في مؤشرات الشمول المالي..... 121
المطلب الثاني:مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي..... 122
الفرع الأول: مبادئ المجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر..... 122
الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي 123
الرقمي(تشينغدو-الصين2016)
الفرع الثالث: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي 125
الرقمي(اجتماع السعودية 2020)
المطلب الثالث: مصادر بيانات الشمول المالي جانب العرض والطلب..... 127
الفرع الأول: مصادر بيانات "جانب العرض"..... 127
الفرع الثاني: مصادر بيانات "جانب الطلب"..... 130

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات المالية..... 135
المطلب الأول: نظرية I-SIP 135
الفرع الأول: علاقة الشمول المالي بالإستقرار المالي 135
الفرع الثاني:علاقة الشمول المالي بالنزاهة المالية 138
الفرع الثالث:علاقة الشمول المالي بالحماية المالية للمستهلك..... 140
الفرع الرابع: نظرية ارتباط الشمول المالي بالأهداف الأخرى (مصفوفة I-SIP) 142
.....
المطلب الثاني: الشمول المالي في ظل التكنولوجيا المالية..... 143
الفرع الأول:مفهوم الشمول المالي الرقمي 143
الفرع الثاني: واقع مؤشر الشمول المالي الرقمي في العالم..... 144
الفرع الثالث: أهمية الشمول المالي الرقمي 146
المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للشمول المالي 151
الفرع الأول: دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي 152
الفرع الثاني: دور الشمول المالي في القضاء على الفقر..... 153
الفرع الثالث: دور الشمول المالي في تعزيز الأمن الغذائي 155
الفرع الرابع: دور الشمول المالي في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة..... 156
الخلاصة 159
الفصل الرابع: آليات وسياسات الصناعة المصرفية الإسلامية لتوسيع قاعدة الشمول المالي
تمهيد 161
المبحث الأول:دور وأهمية الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي..... 162
المطلب الأول:الإدماج المالي من خلال التمويل الربحي..... 162
الفرع الأول: إدماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية 162
الفرع الثاني: الإدماج من خلال عقود المشاركة وتقاسم المخاطر..... 165
الفرع الثالث: الإدماج المالي من خلال تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية..... 167
المطلب الثاني: الإدماج المالي من خلال التمويل الإسلامي الربحي..... 170
الفرع الأول: الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي 171

الفرع الثاني: القرض الحسن كأداة لتعزيز الشمول المالي 172
المطلب الثالث: أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي..... 174
الفرع الأول: الدور التمويلي للصناعة المصرفية الإسلامية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 174
الفرع الثاني: التمكين الإقتصادي للمرأة 179
المبحث الثاني: توجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل المستدام 184
المطلب الأول: التمويل الأصغر الإسلامي أداة لتعزيز الشمول المالي..... 184
الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي 184
الفرع الثاني: عملاء التمويل الأصغر الإسلامي 185
الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق الشمول المالي..... 185
المطلب الثاني: التمويل الإسلامي المستدام كأداة لتعزيز الشمول المالي..... 186
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة 186
الفرع الثاني: التمويل المستدام 190
الفرع الثالث: الصكوك الاسلامية الخضراء 193
المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية..... 194
المطلب الأول: حكم التعامل الشرعي بوسائل وآليات الإقتصاد الرقمي..... 194
الفرع الأول: مفهوم الإقتصاد الرقمي 195
الفرع الثاني: مكونات الإقتصاد الرقمي 196
الفرع الثالث: حكم التعامل الشرعي بوسائل وآليات الإقتصاد الرقمي..... 200
المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية ودورها في رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية. 202
الفرع الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 202
الفرع الثاني: دوافع وأهمية تبني الصناعة المصرفية الإسلامية للتكنولوجيا المالية..... 204
المطلب الثالث: رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية الرقمية..... 206
الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية..... 206
الفرع الثاني: قنوات تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية..... 207

الخلاصة. 209
الفصل الخامس: واقع مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر
تمهيد :..... 211
المبحث الأول: الشمول المالي والصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية: واقع وتحديات 212
المطلب الأول: واقع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية..... 212
الفرع الأول: مؤشر الإستبعاد المالي في الدول العربية 212
الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية 213
الفرع الثالث: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية..... 220
المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية الاسلامية في الدول العربية..... 226
الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا 226
الفرع الثاني: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية..... 229
الفرع الثالث: تطور حجم صيغ النشاط التمويلي في البنوك الإسلامية في الدول العربية 232
المطلب الثالث: التحديات التي تقف عائقا أمام الصناعة المصرفية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية 235
الفرع الأول: الفجوة المالية بين الجنسين 235
الفرع الثاني: ضعف شمول المؤسسات المالية الإسلامية ديموغرافيا وجغرافيا..... 236
الفرع الثالث:إشكالية الأمية المالية 236
الفرع الرابع: التعليمات المتعلقة ببازل III وخصوصا نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر 237
المبحث الثاني: الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية ودورها في تعزيز الشمول المالي، عرض تجارب 240
المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية 240
الفرع الأول: الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية 240
الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي"سما" في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية 242

الفرع الثالث: عرض تجربة مصرف الراجحي السعودي وبنك الجزيرة في تعزيز الشمول المالي 245
المطلب الثاني: تجربة سلطنة عمان 249
الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان 249
الفرع الثاني: إستراتيجية بنك سلطنة عمان المركزي لتعزيز الشمول المالي 250
الفرع الثالث: عرض تجربة نافذة ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية في بنك ظفار.. 252
المطلب الثالث: تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان 257
الفرع الأول: الصناعة المصرفية الإسلامية في السودان 257
الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي السوداني لتعزيز الشمول المالي 259
الفرع الثالث: تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان 262
المبحث الثالث: واقع المصرفية الإسلامية في الجزائر 265
المطلب الأول: تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر 265
الفرع الأول: مراحل تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر 265
الفرع الثاني: التأسيس القانوني للصناعة المصرفية الإسلامية وتعديلاته في الجزائر..... 267
الفرع الثالث: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر..... 270
المطلب الثاني: إستراتيجية بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر..... 271
الفرع الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للشمول المالي في الجزائر..... 271
الفرع الثاني: سياسات بنك الجزائر لتطوير الشمول المالي في الجزائر..... 272
الفرع الثالث: منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي..... 273
المطلب الثالث: تجربة مصرف السلام–الجزائر– والبنك الوطني الجزائري والبنك الوطني للتوفير والإحتياط 274
الفرع الأول: تجربة مصرف السلام الجزائري 274
الفرع الثاني: تجربة البنك الوطني الجزائري في فتح نوافذ إسلامية 277
الفرع الثالث: تجربة البنك الوطني للتوفير والإحتياط في فتح نوافذ إسلامية..... 278
الخلاصة 280
الخاتمة العامة 282

المراجع 288
الملاحق 330

مقدمة عامة

يتميز النظام الإقتصادي الإسلامي عن الأنظمة الإقتصادية المختلفة بوجود ضوابط لحفظ المال واستثماره فيما يعود بالنفع على صاحبه وعلى المجتمع، فتبني الصناعة المصرفية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية يساهم في الحفاظ على المال وتنميته بشكل صحيح وعادل يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي من جهة، إلى جانب تحقيق ما يطمح إليه صاحب رأس المال من عائد مجز على أمواله المستثمرة من جهة أخرى. هذا، ويشهد العالم في الوقت الحاضر صراعا كبيرا على صعيد المؤسسات المالية والمصرفية بغية الحصول على أكبر حصة سوقية عن طريق البحث عن أسواق مصرفية جديدة ومحاولة الدخول إليها، إضافة إلى محاولة كل مؤسسة مصرفية تقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية الجديدة التي تتناسب مع التطورات الهائلة في سوق التكنولوجيا المالية.

وقد خلق سعي العالم لتحقيق الشمول المالي وخاصة عقب الأزمة المالية 2008، إلزاما واسعا لدى حكومات الدول لتبنّي استراتيجيات وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، إلى الخدمات المالية الرسمية، وتمكينهم من استخدامها والإستفادة منها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال المؤسسات المالية الرسمية.

ونظرا لما تعرفه الدول الإسلامية من تسرب نقدي ساهم في تنامي الإقتصاد غير الرسمي في هذه الدول، دعت الحاجة إلى تبني الصناعة المصرفية الإسلامية كوسيلة لإستقطاب تلك الموارد ودمجها في الدائرة النقدية بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

أولا: إشكالية البحث

أظهرت مؤشرات الشمول المالي في الدول إلى إحجام مجموعة من الأفراد والمؤسسات عن التعامل مع المؤسسات المصرفية التجارية بسبب المعتقد الديني، هذا الواقع أدى إلى تبنّي نظام المصرفية الإسلامية كإستراتيجية لتعزيز الشمول المالي،حيث تساهم هذه الأخيرة في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خدمات مصرفية واجتماعية، وصيغ تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر تلائم احتياجات الأفراد. وفي نفس السياق تتوجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الإسلامي الأصغر والتمويل المستدام كما تتبنى مفهوم الرقمنة عند تقديم خدماتها لعملائها بهدف تقريب هذه الخدمات للأفراد وجعلها في متناول الجميع ميسورة التكلفة وذات الجودة.

وعليه نطرح التساؤل التالي: **ما دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بالإشارة إلى حالة الجزائر؟**

- **الأسئلة الفرعية**

-فيما تتجلى الأنشطة الرئيسية للمصرفية الإسلامية؟

-مالمراد بالشمول المالي، وما هي أهم مؤشرات قياسه؟

-في ما تتمثل آليات وسياسات الصناعة المصرفية الإسلامية لتوسيع معدل الشمول المالي؟

-هل نجح تبني الدول العربية للصناعة المصرفية الإسلامية في دعم الشمول المالي بها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة كما يلي:

- تقتصر الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية على توفير صيغ التمويل الإسلامي.
- الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والإستفادة منها، ويقاس الشمول المالي من خلال أبعاد تشمل الوصول، والإستخدام، وبعد الجودة التي تعبر عن رضا العميل على الخدمة المصرفية.
- تقوم الصناعة المصرفية الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية فتمنح العملاء التمويل اللازم من خلال عقود المشاركات وعقود المعاوضات، كما توفر التمويل الأصغر الإسلامي لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- يعاني النظام المالي في الدول العربية من مشكلة الإستبعاد المالي؛
- السبب الأساسي لتدني مستويات الشمول المالي في الدول العربية غياب الثقة في النظام المالي والمصرفي؛
- ما زالت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية، وفي الجزائر بصفة خاصة تفتقر إلى الإطار القانوني المنظم لنشاطها.

ثالثا: أهمية الدراسة

انطلاقا من استحواذ النظام المصرفي غير الرسمي على الجزء الأكبر من موارد المجتمعات الإسلامية المالية، تبرز اهمية الصناعة المصرفية الإسلامية كوسيلة لإعادة دمج تلك الموارد وتعزيز الشمول المالي. كما توفر المصرفية الإسلامية البديل للأفراد والمؤسسات الذين أحجموا عن التعامل مع البنوك التجارية التقليدية بسبب المعتقد الديني.

رابعا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المصرفية الإسلامية من خلال بيان أنشطتها الرئيسية وخدماتها المصرفية؛
- التأصيل النظري لظاهرة لشمول المالي ؛
- إبراز دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛
- عرض الصناعة المصرفية الإسلامية في مختلف الدول العربية بما فيها حالة الجزائر؛
- إبراز أهم التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق الشمول المالي خصوصا ما تعلق بمنتجات وأدوات وخدمات المصرفية الإسلامية؛

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ضرورة إبراز أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية دورها في تقديم وتوفير الخدمات المصرفية للعملاء.
- تنامي حجم التسرب النقدي في الجزائر مما تطلب إعادة بعث الصيرفة الإسلامية كوعاء إدخاري في الجزائر كفيل بإستقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة.
- محاولة إبراز دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تجاوز أسباب الإستبعاد المالي والمصرفي.

سادسا: الإطار الزماني والمكاني

- مكانيا: شملت الدراسة الدول العربية، بما في ذلك الجزائر.
- زمانيا: كان مجال الدراسة في الفترة ما بين 2016-2021، لإرتباطه بإصدارات التقارير السنوية للبنوك العربية محل الدراسة، بالإضافة إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي، ومعطيات التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي، وتقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

سابعا: الدراسات السابقة

1. الدراسات السابقة باللغة العربية

- دراسة جمال الجويني وعبد الكريم قندوز، **أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، وهدفت الدراسة إلى قياس آثار التمويل الإسلامي على الشمول المالي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، إضافة إلى الأخذ في الإعتبار أثر متغيرين آخرين هما: الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يستجيب للتغيرات في

مؤشر تطور حجم التمويل الإسلامي، والإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية قيد الدراسة.

- دراسة رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، وهدف الدراسة إلى تحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال الوقوف على دور الخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يقدم مجموعة كبيرة من الحلول المصرفية التي توائم احتياجات كافة المشاريع وبالأخص المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دراسة عماد الدين محمد محمود حسن ، **الدور المعدل للخدمات المصرفية الإلكترونية في العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية في المصارف السودانية بالتطبيق على بنك النيل للتجارة والتنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال،جامعة النيلين، 2019. وقسم الباحث الدراسة إلى خمس فصول؛ الفصل الأول خصصه للإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة أما الفصل الثاني فشمل الإطار النظري للبحث؛ تطرق فيه الباحث إلى تعريف متغيرات الدراسة بما يشمل الخدمات المصرفية، والشمول المالي والميزة التنافسية. وفي الفصل الثالث قام الباحث بدراسة واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية، والميزة التنافسية، والشمول المالي في بنك النيل للتجارة التنمية. أما الفصل الرابع فخصصه الباحث للدراسة الميدانية بهدف عرض وتحليل البيانات لإستخلاص النتائج. ليعرج الباحث بعد ذلك إلى النتائج والتوصيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية إيجابية للأمان بالخدمات المصرفية الإلكترونية وبين الشمول المالي وبين سرعة الإستجابة وتقليل التكاليف، كما أكدت الدراسة على ضرورة الإهتمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية من قبل إدارات مجالس البنوك لما لها من تأثير كبير في تحقيق الشمول المالي.
- دراسة جلال الدين بن رجب، **إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة 2018. وهدفت الدراسة إلى تقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الإتجاهين، بإستخدام نموذج المعادلات الآنية، إلى جانب التعرف على أثر محددات أخرى على الشمول المالي، كمؤشر التركز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بهدف المساعدة على وضع استراتيجيات وخطط عمل مناسبة لأكثر شمول مالي.

- دراسة بن عيشوبة رفيقة، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي–دراسة حالة الدول العربية،** مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، المجلد 2، العدد9، 2018، هدف هذا المقال بحث واقع الشمول المالي وكذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي بإعتبارها أحد أهم مصادر التمويل للشرائح المهمشة ماليا في الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبيا على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون إستثناء.
- دراسة هيثم خليل مرسي أبو بكر، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في جذب العملاء بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، جامعة النيلين،السودان، سبتمبر 2017، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي توفرها البنوك التجارية، وتحليل أهم معوقاتها ومزاياها ومخاطرها ومقومات نجاحها. قسم الباحث الدراسة إلى أربع فصول أساسية؛ تطرق في الفصل الأول المعنون بالخدمات المصرفية الإلكترونية إلى ماهيتها، وكذا العوامل المؤثرة على تطبيق التقنية المصرفية، وتناول الباحث في الفصل الثاني وسائل جذب العملاء، في حين خصص الفصل الثالث للبنوك التجارية وللخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية السودانية، وتطرق في الفصل الرابع إلى الدراسة التطبيقية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية وجذب المزيد من العملاء.

2. دراسات سابقة باللغة الأجنبية

دراسة

Liu, Y., & Youtang, Z, **Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises—Evidence Based on**,Sustainability 2020 , 12 (3733). 5-5-2020.

بحثت الدراسة تأثير الشمول المالي الرقمي في الصين على النمو المستدام للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المال الرقمي يعزز النمو المستدام للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق تخفيف القيود.

- **دراسة**

Peterson Ozili, **Impect of digital finance on financial inclusion and stability**, Elsevier , December,2018.

حيث قدم المقال مناقشة حول التمويل الرقمي وآثاره على الشمول المالي والإستقرار المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي المتجسد في استخدام – التكنولوجيا المالية– له آثار ايجابية على الشمول المالي، حيث بينت انه إذا كان لدى السكان المستبعدين بيانات إعتماد مصرفية رقمية (مثل كلمة مرور تسجيل الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأشكال أخرى من بيانات إعتماد الوصول الرقمي) فيمكنهم ربط حساباتهم المصرفية بقنوات الدفع الرقمية لإجراء المعاملات المالية الأساسية، علاوة على ذلك إذا كانت تكلفة الوصول إلى التمويل الرقمي رخيصة، فإن الأفراد ذوي الدخل المنخفض والفقراء سيشاركون في النظام المالي الرقمي مما ينعكس بالإيجاب على الشمول المالي.كما أضهرت الدراسة أن الشمول المالي الرقمي لا يفيد الأفراد الذين ليس لديهم حساب مصرفي، أو الذين لا يستخدمون الأجهزة الرقمية في المعاملات المالية.

- **دراسة**

Muhamed Zulkhibri, **Islamic Finance, Financial Inclusion Policy and Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries**, Islamic Economics and Finance Research Division, Kingdom of Saudi Arabi, 2016.

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية والطلب عليها بين البالغين المسلمين، في عينة مكونة من أكثر من 65000 بالغ من64 دولة (بإستثناء البلدان التي يكون فيها أقل من1% و99% من العينة مسلمين)، وأظهرت النتائج أن المسلمين أقل احتمالا مقارنة مع غير المسلمين لإمتلاك حساب مالي رسمي أو الإدخار في مؤسسة مالية رسمية،كما وجدت الدراسة إستخداما ضئيلا للمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالرغم من وجود دليل على التفضيل الإفتراضي للمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بين عدد كبير من المستجيبين على الرغم من ارتفاع تكاليف المعاملات والمنتجات.

- **دراسة**

Junaidah Abu Seman, **Financial inclusion : The Role of Financial System and Other Determinants,** Submitted in Fulfilment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy, September 2016, Salford Business School University of Salford, Salford, United Kingdom .

هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور النظام المالي في التأسيس للشمول المالي، مع التركيز على البحث عن دور النظام المالي الإسلامي على تحقيق ذلك، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في زيادة الشمول المالي من خلال: تعزيز عقود تقاسم المخاطر التي توفر بديلا للتمويل التقليدي، وثانيا من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة (الزكاة، الوقف والقرض الحسن).

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في قيامنا بدراسة دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال الإنتقال من المستوى الكلي-الدولة- إلى المستوى الجزئي-بنك - فقمنا بتحليل دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحليل مؤشرات الوصول والإستخدام للخدمات المصرفية الإسلامية في الدول العربية محل الدراسة، وبالتطبيق على بنك إسلامي أو على بنك تجاري يقدم خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ.

ثامنا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي بإستخدام أداة الوصف والتحليل، وكذا المنهج التاريخي والمنهج المقارن، ومنهج دراسة حالة. وهذا بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح إسهامات الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عرض تجارب الدول العربية بالإشارة إلى تجربة الجزائر، بالإضافة إلى تحليل بيات الشمول المالي بما يشمل بعدي الوصول والإستخدام في بنوك مختارة من تجارب الدول العربية وتجربة الجزائر في الصناعة المصرفية الإسلامية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- من خلال إعدادي للأطروحة واجهتني صعوبات عدة، منها ما: يشترك مع الأبحاث العلمية الأخرى ومنها ما هو متعلق بطبيعة موضوع الدراسة، ولعل أهمها ما يلي:
- صعوبة الحصول على التقارير والبيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي؛ الخاصة بالجزائر، لإنعدام الشفافية والإفصاح.
- حداثة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، حال دون التقييم الدقيق لمؤشرات الشمول المالي الإسلامي في البنك الوطني الجزائري، والبنك الوطني للتوفير والإحتياط.

عاشرا: أقسام الدراسة

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى الاقسام التالية

- **الفصل الأول: مدخل إلى الصناعة المصرفية الإسلامية**

يتناول هذا الفصل مراحل تطور الصناعة المصرفية الإسلامية من التنظير إلى التطبيق، بالإضافة إلى المراد بالصناعة المصرفية الإسلامية بما في ذلك بيان مختلف الضوابط الشرعية الحاكمة لها. وننتهي إلى تبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي، من خلال التحول الكلي او الجزئي من خلال إنشاء نوافذ او فروع إسلامية.

- **الفصل الثاني: الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية**

خصصنا هذا الفصل للحديث عن الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية، بما يشمل صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات قائمة على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة في حال وقوعها؛ كالمشاركة والمضاربة، والمزارعة والمساقاة. وصيغ تمويلية ضمن عقود المعاوضات تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل او سلعة، وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين كبيع المرابحة للآمر بالشراء، وبيع السلم والإستصناع والإجارة. بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية وتسهيلات لعملائها.

- **الفصل الثالث:التأصيل النظري للشمول المالي**

تناول هذا الفصل ، ماهية الشمول المالي، من خلال إبراز التعاريف المختلفة له الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية وكذا البنوك المركزية، بالإضافة إلى بيان أبعاد الشمول المالي؛ الوصول والإستخدام والجودة وكذا المبادئ التي تأسس عليها. كما يتناول هذا الفصل علاقة الشمول المالي بالمتغيرات المالية من خلال إبراز العلاقة التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول المالي والإستقرار المالي.

- **الفصل الرابع:آليات وسياسات الصناعة المصرفية الإسلامية لتوسيع قاعدة الشمول المالي**

تطرقنا خلال هذا الفصل بيان دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تجاوز اسباب الإستبعاد المالي والمصرفي من خلال ما توفره من صيغ تمويل قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وكذا من خلال خدماتها الإجتماعية المتمثلة في القرض الحسن والزكاة، بالإضافة إلى انتهاج مبدأ الهندسة المالية الإسلامية الذي يسمح لها بابتكار منتجات تمويلية تتكيف ومتطلبات الفئة المهمشة من الإقتصاد الرسمي. كما تعمد الصناعة المصرفي الإسلاميۃ إلى تبني مفهوم التمويل الأصغر لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التوجه نحو التمويل المستدام من خلال إصدار الصكوك الخضراء. وتماشيا مع التطور التقني والتكنولوجي فقد عملت الصناعة المصرفية الإسلامية إلى تبني مفهوم الرقمنة عند تقديم خدماتها المصرفية.

- **الفصل الخامس: واقع مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**

تناول هذا الفصل دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال إبراز مؤشرات الشمول المالي وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض تجارب دول عربية في تعزيز الشمول المالي؛ تجربة السعودية التي قمنا من خلالها بتحليل مؤشرات الشمول المالي للبنوك الإسلامية العاملة، وأخذنا مصرف الراجحي كنموذج، والتجربة الثانية تمثلت في تجربة سلطنة

عمان، التي قمنا من خلالها بتحليل دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحليل بياناتها المتعلقة بالشمول المالي، وأخذنا تجربة السودان كنموذج يحتذى به في مجال التمويل الأصغر الإسلامي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السودان. بالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض تجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال الإشارة إلى مراحل تطور مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وقمنا بعرض تجربة مصرف السلام الجزائري ، وكذا تجربي البنك الوطني الجزائري والبنك الوطني للتوفير والإحتياط في فتح نوافذ إسلامية.

الفصل الأول:

مدخل الى الصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد

حاجة الإنسان إلى التعامل المصرفي جاءت كنتيجة للصعوبات التي تعترض نظام الوساطة المباشرة ومواكبة منه لنمو أنشطته اليومية المتعلقة بمجالات الزراعة، والتجارة وغيرها ، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى البنوك الإسلامية فحاجة الإنسان إلى مؤسسة مالية تعكس معتقداته كان سبب تأسيسها وا لمساهمة في بناء المجتمع المتكامل عن طريق التوجيه الصحيح لرؤوس الأموال لتمتزج مع جهد الإنسان علامتها الفارقة مع البنوك التجارية.

وتجسدت الإنطلاقة على أيدي علماء ومفكرين قيّضَهم الله سبحانه وتعالى ليُنظّروا لصناعة مصرفية إسلامية جسدت الحاجة الحضارية، والإقتصادية، للأمة الإسلامية من خلال تطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلاميةِ، و أحقّيتها في استغلال ثروات الأمة بدل إيداعها في المؤسسات المالية الغربية أو تلك التي تتبنى نظام الفائدة المحرمة شرعا. وقد ساهمت الصناعة المصرفية الإسلامية في تجسيد مقاصد الشريعة الإسلامية على أرض الواقع من خلال تطبيق مبادئها في جميع معاملاتها، وأنشطتها، بما يحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإسلامي داخليا، وخارجيا.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التطرق إلى مراحل تطور المصرفية الإسلامية، وكذا ماهيتها، بالإضافة إلى تبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول: مراحل تطور المصرفية الإسلامية

المبحث الثاني: ماهية الصناعة المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: تبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي

المبحث الأول:مراحل تطور المصرفية الإسلامية

المصرفية الإسلامية على ما هي عليه الآن لم تكن وليدة الصدفة وإنما هي نتاج تطور مجموعة من المراحل كان لها الأثر البارز في نقل الفكرة من جانبها النظري إلى واقع التطبيق ، فبعد أن كانت البنوك التجارية تحضى بحصّة الأسد من المعاملات المالية – ولازالت– ، ومع حرمة التعامل بالربا وا لمعتقد الديني الذي جعل الكثير من الأفراد يحجمون عن التعامل مع هذه المؤسسات ولرفع الحرج عن المسلمين كان لا بد من استحداث الصناعة المصرفية الإسلامية المبنية على أسس الشريعة الإسلامية كبديل شرعي للمصرفية التقليدية، حيث انطلقت المصرفية الإسلامية مع الكتابات النظرية حول التمويل بلا فوائد، وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها في السبعينيات من القرن الماضي.

المطلب الأول: مرحلة التنظير

تُجسد هذه المرحلة طبيعة العمليات المالية التي سادت المنطقة العربية إبان فجر الإسلام، وكذا مرحلة تأثرها بالفكر المصرفي الإستعماري الذي تجسد في دخول البنوك التجارية القائمة على الفائدة الربوية إلى المنطقة العربية، بالإضافة إلى ميلاد فكرة بنوك بلا فوائد على أيدي علماء الإقتصاد والشريعة.

الفرع الأول:مرحلة فجر الإسلام

ساد قبل وبعد البعثة النبوية الشريفة في شبه الجزيرة العربية، صيغتا المضاربة الفردية والإقراض بالربا فأقرّ الإسلام المضاربة وأبقى عليها، وحرم الربا لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع. تزامن تطبيق بعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية مع ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام لإتساع رقعة الدولة الإسلامية. وعلى إثر ذلك تم تأسيس بيت المال، الذي كان بمثابة خزينة الدولة. كما عرف المسلمون نظام الإيداع المصرفي في عهد الصحابة ، فائتمن الناس الزبير بن العوام رضي الله عنه على أموالهم لثقتهم فيه، و"ظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة، وبين الوديعة الجارية المضمونة(القرض) التي تمكن الوديع من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها."[1]

ومن المعروف أيضا أن الجهابذة (الصرافون أو الصيارفة) في تلك الفترة كانوا يقومون بأنشطة عديدة؛ مثل المراطلة (بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة بمثله وزنا) ، بيع الصرف، والسفتجة، والتعامل بالشيك. "وبهذا فقط أوجدت الشريعة الإسلامية البديل لتحريم الربا، فكان أن نشطت التجارة وتوسعت حتى بلغت الصين شرقا وأوروبا غربا، لتتربع بذلك على نسبة 70 % من حجم التجارة العالمية."[2]

---

[1]:مصطفى إبراهيم محمد مصطفي، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012، ص13.

[2]: محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2008 ص ص 66- 71، (بتصرف).

الفرع الثاني: مرحلة دخول البنوك التجارية إلى العالم الإسلامي (1850–1950)

كان للإستعمار الأجنبي الذي عرفته الدول دور في ظهور وانتشار البنوك التجارية في المجتمعات الإسلامية، التي عملت على توطين الإستعمار الإقتصادي في هذه الدول، و استنزاف ثرواتها. وبعد تحرّر هذه الدول من الهيمنة الغربية قامت بإنشاء بنوك وطنية، دون إحداث أي تغيير في بنية النظام المصرفي الذي تم تبنيه من النموذج الغربي القائم على استحلال الفوائد الربوية. فإحتدم الجدال بين الباحثين ورجال السياسة والإقتصاد، وفقهاء الأمة، وتعاكست الرؤى بين من حاول إلباس الفائدة لباس الإسلام ، ومن أقر بأن هذه الفائدة هي الربا الذي حرمه الله تعالى؛ فعملوا بجهودهم الفردية على توعية الناس من خلال إلقاء الدروس والمحاضرات، والخطب والندوات العلمية، وغيرها.

الفرع الثالث: مرحلة ميلاد الفكرة (1950–1970)

لم يكتف علماء الشريعة والإقتصاد بالتحذير من التعامل بالفائدة، وإنما أقاموا مجموعة من المؤتمرات والملتقيات لبيان حكم الإسلام في فوائد البنوك، فالقرار الحاسم "لمجمع البحوث الإسلامية* بحرمة فوائد البنوك، وأنها الربا المحرم الذي نزلت فيه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية " [1]، جسد النهضة الحديثة للإقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات. فعملوا على إيجاد البديل الشرعي من خلال التأصيل النظري لفكرة البنوك الإسلامية في كتاباتهم ومؤلفاتهم المتخصصة، التي ساهمت في إرساء دعائم قيام البنوك الإسلامية. لتتجسد الانطلاقة على يد علماء الإقتصاد في إقامة بنوك بلا فوائد، أمثال الدكتور أحمد عبد العزيز النجار وتجربته مع بنوك الإدخار المحلية.

ويوضح الجدول المرفق رقم (1–1) المبادرات الأولى لتأسيس بنوك بلا فوائد.

*: حيث خلص المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية عام 1965 إلى نص فتوى مفادها" الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الإستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي، وكثير الربا في ذلك وقليله حرام، والإقراض بالربا محرم، لا تبيحه حاجة ولا ضرورة وكل امرئ متروك لديه في تقرير ضرورته".انظ ر: محمد الشحات عبد الحميد الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص60 ، نقلا عن أبحاث المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية، بحوث اقتصادية وتشريعية.

[1]:علي محيي الدين القرة الداغي ، **المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للإجتهاد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة**، دار البشائر الإسلامة، 2013، ص123.

الجدول رقم (1-1): المبادرات الأولى لتأسيس بنوك بلا فوائد

التعريف بالمؤسسة	الفئة المستهدفة	تقييم التجربة
صناديق ادخار بدون فائدة أنشأت بباكستان امتدت من نهاية الخمسينيات إلى بداية الستينات من القرن العشرين	المزارعين الفقراء	**فكرة العمل**: استقبال الودائع من ملاك الأراضي(لا يحصلون على عائد)، ومنحها للفقراء المزارعين (لا يقدمون فائدة) بعمولة صغيرة لتغطية المصاريف الإدارية. وتستغل هذه القروض لإحياء أراضيهم. **أسباب الفشل** : غياب كوادر مؤهلة من العاملين. وعدم تجدد الإيداعات لدى المؤسسة، بالإضافة إلى زيادة التكاليف الإدارية عن الإيرادات من العمولات. غياب مفهوم المؤسسة المصرفية الإسلامية، التي تجسد معنى التعاون التكافلي أو العمل وفق صيغ تشاركيه.
صندوق الحج في ماليزيا(Tabung Haji)1963	الأفراد الراغبين في أداء فريضة الحج	**فكرة النشاط**: الإدخار التدريجي، والتوظيف في استثمارات اجتماعية واقتصادية نافعة.
بنوك الإدخار المحلية مصر(1963 – 1967)	سكان الأرياف بمدينة ميت غمر (محافظة الدهلقية)	**فكرة النشاط**: المشاركة في الربح والخسارة بعيدا عن الفائدة، **أسباب الفشل**: **أسباب داخلية**: عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية التي تمارسها، عدم توفر كوادر مؤهلة من العاملين، **أسباب الخارجية**: هيمنت الفكر الشيوعي في مصر. الإدارة المركزية السياسية.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: مرحلة التطبيق

شهدت هذه المرحلة المبادرات الأولى لتأسيس البنوك الإسلامية ، التي انتشرت وتوسعت في العالم. والإنطلاقة كانت مع تأسيس أول بنك إسلامي بالمعنى المتكامل، وهو بنك دبي الإسلامي سنة 1975م وصولا إلى 520 بنكا إسلاميا في 72 دولة سنة 2019، لتستحوذ بذلك على الحصة الأكبر من أصول التمويل الإسلامي عالميا.

الفرع الأول: مرحلة التأسيس أو مرحلة الإستدلال والتأصيل (1970– 1980)

يعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية نقطة تحول في مسار إنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث خلص المؤتمر إلى ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وعليه تم "إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974، وباشر البنك الإسلامية للتنمية نشاطه عام 1977."[1] كما شهدت سنة 1975 وضع اللبنة الأولى لتأسيس أول بنك إسلامي بالمعنى المتكامل وهو بنك دبي الإسلامي، جاء هذا بعد تأسيس بنك ناصر الإجتماعي سنة 1971 كمؤسسة حكومية تهدف إلى "توسيع قاعدة التكافل الإجتماعي بين المواطنين"[2] ويعد أول مؤسسة نص قانون تأسيسها على انه لا يجوز أن" يتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاءً" (المادة 3)."[3] ثم توالت عمليات التأسيس في مجموعة من الدول العربية، حيث عرفت سنة 1977 تأسيس ثلاث بنوك إسلامية تمثلت في بنكي فيصل الإسلامي المصري والسوداني ، وبيت التمويل الكويتي ، أما في عام 1978 فقد تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار ثم تلاه بنك البحرين الذي أسس سنة 1979، ليبلغ العدد الإجمالي للبنوك الإسلامية التي تأسست خلال هذه الفترة 12 بنكا إسلاميا، برأس مال قُدّر بحوالي 1,816,964 ألف دولار أمريكي وبحجم أصول بلغ 91,623,555 ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الودائع 26,402,649 ألف دولار أمريكي، والأرباح 740,447 ألف دولار أمريكي، انظر الجدول رقم (1-3).

---

[1]:عبد الله براهيمي، **الفاعلون في دائرة التمويل الإسلامي** ، ورقة مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، يومي 2010/12/09، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الأغواط، ص 4. نقلا عن أحمد الكردي، نظرة عن قرب لتطوير وتنمية البنوك الإسلامية، 2010، ص4.

[2]: جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، لبنان، 1993، ص 33.

[3]:نفس المرجع السابق، ص34.

وفي الجدول المرفق رقم (1-2) قائمة توضيحية بأهم البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة. هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين لا يقومون بإدراج البنك الإسلامي للتنمية كبنك إسلامي تجاري على اعتباره مؤسسة مالية دولية.

الجدول رقم(1-2): قائمة بأهم البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970-1980)

البنك	البلد	قرار التأسيس
بنك ناصر الإجتماعي	مصر	انشأ بمقتضى القانون رقم 66 لسنة 1971.
بنك دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	تأسس بموجب مرسوم صادر في 1975/03/12 من سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله.
بنك فيصل الإسلامي السوداني	السودان	تأسس بموجب قانون خاص أجازه مجلس الشعب بالسودان يحمل اسم قانون بنك فيصل الإسلامي لعام 1977.
بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	تأسس بموجب القانون الخاص بسنة 1977
بيت التمويل الكويتي	الكويت	تأسس بموجب المرسوم بالقانون رقم 72 لسنة 1978.
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	تأسس بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978
بنك البحرين الإسلامي	البحرين	تأسس بموجب المرسوم رقم 2 لسنة 1979.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، لبنان، 1993، ص22-36.

الجدول رقم(1-3): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1970-1980) الوحدة (ألف دولار أمريكي)

الفترة	عدد البنوك الإسلامية	رأس المال	الأصول	الودائع	الأرباح
1975	02	38,795	17,538,294	16,435,520	429,474
1976	02	189,097	4,270,653	3,409,244	19,243
1977	02	126,204	2,755,072	2,691,777	41,957
1978	01	42,778	1,965,642	863,841	27,769
1979	05	1,420,090	65,093,894	3,002,267	222,004
المجموع	12	1,816,964	91,623,555	26,402,649	740,447

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Samir Abid Shaikh, **Islamic Banking History Geography and Primary Financial Indicators 1975-2018**, academia.edu/38274465/ISLAMIC BANKING-docx,(accessed 16,12,2020,14:30)

تميزت هذه المرحلة بحرص البنوك الإسلامية على "تحقيق المقاصد الشرعية في المال، لذا كان عملها في أول عهدها منصبا على مبدأ المشاركات والمضاربات بأنواعها، والتجارة في السلع، وكذلك كانت القروض

الحسنة تقدّم للمحتاجين بدون فوائد، حيث وصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة التطبيق الأمثل والأكمل للأسس والمبادئ التي أسست البنوك الإسلامية لأجلها."[1]

الفرع الثاني: مرحلة التوسع (1980-1990)

تميزت هذه المرحلة بظهور "مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من البنوك الإسلامية ومن شركات الإستثمار المنتشرة حول العالم، كما تميزت بالمحاولات الرائدة لأسلمة النظام المصرفي ككل في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع البنوك لديها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء" [2]، وقد تم التأسيس ل 45 بنكا إسلاميا خلال هذه الفترة، برأس مال بلغ 3,676,752 ألف دولار أمريكي، بحجم أصول قدرت ب 54,092,791 ألف دولار أمريكي وبلغ حجم الودائع 41,271,960 ألف دولار أمريكي، أما الأرباح فكانت 1,154,149 ألف دولار أمريكي- انظر إلى الجدول رقم (1-4)- ومن بين أهم البنوك التي أسست خلال هذه الفترة نذكر؛ بنك قطر الإسلامي 1980، بنك فيصل الإسلامي البحريني 1980، البنك الإسلامي السوداني 1983 ...(انظر الملحق رقم(1-1)). وتميزت هذه الفترة بظهور صيغ تمويلية جديدة مثل "الإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة، السلم والإستصناع، كما عرفت أيضا انعقاد ندوات ومؤتمرات متخصصة في الصيرفة الإسلامية مثل ندوة البركة السنوية للإقتصاد الإسلامي التي تنظمها مجموعة دلة البركة، والملتقيات الدولية التي ينظمها البنك الإسلامي للتنمية"[3].

---

[1]:عيسى بن محمد عبد الغني الخلوفي، **الحيل الفقهية وعلاقتها بأعمال المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية** ، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، 2015، ص332.

[2]: بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية** ، دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص22.

[3]:منذر عبد الهادي رجب زيتون، **تقييم أداء وسائل الإستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية دراسات تطبيقية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص12، (بتصرف).

الجدول رقم (1–4): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1980–1990) الوحدة (ألف دولار أمريكي)

الفترة	عدد البنوك الاسلامية	رأس المال	الأصول	الودائع	الأرباح
1980	03	458,966	5,484,993	1,915,186	18
1981	02	20,883	67800	43,493	2,727
1982	09	976,305	16,539,276	13,236,613	532,596
1983	09	638,407	10,876,646	9,464,287	163,946
1984	07	259,627	2,715,889	2,162,254	1,977
1985	05	201,013	1,577,497	1,260,142	6,244
1986	0	0	0	0	0
1987	04	864,654	14,337,735	11,033,834	423,617
1988	01	27,679	100,583	54,658	3,867
1989	05	229,218	2,392,372	2,101,493	19,157
المجموع	45	3,676,752	54,092,791	41,271,960	1,154,149

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Samir Abid Shaikh, **Islamic Banking History Geography and Primary Financial Indicators 1975–2018**, academia.edu/38274465/ISLAMIC BANKING-docx,(accessed 16,12,2020,14:30)

الفرع الثالث: مرحلة الإنتشار العالمي (1990– 2000)

عرفت هذه الفترة تناميا متسارعا في عدد البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ظهور "عدد كبير من الأوعية الإستثمارية المشتركة التي تُدار بالطرق المشروعة، وبشكل خاص صناديق الإستثمار الإسلامية. كما شهدت هذه الفترة اهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بمجال العمل المصرفي الإسلامي، وقد برز ذلك في استجابتها للتعامل مع البنوك الإسلامية بالصيغ والعقود والمنتجات المقبولة شرعا، من خلال تكوينها نوافذ إسلامية تدير تلك المنتجات"[1]، كما تميزت هذه المرحلة أيضا ب:[2]

1. تطوير الآليات المصرفية وابتكار أدوات جديدة؛

2. اندماج عدد من البنوك الإسلامية فيما بينها؛

3. التفاعل والتحاور مع الهيئات المصرفية العالمية والمصارف المركزية؛

بلغ عدد البنوك الإسلامية المؤسسة خلال هذه الفترة 78 بنكا، برأس مال بلغ 2,273,428 ألف دولار أمريكي، أما الأصول فقد بلغت 27,393,994 ألف دولار أمريكي، والودائع قدرت ب18,729,888 ألف دولار أمريكي. وكانت الأرباح 424,768 ألف دولار أمريكي؛ انظر الجدول

[1]: بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]: مرزر عبد الهادي رجب زيتون، مرجع سبق ذكره، ص13.

رقم (1-5). ومن أهم البنوك الإسلامية المؤسسة خلال هذه الفترة نذكر؛ بنك الإستثمار الإسلامي الأول في البحرين 1996، بنك التضامن الإسلامي اليمني 1996، بنك شريعة مانديري بأندونيسيا 1999... ، كما عرفت هذه الفترة أيضا تأسيس بنك البركة الجزائري كأول بنك إسلامي تم إنشاؤه في الجزائر عام 1991، بشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومجموعة دلة البركة السعودية برأس مال مختلط (عام وخاص) قدره 500 مليون دينار. وبدأ البنك بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، ووصل عدد الفروع بنهاية عام 2018 إلى 31 فرع موزعة عبر التراب الوطني، وبحصة سوقية بلغت 2 % من السوق الكلي و14% من السوق الخاص.

الجدول رقم (1-5): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1990-2000) الوحدة (ألف دولار أمريكي)

الفترة	عدد البنوك	رأس المال	الأصول	الودائع	الأرباح
1990	12	184,002	2,566,168	471,450	114,603
1991	14	316,939	4,478,195	2,577,902	92,573
1992	14	238,650	6,089,124	5,377,795	40,576
1993	07	234,772	2,813,783	2,038,182	24,252
1994	04	78,148	4,698,782	3,173,564	19,307
1995	07	54,556	625,848	545,016	3,489
1996	04	243,804	826,166	522,972	53,972
1997	06	340,317	1,825,304	1,359,225	22,522
1998	02	56,401	367,779	300,981	19,623
1999	08	525,839	3,102,845	2362801	33,851
المجموع	**78**	**2,273,428**	**27,393,994**	**18,729,888**	**424,768**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Samir Abid Shaikh, **Islamic Banking History Geography and Primary Financial Indicators 1975-2018**, academia.edu/38274465/ISLAMIC BANKING-docx,(accessed 16,12,2020,14:30)

الفرع الرابع:مرحلة التنظيم والتأطير

سيتم تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين؛ حيث تمتد الفترة الأولى من 2000 إلى 2009، أما الفترة الثانية فتمتد من 2010 إلى 2019.

أولا:الفترة الأولى: من 2000 إلى2009: تميزت هذه الفترة بلجوء البنوك التجارية التقليدية"إلى توسيع دائرة نشاطها الإسلامي تلبية لرغبة عملائها في اجتناب التعامل الربوي، حيث أنشأ العديد منها أقساما إسلامية متخصصة، وأسس البعض الآخر فروعا إسلامية تتبعها إداريا وتستقل عنها في النشاط، وبادرت بنوك تجارية أخرى إلى تأسيس بنوك إسلامية مستقلة تماما عنها من حيث رأس مالها وميزانيتها ونشاطها؛ كمصرف المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، و Citibank الإسلامي، ومصرف نوربيا التابع لمصرف UBS السويسري. ومجموعة هونغ كونغ شنغهاي HSBC وغيرها."[1] كما عرفت هذه المرحلة أيضا تأسيس عدد من المؤسسات الداعمة والمنظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛ كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، والسوق المالية الإسلامية أو سوق المال الإسلامي الدولي، ومركز إدارة السيولة. والمركز الإسلامي للمصالحة والتصنيف... وغيرها.[2] وخلال هذه المرحلة تم تأسيس 50 بنكا إسلاميا، برأس مال بلغ 12,941,686 ألف دولار أمريكي، وحجم أصول قدر ب 40,638,406 ألف دولار أمريكي، أما الودائع فقد بلغت 23,649,919 ألف دولار أمريكي، وقيمة الأرباح بلغت 66,548 ألف دولار أمريكي، انظر الجدول رقم (1-6).

[1]:محمد طاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية** ، منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته، ليبيا، 2010، ص130.

[2]: لتفصيل أكثر حول المؤسسات الداعمة للعمل الصرفي الإسلامي انظر: محمد طاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 131. عبد الستار أبو غدة، **المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية** ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والإستثمار أيفي(المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق) يومي 16- 17 أفريل 2018، تركيا، ص ص8-13.

الجدول رقم (1–6): تطور عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (2000–2009) الوحدة(ألف دولار أمريكي)

الفترة	عدد البنوك	رأس المال	الأصول	الودائع	الأرباح
2000	09	1,133,938	4,490,692	3,347,024	55,739
2001	04	102,224	613,303	417,351	23,342
2002	05	960,626	12,177,854	10,006,195	181,955
2003	04	298,163	701,090	150,232	35,618
2004	08	1,878,768	5,969,848	3,400,893	36,244
2005	08	563,059	6,349,235	4,774,580	65,428
2006	04	5,631,362	6,203,193	74,848	167,569
2007	04	544,808	1,880,877	1,184,793	77,697
2008	02	1,272,287	1,546,147	254,550	17,334
2009	02	556,451	706,167	39,453	4,559
المجموع	**50**	**12,941,686**	**40,638,406**	**23,649,919**	**66,548**

من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Samir Abid Shaikh, **Islamic Banking History Geography and Primary Financial Indicators 1975–2018**, academia.edu/38274465/ISLAMIC BANKING-docx,(accessed 16,12,2020,14:30)

بجمع البيانات السابقة نجد أن عدد البنوك الإسلامية الذي تم تأسيسها منذ 1975 إلى نهاية الفترة 2009 بلغ 185 بنكا إسلاميا، برأس مال إجمالي بلغ 20,708,830 ألف دولار أمريكي. وحجم أصول قدر ب 213,748,746 ألف دولار أمريكي، أما حجم الودائع فقد بلغ 110,054,416 ألف دولار أمريكي. والأرباح قدرت ب2,385,912 مليار دولار أمريكي، انظر الجدول رقم (1-7).

جدول التلخيص رقم (1–7): عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة (1975- 2009) الوحدة (ألف دولار أمريكي)

الفترة	عدد البنوك	رأس المال	الأصول	الودائع	الأرباح
1979–1975	12	1,816,964	91,623,555	26,402,649	740,447
1990–1980	45	3,676,752	54,092,791	41,271,960	1,154,149
2000–1990	78	2,273,428	27,393,994	18,729,888	424,768
2009–2000	50	12,941,686	40,638,406	23,649,919	66,548
المجموع	**185**	**20,708,830**	**213,748,746**	**110,054,416**	**2,385,912**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق

ثانيا:الفترة الثانية: من 2010 إلى 2019: أشار تقرير ICD 2020 إلى مساهمة قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزء الأكبر من أصول التمويل الإسلامي العالمي(2.88 تريليون دولار أمريكي في عام 2019)، فقد نما القطاع بنسبة 14% في عام 2019، بما يعادل 1.99 تريليون دولار أمريكي في الأصول العالمية مقارنة بنسبة نمو 1% فقط في عام 2018، وهو أعلى نمو مسجل للصناعة المصرفية

الإسلامية منذ الأزمة المالية الأخيرة. وبلغ متوسط النمو السنوي 5% خلال الفترة الممتدة من 2015إلى 2018."[1]

قدر عدد البنوك الإسلامية بنهاية عام 2019 بأكثر من 520 بنكا إسلاميا في 72 دولة. منها 428 بنك إسلامي تجاري، و 57 بنك إسلامي استثماري، و 22 بنك إسلامي متخصص، و 19 بنك إسلامي بالجملة – انظر الشكل رقم (1-1)- وبحلول عام 2020 زاد عدد البنوك الإسلامية ب193 بنكا إسلاميا تتوزع على 19 دولة، أنظر الشكل رقم(1-2)). وبالمقابل تعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية أنها ذات أهمية نظامية محلية في 9 دول عربية (السودان، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة. جيبوتي، الأردن ،فلسطين، البحرين) حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15% من مجمل الأصول المصرفية المحلية، انظر الشكل رقم (1-2). وتستحوذ دول الخليج العربي على أكبر حصة من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 45.4 %، تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا **(MESA) ومنطقة جنوب شرق آسيا بحصة من الأصول العالمية بنسبة 25.9 %و23.5 % على التوالي. على الرغم من هذا تبقى مساهمة المنطقة العربية في المصرفية العالمية متدنية حيث لا تتجاوز حصتها نسبة 1.6 % "[2] وتبقى الجهود متواصلة في المنطقة لترسيخ العمل المصرفي الإسلامي وتطويره.

الشكل رقم(1-1): عدد البنوك الإسلامية حسب الطبيعة خلال عام 2019

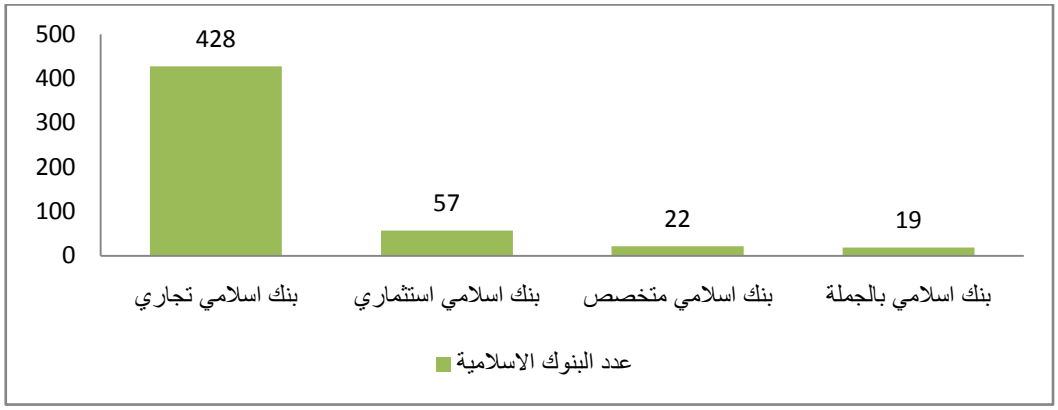

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

ICD-RETINITIV , Islamic Finance Development Report, 2020, p26.

[1] :ICD-RETINITIV , **Islamic Finance Development Report 2020** ,p28.

**MESA: أفغانستان، بنغلادش، إيران، العراق، الأردن، لبنان، الملديف، فلسطين، باكستان، سيريلانكا.

[2] : Islamic Financial Sercices Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report (2020)**, Malaysia, 2020, p5.

الشكل رقم(1–2): عدد البنوك الإسلامية في عدد من الدول خلال عام 2020

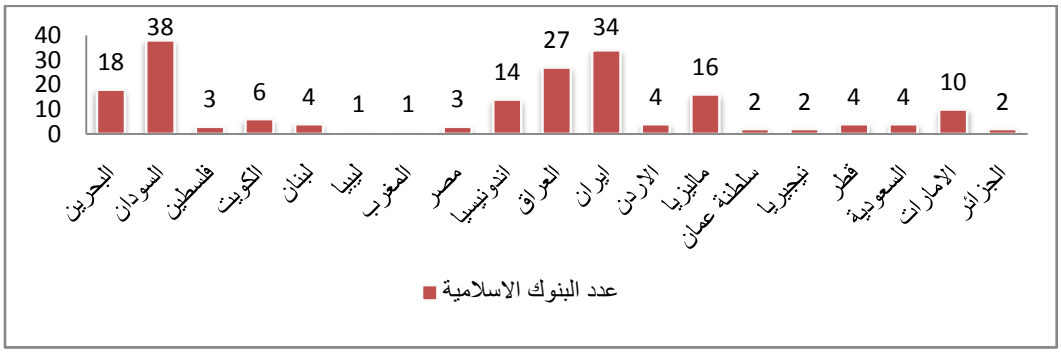

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: هبة عبد المنعم وآخرون، **تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3 في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص39.

Islamic Financial Services Board, https://ifsb.org/psifi_03. (access 30/06/2020)

الشكل رقم (1–3):حصة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية المحلية(%)

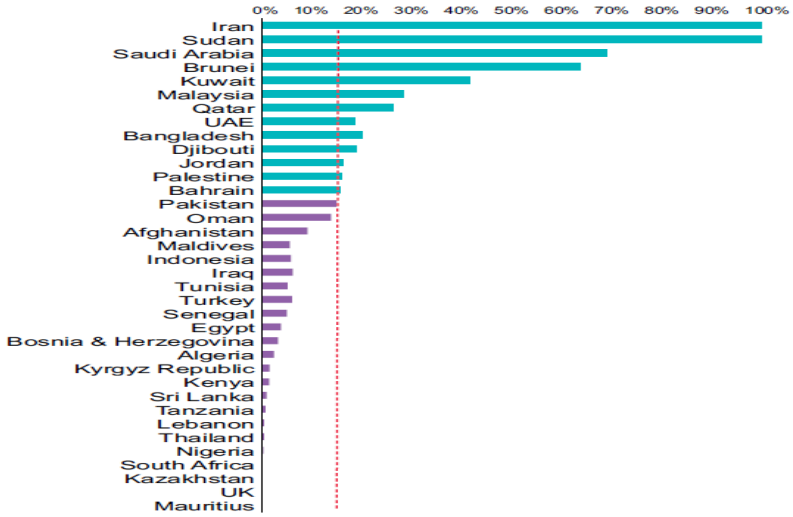

Source: Islamic Financial Sercices Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020**, Malaysia, 2020, p13.

المبحث الثاني: ماهية الصناعة المصرفية الإسلامية

تقيد الصناعة المصرفية الإسلامية في مختلف معاملاتها المالية والإستثمارية بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، المستنبطة من القرآن الكريم ومن سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مكنها من إثبات وجودها كبديل الشرعي للبنوك التجارية التقليدية القائمة على الفائدة الربوية.

المطلب الأول: تعريف الصناعة المصرفية الإسلامية

الصناعة المصرفية الإسلامية مصطلح مركب من مصطلحين؛ الصناعة و المصرفية الإسلامية، ولإستخلاص التعريف الشامل لمصطلح الصناعة المصرفية الإسلامية لا بد أولا من إعطاء تعريف لكل من الصناعة. والمصرفية الإسلامية. وبيان ذلك ظاهر فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الصناعة

تعرف الصناعة على أنها مجموعة من المتنافسين النشطين في نفس السياق الإستراتيجي، أي الموجودون في نفس ميدان المجابهة قبليا وبعديا والنشطين في نفس السوق والمقيدين بنفس المحيط بمختلف أبعاده القانونية، السياسية، الإجتماعية، والتكنولوجية، هؤلاء المنافسون يمارسون المهنة نفسها وينشطون في إطار قواعد لعبة متشابهة، كما عرفها J P Angelier على أنها مجموعة منشآت في حالة تنافس، تنتج سلع وخدمات قابلة للإحلال، وتكون معروضة في نفس السوق."[1]

الفرع الثاني: تعريف المصرفية الإسلامية

قبل الخوض في التعريف الإصطلاحي للمصرفية الإسلامية من وجهة نظر الإقتصاديين، لا بد أولا من تحديد المقصد اللغوي لكلمتي "بنك" و"مصرف" وتحديد الفرق بينهما.

أولا:المقصد اللغوي لكلمتي "بنك" و"مصرف"

1. **بنك:** كلمة بنك ترجع إلى" أصل الكلمة الإيطالية " Banca" والتي تعني "صندوق متين لحفظ النفائس""Chest"، وكذلك مقعد طويل لشخصين أو أكثر " Bench"، وتعبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتان الأساسيتان للبنوك، حيث تعبر الكلمة الأولى Chest" عن وظيفة الحماية، أي المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة مثل: الذهب والمجوهرات، والكلمة الثانية " Bench" تعبر عن وظيفة

[1]: سميرة عطيوي ومحمد رضا بوسنة، **تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج SCP**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2: نمو المؤسسات الإقتصادية بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيني المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص ص 115- 132.

المعاملات بين البنك وعملائه،" [1] وعليه فالبنك "مكان يحفظ فيه الناس أموالهم في أمان، ويستردونها حين يحتاجون إليها."[2]

2. مصرف:" يقال: صيرفي وصرّاف وصيرف، بمعنى واحد، والجمع صيارفة، والهاء للنسبة" [3]، و**المصرفية:** "لفظ مؤنث لمصطلح مصرفيّ، وهو مصدر صناعي مشتق من لفظ مصرف."[4]

3. الفرق بين هما: من حيث النشأة التاريخية نقول أن مصطلح البنك أقدم من اصطلاح المصرف، وما تم استنتاجه من التعريفين السابقين أن كلمة مصرف "تساوي لفظ البنك من حيث العرف والإستعمال لا من حيث المدلول اللغوي." [5]حيث أن "كلمة بنك أشمل من مصرف، وذلك لأن الثانية قاصرة على الصرف، والبنك تشمل ما يقوم به البنك من عمليات ومعاملات جرى العرف على انصراف الذهن إليه حال ذكرها."[6]

ثانيا: المعنى الإصطلاحي للمصرفية الإسلامية

يقدم الشكل المرفق تعاريف لثُلّة من الباحثين الذين تجاوزوا تعريف الإتحاد الدولي للبنك الإسلامي* إلى تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية وبناء المجتمع المسلم.

---

[1]:شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة** ، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013، ص57. نقلا عن: محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص11.

[2]:محمد سعد الدين الكبي، **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع، سوريا، 2002، ص252.

[3]: كامل موسى، **أحكام المعاملات**، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، سوريا، ط 2، 1994، ص217.

[4]: حسن محمد الرفاعي، **المصرفية الإسلامية بين مخاطر السمعة وتأثير البيئة الصديقة**، بحث مقدم لمؤتمر البيئة الصديقة لمؤسسات التمويل المصرفي الإسلامي، المنعقد يومي4-10/5 /2017 في مركز الشارقة الإسلامي، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، قطر، 2017، ص3.

[5]:رمضان حافظ عبد الرحمان (السويطي)، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين** ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص83.

[6]: محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 2007، ص 13.

*: حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: "يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".جاء ذكر هذا في الفقرة الأولى من المادة الخامسة ، ميز هذا التعريف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بعدم تعاملها بالربا، وما لوحظ على هذا التعريف أن دور البنك الإسلامي يقتصر على عدم التعامل بالربا، في حين أن الأمر خلاف ذلك، فهو بالإضافة إلى عدم تعامله بالربا فانه يسعى إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته وفي جميع مجالات نشاطه. البنك إذ يُسقط التعامل بالفائدة من كل عملياته فهو بذلك: لا يعطي الفائدة على الودائع، ولا يقرض عملاءه مقابل فائدة، كما أنه لا يأخذ فائدة على كمبيالة(سفتجة) لأخر العميل في سدادها.

الشكل رقم (1–4): رؤى الباحثين حول مفهوم المصرفية الإسلامية

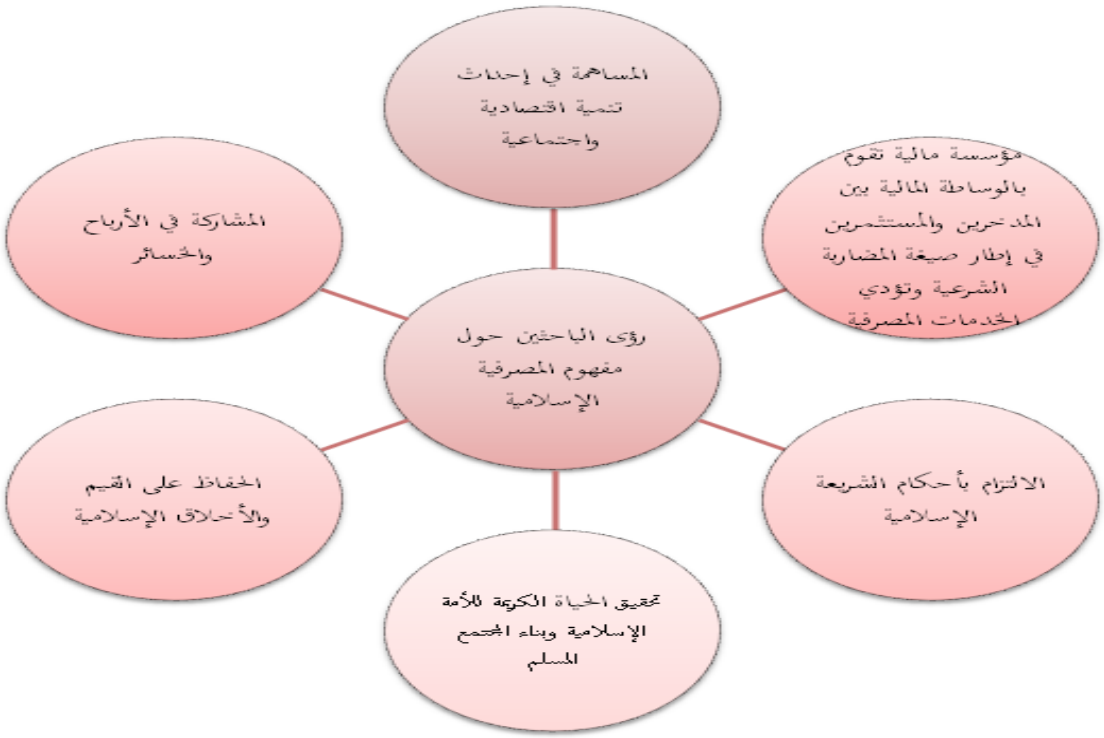

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (1-2)

ثالثا: تحليل رؤى الباحثين حول مفهوم المصرفية الإسلامية

1. الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تلقى هذه القاعدة الأصولية إجماعا من الكتاب والباحثين على اختلاف تخصصاتهم، وهذا عائد إلى:

أ. "النظام المصرفي الإسلامي جزء من النظام الإقتصادي الإسلامي، بل جهاز من أجهزته، ولا يمكن توقع نجاحه بالكامل إلا في ظل نظام اقتصادي إسلامي؛"[1]

ب. تحريم التعامل بالربا يندرج ضمن الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

ج. إقامة العدل، بتوزيع الأرباح على أساس الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الذي أداه الجهد والمال في التنمية والإقتصاد؛[2]

د. في إطار المعاملات والعاقد والتصرفات تقوم منهجية العمل المصرفي على:[3]

- أولوية الإستثمارات على الخدمات؛

---

[1]: جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2]:محمد سعد الدين الكبي، مرجع سبق ذكره، ص297.

[3]:رفعت السيد عوض، **موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية**، المجلد1: مداخل أساسية في الإقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009، ص492.

- تأتي النواهي في مقدمة أو مقدَّمة على الأوامر وفقا لقاعدة: درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح؛
- تنبثق النواهي من أصل كلي في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ**﴾ سورة البقرة: الآية 188.

2. مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية وتؤدي الخدمات المصرفية: يعمل البنك الإسلامي كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين فهو بدل "الإقتراض من فئة الفائض ثم الإقراض لفئة العجز يمكنه أن يأخذ الأموال مضاربة من فئة الفائض ويدفعها مضاربة إلى فئة العجز" [1]؛ حيث تقوم علاقة البنك الإسلامي مع المودعين أساسا على المشاركة"بعلاقة تعاقدية؛ وهي علاقة رب المال بالعامل، وهي شركة القِراض أو المضاربة،وهذه المشاركة على أساس المضاربة تعتبر المودعين رب المال، والبنك هو العامل (المضارب)، وعند التسوية تخصم المصاريف ويوزع الباقي بين البنك والمودعين حسب الإتفاق" [2]،أما في علاقته مع المستثمرين فيعتبر "البنك رب المال والمستثمرين وأصحاب المشروعات هم العامل أو المضارب، وعند التسوية يوزع الصافي بعد خصم المصاريف بين البنك والمودعين. أما بالنسبة للخدمات المصرفية فتقوم على عقد الإجارة، فيعتبر البنك أجيرا نظير الأجرة والعمولة المستحقة للبنك نظير قيامه بالعمل والخدمة، حسبما يتفق عليه البنك مع عملائه" [3]، وتبقى الخدمات المصرفية "منضبطة في إطار العقود الشرعية".[4]

3. المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية : العمل المصرفي الإسلامي يقوم على حسن توزيع الثروة بإحداث التنمية من خلال المزاوجة بين المال والعمل، ليضمن بذلك نمو الموارد المالية نموا صحيحا و كذا تحقيق أفضل عائد مالي يستغل في تحقيق الهدف الأسمى الذي يسعى البنك الإسلامي لتحقيقه والمتمثل في عمارة الأرض، فه و بذلك يحمل رسالة إقتصادية، وإجتماعية، ودينية "تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية، و إقتصادية، وإجتماعية. أي أنها مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية وإقتصادية وإجتماعية عُليا لتحقق بالضرورة أعلى درجات التكافل الإجتماعي والتماسك المجتمعي م ن خلال مبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع

[1]:محمد بن علي القري، **مقدمة في أصول الإقتصاد الإسلامي** ، دراسة للنظام الإقتصادي الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع،ط 4، المملكة العربية السعودية ، 2002،ص112 .

[2]: عبد القادر علي حسن، **دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة**، مطبوعات دار المال الإسلامي، ط2، دون بلد نشر، دون سنة نشر، ص55.

[3]:نفس المرجع السابق، نفس ص.

[4]:سمير رمضان محمد الشيخ، التطوير التنظيمي للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، ص116.

الثروة."[1] و"تعميق الشعور بالإنتماء نحو المجتمع الذي يصبح الكل فيه مالكا أو شريكا"[2]؛ قال تعالى: ﴿ **كي لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ سورة الحشر، الآية :7، فلا يجوز" أن يكون المال متداولا بين فئة قليلة من أفراد المجتمع أو أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة دون أخرى"،[3]لتجسد البنوك الإسلامية "الآلية الإقتصادية القادرة على الإسهام في ترويض المال لخدمة مقاصد الشريعة وتحريره من التوظيف القاروني الظالم."[4]

4. المشاركة في الأرباح والخسائر :يتبادر إلى ذهن الكثير من الناس أن إلغاء الفائدة (الربا) في البنوك الإسلامية سوف يجعلها مؤسسات خيرية، لا تجارية، تقدم خدماتها المالية دون مقابل. "إلا أن الأمر على خلاف ذلك، فمن حيث المبدأ، الشخص الذي يعطي مالا لشخص آخر يجب أن يُعيِّن أحد الخيارين: هل يريد بذلك مساعدة المقترض أو يرغب في مشاركته في الربح، فإذا كان يريد مساعدة المقترض فيجب عليه أن يتنازل عن مطالبته بأي مال إضافي، أي يبقى المبلغ الأصلي مضمونا ومصونا ولكن لا يجوز له تقاضي أي ربح منه. ولكن إذا كان المقصود من التمويل الأغراض التجارية، فيمكن في تلك الحال الإعتماد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فإذا قدم ماله كي يشارك الطرف الآخر في الأرباح فيمكنه المطالبة بنسبة محددة من الربح الذي يكتسبه الطرف الآخر، ويجب عليه أيضا أن يتحمل معه الخسائر."[5] " فأصحاب الودائع لدى البنك سوف يحصلون على أرباح عادلة تتوازن مع المخاطرة التي يتكبدونها في عملية المشاركة."[6]

5. الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية: يستند هذا الأساس على ممارسات البنك الإسلامي في علاقته مع المودعين والمتعاملين المبنية على أسس حسن المعاملة، والصدق، والأمانة، واجتناب النواهي والتقيد بالأوامر. وهذا ما يساهم في غرس روح القيم والمثل العليا في التعامل بين الناس.

6. تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية وبناء المجتمع المسلم : لا شك أن وحدة الأمة الإسلامية مقصد دعت إليه الشريعة الإسلامية وقد ثبت بأدلة من القرآن والسنة النبوية الشريفة؛ في قوله

---

[1]: صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص163.

[2]:سامي حسن حمود، **خصائص العمل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع الندوة 36 المعنونة بالسياسة الاقتصادية في الإسلام التي عقدت بالجزائر، 14-20 ماي1991، ص ص 361 ،414.

[3]:محمد شوقي الفنجري، **الوجيز في الإقتصاد الإسلامي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص14.

[4]:محماد بن محمد رفيع، **النظر المقاصدي: رؤية تنزيلية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2010 ، ص95.

[5]:محمد سماحة المفتي تقي العثماني، تعريب أحمد عمر كشكار، **مقدمة في التمويل الإسلامي** ، دار الرواد للنشر والتوزيع، سورية، 2019،ص16، (بتصرف).

[6]: عبد الرحمن يسرى أحمد، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام**، مرجع سبق ذكره، ص69.

تعالى: ﴿ **وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾سورة آل عمران، الآية ،103، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ** ﴾سورة المؤمنون،الآية : 52، وقوله صلى الله عليه وسلم:" ان المؤمن للمؤمن يشد بعضه بعضا" [1]، وغيره من الأدلة التي "رفعت بمجموعها قضية وحدة الأمة إلى مصاف الكليات القطعية للشريعة" [2]. ولأن قوام البنوك الإسلامية أساسه مقاصد الشريعة فتحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية وبناء المجتمع المسلم من مسؤولياته وأهدافه نحو" مجتمعه الإسلامي داخليا وخارجيا"[3].

وفي الأخير، تباينت رؤى الباحثين بين من قَصَرَ وظيفة البنك الإسلامي في قيامه بوظائفه المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية، وبين من وسَّع هذه الوظيفة لتشمل إحداث تغيير جذري في المجتمع الإسلامي. وعليه، فالمصرفية الإسلامية تنضبط عمليا بالأحكام الشرعية الضامنة لحفظ المال، سواء تعلق الأمر بالحفظ – من جانب المصدر– بحفظ ودائع المتعاملين على أساس عقد المضاربة الخاضع للربح والخسارة، أو من جانب الإستخدام؛ وذلك بحسن إدارته وإنفاقه وتنميته بالإستثمار في مشاريع ذات نفع إجتماعي وإقتصادي. تتواطأ لتحقيق المقصد الشرعي الكبير المتمثل في وحدة الأمة الإسلامية.

ومن خلال الدمج بين مصطلحي الصناعة والمصرفية الإسلامية يمكن التعبير عن الصناعة المصرفية الإسلامية بأنها **مجموعة من المؤسسات المالية التي وظيفتها الأساسية الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعلى عقود المعاوضات كما توفر لعملائها جملة من الخدمات المصرفية، كما تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، والتي تنشط في نفس المحيط.**

[1]:رواه البخاري ومسلم

[2]:محماد بن محمد رفيع، مرجع سبق ذكره، ص48.

[3]: لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي** ، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ط2، المملكة العربية السعودية ، 2001، ص129.

المطلب الثاني: القواعد الحاكمة لعمل الصناعة المصرفية الإسلامية

تتقيد المالية الإسلامية عند قيامها بنشاطها بجملة من المبادئ الحاكمة المستنبطة من الشريعة الإسلامية، ومن هذه المبادئ أن المال هو مال الله تعالى وما الإنسان إلا خليفة فيما عُهد به إليه من ثروة أو إيراد ، والإنسان مكلف ومأمور بأن ينفق مما هو مستخلف فيه من مال ، بالإضافة إلى تحريم الربا(الفائدة)، و الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بضمان، ولا ضرر ولا ضرار.

الفرع الأول: المال هو مال الله تعالى

المال في الواقع هو مال الله تعالى، هو مُنشئه وخالقه وهو واهبه ورازقه، و قد نبه القرآن على هذه الحقيقة الأصيلة إما بإضافة المال إلى مالكه الحقيقي وهو الله سبحانه **كقوله تعالى:** ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ**﴾ سورة البقرة، الآية: 254، ونحو ذلك من الآيات، وإما ببيان وضع الإنسان في المال وهو وضع الوكيل أو المستخلف أو أمين الخزانة كما في قوله تعالى: ﴿ **ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** ﴾ سورة الحديد، الآية: 7. ويعد"المال وسيلة لتحقيق الغايات والأهداف وليس هدفا في حدّ ذاته، ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال إدانة النبي صلى الله عليه وسلم لمحبي المال وعبادتهم له بقوله :" تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة إن أُعطي رضي وإن لم يُعط لم يرض."[1]"[2] ولقد" كان الصحابيَ من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح غنيا ويمسي ولا يملك شيئا أو يمسي ويصبح لا يملك شيئا دليل على الإنفاق والبذل " [3]. وما يجدر التنويه له هو أن "الغرض من كل هذا التوجيه السامي هو عدم خروج المسلم عن الصراط المرسوم وهو يجمع بين مصلحته الشخصية في إطار مصلحة مجتمعه ومصلحة جماعة المسلمين كأعضاء في الأسرة الإسلامية" [4]، فانتفاعه مشروط بانتفاء الضرر.

الفرع الثاني:تحريم الربا (الفائدة)

أجمعت المجامع الفقهية على أن الفوائد المصرفية من الربا "المحرم بالكتاب والسنة والإجماع. من ذلك: قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بالقاهرة في مؤتمره الثاني المنعقد في ماي 1965 قرار مجمع الفقه

---

[1]:رواه البخاري.

[2]: مجموعة مؤلفين، **النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات** ، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2014، ص89.

[3]: محمود حمودة ومصطفى حسين، **أضواء على النظام المالي في الإسلام**، مؤسسة الوراق، ط2، الأردن ، 1999، ص47.

[4]:محمد الطيب النجار، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 48، جوان 1968، ص16.

الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمره الثاني المنعقد في ديسمبر 1985، وقرار المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة، المنعقدة بمكة المكرمة في مارس 1986.

أولا:في مفهوم الربا

1. الربا لغة: يسمى الرَماء، ويسمى أيضا الرُبية. وفي اللغة: نقول"ربا الشيء يربو ربوا ورِباءً زاد ونما وأربيته نميته، والربا اسم مقصور على الأشهر،من باب :ربا يربو، فيكتب بالألف بدل عن واو، وتثنيته ربوان.وقد يقال رِبيان بالياء للإمالة السائغة من أجل الكسرة.قال تعالى: ﴿ **يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** ﴾ سورة البقرة، الآية: 276 . وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم لتعني النمو والعلو، وجاء هذا في قوله تعالى : ﴿... **وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَاءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ** ﴾ سورة الحج ، الآية:5. وربت هنا تعني نمت وعلت. أما في قوله تعالى: ﴿ ... **أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ** ... ﴾ سورة النحل، الآية: 92. فأربى هنا تعني أكثر عددا. [1]

لم يجمع فقهاء الأمة على تعريف موحد للربا، تبعا لإختلافهم في تعليله وتعيين علة تحريمه، وأنواعه. ولأنه من الصعب بمكان حصر تعريف شامل لكل صورة، فيمكننا القول أن الربا "مبادلة مالية تكون بين طرفين فأكثر، فيها زيادة خاصة(فائض عن القيمة الأصلية يأخذه القوي دون مبرر [2])، أو تأخير في أشياء مخصوصة."[3] أي هو "الزيادة المشروطة أو المتعارف عليها عند مبادلة كل ربوي بجنسه، أو تأخير القبض في الأموال التي يجب فيها التقابض"[4].

وتكمن علة الربا في" إتحاد الجنس مع الزيادة[5]"سواء كانت هذه الزيادة ناشئة عن "ربا الفضل (الزيادة مجردة عن التأخير فلم يقابلها شيء)، أو ربا النسيئة (الزيادة على رؤوس الأموال)[6] الزيادة المذكورة في مقابلة

---

[1]: انظر:سيدي عبد الرحمان الثعالبي، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، الجزء1، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص 269. ابن منظور، **لسان العرب**، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، الجزء4، ص46. صادق عبد الرحمان الغرياني، **مدونة الفقه المالكي وأدلته** ، الجزء2، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ص351.

[2]:عيسى عبده، **وضع الربا في البناء الإقتصادي**، دار الإعتصام للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1977 ، ص ص 92- 93.

[3]: سليمان الرحيلي، **فقه المعاملات المالية :2 ضوابط الربا**،دورة علمية، إصدار دائرة الشؤون الإسلامية،حكومة الشارقة، 2015، ص13.

[4]: دبيان بن محمد الدبيان، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**، المجلد11، ط2، المملكة العربية السعودية، 2011، ص14.

[5]: أسامة السيد عبد السميع، **موقف الشريعة الإسلامية من القروض والودائع لدى البنوك**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص18

[6]:ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، مؤسسة الكتب الثقافية، الجزء 1، ط5، لبنان، 1996، ص ص308- 314.

مقابلة تأخير الدفع)[1]. ويكمن الفرق بين البيع والربا، أن البيع هو ثمن للزمن الماضي (السابق) أما الربا فهي ثمن للزمن اللاحق. والربا بهذا الإصطلاح محرم، لقوله تعالى: ﴿ ...**وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا**. .. ﴾ سورة البقرة ، الآية: 275. وفي حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُرّ بالبُر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد" . وفي رواية أخرى في حديث أبي سعيد الخدري "يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي سواء".[2]

ثانيا: في الغاية من تحريم الربا

رغم أن الشريعة الإسلامية لم تبين الحكمة من تحريم الربا إلا أن فقهاء الأمة استنبطوا من القران الكريم والأحاديث النبوية الشريفة عدة أوجه لذلك، نذكرها من خلال الأبعاد التالية:[3]

1. **البعد الديني(المقصد الشرعي)**: تحقيق مصلحة العدل وتحريم المفسدة، حيث قال إبن تيمية: "حُرم الربا لأنه متضمن الظلم، لأنه فضل بلا مقابل له" [4]؛ "قائم على استغلال الإنسان لحاجة أخيه الإنسان[5]" فمن يبيع الدرهم بدرهمين، نقدا أو نسيئة ، يحصل له زيادة من غير مقابل، ومال الإنسان له حرمة كحرمة الدم لقوله صلى الله عليه وسلم"كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله وعِرضه"[6]؛

2. **البعد الإجتماعي**: التنشئة السليمة للمجتمع الإسلامي قوامها التعاون والتراحم، والربا يطبع الناس بطابع الأثرة والأنانية وعبادة المال، فيفقد العمل قيمته كأساس للكسب في أذهانهم؛

---

[1]: لتفصيل أكثر حول أنواع الربا انظر: يسرى محمود أبو العلا، **المعاملات الإقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص140. حسن أيوب، **فقه المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص ص132- 134. محمد أبو زهرة، **تحريم الربا تنظيم اقتصادي**، دار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، المملكة العربية السعودية ، 1985،ص 35. محمد خاطر محمد الشيخ، **جهاد في رفع بلوى الربا**، الجزء، ص10. سليمان الرحيلي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2]: رواه مسلم.

[3]: لتفصيل أكثر حول أسباب تحريم الربا، انظر: الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 50، أكتوبر 1986،ص ص38- 49. عبد الرحيم العبادي، **موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة** ، مجلة البنوك الإسلامية، إصدار الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد 53، أفريل 1987،ص ص 25- 33. محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 46- 47، (بتصرف).

[4]: عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **العلة الإقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد الإسلامي، العدد2، السعودية، 2012، ص ص 33- 75.

[5]:طاهر حيدر حردان، **الإقتصاد الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 10.

[6]:رواه مسلم.

3. البعد الإقتصادي: الإقراض بالربا معطل للنشاط الإقتصادي،"بتعطيلهللمال بفصله عن قيمته الحقيقية، وذلك بأن يجعل للوقت قيمة مالية، وتصبح المتاجرة ليست في الجهد مقابل المال، وإنما المال مقابل الوقت."[1]

ثالثا:مصادر الربا: من أبرز المصادر التي يتولد منها الربا نذكر ما يلي:

- **المصدر الأول: القرض بفائدة؛** أي أن تعطي شخصا قرضا مقابل أن يرده لك بزيادة. وهذا هو الربا الصريح والشهير.
- **المصدر الثاني: الغرامة على التأخر في سداد الدين.**
- **المصدر الثالث: ربا البيوع؛** سواء أكان ربا النسيئة أو ربا الفضل.
- **المصدر الرابع: الحيل الربوية***.

الفرع الثالث: الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان

استنادا على مبدأ المشاركة في عقود الشريعة الإسلامية تكون الحقوق المستفادة في مقابل الواجبات المستحقة، فيكون "توزيع الربح والخسارة فيها على أساس القاعدة الفقهية القائلة:"الربح على ما شرطا والوضيعة، أي : الخسارة على قدر المالين" فيكون الربح متساويا أو متفاضلا بمعنى يجوز أن يتفاضل الشريكان في الربح بسبب التفاوت بينهما في الخبرة أو الخدمة أو المهارة أو العمل، وأما الخسارة فهي على قدر رأس المال باتفاق المذاهب."[2] **الخراج بالضمان:** يعني هذا الحديث أن "الحق في العوائد مبرر بتحمل مخاطر الربح والخسارة. ففي عقد المضاربة، على سبيل المثال، يستحق مقدم رأس المال حصة من الأرباح باعتباره يتحمل خطر خسارة بعض أو كل رأس ماله. وبالمثل، يستحق المضارب الأرباح لكونه يتحمل أيضا الخسارة المحتملة لجهده"[3]أي"إذا كان ضمانه عليه كان خراجه له."[4]

الفرع الرابع: لا ضرر ولا ضرار

تقوم هذه القاعدة أساسا على تجنب إلحاق الضرر بالغير في المعاملات، "ويعني الجزء الأول من الحديث"لا ضرر" أنه لا ينبغي إلحاق مفسدة بالغير ابتداء، ويعني الجزء الأخير من الحديث:"و لا ضرار"

---

[1]: محمد صالح المحند، **الأزمة المالية**، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص17.

*:الحيلة في الربا أن يظهر عقدا مباحا يريد به محرما، مخادعة وتوسلا إلى فعل ما حرم الله، واستباحة محظوراته، ونحو ذلك. أنظر:محمود فهد مهيدات، **الحيل الربوية في المؤسسات المصرفية الإسلامية**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر التورق المصرفي والحيل الربوية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2012، ص4.

[2]: محمود عبد الكريم احمد أرشيد ، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]: مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص228.

[4]:محمد خاطر محمد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص42.

وجوب تجنب الضرار وهو مقابلة الضرر بالضرر أو إلحاق ضرر بالغير لا على وجه الجزاء المشروع. وينفي مبدأ مقابلة الضرر بالضرر الثأر لمجرد الإنتقام، لأنها تزيد الضرر وتوسع دائرته، ومثال ذلك إذا رفض شخص غني دفع الزكاة، فلا يحق للفقير سرقته لأخذ حقه." [1] وجاء ربط هذه القاعدة بالمعاملات المالية في الإسلام بالنظر إلى أن أساس قيام المعاملات المالية في الإسلام "التراضي وتبادل المنافع بين المتعاملين؛ فلا ضرر على أحد لحساب الآخر؛ فالكل مستفيد، قال تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾ سورة النساء الآية: 29.

ولأن من خصائص التشريع الإسلامي تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فقد منع في العقود كل ما يؤدي إلى العداوة والخلاف ونشوء النزاعات، وأكل المال بالباطل بغير عوض قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾سورة البقرة، الآية: 188.كما اعتبر الإسلام "إدارة المال مسؤولية عظيمة لا تستند إلا للمؤهلين لذلك؛ فقال سبحانه وتعالى محذرا من سوء الإدارة التي تبدد المال وتبذره: ﴿ **وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا**﴾سورة النساء، الآية: 5، ثم أرشدنا إلى مناط المسؤولية" [2] فقال: ﴿ **فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ** ﴾سورة النساء الآية: 6. ويندرج تحت هذه القاعدة تحريم بيع الغرر *والإكتناز (حجب المال عن المنفعة) [3] قال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾سورة التوبة ، الآية:34، والإحتكار.

---

[1]: مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2]:محماد بن محمد رفيع، مرجع سبق ذكره، ص80.

*:يقصد بالغرر كل بيع كان المقصود عليه فيه مجهولا، أو معجوزا عنه، غير مقدور عليه، ونظرا لأن كل عقد للبيع فيه ثغرة للتنازع، بسبب جهالة في المبيع أو غرر يؤدي إلى الخصومة بين الطرفية أو غبن أحدهما للآخر،نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرر سدا لذريعة . لتفصيل أكثر انظر: يوسف القرضاوي، **الحلال والحرام في الإسلام** ، المكتب الإسلامي، ط 5، لبنان، 1994، ص233. محمد سعد الدين الكبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 181- 182.

[3]:احمد طه العجلوني، **النظام المالي الإسلامي المعاصر:الإطار النظري وإمكانية تطبيق العمل** ،دراسات العلوم الإدارية، المجلد37، العدد2 ،2010، ص ص 273- 283.

الفرع الخامس: الهندسة المالية الإسلامية

تعد الهندسة المالية من أهم مجالات الإبداع والإبتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية والمصرفية لتلبية الإحتياجات التمويلية والإستثمارية المتجددة والمتزايدة للعملاء. وبعد الأزمة المالية الأخيرة أصبح الإهتمام منصبا على إيجاد البديل الإسلامي لها القائم على أسس الشريعة الإسلامية.

أولا:مفهوم الهندسة المالية أو الإبتكار المالي*

الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، وفي نفس الوقت مفهوم حديث من حيث المصطلح والتخصص.

1. تعريف الهندسة المالية : يعرف الابتكار المالي (الهندسة المالية) بأنه "عملية ديناميكية مستمرة تستلزم إنشاء الجديد وتعميمه لاحقًا."[1] وقد عرفه المنتدى الإقتصادي العالمي في تقريره الصادر عام 2012 على أنه " عمل لإنشاء ثم تعميم أدوات مالية جديدة ، وكذلك التقنيات والمؤسسات المالية والأسواق الجديدة."[2] وانسب تعريف للإبتكار المالي حسب الباحثين هو تعريف توفانو (Tufano) حيث يرى بأن الإبتكار المالي هو عملية خلق ونشر(تعميم) الأدوات المالية . وكذا التقنيات والمؤسسات، العمليات والنماذج الإقتصادية الجديدة بما فيها التطبيقات الجديدة لأفكار موجودة أصلا لكن في سياق جديد ."[3] ويحدد معنى الإبتكار المالي بالإستناد على المنهجين الضيق والواسع، كما يلي:

أ. **وفقًا للنهج الضيق** ، يتم تعريف الإبتكارات المالية على أنها التطورات جديدة في الأدوات المالية (أدوات جديدة تماما، مزيج من الصكوك التقليدية، وتعديل الصكوك التقليدية ، وتطبيق جديد للصكوك الحالية ، وما إلى ذلك).

---

*: الإبتكار والإبداع كلمات متلازمات في كثير من المواقع، إلا أنه في بعض الأحيان يتم التفريق بينهما من حيث المفهوم، فالإبداع يتمثل في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الإبتكار هو التطبيق الخلاق الملائم لها ،أي أن الإبتكار ما هو إلا تحويل إبداعات الأفكار إلى عمل إبداعي من خلال نقل الفكرة من جانبها النظري إلى جانبها التطبيقي الواقعي. انظر، موسى بن منصور، **الإبتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد** ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية يومي 5- 6ماي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص2.

[1] : Gourav,**Financial Innovation in Indian Capital Market**: **Concept and Implications**, IJARIIE, Vol-2 Issue-4 2016,p- p2395-4396.

[2] : FINAL DRAFT – ICSA EMC Committee, **Financial Innovations in EMC Capital Markets**, p1.

[3]: عبد الكريم احمد قندوز، **الإبتكار في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص25.

ب. وفقًا للنهج الواسع، تشمل الإبتكارات المالية التطورات جديدة في عناصر النظام المالي (الأسواق والمؤسسات والصكوك واللوائح)." [1]

وعليه فالإبتكار المالي هو إحداث تغيير في بنية النظام المالي (المؤسسات المالية، الأدوات المالية، التشريعات والقوانين..)من خلال جعل التطورات التكنولوجية في خدمة النظام المالي.

2. أنواع الابتكار المالي:تتمثل أنواع الإبتكار المالي في ما يلي:

أ. "النظام المالي / الإبتكارات المؤسسية: تؤثر هذه الإبتكارات على القطاع المالي ككل ، وتتعلق بالتغيرات في هياكل الأعمال أو بإنشاء أنواع جديدة من الوسطاء الماليين ، أو التغييرات في الإطار القانوني والإشرافي.

ب. الإبتكارات العملية: تشمل هذه الإبتكارات إدخال عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى زيادة الكفاءة و توسيع السوق.

ج. ابتكارات المنتج: تشمل هذه الإبتكارات إدخال ائتمان جديد ، ودائع ، وغيرها من المنتجات المالية. يتم تقديم إبتكارات المنتج للإستجابة بشكل أفضل للتغييرات في الطلب في السوق أو لتحسين كفاءة أسواق المنتجات." [2]

د. "إبتكارات الأداة والابتكارات بعد العقد: في حالة النوع الأول، يتم تصميم أداة جديدة وإنشاءَها بغرض تحقيق مجموعة معينة من الخصائص . وفي النوع الثاني من الإبتكارات يتم تغيير خصائص المخاطر بعد إستخدام الأداة الأصلية."[3]

ثانيا:الهندسة المالية الإسلامية

تستند مشروعية الإبتكار المالي في الإسلام على السنة النبوية الشريفة، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك أجورهم شيئا، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك

[1] : Joanna Błach, **Financial Innovation and their role in the Modern Financial System–Identification and Systematization of The problem**, Financial Internet Quarterl & The Ministry of Science and Higher Education, 2011,p-p13-26.

[2] : Gourav,op cite , p- p2395-4396.

[3]: Abdelsalam Awad Khair Elsee & Suliman Musa Elzain, **Role of Financial Innovation in Increasing The Efficienty of Financial Performance of Banks**, International Journal of Business Management and Economic Review,Vol. 2, No. 01,Sudan, 2019,p-p28-51.

من أوزارهم شيئا." [1] وتتيح الهندسة المالية الإسلامية للصناعة المصرفية الإسلامية الفرصة لإبتكار وتطوير منتجات مالية قادرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية.

تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف." [2] واستنادا على هذا الأخير تتجسد خصائص الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الإقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الإحتياجات الإقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية." [3] ومن اجل تطوير المنتجات المالية الإسلامية تعتمد الهندسة المالية على المنهجين التاليين: [4]

- **منهج المحاكاة:** يعتمد هذا الأسلوب على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليه، حيث تكون نتائجه محددة مسبقا ويؤدي إلى الآثار نفسها التي يؤدي إليها ذاك المنتج.
- **منهج الأصالة والإبتكار:** ويعني البحث عن الإحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي.

ثالثا: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل المبادئ الأساسية للهندسة المالية الإسلامية في ما يلي: [5]

1. **الوعي بالسوق والإفصاح:** ويقصد بالوعي بالسوق ان تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالإبتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الإحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الإقتصاديين، مع استفادة جميع هؤلاء الأعوان. ويقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها

---

[1]: رواه مسلم

[2]: عبد الكريم احمد قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2008، ص162.

[3]: لتفصيل أكثر انظر، سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي** ، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، افريل2004، ص ص18- 19.

عبد الكريم احمد قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص162.

[4]:حاتم عويضة، **الهندسة المالية في المنتجات المصرفية الإسلامية والخروج من ضيق المحاكاة إلى الابتكار** ، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والإقتصاد الإسلامي المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق، أيفي، 16-17 افريل، تركيا،ص ص322- 323.

[5]:عبد الكريم احمد قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 174- 175.

أو حتى تطويرها وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لإستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا أو القمار.

2. **المقدرة والإلتزام:** ويقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل. وبالإلتزام :الإلتزام بالشريعة الإسلامية.

رابعا: منتجات الهندسة المالية الإسلامية: وتنقسم إلى ما يلي:[1]

تقسم منتجات كالتالي:

1. **المنتجات التمويلية** وتشمل:

- المنتجات التمويلية القائمة على المشاركة: وفيها المضاربة والمشاركة.
- المنتجات التمويلية القائمة على البيوع وفيها المرابحة، السلم، و الإستصناع.
- المنتجات التمويلية القائمة على الإجارة: وفيها التأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي.
- المنتجات القائمة على التمويل الزراعي وفيها المزارعة، المساقاة، والمغارسة.

2. **المنتجات المالية المشتقة**(المشتقات المالية الإسلامية) وتشمل:

- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط.
- المستقبليات في إطار عقد الاستصناع.
- العقود الآجلة في إطار عقد السلم.

3. **العقود المركبة** وتشمل:

- العقود المالية المركبة في إطار أساليب المشاركة وفيها:عقد المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة، والمشاركة المنتهية بالتمليك.
- العقود المالية المركبة في إطار أساليب البيوع وفيها: عقد اندماج المضاربة والمرابحة. وعقد السلم الموازي.
- العقود المالية المركبة في إطار أساليب الإجارة وفيها: الإجارة المنتهية بالتمليك والإجارة الموصوفة في الذمة.
- التأمين التعاوني المركب وفيه: اجتماع عقدي التأمين وعقد الإجارة، واجتماع عقدي التأمين والمضاربة.

[1]: لتفصيل أكثر انظر: حاتم عويضة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص323- 324.

4. الصكوك الإستثمارية الإسلامية وتشمل: صكوك المضاربة، المشاركة، المزارعة، المرابحة، السلم الإستصناع والإجارة.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية

البنوك الاسلامية كمؤسسة مالية لديها مصادر واستخدامات للأموال حيث تتمثل مصادر الأموال في الموارد الذاتية والموارد الخارجية، أما استخدامات الأموال فتشمل العديد من البنود سنحاول تفصيلها في ما بعد.

الفرع الأول: مصادر الأموال: وتنقسم إلى:

أولا: الموارد الذاتية: وهي الأموال التي تعود إلى عملاء البنك والمساهمين، وتضم:

1. رأس المال المدفوع: هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك، و به يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الإعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك، من موظفين وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات ومطبوعات مختلفة وغيرها."[1]

ويتأثر حجم رأس المال المطلوب للبنك الإسلامي بمجموعة متعددة من العوامل من بينها ما تضعه الجهات الرقابية والمصرفية في الدولة، هذا إلى جانب الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة والقدرات التمويلية للمؤسسين وطموحاتهم وغاياتهم المستقبلية مما يفرض على تحديد رأس مال البنك دراسة الحالات والبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والإستفادة من نتائج ممارساتها السابقة."[2]

2. الإحتياطيات: تتمثل الإحتياطيات في المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح الناتجة عن توظيف البنك للأموال المتاحة لديه، وهي تعتبر حقا من حقوق المساهمين، لذلك فإنه في البنك الإسلامي يتم اقتطاعها مما آل إلى المساهمين من صافي الأرباح، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل والتي تدخل فيها أموال المودعين، وهذا يعني أن نظام التوزيع في المصرف الإسلامي يقوم أولا بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين، وتلك التي تخص المودعين، ثم يقوم ثانيا بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل به من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين، والذي يعتبر

[1]: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2]: عبد الحليم عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004، ص113.

الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات."[1] وتقوم البنوك الإسلامية بتكوين"الإحتياطات المختلفة اللازمة لدعم مراكزها المالية، والمحافظة على سلامة رأسمالها والمحافظة على ثبات قيمة ودائعها وموازنة أرباحها."[2]

3. الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع. وهي أيضا حقا من حقوق الملكية، أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين. حيث تلجأ الإدارة إلى البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطالب أصحابها بها وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى.[3]

4. المخصصات: تعد المخصصات مبالغ نقدية تقتطع من مجمل أرباح البنك لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث، أو مقداره بدقة، لذلك تعامل المخصصات على أنها تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، ولا تمثل المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد، فإذا ما أتيح توظيفها لحين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى المساهمين وحدهم، ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين."[4]

ثانيا: الموارد الخارجية: ويقصد بها الموارد التي تتدفق إلى المصرف من أطراف غير المساهمين، وهي تمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال بالبنك الإسلامي، وتتمثل في ودائع الإستثمار، والودائع الإدخارية والودائع تحت الطلب، اضافة إلى القروض الحسنة من المؤسسات المالية." [5] وسيتم تناولها بالتفصيل في الفصل الموالي.

[1]:محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص160- 161.

[2]:محمد جلال سليمان، **الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996، ص18.

[3]: عبد الحليم عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص116.

[4]:محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161- 162.

[5]: نفس المرجع السابق، ص162.

الفرع الثاني: استخدامات الأموال في الصيرفة الإسلامية

تمثل استخدامات الأموال في المصرفية الإسلامية الأصول التي تمتلكها، وتتجلى أهم عناصر الأصول في ما يأتي:[1]

أولا:الأرصدة النقدية الحاضرة: تكون فيها نسبة السيولة كاملة، وتشمل البنود التالية:

1. النقدية بالصندوق: وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي.

2. الأرصدة لدى البنك المركزي: لا يوجد اختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، سواء على الودائع الجارية او الودائع الإستثمارية، ولكن يكمن الإختلاف في المبالغ المفروضة من البنك المركزي كإحتياطي نقدي على الودائع لأنها في البنوك التقليدية فرض يلتزم البنك برده عند الأجل المحدد مع فوائده، وفي البنوك الإسلامية تتمثل في عقد مضاربة بين البنك(المضارب) والمودع(رب المال)،وتوزع بينهم الأرباح والخسائر بالنسب المتفق عليها دون تعدٍّ أو تقصير من البنك، ومن هنا فإن احتجاز جزء من أموال المودعين دون إستثمار لا يجوز شرعا، ولا يجوز للسلطة النقدية أن تطالب البنوك الإسلامية بما لا يجوز شرعا، ولا مانع من الإحتياط بنسبة إحتياطي للبنوك الإسلامية مقابل الطوارئ.

3. أرصدة لدى البنوك الأخرى: يظهر هذا الحساب لديها كحساب جار إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع بنوك تقليدية ولا يمكن أن يكون هذا الحساب سالبا لدى هذه البنوك. ويوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة وخارجها.

4. أرصدة لدى المراسلين بالخارج: تجتهد البنوك الإسلامية أن يكون مراسلوها في الخارج من البنوك الإسلامية كما صدر بذلك فتوى المؤتمر الثالث للمصرف الإسلامي بدبي عام 1985، ولكن قد لا توجد بنوك إسلامية في بعض البلدا ن فتتخذ البنوك الإسلامية مراسلين لها من البنوك التقليدية، غير أنها تعقد معها اتفاقات تقتضي بأن الأرصدة الدائنة للبنوك الإسلامية لا تدفع لها البنوك التقليدية فوائد، وإذا انكشف حساب البنك الإسلامي لأسباب مفاجئة وغير متوقعة فان البنك التقليدي لا يحسب فوائد على البنك الإسلامي.

[1]: شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص97- 98.

ثانيا: الأصول المتداولة

1. محفظة الأوراق المالية: تنحصر محفظة الأوراق المالية لدى البنوك الإسلامية على الأسهم العادية فقط، فلا يجوز التعامل بالسندات وبالأسهم الممتازة باعتبارهم من المعاملات الربوية. ويجب توفر الضوابط التالية:

-ألا يكون عقد الشركة المصدرة للأسهم العادية باطلا بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية؛

-ألا يكون النشاط الذي تمارسه الشركة غير مشروع؛

2. أنشطة تمويلية واستثمارية: وتتمثل في صيغ التمويل والاستثمار التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وهو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية. وسيتم شرح هذه الصيغ بالتفصيل في الفصل الموالي.

3. الأصول الثابتة: تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل أساسا في: الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل... وغيرها، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس.[1] وفي ما يلي نموذج عن ميزانية البنك الإسلامي.

[1]:نفس المرجع السابق، ص66.

الجدول رقم (1–8) : الميزانية العمومية للبنك الإسلامي في12/31/ن

الأصول(الموجودات)	الخصوم(المطلوبات)
الموجودات الجاهزة	**حقوق المساهمين:**
– النقدية في الصندوق.	– رأس المال المدفوع.
– النقدية لدى المراسلين.	– الأرباح المحتجزة.
– النقدية لدى البنك المركزي.	**الإحتياطات:**
– النقدية لدى البنوك الأخرى.	– إحتياطي قانوني.
– النقدية في صندوق الزكاة.	– إحتياطي اختياري.
الموجودات المتداولة:	– إحتياطي عمليات استثمارية.
– استثمارات في عمليات المرابحة.	**المخصصات:**
– استثمارات في عمليات المشاركة.	– مخصصات ضريبة الدخل.
– استثمارات في عمليات المضاربة.	– مخصصات تعويض نهاية الخدمة.
– استثمارات في عمليات بيع السلم.	– مخصصات الاستهلاك.
– استثمارات في عمليات عقود الاستصناع.	**الودائع:**
– استثمارات في عمليات البيع التأجيري.	– ودائع استثمارية (مطلقة ومقيدة)
– استثمارات في شركات وصناديق.	– ودائع جارية.
– استثمارات إسلامية.	– ودائع التوفير.
– القرض الحسن.	صافي الربح القابل للتوزيع
– أرصدة مدينة أخرى.	الحسابات النظامية:
الموجودات الثابتة:	– تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية.
– أثاث بعد الاستهلاك.	تعهدات البنك مقابل كفالات.
– آلات مكتبية وحاسبية بعد الاستهلاك.	
– مباني بعد الاستهلاك.	
– أراضي.	
الحسابات النظامية:	
– تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية.	
– تعهدات العملاء مقابل كفالات.	

المصدر: شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص99.

المبحث الثالث: تبنّي البنوك التجارية التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

إن تزايد إقبال العملاء على منتجات وخدمات الصناعة المصرفية الإسلامية كان دافعا للبنوك التجارية لإنشاء فروع تابعة لها تمارس" العمليات المصرفية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، لكن عمليا لم تتحول هذه الفكرة إلى واقع حتى جاء عام 1980 وبرزت تجربة فرع الحسين للمعاملات الإسلامية في جمهورية مصر العربية، وبعد هذه التجربة توالت هذه الآلية في معظم أنحاء العالم، فصار كثير من البنوك التجارية تفكر في أن تقتحم مجال الصيرفة الإسلامية [1]. وتم تقسيم مبحث تبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي إلى ثلاث مطالب؛ المطلب الأول: أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التجاري، المطلب الثاني: ماهية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، والمطلب الثالث:مداخل التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: الفروق الجوهرية بين البنك الإسلامي والبنك التجاري التقليدي

يرى الدكتور سامي حسن حمود، أن نطاق الإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية محصور في الوسائل دون الغايات بوجه عام، وأن نطاق هذا الإختلاف يضيق عند المقارنة الدقيقة ليشمل فقط أعمال التمويل والإستثمار. أما أعمال الخدمات المصرفية فليس بين النظامين اختلاف يذكر إلا في أسلوب المعالجة لبعض الحالات مثل التأخر في دفع قيمة السحوبات الواردة مع وثائق الشحن في الإعتمادات المستندية أو حالة دفع قيمة خطاب الضمان دون أن يكون لدى طالب الضمان غطاء نقدي." [2]ويوضح الجدول المرفق رقم (1-9) أهم الفروق بين البنك التجاري والبنك الإسلامي.

الجدول رقم(1-9): أهم الفروق بين البنك التجاري والبنك الإسلامي

م	عنصر المقارنة	البنك التجاري	البنك الإسلامي
1	النشأة	نزعة فردية للتجار في النقود وتعظيم الثروة	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية الأخرى
2	المفهوم	مؤسسة مالية عملها الأساسي قبول الودائع وتقديم القروض (والتعامل بالفائدة أخذا وعطاء) وتقديم وسائل الدفع	مؤسسة مالية مصرفية تستقبل الأموال على أساس قاعدتي"الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" لإستثمارها وفق قواعد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
3	طبيعة الدور	مؤسسة مالية وسطية بين المدخرين/ المودعين والمستثمرين	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا...
4	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الاقراضية	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.

[1]:نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، مكتبة الهاشمي، قطر، 2020، ص155.

[2]:سامي حسن حمود، **خصائص العمل المصرفي الإسلامي** ، تحرير منذر قحط، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام رقم 36(14-15 ماي 1995)، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، المملكة العربية السعودية، 2001، ص389.

		بسعر الفائدة.	
5	صفة المتعامل معه	مورد ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مؤجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صاحب حساب جاري على أساس" القرض الحسن" و"الخراج بالضمان". صاحب حساب استثماري فهو رب المال. مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك.
6	المحضور الجائز	– الأصل أنه يحضر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سدادا لدين له على الغير على ان يبيعه خلال مدة معينة. – يحضر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله، أ و أن يمتلك البضائع إلا سدادا لدين له على أن يبيعها خلال مدة معينة. – يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	الأصل أنه يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.
7	أنواع الودائع أو الحسابات	**1– ودائع تحت الطلب(الجارية):** يمكن للعميل سحب هذا النوع من الودائع في أي وقت، ويتم اضافة فائدة دائنة على الرصيد الدائن. **الودائع:** وهي المبالغ التي يتم إيداعها في المصرف لمدة معينة، ويقوم ا لبنك بدوره بدفع فائدة معلومة سلفا بنسبة ثابتة من رأس المال إلى المودعين. وتنقسم إلى الأنواع التالية: **2– ودائع لأجل:** العميل يودع لدى المصرف مبلغا من النقود، ولا يجوز له سحبه خلال مدة الوديعة، وكلما زادت مدة الوديعة زادت الفائدة. **3– ودائع بإخطار:** لا يتم سحب الودائع كليا أو جزئيا إلى بعد أن يقوم المودع بإخطار البنك خلال فترة زمنية متفق عليها، ويتم احتساب فائدة ثابتة محدد نسبتها مسبقا على الوديعة.	**1–الحساب الجاري:** هي الأموال التي يودعها العملاء با لبنك دون قصد الإستثمار ، ومن حق صاحب الحساب أن يودع ويسحب في أي وقت وبأي مبلغ طالما رصيد حسابه يسمح. وهذا الحساب يعد بمثابة قرض صار ملكا لل بنك ينتفع به ويضمن رده في موعده ، فيد ا لبنك على المال يد ضمان وليس يد أمانة، ولذلك إذا حدثت خسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات فيتحمل تبعيتها البنك، وفي حالة الربح يحصل عليه البنك بالكامل تطبيقا للقاعدة الشرعية"الخراج بالضمان". **2–حساب الإستثمار:** هو الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من المودعين بغرض الإستثمار، والمودعين في مجموعهم يعتبرون رب المال، والبنك هو المضارب، ولذا ينطبق على هذا الحساب شروط المضاربة. وتكون كل من نسبة المودع و البنك في الربح معلومة مسبقا فيقال مثلا: المصرف كمضارب يأخذ 30% من الربح، والمودع كرب المال ياخذ70% من الربح. والإستثمار ينقسم إلى: **أ– استثمار عام:** يخول المودع للبنك استخدام مبلغه في مشروعات البنك بصفة عامة. **ب– استثمار خاص:** يحدد المودع مشروعا بعينه يستثمر فيه. **من خصائص حساب الإستثمار:**

			– أموال تشارك في الربح والخسارة وتخضع للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم. – يد البنك عليها يد أمانة وليست يد ضمان، فهو لا يضمن رد أصل المال إلى صاحب الحساب عند الخسارة إلا إذا كان متعديا.
8	الضمان	يضمن البنك التجاري دفع فوائد ثابتة على الودائع بنسبة من رأس المال، كما يضمن رد أصل المال.	البنك الإسلامي لا يضمن رد أصل الودائع أو ربحها، وإنما يدفع نصيبا متفقا عليه من الربح وليس من رأس المال.
9	الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	لا يستطيع ذلك لوجود معنى للربا فيها.
10	الموارد المالية الخارجية	الودائع والقروض على أساس الفائدة	لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابان للإستثمار. حساب الإستثمار العام. وحساب الاستثمار الخاص، يؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة.
11	الاحتياطي العام	يستقطع من صافي ربح البنك	يستقطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين فقط.
12	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ تمويل الإستثمار الإسلامي من بيوع ومضاربات ومشاركات ... وغيرها.
13	الوظيفة الأساسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم لقروض للغير على أساس الفائدة.	– مضارب في مضاربة مطلقة بإعتبار المودعين في مجموعهم رب المال، والمضارب أي أن البنك يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل(المستثمرون) هم المضارب. – وكيل استثمار بأجر معلوم.
14	الإدخار وتنمية الوعي الإدخاري	– طبقا للنظرية الوضعية الإدخار هو الفائض من الدخل بعد الإستهلاك، لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء. – لذلك يهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد عموما.	– الإدخار تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية ابتداء لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء. – لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الإدخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الإدخاري لدى الجميع تحقيقا لدوافعهم الخاصة.
15	المتاجرة بالملكية	تعطي الملكية إجمالي الأموال التي يستطيع البنك التجاري بناء عليها أن يحصل على القروض، واستخدام الأموال المقترضة على أساس سعر الفائدة لتحقيق أكبر عائد لأصحاب البنك.	لا يعتمد على المتاجرة بالملكية ومن ثم على الفرق بين الفائدة الربوية الدائنة والمدينة، وإنما يعتمد على استثمار الأموال وفق الصيغ والأدوات الشرعية.
16	الربح	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال، العمل، الضمان، وفق الأسباب الشرعية المحددة لكل سبب.
17	الخسارة	يتحملها المقترض وحده حتى لو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة.
18	عناصر الـ5 C'S:	– الأهمية النسبية للضمانات أكثر.	– الأهمية النسبية لشخصية المتعامل وأخلاقياته أكثر.

	CPITAL (رأس المال) COLLATERAL (الضمان) CAPACITY (القدرة) CHARACTER (الشخصية) CONDITION (الظروف)	– الإهتمام برأس المال وبالقدرة الإيرادية أكثر.	– الاهتمام بالقدرة الإيرادية أكثر. – والمهم أن الوزن النسبي لهذه العناصر الخمسة يختلف عن البنك التجاري التقليدي بحسب طبيعة كل منهما المختلفة وكذلك طبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآلياته في الممارسة العملية.
19	الخدمات المصرفية	تؤدى مقابل ما يسمى عمولة، وتعتبر مصدرا من مصادر الإيراد، لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	– تؤدى نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد بالحلال والحرام.
20	طريقة احتساب الفائدة	تحسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال.	الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط ولا وجود لفائدة فيها.
21	الرقابة	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية	ثلاث أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية.
22	إعسار المدين	– إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد، ويلتزم بفوائد التأخير. – وإذا كان مماطلا فبالإضافة إلى ما تقدم تكون هناك المقاضاة.	– إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين، وقد يعفى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضآلة المبلغ. – وإذا كان موسرا مماطلا تكون المقاضاة والعقوبة.
23	صندوق الزكاة	لا مكان له فيه	– احد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي، ولتحقيق التكافل الإجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية، حيث يقوم البنك الإسلامي بإحتساب زكاة مالية وهي إلزامية الأداء على أموال البنك (المساهمين) باعتبارها من تكاليف الإنتاج، كما يقوم البنك أيضا بتحصيل الزكاة من الغير، ويتولى إنفاقها في مصاريفها الشرعية إسهاما منه في تحقيق التكافل الإجتماعي.
24	مقاصد الشريعة وأولوياتها	– ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.	– من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.
25	الحسابات الختامية	يتم تحميل التكاليف الثابتة والمتغيرة على قائمة الدخل، نظرا لإعتماده على تحقيق الربح من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة، والإحتياطي يستقطع من صافي الربح.	يتم تحميل المصروفات والتكاليف الثابتة على أصحاب رأس المال(المساهمين)، والتكاليف المتغيرة يتم تحميل جزء منها على المودعين، بنسبة قيام البنك بالنيابة عنهم بإستثمار أموالهم، والباقي على أصحاب رؤوس الأموال، والإحتياطي يستقطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين فقط.

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على: عبد الحميد محمود البعلي، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص12-17.

عادل عبد الفضيل، **الربا والفائدة المصرفية (دراسة مقارنة)**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص ص 129- 140.

المطلب الثاني: ماهية التحّول نحو العمل المصرفي الإسلامي

شجع النجاح الذي حققته الصناعة المصرفية الإسلامية عقب الأزمة المالية العديد من البنوك التجارية في الدول العربية، والإسلامية، وحتى الغربية على تبنّي مبادئ الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي. و قد عُرفت هذه الظاهرة بتحول البنوك التجارية التقليدية نحو المصرفية الإسلامية.

الفرع الأول:تعريف التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي

التحول* هو انتقال البنوك التقليدية من التعامل المحضور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلاميةِ محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال البنك وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية."[1]

الفرع الثاني: دوافع التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي

يجب الإشارة إلى أن دوافع التحول تختلف من بنك إلى آخر إلا أن هناك أسباب مشتركة لا يختلف عليها اثنان، وقد أشارت إليها العديد من الدراسات، ومنها ما يلي:[2]

أولا: الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

وهذا يعني أن المعتقد الديني والإستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والإلتزام بأوامره ونواهيه هو الدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا. وقد أثبتت نتائج الدراسة السابقة التي اشرنا إليها سابقا أن 62 % من البنوك التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كان

---

*: التحول لغة يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، والإنتقال من حالة إلى حالة، والإسم الحول، ومنه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾ سورة الكهف، الآية: 108، أي تحولا وانتقالا، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول. ولتفصيل أكثر حول موضوع تحول البنوك التجارية للعمل وفق الشريعة الإسلامية انظر: بوطبة صبرينة، مرجع سبق ذكره،ص 106، نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص ص 156- 173. ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** ، دار أبوللو للنشر والتوزيع، مصر،1996، ص ص 353- 372.

[1]:يزن خلف سالم عطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية–دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن** ، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص46.

[2]: لتفصيل أكثر حول هذه الدوافع والأسباب انظر، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص73. محمد جعفر هني ومعزوز لقمان، **أثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي العلمي للصناعة المالية الإسلامية و آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية يومي8-9 ديسمبر2013، ص ص6-7.

الدافع الأساسي لها على التحول هو الرغبة في الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتوبة من كل الأعمال المخالفة لها وأولها التعامل الربوي."[1]

ثانيا: السعي نحو تعظيم الأرباح: وينطلق هذا الدافع من الهدف الأساسي الذي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقه، ويمثل العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية مصدرا خصبا لتحقيق ذلك، فمن الطبيعي أن تلجأ البنوك التجارية إلى الإستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد توصلت دراسة ميدانية أجريت من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في البنوك التجارية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلى النتائج التالية:[2]

- 82 %من البنوك كان من أهم الدوافع لها على تحولها نحو العمل المصرفي الإسلامي المحافظة على العملاء الحاليين للبنك التجاري والذين قد يرغبون بتنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة وان البنوك التقليدية تفقد نحو 30 % من حصتها السوقية سنويا لصالح البنوك الإسلامية كما أنه لوحظ في السنوات الثلاث الماضية تحول نحو 50 % من حصة البنوك التجارية لتكون من نصيب المصرفية الإسلامية".[3]
- 47 %من البنوك كان من أهم دوافع التحول لديها المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويرفضون العمل المصرفي المخالف لها والمتمثل بالربا.
- 24 % من البنوك كان من أهم دوافع التحول لديها ارتفاع معدلات عائد الإستثمارات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.

[1]:يزن خلف، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]: يزن خلف، مرجع سبق ذكره، ص48.

[3]: إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 69-70 .

المطلب الثالث: أشكال التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي

يكون التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي إما تحولا كليا (تدريجيا) من خلال تحويل كامل البنك التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي، أو تحولا جزئيا من خلال إنشاء فروع أو فتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

الفرع الأول:التحول الكلي

يكون التحول الكلي *بقرار من الحكومة، أو من البنك المركزي في بلد معين، "مثلما حدث في السودان، وإيران، وباكستان. وقد يكون قرار التحول الكلي تدريجيا، حيث تعلن إدارة البنك المركزي عن نيتها في التحول الكامل لنظامها المصرفي وفق خطة زمنية مُعلَنة يتخلص الجهاز المصرفي أو البنك المعين خلال تلك الفترة من المنتجات المصرفية والصيغ التمويلية التي لا تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها صيغ ومنتجات مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية." [1] ويظهر الشكل رقم(1-5) متطلبات التحول من بنك تجاري إلى بنك إسلامي.

*: يتمايز التحول الكلي بين شكلين؛ تحول كلي من الداخل (و تكون بقرار من المؤسسين بتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي؛ مثل القرار الذي اتخذه مؤسسو مصرف الجزيرة السعودي بتحويل جميع عمليات المصرف إلى عمليات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بدءً من عام 1988 إلى غاية عام 2005). تحول كلي من الخارج(من خلال قيام المستثمرين بشراء بنك تجاري بهدف تحويله إلى بنك إسلامي يعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية؛ مثل قيام مصرف السلام الإسلامي بالاستحواذ على المصرف البحريني السعودي التقليدي بغية تحويله إلى بنك إسلامي). ولتفصيل أكثر حول التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي راجع المعيار الشرعي رقم 6 الخاص بتحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

[1]:ضرار الماحي العبيد ومحمد عوض الكريم الحسين، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات** ، مجلة الجزيرة تفكر، المجلد10، العدد1، 2009، ص ص1-17.

الشكل رقم (1-5): متطلبات التحول من بنك تجاري تقليدي إلى بنك إسلامي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: نايف بن نهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية** ، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص171.

الفرع الثاني: التحول الجزئي

يتم التحول الجزئي من خلال :

أولا:إنشاء فروع إسلامية تابعة لبنوك تقليدية: تقوم هذه الفكرة أساسا "على تخصيص جزء من رأس المال من البنك الربوي لتأسيس فرع تابع يعمل وفقا لأحكام الشريعة، أي أن الفرع ليس له ذمة مالية مستقلة عن البنك الأصل، وإنما هو تابع له، وتعرف الفروع الإسلامية بأنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، فيقوم بجذب المدخرات واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله."[1]

ثانيا: فتح نوافذ إسلامية: يقصد بالنوافذ الإسلامية قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية، ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.[2]

ويظهر الشكل رقم(1-6) أنواع وأشكال تحول البنوك التجارية التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

[1]: نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص156.

[2]:ضرار الماحي العبيد ومحمد عوض الكريم الحسين، مرجع سبق ذكره، ص7.

الشكل رقم (1–6): أنواع تحول البنوك التجارية التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

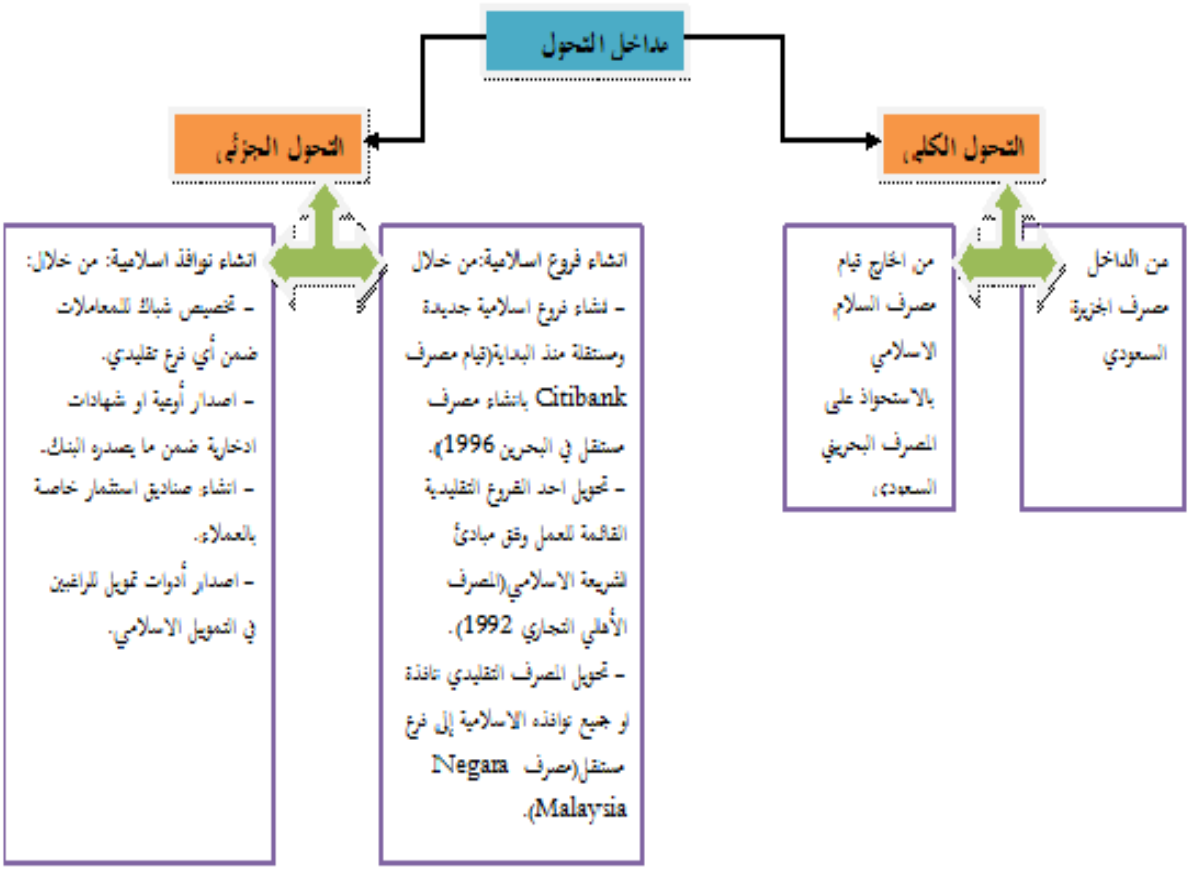

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** ، دار أبوللو للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص353. مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية علوم الإقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2014، ص ص26- 27.

الخلاصة

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية مع تأسيس أول بنك إسلامي بالمعنى المتكامل، وهو بنك دبي الإسلامي سنة1975، الذي كان نتاج جملة من البحوث النظرية، والمحاولات التأسيسية التي قادها علماء الإقتصاد والشريعة الهادفة إلى إعادة بناء نموذج للوساطة المالية القائم على أُسُس الشريعة الإسلامية؛ الغنم بالغرم والخراج بضمان، كبديل للوساطة المالية القائمة على الفائدة الربوية.

وكنتيجة للعلاقة التنافسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية للحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد يرغبون بالتعامل وفق أسس الشريعة الإسلامية، قامت هذه الأخيرة بالتحول نحول العمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ تشاركية.

تتمحور الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية في إتاحة صيغ وأساليب استثمارية تندرج ضمن عقود المشاركات حيث يتم تقاسم الأرباح بين الشركاء في حال الربح، ويتحملون الخسارة في حال وقوعها. ومن هذه العقود نذكر: التمويل بالمشاركة، والمضاربة، والمزارعة، والمساقاة، والمغارسة، بالإضافة إلى صيغ تمويلية أخرى تندرج ضمن عقود المعاوضات كبيع المرابحة، وبيع السلم والإستصناع، والتمويل بالإجارة كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية تحصل في مقابلها على عمولة (أجرة)، تنوعت بين خدمات مصرفية وتسهيلات مصرفية، وخدمات اجتماعية.

الفصل الثاني:

الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد

حققت الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحا معتبرا في مجال نشاطها وعملها، إذ استطاعت أن تتيح لعملائها خدمات وأعمال مصرفية منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية بعيدا عن قاعدة المداينة التي تنتجها البنوك التجارية التقليدية. كما أوجدت الصناعة المصرفية الإسلامية اساليب استثمار، وتمويل متنوعة تناسب جميع الأنشطة الاقتصادية تعمل على المزاوجة بين المال وجهد الإنسان من جهة، وكذا تنمية الإقتصاد وتطويره من جهة ثانية.

صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية، أو صيغ التمويل والإستثمار الإسلامي هي عقود طورتها الصناعة المصرفية الإسلامية انطلاقا من العقود التي عرفها المسلمون قديما في مجالي التجارة، وذلك بأن جعلتها صالحة لكي تستطيع النهوض بوظيفة الوساطة المالية بعيدا عن المعاملات الربوية ، بعد أن كانت حكرا على معاملات التجار فقط. وسنرى في ما يلي كيف تم تطويرها أو بالأحرى تكييفها لتصبح صيغا للتمويل والإستثمار،كما سنتعرف على أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها الصناعة المصرفية الإسلامية لعملائها وهذا ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات

المبحث الثاني: صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المعاوضات

المبحث الثالث: الخدمات الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية

المبحث الأول:صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات

تتيح الصناعة المصرفية الإسلامية لعملائها عدة صيغ وأساليب – تسمح بالإستثمار الأمثل لرأس المال– قائمة على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة – في حال وقوعها–.

فعقود الشراكة تعرف بأنها العقود التي تبرم للمشاركة في العمل والربح. وهي تقوم على روح التعاون والشراكة، حيث يتم تقاسم الأرباح بين الشركاء في حال الربح ويشتركون في تحمل الخسارة في حال وقوعها"[1].

ومن بين عقود الشراكة نذكر المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والمغارسة.

المطلب الأول: التمويل بالمضاربة

المضاربة*من أولى أدوات التمويل التي اعتمد عليها المنظرون للصناعة المصرفية الإسلامية لتحل محل أدوات التمويل التقليدية، وقد اتفق أئمة المذاهب على مشروعية المضاربة، استنادا إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وشرعت المضاربة في قوله تعالى:قال تعالى: ﴿ **وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ**... ﴾ سورة المزمل، الآية: 20. كما أجمع الصحابة على مشروعيتها استنادا إلى السنة التقريرية، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقرها وعمل بها.[2]

الفرع الأول: مفهوم المضاربة

أولا:تعريف المضاربة اصطلاحا:تعرف المضاربة بأنها" شركة بمال من جانب وعمل من جانب."[3] أو هي عقد" على المشاركة في الإتجار بين مالك رأس المال وعامل يقوم بالإستثمار بما لديه من خبرة ، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة ، وبحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إن وقعت فيتحملها رب المال وحده.

---

[1]:مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص244.

*: المضاربة :المقارِض بالكسر هو رب المال، والمقارَض بالفتح هو العامل، والعكس في المضاربة، فإن المضارِب بالكسر هو العامل، أما رب المال فليس له اسم من المضاربة، فلا يقال: مضارَب، و المضاربة في مدلولها اللغوي اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السعي فيها لتحصيل الأرزاق.والأصل في المضاربة (القراض) أنها ممنوعة للغرر، لأنها إجارة بمجهول، إذ لا يدري العامل كم يربح في المال،وما إذا كان يربح أم لا؟، إلا أن الشارع استند إلى الحاجة إليها لتشريعها. (بتصرف) لتفصيل أكثر انظر:محمد خاطر محمد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 61- 62 . صادق عبد الرحمان الغرياني، الجزء3، مرجع سبق ذكره، ص ص 544- 549. محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره،ص 119. محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 146- 148.

[2]: (بتصرف) لتفصيل أكثر:انظر: محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 146. التواتي بن التواتي، **المبسط في الفقه المالكي وأدلته**، ج5، كتاب البيوع، ط 2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر 2010،ص624. عيسى ضيف الله المنصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 178- 182.

[3]: عيسى عبده، **العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة** ، بحث مقدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد بمدينة الرياض، نوفمبر 1976، ص190.

ويخسر المضارب جهده أو عمله"[1]، وأطلق" عليهم بعضهم المضاربة الفردية؛ نظرا لأن هذه الصورة من صور المضاربة يكون فيها العقد فرديا، لا مجال فيه للتعدد في العلاقات."[2] ومن شروطها؛ أن يكون المال من رجل والعمل من رجل آخر، و أن تكون المضاربة على قدر معلوم وتكون الخسارة في شركة المضاربة على كل واحد منها بقدر ماله.[3]

ثانيا:أنواع المضاربة

1. المضاربة حسب الشروط تنقسم إلى: [4]

أ. المضاربة المطلقة: يقوم هذا النوع من المضاربة على عدم تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يتعامل معه المضارب، وتستوعب سائر أنواع التصرفات.

ب. المضاربة المقيدة: المضاربة المقيدة على خلاف المضاربة المطلقة، تقوم على التعيين، ويتقيد بها التصرف حسب ما وقع فيما بينها من شروط في كيفية العمل ودائرة الأشياء التي يضارب بها. ويتحمل نتائج مخالفته لما إشترط عليه صاحب المال.

2. المضاربة حسب عدد الشركاء تنقسم إلى:[5]

أ. المضاربة الثنائية: وهي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.

ب. المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون.

الفرع الثاني: المضاربة في المصرفية الإسلامية

أولا:تعريف المضاربة المشتركة

يعتبر الدكتور سامي حسن حمود أول من أصل للمضاربة المشتركة كنظام جماعي للإستثمار .[6] وهي "المضاربة التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، سواء أكان هذا التعدد من أحد

---

[1]: صادق راشد الشمري،مرجع سبق ذكره،ص244.

[2]:وائل عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص21.

[3]: محمد سعد الدين الكبي، مرجع سبق ذكره، ص244.

[4]:كامل موسى، مرجع سبق ذكره، ص345.

[5]: محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص96.

[6]: انظر: سامي حسن أحمد حمود، **تطور الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية** ، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 2، الأردن، 1982، ص ص 393- 394. محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص178.

أطراف المضاربة أو من كليهما." [1] وتقوم هذه العلاقة في التطبيق على أساس أن يعرض البنك الإسلامي باعتباره مضاربا، على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم لهم، كما يعرض البنك، باعتباره صاحب مال أو وكيل عن أصحاب الأموال، على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، وتقع الخسارة على صاحب المال." [2] و"يعتبر البنك الإسلامي كمضارب إذا عمل بمال أصحاب الودائع الاستثمارية، وإذا كانت هذه المضاربة مطلقة فله أن يستعمل هذه الأموال في أي نشاط اقتصادي إذا ذلك يعود بالفائدة عليه وعلى عملائه ،كما يعتبر هو صاحب المال إذا قدم أمواله إلى غيره ليعمل بها مضاربة ويكون الغير هو المضارب."[3]

ثانيا:الفرق بين المضاربة المشتركة والمضاربة الفردية(الثنائية)

تختلف المضاربة الفردية(الثنائية) عن المضاربة المشتركة في عدة نواحي، وهي:

- المضاربة المشتركة لها ثلاثة أطراف، وهم صاحب المال والمضارب المستثمر، والمصرف الإسلامي وجميعهم يستحقون الأرباح. في حين أن المضاربة الفردية لها طرفان صاحب المال والمضارب المستثمر؛[4]
- "المضاربة المشتركة فيها الخلط المتلاحق للأموال المستثمرة في المضاربة، أما الفردية فليس فيها خلط؛
- المضاربة المشتركة تقوم على أساس استمرارية الشركة؛ لأن من صفاتها ما تنتهي بسنة ومنها ما يحتاج إلى أكثر من سنة؛
- يكون في المضاربة المشتركة ضمان رأس المال، في حين لا يجوز ذلك في المضاربة الفردية؛"[5]

ثالثا: خطوات تنفيذ المضاربة المشتركة

يتم تنفيذ المضاربة المشتركة في البنك الإسلامي، وفق الخطوات التالية:[6]

– يتقدم أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم بصورة فردية إلى البنك الإسلامي وذلك لإستثمارها في المجالات المناسبة.

– يقوم البنك بدراسة فرص الإستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل.

---

[1]:وائل عربيات، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]: محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط6،الأردن، 2007، ص342

[3]: رشيد حيمران، **مبادئ الإقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص159.

[4]: محمد عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[5]:محمود عبد الكريم احمد ارشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

[6]: محمد عثمان شبير ، مرجع سبق ذكره، ص343.

– يخلط البنك أموال أصحاب رؤوس الأموال ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حدة، وبالتالي تنعقد مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين البنك والمستثمر.

– تحتسب الأرباح في كل سنة بناء على ما يسمى بالتنضيض التقديري أو التقويم لموجودات الشركة بعد حسم النفقات.

– توزيع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، صاحب رأس المال، البنك، والمضارب.

ويوضح الشكل المرفق رقم (2–2) العلاقة بين أطراف المضاربة وتوزيع الأرباح والخسائر

الشكل رقم(2–2): العلاقة بين أطراف المضاربة وتوزيع الأرباح والخسائر

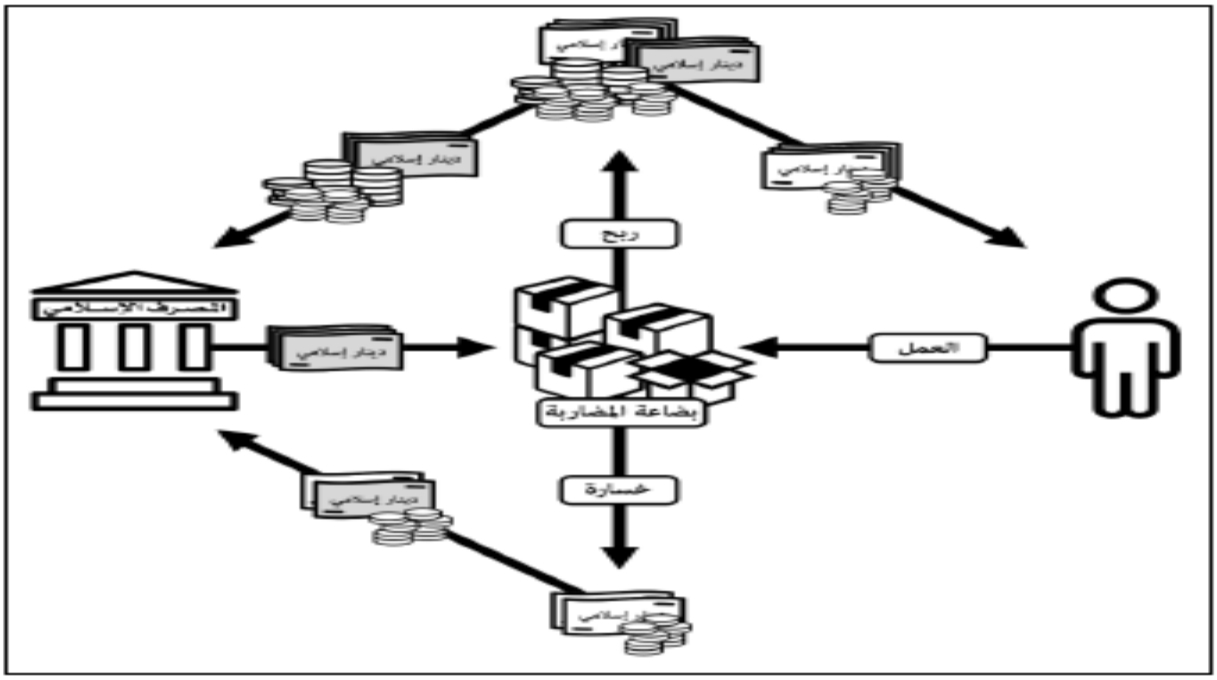

المصدر: عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص258.

الفرع الثالث:الأهمية الاقتصادية للمضاربة

- "يتيح أسلوب المضاربة فرصة كبيرة لرواج الحرف والمهن والتجارات بالمجتمع وهو يساهم في إيجاد تنمية حقيقية مع امتصاص العمالة الزائدة بالمجتمع [1] وهذا بدوره يساعد على ارتفاع القوة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تحقيق الانتعاش الإقتصادي؛
- "تحقيق درجة كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، من خلال توجيه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد ممكن فيها نتيجة استخدام المال، من قبل المضاربين؛

[1]: نفس المرجع السابق، ص161.

- التقليل من التفاوت في توزيع الدخول من خلال حصول العمل على حصة من الأرباح التي تتحقق نتيجة المضاربة، وبهذا تزداد حصة عنصر العمل في الدخل المتحقق في الإقتصاد؛[1]
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بجعله خادما لمصالحه، لا كيانا مستقلا؛
- النهوض بإقتصاديات المجتمعات الإسلامية، وكون الربح الحلال هو الهدف، وليس سعر الفائدة هو الحافز والمحدد للإستثمارات؛[2]

المطلب الثاني: التمويل بالمشاركة

المشاركة*جائزة شرعا ثبتت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع، وشُرِعت الشركة لحاجة الناس إلى مصادر التمويل لتمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى، ولزرع روح التعاون بين أفراد المجتمع. وبثبت مشروعية المشاركة في القرآن الكريم في الآيات التالية؛ قال تعالى: ﴿ **فَهُمْ شُرَكَاءُ فِى ٱلثُّلُثِ**﴾ سورة النساء، الآية: 12، وقال تعالى: ﴿ **وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَاءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ**﴾ سورة ص، الآية: 24. وبُعِث الرسول صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملوا بالمشاركة، فأقرهم عليها. وفي حديث قدسي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" يقول الله تعالى: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه، خرجت من بينهما" [3]رواه أبو داوود، وأجمع الفقهاء على جواز ومشروعية المشاركة بالجملة، وإن اختلفوا في أنواع منها.

الفرع الأول: المعنى الإصطلاحي للتمويل بالمشاركة

المشاركة إصطلاحا، هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح [4]، أو هي "عقد أو إتفاق بين مجموعة من الشركاء على تقديم رأس المال والعمل معا وتقسيم الأرباح فيما بينهم أو تحمل الخسارة وفقا

---

[1]:فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 227- 233.

[2]: عبد الرزاق المطلب، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص210.

*: الشِركة بكسر الشين وسكون الراء، وقد تفتح الشين وتكسر الراء ولكن الأول أفصح، ومعناها لغة الخلطة أو الاختلاط، والشِرك : النصيب، وهي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يتمايزان عن بعضهما. والشركة قسمان؛ شركة أملاك، وشركة عقود، والأولى: هي أن يمتلك شخصان فأكثر شيئا من الأعيان من غير عقد الشركة، كالإرث، أو الهبة أو الشراء، فلا يتصرف احدهما في نصيب الآخر إلا بإذنه. والثانية: هي عقد بين اثنين فأكثر، للإشتراك في مال وربحه. وشركة العقود أربعة أنواع: وهي شركة المفاوضة، وشركة العنان، وشركة الوجوه، وشركة الأعمال. لتفصيل أكثر انظر، وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، ط3، سورية، 2006،ص 100،حسن أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 217، صادق عبد الرحمان الغرياني، **مدونة الفقه المالكي وأدلته**،ج 3، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ،دون بلد نشر، ص ص 613- 625.

[3]:رواه أبو داوود.

[4]: وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

لنسب محددة يتم الإتفاق عليها مسبقا." [1] وللمشاركة ثلاثة أركان؛ الصيغة(الإيجاب والقبول)، والعاقدان والمحل؛ ما تم التعاقد على الإشتراك فيه من رأس المال والربح"[2]، وهي صحيحة بتوفر شروطها.[3]

الفرع الثاني:المشاركة في المصرفية الإسلامية

تتم المشاركة بين البنك الإسلامي وعملائه وفق ما يعرف في الفقه الإسلامي بشركة العنان [*]، حيث "يرى الباحثون في مجال الإقتصاد الإسلامي أن تطبيق المشاركة يؤدي إلى توزيع المسؤولية والمخاطر توزيعا عادلا، بين البنك والمستثمرين، والمودعين فهم يقتسمون جميعا كل تبعات المشاريع، بمخاطرها ثم أرباحها أو خسائرها."[4]

أولا:تعريف المشاركة في البنوك الإسلامية

"المشاركة أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما، وعادة ما يفوض البنك طالب التمويل في الإدارة والتصرف بإعتباره مُنشأ العملية وأدرى بطبيعتها، ولا تكون مشاركة البنك في الإدارة إلا بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والإطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير أو تعد من جانب الممول المفوض بالإدارة، ويستحق الشريك، طالب التمويل، حصة من الربح يتفق عليها مع البنك عند العقد مقابل إدارته للمشروع أو العملية."[5]

---

[1]: طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007،ص236.

[2]:أحمد إدريس عبده، **فقه المعاملات المالية على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها** ، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص ص 386- 387.

[3]: لتفصيل في شروط المشاركة انظر: احمد إدريس عبده، مرجع سبق ذكره، ص 388. حسين محمد سمحان وآخرون، **إدارة الإستثمار في المصارف الإسلامية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012، ص57.

[*]: شركة العنان هي عقد بين إثنين أو أكثر يكون المال والعمل من كل منهما، والربح بينهما، ويشترط فيها أن يكون نصيب كل من الشريكين من الربح شائعا ومعلوما، ويجوز فيها اشتراط اقتسام الربح وفق حصة كل منهما في رأس المال كما يجوز أن يشترط خلاف ذلك بأن يكون نصيب كل منهما من الربح ليس على قدر حصته من رأس المال، أي أنه إذا اشترك شريكان فدفع كل منهما نصف رأس المال فيجوز أن يكون الربح بينهما مناصفة (وفق حصة كل منهما من رأس المال، كما يجوز أن يكون لأحدهما ثلاثة أرباع الربح وللأخر الربع وهكذا. وتبنى شركة العنان على أمرين الوكالة، والأمانة. ومن شروط صحتها أن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف. لتفصيل أكثر انظر، حسن أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 227- 228. سعد بن حمدان اللحياني ، **مبادئ الإقتصاد الإسلامي**، 2007،ص ص 92، 101.

[4]:فارس مسدور، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص141.

[5]: نفس المرجع السابق، ص140.

ثانيا: صور المشاركة في البنوك الإسلامية: تكون المشاركة في البنوك الإسلامية "دائمة أو مؤقتة محددة بمدة زمنية أو محددة بنتيجة العمل أو متناقصة الملكية منتهية بالتمليك لأحد الأطراف." [1] وتفصيل ذلك كما يلي:[2]

1. التقسيم من حيث المحل[3]

- المشاركة في صفقة معينة، كالدخول مع شركة سياحية في عملية شراء أسطول نقل بري، أو مع مصنع للأحذية في شراء الخدمات اللازمة لصنع الأحذية خلال دورة إنتاج معينة.
- المشاركة في رأس مال مشاريع إنتاجية أو خدمية، فإذا كان للمشروع شكل قانوني معين كأن يكون شركة مساهمة مثلا، اتخذت المشاركة أسلوب شراء عدد معين من أسهم تلك الشركة.

2. التقسيم من حيث الإستمرارية

- **المشاركة الدائمة أو الثابتة:** وفيها يكون البنك الإسلامي "شريكا للعميل في إدارة مشروع معين وفي اقتسام نتائج نشاطه من ربح أو خسارة، كما أنه في هذا النوع من المشاركة تستمر مشاركة البنك لعميله في المشروع إلى أن تتم تصفية المشروع بالكامل."[4]
- **المشاركة المتناقصة:** هي نوع من أنواع المشاركات" يعطي فيه البنك لشريكه الحق في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات،حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها" [5] أو هي التي تتم بإتفاق طرفين على أن يقوم البنك بتمويل جزء من تكاليف المشروع، مقابل حصوله على حصة معينة من صافي الأرباح ويكون للعميل الحق في سداد ثمن حصة البنك تدريجيا أو بصفة دورية على أقساط، سواء من العائد الذي يحصل عليه، أو من أي مورد آخر له، في أثناء فترة مناسبة يتفق عليها. وكلما دفع الشريك العميل قسطا للبنك، نقص نصيب البنك في التمويل وربحه، وزاد نصيب العميل. والفكرة الأساسية لهذه الصيغة التمويلية هو إعطاء العميل الحرية في تملك مشروعه وإدارته بنفسه إذا سنحت ظروفه المالية، والميزة المحققة للبنك من وراء هذه الصيغة هي سرعة دوران أموال البنك وسرعة إسترداد الأموال المدفوعة."[6]

---

[1]:محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص225.

[2]: لتفصيل أكثر في أنواع التمويل بالمشاركة نظر، حدة رايس ، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** ، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص 250-251. محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[3]: فارس مسدور،مرجع سبق ذكره، ص 141.

[4]: أيمن مصطفى مصطفى الجمل، **تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية دراسة فقهية إقتصادية مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016، ص ص144- 145.

[5]: عيسى ضيف الله منصور،**نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية**، در النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،ص410.

[6]:نفس المرجع السابق، ص ص410- 411.

- **الفرق بين النوعين الآخرين:** يتجلى الفرق بين هذين النوعين من الشركة في عنصر الدوام والإستمرار. فالبنك في الشركة الدائمة يقصد الإستمرار في الشركة حتى نهايتها وتصفيتها، في حين أن البنك في الشركة المتناقصة لا يقصد الإستمرار ويعطي الحق للشريك العميل في تملك المشروع كله إذا سدد ثمن حصة البنك دفعة واحدة أو على دفعات.

ثالثا:مراحل التطبيق العملي للمشاركة المتناقصة في البنوك الإسلامية

يتم التمويل بالمشاركة المتناقصة*في البنك الإسلامي وفق المراحل التالية:[1]

1. يتقدم المتعامل الذي يرغب بمشاركة البنك الإسلامي في مشروع معين بطلب خطي يبين فيه ما يلي:

- المشروع الذي يرغب بإقامته؛
- دراسة جدوى اقتصادية للمشروع؛

2. يتم دراسة المشروع من قبل قسم التمويل والإستثمار في البنك الإسلامي في ضوء معايير التمويل والإستثمار، ويتم على وجه الخصوص التأكد من صحة دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع التي قدمها العميل والمعلومات الواردة فيها؛

3. يتم اتخاذ القرار من قبل لجنة التمويل والإستثمار في الفرع بالموافقة أو عدمها أو بتعديل شروط منح التمويل التي طلبها المتعامل كنسبة توزيع الأرباح مثلا في ضوء المعايير التي وضعتها إدارة البنك للدخول في المشاركات مثل فترة الإسترداد ومعدل الربح المتوقع؛

4. صدور قرار بالموافقة على طلب المتعامل أو بعدمها أو الموافقة مع إجراء تعديلات معينة؛

---

*:أقر مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد في دبي(دولة الإمارات العربية المتحدة) في 23- 25 جمادى الثانية 1399هـ الأساليب الثلاثة التالية للمشاركة المتناقصة؛ **الأسلوب الأول؛** يقوم البنك بالإتفاق مع عميله المشارك على إحلاله محل المصرف بعقد مستقل تماما بعد انجاز العقد الخاص لعملية المشاركة. وتعطي هذه الصيغة حرية كاملة لكل شريك ببيع حصته من رأس مال الشركة إلى الشريك الآخر أو إلى غيره. **الأسلوب الثاني؛** يقوم البنك بالإتفاق مع عميله المشارك على أساس تقسيم الإيراد الإجمالي المتحقق من المشاركة إلى ثلاث حصص؛ حصة المصرف كعائد للتمويل، حصة للشريك كعائد لعمله وتمويله، حصة للمصرف لسداد أصل مبالغ التمويل الذي يساهم به في رأس مال الشركة تقتطع من حصة الشريك. **الأسلوب الثالث؛** يتم تحديد نصيب كل شريك في شكل أسهم أو حصص ذات قيمة معينة، بحيث يساوي مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو عملية المشاركة، ويحصل كل من البنك والعميل على نصيبه من الإيراد المتحقق فعلا، كما يحق للعميل المشارك إذا ما رغب أن يشتري من المصرف بعض الأسهم المملوكة له في نهاية كل فترة زمنية، بحيث تتناقص أسهم المصرف تدريجيا بمقدار ما تزيد به أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح له الملكية كاملة. انظر حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

[1]:محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، الأردن، 2014، ص ص 198- 199.

5. إبلاغ المتعامل خطيا بتفاصيل الموافقة، وفي حال موافقته على الشروط يتم إعداد عقود المشاركة من قبل قسم التمويل والإستثمار في البنك الإسلامي؛

6. توقيع العقود من ممثلي البنك والمتعامل تمهيدا للبدأ بالتنفيذ. وتبليغ الأقسام الأخرى التي لها علاقة بتنفيذ العقد مثل قسم الكمبيالات وقسم الودائع وقسم الإعتمادات المستندية؛

7. متابعة تنفيذ العقد مع المتعامل حسب نشاط الشركة وحسب تفويض صلاحيات الإدارة والأمور المالية بين البنك الإسلامي والشريك مما يضمن سير المشاركة بأفضل ما يمكن لتحقيق الهدف المرجو منها. وتتم هذه المتابعة مكتبيا عن طريق التقارير المالية ومتابعة الأمور القانونية، وميدانيا عن طريق زيارة المشروع والإطلاع عن كثب على سير العمليات وإعداد التقارير اللازمة؛

8. يقوم عادة قسم التمويل والإستثمار بعد نهاية المشاركة بإعداد تقارير تبين فترة المشاركة ونسب الأرباح المحققة فيها مقارنة بدراسة الجدوى ومعدلات العائد السوقية المماثلة لتقييم العملية والتخطيط للمستقبل.

والشكل الموالي رقم (2-1) يوضح العلاقة بين أطراف المشاركة وكيفية تقاسم الأرباح.

الشكل رقم(2-1): العلاقة بين أطراف المشاركة وتوزيع الأرباح والخسائر

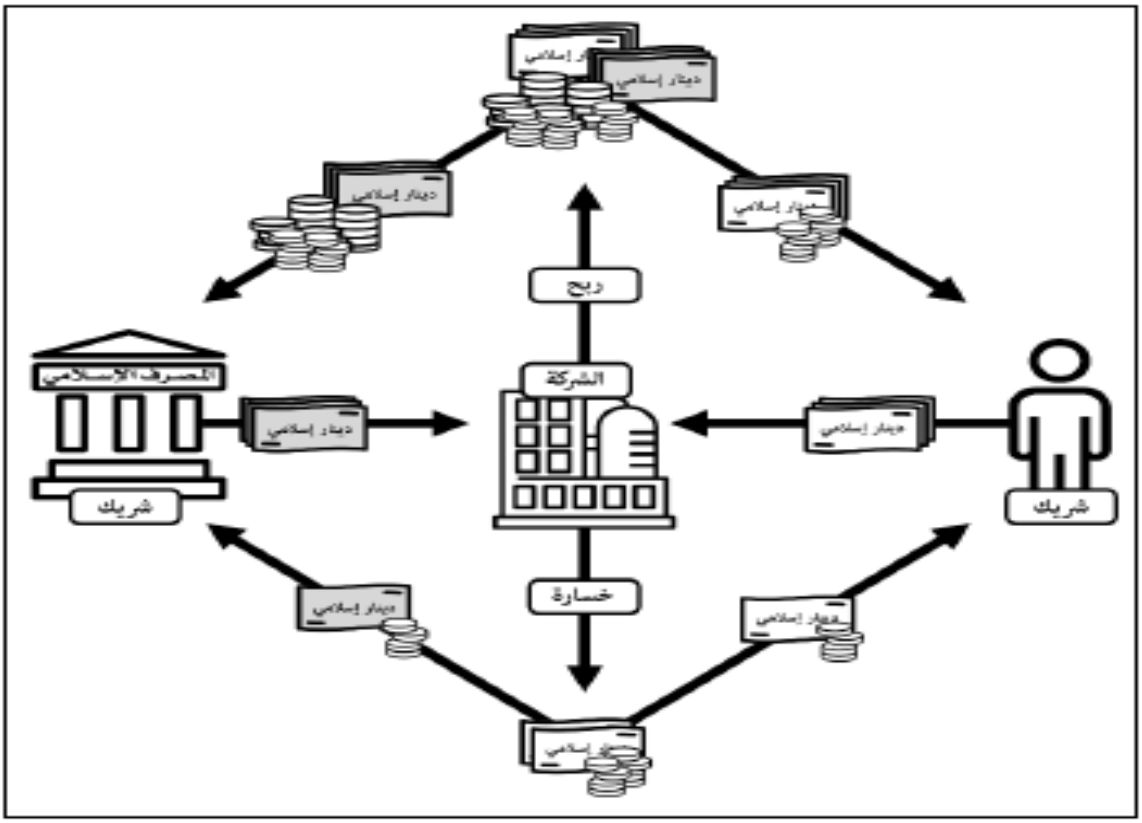

المصدر: عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص271.

الفرع الثالث:الأهمية الإقتصادية للتمويل بالمشاركة

يكون الإلتجاء إلى المشاركات المتناقصة في حالات التكوين الرأسمالي، أو تمويل اقتناء الأصول الثابتة، وبذلك فهو بديل للقروض طويلة الأجل التي تقدمها البنوك التجارية، ويمكن تطبيق صيغة المشاركة في المجالات التالية:[1]

- **في القطاع الصناعي** : يمكن تمويل إنشاء مصنع بالكامل أو إنتاج سلعة معينة في مصنع معين بحيث يقدم البنك التمويل اللازم كليا أو جزئيا لإنتاج سلعة معينة في المصنع، بحيث يتم بيع هذه السلعة ويتم توزيع الإيرادات المتحققة فعلا حسب الإتفاق المسبق.
- **في الزراعة:** يتم ذلك عن طريق الإتفاق مع المزارع على إنتاج محصول معين وتمويل إنتاج هذا المحصول، ويتم توزيع قيمة الناتج الفعلي حسب الإتفاق.
- **تمويل الحرفيين:** يتم تجهيز مكان عمل الحرفي بجميع التجهيزات اللازمة لعمله، فيدخل و بجهده ويتم توزيع العائد بينهما حسب الاتفاق إلى أن يتم تسديد رأسمال المشروع بالكامل ومن ثم تؤول ملكيته للحرفي.

المطلب الثالث: التمويل بالمزارعة والمساقاة والمغارسة

المزارعة والمساقاة والمغارسة من صيغ التمويل التي تتيحها البنوك الإسلامية بهدف تمويل النشاط الزراعي، ودعم صغار الفلاحين ليساهموا في تحقيق الإكتفاء الذاتي، وعمارة الأرض بإستصلاحها وخدمتها حتى لا تبقى جرداء دون فائدة.

الفرع الأول:التمويل بالمزارعة

المزارعة* مشروعة بالكتاب والسنة النبوية الشريفة، وتعد من أهم الحرف المتخذة للكسب والإسترزاق، "فهي فرض كفاية يتعين على الناس القيام بها، ويجبر ولي الأمر عليها الناس بما يحقق حاجتهم منها، قدرا، ونوعا،دون إضرار بأحد"[2]. وعلى مالك الأرض مسؤولية زراعة أرضه بنفسه إذا قدر،أو بإعارتها لمسلم آخر يستطيع أن يزرعها، عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كانت له أرض فليزرعها. فإن

---

[1]: حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص59.

*: المزارعة ، **لغة:** مفاعلة ،من الزرع: وهو الحراثة او الفلاحة والإنبات ، وتتكون المزارعة من ثلاث أركان؛ المالك(صاحب الأرض)، والعامل(المزارع) ومحل العقد المتردد بين أن يكون(منفعة الأرض)، أو (عمل العامل)، فإن كان البذر من العامل فالمعقود عليه الأرض، وإن كان من صاحب الأرض فالمعقود عليه عمل العامل. انظر: وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

[2]: رواه مسلم.

لم يزرعها فليمنحها أخاه، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها." [1] كما أن استصلاح الأراضي البور، أو ما يعرف في الفقه الإسلامي بإحياء الموات هو الآخر من أفضل الأعمال التي حث الإسلام عليها، ووعد فاعليها بالأجر والثواب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أحيا أرضا ميتة فهي له وما أكلت العافية (طلاب الرزق) منها، فهي له صدقة."[2]

أولا: مفهوم المزارعة اصطلاحا

هي إعطاء الأرض لمن يزرعها، ويعمل بها مقابل جزء من الزرع، أو هي " عقد بين مالك الأرض والعامل، على أن يعمل في الأرض، ببعض ما يخرج منها، والبذر من المالك أو العامل. أو هي عقد على الزرع ببعض الخارج." [3] ولصحة عقد المزارعة يُشترط؛ أهلية العاقدين، معلومية الزرع، معلومية الناتج دون تخصيص لأحدهما فيكون جزءا مشاعا بينهما، صلاحية الأرض للزراعة، معلومية المدة، و بيان جنس البذر ومقداره ليصير الأجر معلوما. [4] وضرب الله تعالى بالمزارعة والحرث المثل في تضعيف الثواب للمنفقين، فقال تعالى: ﴿ **مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾سورة البقرة، الآية:261. وفي مورد الإمتنان قال تعالى:﴿**ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ** ﴾سورة الواقعة، الآية: 64. وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في فضل المزارعة قوله:ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة."[5]

ثانيا: التمويل بالمزارعة في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل بالمزارعة من أكثر الأدوات التمويلية طلبا في البنوك الإسلامية السودانية، ومن خلالها يتعهد البنك بتمويل المدخلات بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات، ويقدم صغار المزارعين الأرض(حيث يجري تقدير قيمتها قبل إبرام العقد حسب التقاليد السائدة في المنطقة) والعمالة الزراعية لعمليات إزالة الحشائش (وتقييم هذه أيضا حسب وحدة المساحة بالأجر السائد)؛ وبالتالي يحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المشاركة الذي يحدد أيضا استحقاقات الطرفين في الأرباح، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من

---

[1]:الموسوعة الحديثية، **السنن الكبرى للإمام عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي** ، تقديم، عبد الله بن عبد المحسن التركي، الجزء4، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001، ص 295.

[2]: رواه البخاري.

[3]: وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[4]: نفس المرجع السابق، ص119.

[5]:رواه مسلم.

الشريكين من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحا. و يتحصل المزارع أيضا على 10 إلى 30 % من صافي الأرباح لنفقات الإدارة، ويجري تقسيم الباقي بين البنك والمزارع أو المزارعين حسب نسبة إسهامهم في التكلفة الحقيقية للمنتجات."[1]

الفرع الثاني: التمويل بالمساقاة

شرعت المساقاة*لحاجة الناس إليها خصوصا في ظل محدودية الموارد المائية في الكثير من الدول. وهذا ما تطلب توفير الوسائل والأدوات المناسبة للسقي أو الري، كإقامة السدود وحفر الآبار وإنشاء محطات تحلية المياه.

أولا:مفهوم المساقاة اصطلاحا

المساقاة في عرف الفقهاء هي "القيام بتعهد ما في الحائط من أشجار وإصلاحها على جزء من ثمارها بصيغة"[2]. أما اصطلاحا فهي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة والتعهد بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها"[3].ويشترط لصحة المساقاة من الناحية الشرعية ما يلي:[4]

- أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل؛
- أن يكون الخارج من الثمر للعاقدين؛
- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها؛

ثانيا: التمويل بالمساقاة في البنوك الإسلامية

اهتمت البنوك الإسلامية بالتمويل عن طريق المساقاة، ومن أبرز هذه البنوك نجد البنوك السودانية. وتتم هذه العملية؛ "يتعهد البنك بتوفير آلات الري وملحقاتها، ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمزارع

---

[1]:وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص156.

*: المساقاة لغة ؛ مفاعلة من السقي، لأن أصلها مساقية، والسقي للأناسي، و الإسقاء للمواشي والأرض، يقال: سقيت فلانا و أسقيته لماشيته وأرضه والإسم السقي بالكسر. وسميت مساقاة لأن غالب عملها السقي، وإن كان المساقي يقوم على الحائط بجميع ما يصلحه، من الحرث والتنقية والتسميد والتقليم وغير ذلك، لكن لما كان السقي جل عمله سميت به. ولتفصيل أكثر في أركانها انظر: التواتي بن التواتي، مرجع سبق ذكره، ص717. صادق عبد الرحمان الغرياني، ج 5،مرجع سبق ذكره، ص 576. الشيخ علاء الدين زعتري، **فقه المعاملات المالية المقارن** ، دار العصماء للنشر والتوزيع،سورية، 2010، ص ص 488- 489.

[2]:صادق عبد الرحمان الغرياني،ج5، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[3]: شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية** ، مرجع سبق ذكره، ص 121. نقلا عن عدنان خالد التراكمي، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام** ،مؤسسة الرسالة، عمان، 1988،ص183.

[4]:حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص72.

بتشغيلها، والعقد المبرم بشأن هذه العملية يشترط أن يدفع المزارع جزءا من إنتاجه (حسب التقاليد السائدة في المنطقة والتي عادة ما تبلغ 25%) بينما يتعهد البنك الإسلامي السوداني بمقابلة كل النفقات المتعلقة بالتشغيل والصيانة وجلب قطع الغيار"[1].

الفرع الثالث: التمويل بالمغارسة

أولا:تعريف المغارسة اصطلاحا: المغارسة* هي أن يدفع الشخص أرضه لمن يغرس فيها شجرا، على أن يقسم الشجر مع الأرض نصفين بين المالك والعامل"[2] و المغارسة بمعنى المشاركة هي أن يعطي المالك أرضه لآخر ليغرسها بجزء معلوم منها، يستحقه بإطعام الشجر، أو بانقضاء المدة المتفق عليها."[3]

ثانيا: المغارسة في البنوك الإسلامية: أشار الدكتور فارس مسدور إلى أن البنوك الإسلامية لم تقم بإستغلال هذا العقد المهم، الذي يمكن أن يوسع دائرة التمويل الخاصة بالقطاع الزراعي، وأن لا تبقى مقتصرة على المزارعة والمساقاة فقط، وفي هذا الصدد فقد اقترح الدكتور تطبيقا للمغارسة في البنوك الإسلامية على النحو التالي:[4]

1. **المغارسة المشتركة:** يقوم البنك الإسلامي بتملك الأرض الصالحة للزراعة، ثم يقوم بعدها بالإتفاق مع الخبراء في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، كالمهندسين الزراعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة، الذين لديهم الخبرة المهنية والعلمية في هذا المجال، حيث يقومون بإجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة اللازمة والملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ثم بعد ذلك يتم الإتفاق بينهم وبين البنك على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض يملكهم البنك إياه، وكذا جزءا من المحصول الذي ينتج من العملية التي يجب أن تقيد بفترة زمنية محددة حسب نوعية الأشجار المتقاربة من حيث وقت إيتائها أكلها، بالإضافة إلى جزء من الأشجار التي تكون بإسمهم، وفي هذا الإقتراح يكون نصيب كل من المتعاقدين كما يلي:

- **نصيب البنك:** الجزء الأكبر من الثمار والأشجار والأرض.

---

[1]: فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص160.

*: المغارسة منعها جمهور الفقهاء، وأجازها المالكية بشروط خمسة هي: أن يغرس العامل في الأرض أشجارا ثابتة الأصول، دون الزرع والبقول، وأن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في الإثمار، والشرط الثالث ألا يكون أجلها إلى سنين كثيرة، وإنما لمدة الإثمار، أما الشرط الرابع يتمثل في أن يكون للعامل حظه في الأرض والشجر معا، أما الشرط الأخير يتمثل في ألا تكون المغارسة في أرض موقوفة، لأن المغارسة كالبيع، وبيع الموقوف لا يجوز. انظر، وهبة الزحيلي،مرجع سبق ذكره، ص122.

[2]: نفس المرجع السابق، ص122.

[3]:صادق عبد الرحمان الغرياني،ج3، مرجع سبق ذكره، ص597.

[4]: فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص200.

- **نصيب الغارس:** الجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض التي امتلكها برضا البنك.

2. المغارسة المقرونة بالبيع والأجرة: في هذا الشكل يقوم البنك الإسلامي بامتلاك "أرض صالحة للزراعة، ويقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين المحتاجين أو الطالبين للتمويل والتموين، شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر.

المبحث الثاني: صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المعاوضات

تعرف عقود المعاوضات بأنها" العقود التي تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين، ويمكن للعوض المقابل أن يكون عينا كما هو الحال في البيع والسلم و الإستصناع أو منفعة كما في عقد الإيجار أو عملة أخرى كما في تبادل العملات، وتقوم عقود المعاوضات على مبدأ العدالة وهو ما يتطلب أن يكون العوضين متماثلين في القيمة [1]، وأن تكون آثار العقد ملزمة للطرفين، فإذا كان البائع يحقق ربحا من البيع الآجل، فإن المشتري يحصل على السلعة المتعاقد عليها عند التعاقد."[2]

المطلب الأول: بيع المرابحة

يجسد كل من البيع والشراء مظهرا من مظاهر التعاون بين الناس، و يعد البيع "الوسيلة المشروعة التي يصل بها الإنسان إلى ملك غيره دون ضرر أو حرج" [3]، فلو منع البيع لشاعت الفاحشة وساد الباطل بين الناس. والبيع مساومة و أمانة، وتندرج المرابحة ضمن بيوع الأمانات التي "يظهر فيها البائع رأس ماله." [4] وذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعيتها لحاجة الناس إلى التعامل بهذا النوع من البيوع. يعتبر بيع المرابحة جائزا شرعا، فكان دليل شرعية البيع مطلقا بشروطه المعلومة هو دليل جوازها ، يقول ابن رشد: أجمع جمهور العلماء على أن البيع صنفان مساومة ومرابحة، وأن المرابحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى

---

[1]: لتفصيل أكثر انظر: سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي** ، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص23- 28 .إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، **الإقتصاد الإسلامي ودعائمه** ، إدارة البحوث دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2019، ص146.

[2]:مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 243- 244.

[3]: صادق عبد الرحمان الغرياني، الجزء3، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[4]: رفيق يونس المصري، **فقه المعاملات المالية**، دار القلم، سوريا، 2005، ص167.

به السلعة، ويشترط عليه ربحا إما بالدينار، أو الدرهم. وقد أجمعت الأمة على جوازها في سائر الأعصار من غير نكير.[1]

الفرع الأول: مفهوم بيع المرابحة

أولا:المعنى الإصطلاحي لعقد المرابحة

يتلازم التعريف اللغوي * للمرابحة مع التعريف الإصطلاحي؛ فهو بيع بالثمن الأول وزيادة معلومة لطرفي العقد. أي هو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم يتفقان عليه، بالمقدار، أو بالنسبة."[2]وصورتها: "هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحا إما على الجملة، مثل أن يقول: اشتريتها بعشرة وتربحني دينارا أو دينارين، وإما على التفصيل وهو أن يقول: تربحني درهما لكل دينار أو نحوه، أي إما بمقدار محدد، وإما بنسبة عشرية."[3]

ثانيا:شروط بيع المرابحة

بيع المرابحة كغيره من البيوع يخضع للقواعد العامة المنظمة لعقود البيع وتحل" بما تحل به البيوع، و حيث كان البيع حلالا فهي حلال، وحيث كان البيع حراما فهي حرام، ولهذا فإنه يشترط للمرابحة ما يشترط في البيع بصفة عامة من كون المبيع مالا، وهو ما فيه منفعة مباحة شرعا ومن كونه مملوكا للبائع أو مأذونا له في بيعه، ومن كونه معلوما للعاقدين علما نافيا للجهالة برؤية أو بوصف تحصل به معرفته، ومن كونه مقدورا على تسليمه، ومن كون الثمن معلوما، هذا بالإضافة إلى الرضا وأهلية التعاقد." [4] والغاية من هذا التذكير وجوب توفر هذه الشروط العامة بالإضافة إلى الشروط الخاصة بالمرابحة والموضحة في الجدول المرفق رقم (2-1).

---

[1]: (بتصرف) لتفصيل أكثر؛ انظر:التواتي بن التواتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 438، 439. علي محي الدين القرة الداغي، **بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية و إقتصادية**، شركة البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء2، لبنان، 2010، ص565. عز الدين محمد خوجة، **سلسلة الأدلة الشرعية للعمل المصري الإسلامي الدليل الشرعي للمرابحة**، مجموعة دلة البركة، 1998، ص40.

*: المرابحة لغة: مفاعلة معناها الزيادة من الربح، ومصدرها رابح، ومعناه إعطاء كل من اثنين صاحبه ربحا. ويسند الفعل إلى التجارة مجازا؛ فتقول العرب" ربحت تجارته". قال تعالى: ﴿ **فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ** ﴾ سورة البقرة، الآية:16، قال أبو إسحاق: معناه ما ربحوا في تجارتهم، لأن التجارة لا تربح وإنما يربح فيها، ويوضع فيها."(بتصرف) انظر: التواتي بن التواتي، المبسط في الفقه المالكي بالأدلة، الجزء5، مرجع سبق ذكره، ص 435. عبد الله أمين حسن، **الإستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة**، المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ص 70.

[2]: راجع: التواتي بن التواتي، مرجع سبق ذكره، ص436. رفيق يونس المصري، **فقه المعاملات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[3]:الشيخ علاء الدين زعتري، مرجع سبق ذكره، ص162.

[4]: سعد الخليفة العبار، **المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2018، ص ص 44- 45.

الجدول رقم (2-1): الشروط الخاصة لبيع المرابحة

الشرط	التفسير
أ/ أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني فإن لم يكن معلوما كان العقد فاسدا	لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، أي أن العلم بالثمن الأول شرط لصحة العقد.
ب/ أن يكون الربح معلوما	لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.
ج/أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال	المثليات هي النقود، المكيلات والموزونات.
د/ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا	لأن المرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تعد ربا لا ربحا.
هـ/أن يكون العقد الأول صحيحا، فلو كان فاسدا لم تجز المرابحة	لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمة المبيع أو بمثله، لا بالثمن المحدد، لفساد التسمية.
و/ بيان العيب	فإذا حدث بالسلعة عيب في يد البائع، وأراد أن يبيعها مرابحة، فإنه ينظر: إن كان العيب قد حدث بفعله أو بفعل أجنبي لم يكن له أن يبيعها مرابحة حتى يبينه، تجنبا لشبهة الخيانة.
ح/بيان الأجل الذي اشترى به إن تم العقد كذلك	لأن الثمن المؤجل يكون غالبا أعلى من الثمن الحال، وبهذا يكون المشتري على بينة من أمره.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، دار أبوللو للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 176؛ وهبة الزحيلي، **بحوث وفتاوى وحلول** ، دار الفكر، سوريا، 2002، ص ص 67- 68؛ سعد الخليفة العبار، **المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية** ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2018، ص ص46- 56؛ جعفر بن عبد الرحمان قصاص، **بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة فقهية**، 2010، ص ص 7- 8 https://www.noor-book.com

الفرع الثاني:المرابحة المصرفية

الأصل في المرابحة أنها نوع من أنواع البيوع وليس طريقة للتمويل، لكن نظرا للصعوبات الخاصة التي تواجه استخدام المضاربة والمشاركة في بعض مجالات التمويل،"أباح علماء الشريعة المعاصرون، وفق شروط محددة، استخدام المرابحة على أساس الدفعات المؤجلة طريقة للتمويل،" [1] وقد شاعت صيغة المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية، واستحوذت على أكثر من 90 %من استثمارات كثير من هذه البنوك."[2]

أولا:أنواع المرابحة المصرفية

1. **وكالة بالشراء مقابل أجر**؛"حيث يتفق في هذا النوع طرفان، أحدهما هو المشتري والآخر هو البنك حيث يوكل هذا الأخير من طرف المشتري بشراء سلعة تكون معينة ومدققة الخصائص والمواصفات والسعر ويتفقان على زيادة هذا السعر ليأخذ الطرف الثاني (البنك) نظير قيامه بالشراء هذه الزيادة وهي قيمة المرابحة."[3]

2. **بيع المرابحة للآمر بالشراء**: تتجه البنوك الإسلامية إلى بيع المرابحة للآمر بالشراء "في حالة ما إذا كان العميل لا يملك ثمن البضاعة، فإذا اطمأنت إلى مركزه ووجدت الضمانات الكافية إذا باعت تأتي إلى بيوع المرابحة على أساس أنها تشتري، وتحوز بعد أن ملكت، ثم بعد هذا تبيع." [4] وفي هذا يقول الدكتور يوسف القرضاوي، بأنها " ليست أكثر من مواعدة على البيع لأجل معلوم، بثمن محدد، وهو ثمن الشراء مضافا إليه ربح معلوم، تزيد نسبته أو مقداره عادة كلما طال الأجل، ولكنه ثمن معلوم من أول الأمر."[5]

ثانيا:مفهوم بيع المرابحة للآمر بالشراء

1. **تعريف بيع المرابحة للآمر بالشراء**

أشار بعض الباحثين أن التعاريف المتداولة لبيع المرابحة للآمر بالشراء لا يمكن تسميتها تعريفا بالمعني الإصطلاحي ، وإنما هو بيان لصورة هذه المعاملة، "وصورته حسب د. سامي حمود هي أن يتقدم العميل إلى البنك طلبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل، وعلى أساس الوعد [6] منه بشراء

---

[1]:محمد تقي العثماني، تعريب عمر أحمد كشكار، **مقدمة في التمويل الإسلامي**، دار الرواد للنشر والتوزيع، سورية، 2019، ص77.

[2]:علي محمد أحمد أبو العز، **الإبتكار في صيغ التمويل الإسلامي** ، منشورات أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016،ص 30.

[3]:حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص42.

[4]:علي احمد السالوس، **الإقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص615.

[5]:يوسف القرضاوي، **بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[6]: انظر: https://www.iifa-aifi.org/ar/1751.html و محمد بن علي القرى، **مقدمة في أصول الإقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الإقتصادي الإسلامي**، دار حافظ للنشر والتوزيع ، ط3،السعودية ، 1999 ، ص 88. نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص ص118- 119.

تلك السلعة فعلا مرابحة، بالنسبة التي يتفقان عليها، ويدفع الثمن مقسطا حسب إمكانياته." [1] ويمكن تلخيص الصورة العامة لها بأنها:"معاملة تبدأ بتقديم العميل وعدا مكتوبا بأنه سوف يشتري السلعة بما قامت على البنك مضافا إليه الربح المتفق عليه"[2]وبناءا عليه يتفق البنك والعميل" على أن يقوم البنك بشراء سلعة ليست عنده، على أن يقوم العميل بشرائها من البنك بعد ذلك، بسعر عاجل أو آجل، تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا."[3]

2. **صور المرابحة للآمر بالشراء:** ويمكن أن تأخذ المرابحة للآمر بالشراء الصور التالية:[4]

- **الصورة الأولى:** مواعدة غير ملزمة للطرفين؛ فالتواعد حاصل من العميل بالشراء، ومن البنك بالبيع، إلا أنه غير ملزم لأي منها؛ وتقسم إلى حالتين؛ مواعدة غير ملزمة مع عدم ذكر مقدار الربح ومواعدة غير ملزمة مع ذكر مقدار الربح.
- **الصورة الثانية:** المواعدة الملزمة للطرفين: حيث يلتزم البنك بشراء السلعة، وبيعها للعميل بالثمن المتفق عليه؛ آجلا أم عاجلا، مقسطا أم على دفعات، كما يلتزم العميل بشرائها منه.
- **الصورة الثالثة:** إلزام أحد الطرفين بالوعد دون الآخر، ويمكن إلحاقها بالصورة الثانية، وأغلب البنوك الإسلامية تعتمد الصورة الثانية، وقليلة هي التي تعتمد الصورة الأولى.

وللعلماء المعاصرين في هذه المسألة ثلاثة أقوال:[5]

- **الأول:** جواز هذه المعاملة، مع كون الوعد ملزما للمتعاقدين؛
- **الثاني:** تحريم هذه المعاملة، وبطلان العقد إذا كان الوعد ملزما للمتعاقدين؛
- **الثالث:** جواز هذه المعاملة، إذا كان الوعد ملزما لأحد المتعاقدين فقط لا لكليهما؛

3. **الفرق بين المرابحة العادية(البسيطة) و بيع المرابحة للآمر بالشراء:** يحتوي الجدول رقم(2-2) أهم الفروق بين المرابحة البسيطة(الفقهية) والمرابحة المركبة.

---

[1]:سعد خليفة العبار، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]:محمد بن علي القرى، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3]:عيسى خيري الجعبري، **إلزامية الوعد وأثرها في بيع المرابحة للآمر بالشراء**، سلسلة أبحاث فقهية3، فلسطين، 2020، ص ص 38 ،39.

[4] لتفصيل أكثر أنظر: جعفر بن عبد الرحمان قصاص، **بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة فقهية**، 1432 هـ/2010 https://www.noor-book.com/2010 هـ، ص ص12 -20 .(بتصرف)

[5]: لتفصيل أكثر انظر: عيسى خيري الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 -61.

الجدول رقم(2-2): الفرق بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة

أوجه التفرقة	المرابحة البسيطة	المرابحة المركبة(المرابحة للآمر بالشراء)
من حيث أطراف العلاقة	طرفان؛ بائع ومشتري	تتكون من ثلاثة أطراف، الآمر بالشراء، والبنك الإسلامي(وسيط للتبادل)، والبائع
البائع	تاجر أو منتج.	البنك وسيط في التبادل، والمرابحة عنده نوع من أنواع التمويل.
المشتري	المشتري يشتري السلعة بغرض التجارة او الاستهلاك.	يشتريها أحيانا بغرض الحصول على النقد.
من حيث المبيع	موصوف غير معين بذاته. ملك البائع عند التفاوض على إبرام العقد.	معين بذاته لا بوصفه. ليس في ملك البائع بل يقوم البنك بشرائها.
من حيث الثمن	معلوم قبل التفرق من مجلس العقد. الغالب فيه أن يكون نقدا.	غير معلوم عند الإتفاق على البيع، لأن الثمن الذي يلتزم به العميل هو الثمن يشتري به البنك مستقبلا. الغالب فيه أن يكون مؤجلا.
من حيث الربح	مقابل :- خبرة البائع في شراء السلعة من ناحية الأسعار والجودة. - عمليات الإنتاج بتحويل السلعة من مادة أولية(خام)، أو نصف مصنعة إلى سلعة قابلة للإشباع مباشرة. - خدمات التسويق.	يكون مقابل الأجل، أي الفرق بين سعر السلعة المعجل وسعرها المؤجل.
من حيث الروابط العقدية	تتكون من عقد واحد. بيع غير مقترن بوعد مسبق بالشراء.	**تتكون من عقدين:** عقد بيع أول بين البنك والبائع بهدف امتلاك السلعة. عقد بيع ثان يبرم بعد تملك السلعة بين البنك والآمر بالشراء. **تتكون من ثلاث وعود:** وعد من البنك لطالب الشراء بشراء سلعة موافقة للمواصفات التي حددها طالب الشراء. وعد من البنك لطالب السلعة ببيعه تلك السلعة بعد أن يشتريها. وعد من طالب الشراء بشراء السلعة من البنك.
من حيث العرض والطلب	العرض يسبق الطلب، والعرض يمثل عرض السلع والمنتجات، والطلب يمثل الطلب على تلك السلع والمنتجات.	الطلب يسبق العرض، والطلب في المرابحة المصرفية يمثل الطلب على التمويل الائتماني، أو الطلب على التمويل بالسلع والخدمات. والعرض يمثل عرض التمويل(الائتمان).
من حيث القصد	البعد عن المساومة. وتعتبر من بيوع الأمانات.	تمويل الشراء عند عجز العميل. تعتبر من بيوع الآجال
من حيث المخاطرة	المخاطرة في المرابحة الفقهية ظاهرة؛ لأن التاجر يمتلك السلعة وينتظر من يطلبها.	المخاطرة في المرابحة المصرفية قليلة أو معدومة، نظرا لوجود الوعد بالشراء.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: أيمن مصطفى مصطفى الجمل، **تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016، ص111- 112. وسعد خليفة العبار، **المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية** ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2018، ص ص 79- 90. عبد الرحمان بن حامد بن علي حامد، **تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المرابحة للآمر بالشراء** ، رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2002، ص ص 54- 94.

ثالثا: مراحل التطبيق العملي لبيع المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية

تتم عملية المرابحة المصرفية وفق المراحل التالية:

الجدول رقم(2-3): خطوات تنفيذ بيع المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية

1/مرحلة الوعد والإجراءات	2/مرحلة الشراء	3/مرحلة البيع	4/مرحلة التسليم/ التنفيذ	5/ مرحلة التحصيل
– تقديم العميل طلب الشراء. – دراسة البنك بيانات العميل. – دراسة البنك للسلعة المطلوبة. – إبرام الوعد بالشراء أو اتفاقية التفاهم تتضمن وعدا بالشراء. – تقديم دفعة متقدمة ضمانا للجدية.	– تعاقد البك مع بائع السلعة. – تسلم وحيازة البنك للمبيع. – الأفضل تأمين المبيع وتحمل مخاطر هلاكه.	– تعاقد البنك مع العميل ويتضمن: – تحديد ثمن المبيع في العقد. – تحديد هامش الربح(نسبة المرابحة). – تحديد شروط العقد. – تحديد الضمانات المطلوبة	– تسليم المعقود عليه (السلعة) إلى العميل. – تحرير إذن التسليم للمعقود عليه إلى العميل.	– يبدأ البنك بتحصيل الأقساط. – حالة تعثر العميل عن السداد: – إن كان مماطلا يؤخذ منه الحق، وعليه التعويض الكامل لجميع المصروفات، والأضرار الفعلية. – إن أثبت أنه معسر، ولديه ما يمكن تأجيره، فيدخل البنك معه في التأجير المنتهي بالتمليك، وإذا لم يكن لديه أي شيء يستأجر أو يباع "فنظرة إلى ميسرة."

المصدر:علي القرة الداغي، **بحوث في فقه البنوك الإسلامية دراسة فقهية واقتصادية** ، شركة البشائر الإسلامية للنشر والتوزيع، الكتاب 6،ج2، لبنان، 2010 ، ص ص567- 568.

ويوضح الشكل المرفق(2-3) العلاقة بين أطراف المرابحة للآمر بالشراء

الشكل رقم(2-3): العلاقة بين أطراف المرابحة للآمر بالشراء وكيفية تسديد ثمنها

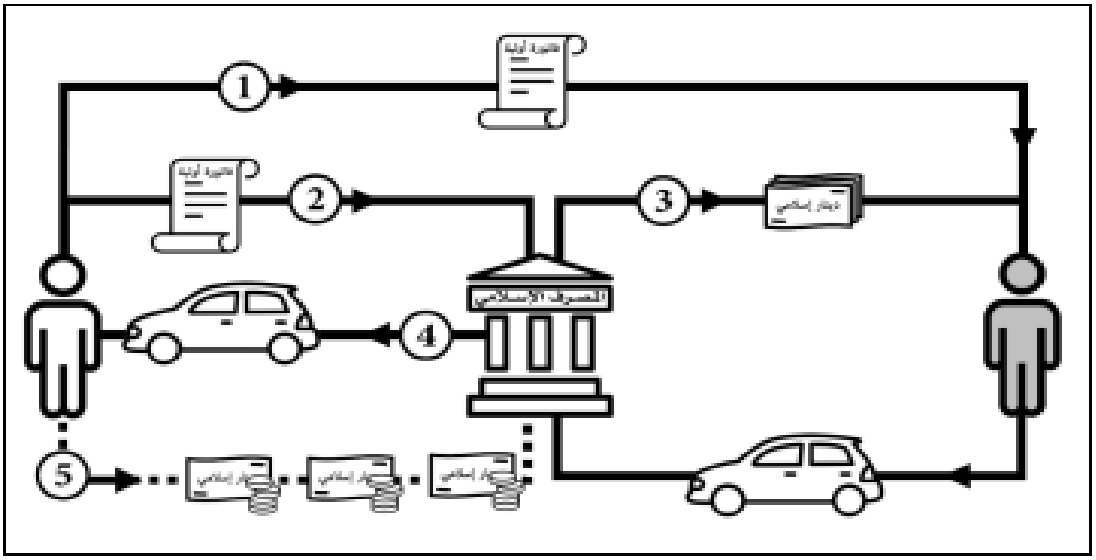

المصدر: عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص290.

رابعا: ضوابط المرابحة للآمر بالشراء

نظرا لشبهات التي أثيرت حول عقد المرابحة للآمر بالشراء، وتزايد تعامل البنوك الإسلامية به، ولكي لا يحط من قيمة العمل المصرفي الإسلامي. واستنادا إلى توصيات مجمع الفقه الإسلامي * ، أورد محمد عثمان شبير الضوابط الواجب توفرها في عقد المرابحة للآمر بالشراء كما يلي:[1]

- أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية البنك وضمانه قبل انعقاد العقد الثاني مع العميل؛
- ألا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلا للزيادة في حالة العجز عن السداد؛
- ألا يكون بيع المرابحة ذريعة للربا بأن يقصد المشتري الحصول على المال ويتخذ السلعة وسيلة لذلك، حيث يشتري السلعة بثمن أعلى لأجل التأجيل ويقوم ببيعها إلى البائع أو لغيره بثمن أقل؛

خامسا: صور المرابحة في البنوك الإسلامية:تأخذ المرابحة في البنوك الإسلامية عدة صور ، ونذكر أهمها:

1. **المرابحة الشخصية:** يقتصر أثر هذه المرابحة على طرفي العلاقة؛ البنك الإسلامي، والعميل، وتتم داخل البلد حيث يسمح هذا النوع من المرابحة بتمويل قطاع الأفراد؛ موظفي القطاع العام والخاص، خريجي الجامعات، وأصحاب المهن الحرة عن طريق شراء السلع المعمرة، كالسيارات والأجهزة الكهربائية، والأثاث المنزلي... وغيرها.

2. **المرابحة التجارية:** يوجه هذا النوع من المرابحة نحو تمويل قطاعات مختلفة؛ القطاع التجاري والقطاع الزراعي، بالإضافة إلى قطاع العقارات عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج والآلات الزراعية الحديثة؛ كآلات الري، والحصاد، بالإضافة إلى معدات ومستلزمات البناء.

3. **المرابحة الخارجية من خلال فتح اعتماد:**"حيث يشتري البنك السلعة من خارج بلده مستخدما طريقة الإعتماد المستندي ويبيعها إلى عميل داخل البلد."[2]

4. **المرابحة في السلع الدولية:** من خلالها يقوم البنك الإسلامي "بالوكالة عن عميله بشراء سلع من السوق الدولية نقدا، كالنحا س والحديد... وغيرها من السلع المتوفرة بالأسواق العالمية، ثم يبيعها بعد ذلك

---

*: قرر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في دورة مؤتمره الخامسة بالكويت من 10-15 ديسمبر 1988 وفي القرار رقم: 40-41 (2/5 و3/5). ما يلي: أن بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعا هو بيع جائز طالما كانت تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه. وخرج القرار بالتوصيات التالية: **أولا**: أن يتوسع نشاط جميع البنوك الإسلامية في شتى أساليب تنمية الإقتصاد لا سيما إنشاء المشاريع الصناعية أو التجارية، بجهود خاصة، أو عن طريق المشاركة والمضاربة مع أطراف أخرى. **ثانيا**: أن تدرس الحالات العملية لتطبيق المرابحة للآمر بالشراء لدى البنوك الإسلامية، لوضع أصول تعصم من وقوع الخلل في التطبيق، وتعين على مراعاة الأحكام الشرعية العامة أو الخاصة ببيع المرابحة للآمر بالشراء.لتفصيل أكثر، انظر:https://www.iifa-aifi.org/ar/1751.html

[1]:محمد عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 318- 319.(بتصرف).

[2]: حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص43.

إلى أطراف أخرى في نفس السوق، ولكن بسعر أعلى، وبشروط دفع مؤجلة. وبهذا تتمكن البنوك الإسلامية من تلبية رغبة عملاءها في استثمار مدخراتهم بطريقة مقبولة شرعا، وبمخاطر متدنية، مع تحقيق أرباح معقولة على المدى القصير."[1] ولتكون هذه الصورة جائزا شرعا يتوجب مراعاة ما يلي:[2]

- التأكد من قبض المؤسسة للسلعة قبضا حقيقيا كلما أمكن ذلك، أو قبضها قبضا حكميا عند الحاجة، بحيث تدخل في ضمان المؤسسة، وتتحمل بناء على ذلك تبعة الهلاك وضمان العيب؛
- قيام المؤسسة بإجراءات التملك، ودفع الثمن مباشرة منها إلى البائع الأصلي(المصدر)، ولا يجوز لها أن تلجا إلى التوكيل، وبخاصة توكيل العميل، إلا في الحالات التي تعذر فيها قيام المؤسسة بذاتها بالتملك دون توكيل؛

الفرع الثالث: الأهمية الإقتصادية للمرابحة

– يؤدي بيع المرابحة للآمر بالشراء دورا اقتصاديا، يعود بالنفع على العميل، والبنك الإسلامي والإقتصاد الوطني بوجه عام، وذلك "لأنها تجارة يمكن أن تنطوي على كل ما تقدمه التجارة من منافع للمتبايعين، وإنسياب للسلع، ونقلها، وتخزينها، وتسويقها بما يخدم في مجموعه، هذا فضلا عن أهميتها الذاتية كلون خاص من البيوع، وكتمويل تجاري؛"[3]

– دعم الصناعة الوطنية والقطاعات الإقتصادية المختلفة من زراعة وخدمات... وغيرها، حيث يمكن للبنك الإسلامي تمويل آلات العمل والمعدات الصناعية والزراعية التي تشترى بقصد الأعمال الإنتاجية وكذلك المعدات الطبية، وما إلى ذلك من مجالات يمكن أن تقع ضمن دائرة بيع المرابحة إذا لم يمكن تمويلها عن طريق المشاركة أو المضاربة؛[4]

– تشجيع الصادرات من السلع المنتجة محليا، وبالشكل الذي يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي من السلع التصديرية؛[5]

---

[1]:سعد خليفة العبار، مرجع سبق ذكره،ص 106.(بتصرف)

[2]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

[3]:ربيع محمود الروبي، **بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية** ، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية(12)،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص28.

[4]:محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، **من صيغ الإستثمار الإسلامية المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الإقتصاد الإسلامي** ،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم القرى، مكة المكرمة(المملكة العربية السعودية)، مارس 2013، ص14.

[5]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص298.

المطلب الثاني:التمويل بالسلم و الإستصناع

يعد التمويل بالسلم والاستصناع من أهم أدوات الإستثمار التي يمكنها المساهمة في التنمية الصناعية لإقتصاديات الدول الإسلامية من خلال قدرتها على إستغلالها للطاقات الإنتاجية المعطلة.

الفرع الأول:التمويل بالسلم

الأصل في بيع المعدوم (بيع ما ليس عندك)، عدم الجواز والبطلان، وشرع عقد السلم لحاجة الناس إليه فاستثناه العلماء من بيع المعدوم، واتفقوا أن القصد منه التمويل، "وما يؤكد أن مقصود العقد شرعا هو التمويل؛ اتفاق جمهور العلماء على وجوب تسليم رأس المال فورا ، وهذا هو سبب تسميته "بالسلم *" ويؤكده إجماعهم على منع تأجيل الثمن في الذمة لأنه يؤدي إلى بيع الكالئ بالكالئ أو بيع الدين بالدين وتسليم الثمن حاضرا ضروري لحصول المتمول على النقد الذي يحتاج إليه. كما اشترط جمهور العلماء الأجل لصحة العقد، والأجل كما هو معلوم هو أساس التمويل إذ لا تمويل بدون أجل، كما إتفق العلماء على عدم الإشتراط على البائع أو المسلم إليه أن يكون عنده أصل المسلم فيه، بل المسلم فيه دين في ذمة المتمول. فالسلم عقد مداينة مبني على الجدارة الائتمانية وليس عقد إنتاج مبني على القدرة الإنتاجية ويؤيد ذلك إجماع العلماء على اشتراط أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند المحل، أي أن يكون متوفرا في السوق عند حلول الأجل"[1]. ويعتبر ضروريا لكل من المتبايعين (الطرفين): المشتري والبائع."أما المشتري وهو الممول فينتفع بالإسترخاص أو وكس الثمن، وأما البائع فينتفع بالسيولة (تعجيل الثمن أو رأس المال)." [2] السلم مشروع بدلالة الآية الكريمة: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكْتُبُوهُ**﴾ سورة البقرة، الآية: 282. قال ابن العباس: أشهد أن السَلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه، ثم قرأ هذه الآية. وقال إبن المنذر:أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز.

---

*: السلم لغة: مأخوذ من التسليم والإسهام، ويقال له السلف، بالفاء، و يسميه بعضهم بيع المحاويج أو بيع المفاليس، وقيل السلف: تقديم رأس المال، والسلم: تسليمه في المجلس، فالسلف أعم.(بتصرف) لتفصيل أكثر انظر:سعد بن تركي الخثلان، **فقه المعاملات المالية المعاصرة** ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط 2،المملكة العربية السعودية، 2012، ص176. رفيق يونس المصري، **الجامع في أصول الربا** ، دار القلم ودار الشامية للنشر والتوزيع، بيروت، دمشق، 1991، ص385.

[1]: بتصرف) لتفصيل أكثر انظر:سامي بن إبراهيم السويلم، **السلم بالقيمة دراسة في فقه الإبداع في المنتجات المالية** ، جامعة قرطبة،دون بلد نشر، 2020، ص ص86 - 87.

[2]:نفس المرجع السابق ، ص86.

أولا: مفهوم التمويل بالسلم

1. تعريف السلم اصطلاحا: السلم هو "بيع آجل بعاجل"[1] وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد."[2]

2. أركان عقد السلم: يقوم عقد السلم استنادا إلى جمهور الفقهاء على ثلاث أركان؛ الصيغة والعاقدان، والمحل،نبينها في الشكل (2-4) المرفق.

الشكل رقم (2-4): أركان عقد السلم

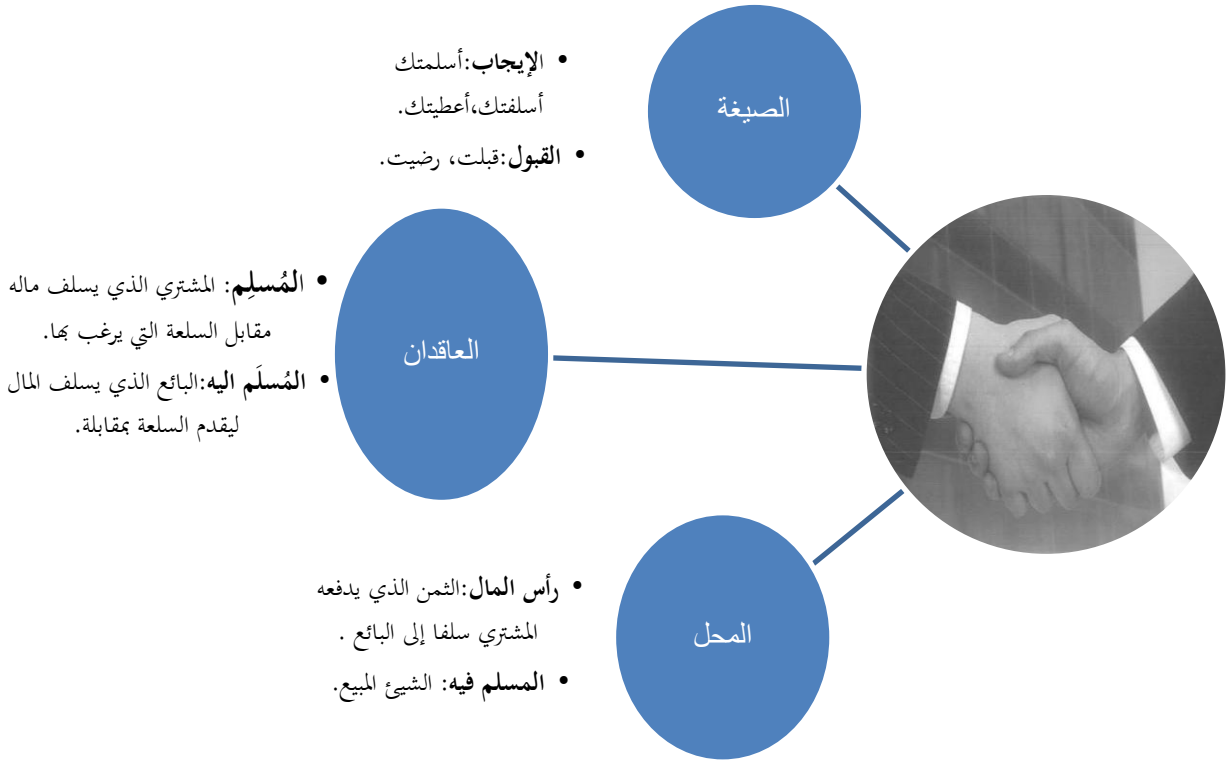

المصدر: من إعدادا الطالبة بالإعتماد على : نزيه حماد، **عقد السلم في الشريعة الإسلامية** ، دار القلم، سوريا ، 1993، ص 17.محمود حمودة،ومصطفى حسين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999، ص ص 83- 84.

3. شروط بيع السلم: وضع الفقهاء مجموعة من الشروط حتى يكون بيع السلم صحيحا، تتجلى في ما يلي:[3]

- أن يكون المسلم فيه دينا موصوفا في ذمة المسلم إليه[4]، كأن نقول تمر من نوع كذا؛

---

[1]: وهبة الزحيلي،مرجع سبق ذكره، ص295.

[2]: سعد بن تركي الخثلان، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3]: راجع تفصيل هذه الشروط في: الشيخ علاء الدين زعتري، مرجع سبق ذكره، ص ص 260 -268. دبيان بن محمد الدبيان، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**، المجلد8، ط2، المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص 81- 212.

[4]: نزيه حماد، **عقد السلم في الشريعة الإسلامية**، دار القلم، سوريا ،1993، ص83.

- أن يكون معلوم القدر، والجنس، والصفة؛[1]
- أن يكون المسلم فيه لأجل فلا يجوز الحال خلافا للشافعي؛[2]
- أن يكون رأس المال معلوما يتم تسليمه في مجلس العقد،[3]ويجوز تأخيره إلى اليومين والثلاثة*؛
- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند حلول أجله؛[4]
- تعيين مكان الإيفاء؛[5]

ثانيا: بيع السلم في البنوك الإسلامية

1. السلم الموازي

أ. **تعريف السلم الموازي:** عرفه بعضهم بأنه استخدام صفقتي سلم متوافقتين دون الربط بينهما." [6] وهو"نظام تعاقدي يتألف من عقدي سلم مستقلين، عقد يكون فيه البنك المشتري، وآخر يكون فيه البنك البائع. ويجب عدم الربط بين العقدين بحيث يعتمد تنفيذ أحدها على الآخر." [7] وصورته " أن يقوم البنك الإسلامي بالشراء سلما لسلعة موصوفة في الذمة بثمن مقدم في مجلس العقد، ثم يقوم بعقد سلم آخر فيما بين تاريخ عقد السلم وتاريخ قبض المسلم فيه دون أن يربط ذلك بالعقد الأول فيتحول من مشتر إلى بائع وذلك بأن يبيع سلعة موصوفة في الذمة لصالح تاجر آخر بشروط مماثلة لشروط عقد السلم الأول وينوي أن يقبضه من تلك السلعة التي أسلم فيها، فإذا وقع البيع على موصوف في الذمة قام البنك بتوكيل المشتري بقبضه من البائع الأول، أو قام البنك بقبضه، ثم سلمه إلى المشتري."[8]

---

[1]: محمود حمودة، مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص84

[2]:خليل بن إسحاق الجندي المالكي ، **التوضيح في شرح المختصر الفرعي لإبن الحاجب** ، منشورات مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، المجلد7، مصر، 2008 ص37.

[3]:محمود حمودة، مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

*:يشترط فقهاء المالكية في رأس المال ان يكون كله مؤجلا يدفع عند العقد، أو في حكم المعجل، وذلك خلال ثلاثة أيام من العقد، لان ما قارب الشيء يعطى حكمه، وجاز التأخير إلى ثلاثة أيام رفقا بالناس، لأنها في حكم التعجيل لقربها. كما اختار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي جواز تأخير الثمن عن مجلس العقد اليومين والثلاثة، وجاء في القرار:"الأصل تعجيل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين او ثلاثة، ولو بشرط، على ألا تكون مدة التأخير مساوية، أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم".انظر: الصادق عبد الرحمان الغرياني، الجزء3، ص 327. دبيان بن محمد الدبيان، المجلد8، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 99.

[4]: محمد سعد الدين الكبي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

[5]: الشيخ علاء الدين زعتري، مرجع سبق ذكره، ص268.

[6]نفس المرجع السابق،،ص 263.

[7]:مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي ساباك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[8]: الدبيان بن محمد الدبيان، المجلد8، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

ب. الخطوات العملية لعقد السلم الموازي في المصرفية الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بتنفيذ بيع السلم حسب الخطوات التالية:[1]

- يتقدم المتعامل بطلب للحصول على التمويل بطريقة بيع السلم، يحدد فيه السلعة التي سيبيعها للبنك، وثمن البيع، ووقت التسليم؛
- يقوم البنك الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الإئتمانية وضمن معايير التمويل والإستثمار المعروفة؛
- يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة المصرف على طلبه (قد تكون هناك مفاوضات حول الثمن أو فترة التسليم)، فإذا اتفق الطرفان يتم توقيع عقد بيع السلم الذي يجب أن يشتمل على كل الشروط الخاصة برأسمال السلم ومحل العقد؛
- يدفع البنك كامل الثمن المتفق عليه عند إبرام العقد، وذلك عن طريق فتح حساب للعميل وإيداع المبلغ في حسابه؛
- يقوم البنك بتسليم البضاعة في الأجل المحدد بإحدى الطرق التالية:
  - يتسلم البنك الإسلامي السلعة في الأجل المحدد ويتم تصريفها بمعرفته؛
  - يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه؛
  - توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتر) بمقتضى وعد سابق منه بشرائها؛

2. السلم بالقيمة: أثار السلم بالقيمة الكثير من الجدل بين العلماء المعاصرين، ليحتدم النقاش بين من حرم التعامل بالسلم بالقيمة ومن أجازه[2]، ويعرف السلم بالقيمة بأنه؛ السلم في السلع الموصوفة من غير غير أن تحدد كميتها، وإنما تحدد بناءا على سعرها في السوق وقت التسليم، فيعطي المشتري من السلع ما يعادل رأس ماله وربح معلوم." [3] وتعالج صيغة السلم بالقيمة مشكلة تذبذب الأسعار وتمنح حماية للطرفين المشتري والبائع من مخاطر تقلب الأسعار.

أ. صور السلم بالقيمة: يأخذ السلم بالقيمة احدى الصورتين التاليتين:[4]

---

[1]: حسين محمد سمحان وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص ص 36- 37.

[2]:لتفصيل أكثر انظر: علي محمد أحمد أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص ص68- 71. و عبد الله صالح الشبلي، **أبحاث في قضايا فقهية معاصرة**، المجلد2، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع،السعودية، 2020، ص 294. وسامي بن إبراهيم السويلم، **السلم بالقيمة دراسة في فقه الإبداع والمنتجات المالية**، 2020، ص ص 35،-38.

[3]:يوسف عبد الله صالح الشبلي، **أبحاث في قضايا فقهية معاصرة**، المجلد1، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع،السعودية، 2020، ص294.

[4]:سامي بن إبراهيم السويلم، **السلم بالقيمة دراسة في فقه الإبداع والمنتجات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 16.

- **الصورة الأولى:** يدفع المسلم (المشتري) الثمن إلى المسلم إليه (البائع) على أن يسلم المسلم إليه حين الأجل سلعة موصوفة بكمية تعادل القيمة رأس المال مع خصم من سعر السوق حينها بقدر معلوم أو نسبة معلومة، وعند حلول الأجل يعرف سعر الوحدة من السوق وفق آلية متفق عليها بين الطرفين مما يمنع وقوع النزاع، واستنادا عليه تحدد الكمية المطلوبة، كالتالي: **الكمية= رأس المال/ (سعر السوق للوحدة عند الأجل – الخصم المتفق عليه).**
- **الصورة الثانية:** يدفع المشتري الثمن إلى البائع على أن يسلم البائع حين الأجل سلعة موصوفة بكمية تعادل في القيمة عند الأجل رأس المال مع ربح معلوم، وتحدد الكمية المطلوبة وفق هذه الصورة كالتالي:

الكمية = (رأس المال +الربح المتفق عليه)/ سعر السوق للوحدة عند الأجل.

ب. خطوات السلم بالقيمة: يتم السلم بالقيمة وفق الخطوات التالية:[1]

- شراء السلعة بالقيمة المؤجلة بثمن حاضر؛
- قبض السلعة؛
- بيع السلعة بعد قبضها بثمن نقدي؛

ج. ضوابط السلم بالقيمة: حتى لا يظهر في هذه المعاملة أي محرم شرعي يجب توفر الشرطين التاليين:[2]

- أن يكون للسلعة المعقود عليها قيمة سوقية منضبطة، كالمعادن والوقود ونحوها.
- أن يقبض المشتري السلعة قبضا حقيقيا أو حكميا عند التسليم، دفعا للصورية عن العقد.؛

د. العلاقة بين السلم بالقيمة والسلم بالكمية: السلم بالقيمة ليس بديلا في الحقيقة عن السلم بالكمية، بل هو مكمل له. وفي غياب السلم بالقيمة سيكون من المتعذر التحوط من مخاطر السعر في السلم بالكمية، مما يعني أن وجود السلم بالقيمة سيشجع على استخدام السلم بالكمية، وسيجعله أكثر استخداما مما هو عليه الآن".[3]

هـ. التطبيقات المعاصرة لهذه الصيغة: ومن التطبيقات المعاصرة لهذه الصيغة نجد:[4]

---

[1]:نفس المرجع السابق، ص ص 91- 92.

[2]: لتفصيل أكثر انظر:يوسف بن عبد الله الشبيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 294، 295.و سامي بن إبراهيم السويلم ، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص294- 295.

[3]: سامي بن إبراهيم السويلم، **السلم بالقيمة دراسة في فقه الإبداع والمنتجات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص103.

[4]: يوسف عبد الله صالح الشبيلي، مرجع سبق ذكره، ص294.

- **بطاقات الاتصال مسبقة الدفع** ؛ حيث يدفع الشخص مثلا (90) ليحصل على مكالمات بقيمة (100) مثلا، فهي سلم في المنافع، وهو صحيح عند جمهور أهل العلم خلافا للأحناف. والمسلم فيه – وهو دقائق الاتصال– مقدر بالقيمة لا بالكمية. وقد تكون حالة أو مؤجلة، كما أن السلم يصح حالا إذا كان البائع مالكا للسلعة، ويصح مؤجلا.
- **بطاقات الوقود مسبقة الدفع**؛ وهي كسابقاتها إلا أن المسلم فيه سلعة موصوفة وهو الوقود.

ثالثا: الأهمية الإقتصادية لعقد السلم

يعتبر عقد السلم من أدوات الإستثمار القصيرة الأجل، ويمكن أن يستعمل أيضا في الإستثمار طويل الأجل، ويقوم عقد السلم بتمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية؛ الزراعة، والصناعة، والتجارة:[1]

- **تمويل النشاط الزراعي**: يقوم عقد السلم بتمويل النشاط الزراعي. ويتم ذلك من خلال قيام البنك الإسلامي بالتعامل مع المزارعين الذين يتوقع أو توجد لديهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعا بالغا يدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقق إنتاجهم.
- **تمويل النشاط الصناعي**: فيستفيد المنتج هنا من تمويل مراحل الإنتاج برأس مال كاف لتغطية نفقات التشغيل والإنجاز ومتطلبات الصناعة والزراعة، وإعانة شرائح مختلفة ومتنوعة من الناس المنتجين أو المقاولين أو التجار. ويستفيد التاجر بتصدير السلع والمنتجات الرائجة بشرائها سلما، وإعادة بيعها أو تسويقها بأسعار مجزية او محققة لأرباح مناسبة" [2]

الفرع الثاني:التمويل بعقد الإستصناع

يعد الإستحسان المصدر الشرعي الذي يعتمد عليه القائلون بجواز هذا البيع، "فيجوز الإستصناع استحسانا لإجماع الناس على ذلك، لأنهم يتعاملون بذلك في سائر العصور من غير نكير. وجاء في صحيح البخاري عن إبن عمر رضي الله عنهما:" أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتما من ذهب وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتم من ذهب، فلوتقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وقال: إني كنت اصطنعته و إني لا ألبسه فنبذه، فنبذه الناس" [3]"[4] "فأجيز هذا النوع من التعامل العقدي وذلك لعدة

---

[1]:لتفصيل أكثر انظر: قرار رقم 85(2/9) بشان السلم وتطبيقاته المعاصرة لمجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره 9 بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.من 1-6 أفريل 1995.

[2]:وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص203

[3]:رواه البخاري.

[4]: انظر: حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38. محمد سليمان الأشقر وآخرون، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، المجلد1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر،ص ص 227- 228.

أسباب منها انعدام الغرر فيه المؤدي إلى المنازعة، إنعدام الجهالة المؤدية إلى القطيعة والمشاحنة. وفيه تسيير على الناس وتوسيع لباب المعاملات بما يحقق للمسلمين استقرارهم وازدهار حضارتهم."[1]

أولا: مفهوم عقد الإستصناع

1. التعريف الاصطلاحي لعقد الإستصناع

اختلف الفقهاء في تعريف عقد الإستصناع * على رأيين، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في حقيقته وتكييفه الفقهي، هل هو عقد مستقل، أم هو عقد تابع لعقد السَلم؟ وقد ذهب الحنفية إلى أنه عقد مستقل، وذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه عقد تابع لعقد السلم."[2] وتعريفه "أن يطلب إنسان من آخر شيئا لم يصنع بعد، ليصنعه له طبق المواصفات المحددة، بمواد من عند الصانع مقابل عوض محدد، ويقبل الصانع بذلك."[3] أو هو"عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، وتكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع، ويكون المعقود عليه هو العمل فقط، ويكون الإتفاق على ثمن معين"[4] يتفقان "على كيفية سداده حالا أو مقسطا أو مؤجلا."[5] ولا يدفع كله عند الإتفاق أو التعاقد، وإنما يدفع عادة جزء من الثمن بصفة عربون.

2. شروط عقد الإستصناع: يعتبر عقد الإستصناع عقدًا ملزمًا للطرفين لذا يجب أن تتوافر فيه الأركان والشروط التالية:[6]

- بيان جنس المصنوع، ونوعه، وقدره، وأوصافه المطلوبة؛
- يجري الإستصناع في الأموال القيمية التي تصنع بمواصفات خاصة يمكن ضبطها بالوصف؛
- أن يحدد فيه الأجل؛
- يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛

---

[1]:كاسب بن عبد الكريم البدران، **عقد الإستصناع أو عقد المقاولة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة** ، دار صالح للنشر والتوزيع،ط 2، المملكة العربية السعودية، 1984، ص99.

*:الإستصناع لغة طلب صناعة الشيء، و إستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه، والطاء في اصطنع بدل من تاء الإفتعال : أي أبدلت التاء طاء؛ لوجود الصاد قبلها. انظر،سعد بن تركي الخثلان، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2]: انظر، محمد سليمان الأشقر ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص225.

[3]:نفس المرجع السابق، ص222.

[4]: وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص56.

[5]:عيسى ضيف الله منصور، مرجع سبق ذكره، ص394.

[6]:لتفصيل أكثر انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 65(3/7)بشان عقد الإستصناع في دورته 7 في جدة في المملكة العربية السعودية من 9-14 ماي 1992. وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 305، 306، وسعد بن تركي الخثلان، مرجع سبق ذكره، ص139.(بتصرف)

- يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما إتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة؛

ثانيا: الإستصناع الموازي

1. تعريف الإستصناع الموازي: الإستصناع الموازي هو الذي يتم بين البنك في العقد الأول بصفة كونه بائعا، وبين صانع آخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول، بصفة كون البنك مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الإستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين."[1]

2. أطراف عقد الإستصناع الموازي: تتمثل أطراف عقد الإستصناع الموازي في ما يلي:[2]

- المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الإستصناع (المالك للمشروع)؛
- الصانع: هو البنك (البنك/الصانع) الذي يوقع عقد الإستصناع مع المستصنع ويلتزم أمامه بتقديم المصنوع؛
- المقاول المنفذ: البائع أو الصانع أو المقاول الفعلي، وهو الذي يوقع عقد الإستصناع الموازي مع البنك، والذي يباشر الصنع، وهو يعد مقاولا من الباطن للبنك، أو موردا للبنك؛
- المصنوع: وهو ما جرى عليه التعاقد لصنع شيء محدد معروف؛

3. الإجراءات العملية للتمويل بالإستصناع في البنوك الإسلامية: يتم منح تمويل الإستصناع وفق المراحل التالية:[3]

- يقدم المتعامل طلبا للبنك الإسلامي يصنع بموجبه سلعة محددة المواصفات حسب حاجته تماما؛
- يقوم قسم التمويل والإستثمار (قسم التسهيلات المصرفية) أو قسم الإستعلامات بدراسة الطلب حسب معايير التمويل والإستثمار بشكل عام وحسب سياسة البنك التمويلية، ويقوم بالتوصية على طلب المتعامل بالموافقة أو الرفض؛
- في حالة الموافقة يتم إبلاغها للمتعامل بالتفصيل، وبعد موافقته على ما جاء فيها يوقع الطرفان عقد الإستصناع يتم فيه تحديد المطلوب من البنك الإسلامي تصنيعه بشكل واضح جدا كما يتم تحديد الثمن وكيفية الدفع؛

[1]:وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص305.

[2]:مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص300.

[3]: محمود حسن الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص ص235 – 236.

- يقوم البنك الإسلامي عادة بالإتفاق مع صانع آخر في حالة الإستصناع الموازي، ليقوم بتصنيع المطلوب وحسب المواصفات التي تم الإتفاق عليها مسبقا مع المتعامل؛
- أو قد يقوم البنك الإسلامي بتصنيع المطلوب بنفسه(وهي من الحالات النادرة جدا) في حال وجود دائرة مختصة لديه يمكنها تصنيع المطلوب حسب المواصفات والشروط المحددة في عقد الإستصناع (مثل وجود دائرة هندسية في العادة في البنك يمكنها تشييد البنايات حسب المواصفات)؛
- يقوم البنك الإسلامي بإستلام السلعة المصنعة بعد الإنتهاء منها من قبل الصانع الأول، وبعد تأكده من مطابقتها للمواصفات يقوم بتسليمها للمتعامل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها؛

ثالثا: الأهمية الإقتصادية لعقد الإستصناع

- تأتي أهمية عقد الإستصناع من ارتباطه بعملية التصنيع، وبخاصة ما يرتبط بالصناعة التحويلية التي يتم من خلالها تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى، تحقق قيمة مضافة أكبر، والتي تعتبر القطاع الأكثر أهمية في تحقيق التطور في الإقتصاد.[1]
- عمليات الإستصناع تحرك عجلة الإقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال؛[2]
- "حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي؛
- تأمين مختلف السلع الإستهلاكية والإنتاجية للأفراد والقطاعات الإقتصادية، وفي هذا مصلحة لكلا الطرفين الصانع والمستصنع؛[3]

[1]:فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره،ص389.

[2]: محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص236.

[3]:سمية إبراهيم أحمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية** ، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال المجلد9، العدد1، 2020، ص ص 12-13.

المطلب الثالث: التمويل بالإجارة

تعد الإجارة من أهم أدوات التمويل بالهامش الربحي المستعملة من طرف البنوك الإسلامية، والإجارة حسب ملكية الأصل في نهاية العقد، تشغيلية أو منتهية بالتمليك.

الفرع الأول: تعريف التمويل بالإجارة

استنادا إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، "أجمعت الأمة في عصورها من صدر الإسلام إلى الآن على جواز الإجارة *، لحاجة "الناس إلى المنافع، كالحاجة إلى الأعيان." [1] و دل القران الكريم على مشروعية الإجارة، في قوله تعالى:قال تعال: ﴿ **فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ**﴾ سورة الطلاق، الآية: 6. أما في السنة النبوية الشريفة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال الله عز وجل:ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره[2].

أولا: التعريف الإصطلاحي لعقد الإجارة وشروطه

الإجارة عقد يفيد تمليك منفعة معلومة مقصودة من العين المستأجرة بعوض،" [3] لا تصح في الأشياء المثلية بل في الأشياء القيمية."[4] ويشترط لصحتها ما يلي:[5]

- رضا العاقدين؛
- أن تكون المنافع معلومة؛
- أن يكون المعقود عليه مقدور الإستيفاء حقيقة وشرعا؛
- القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتمالها على المنفعة(كالأرض التي لا تنبت)؛

---

*: الإجارة لغة: بيع المنفعة، وهي على وزن فعالة وهي من أجر يؤجر فهو آجر ومنه سمي ثواب الآخرة أجرا. والإجارة إسم للأجرة، وهي ما أعطي من كراء الأجير، يقال آجره إذا أعطاه أجرته، و الإجارة مثلثة الهمزة، بكسرها وفتحها وضمها، والكسر أفصح، وهي مصدر أجر بالقصر، ويقال أجر إجارة، ويقال أيضا أجر إيجارا، وهذا الممدود قد يستعمل أيضا من باب المفاعلة فيقال:أجر مؤاجرة إيجارا. أنظر: وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص72،كامل موسى، مرجع سبق ذكره، ص295. احمد إدريس عبده، مرجع سبق ذكره، ص ص 311 – 336

[1]: أحمد إدريس عبده، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2]: رواه البخاري

[3]: وهبة الزحيلي،مرجع سبق ذكره، ص72

[4]:رفيق المصري، **النظام المصرفي الإسلامي خصائص ومشكلات**، ديسمبر 1982، ص ص 161- 162.

[5]: فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص192.(بتصرف)

- أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة، ولا واجبة، فلا تصح الإجارة على المعاصي والصلاة والصوم والقتل وغيرها؛

الفرع الثاني: الإجارة في البنوك الإسلامية ومراحل تطبيقها

أولا: الإجارة في البنوك الاسلامية: تأخذ الإجارة في البنوك الإسلامية احدى الصور التالية:

1. الإجارة التشغيلية: حيث تمتلك البنوك الإسلامية المعدات والعقارات المختلفة، ثم تقوم بتأجيرها إلى المستثمرين حسب حاجاتهم" [1]، فهذا النوع من التأجير يقوم" على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن تتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك."[2]

2. الإجارة المنتهية بالتمليك: وتسمى أيضا الإجارة المقرونة بخيار الإقتضاء، وتعرف بأنها عقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من أجل الحصول على ما يريده، يقتنيه الممول ويؤجره له، مع إمكانية تمليكه له إذا طلب ذلك، سواء خلال مدة الإيجار أو عند نهايتها."[3] كأن يقوم البنك الإسلامي بشراء"السفن أو الطائرات أو العقارات أو أي ممتلكات يمكن تأجيرها، ثم يتعاقد مع جهات معينة لتأجيرها لهم بموجب عقود محددة ولعدد من السنوات يتفق عليها، تؤول بعد انقضاء تلك السنوات ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر على أن يصاحب عقد الإجارة خيار الشراء، ليفتح البنك حسابا للمستأجر بإسمه، ويلتزم أن يودع فيه وبصفة منتظمة، مبلغا هو مقابل الإيجار ليقوم البنك بإعادة استثمار الأموال المتجمعة في الحساب المذكور، ويضم إلى رأس المال المدفوع من المستأجر، الأرباح الناتجة عن توظيف رصيده، الذي يكون كافيا لشراء المستأجر محل العقد الأصلي، بعد أن يكون قد استفاد منه طيلة مدة العقد."[4]

ثانيا: مراحل تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك: تقوم البنوك الإسلامية بعمليات التأجير التمويلي حسب الخطوات التالية:[5]

- إبداء العميل رغبته في هذا العقد لإقتناء آلة أو سيارة مثلا؛
- شراء البنك الإسلامي تلك الآلة أو السيارة وتملكها وتسلمها ودفع ثمنها لمالكها؛

[1]:نفس المرجع السابق، ص193.

[2]:حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص288

[3]:فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص194.

[4]:إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 143- 144.

[5]:وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 408- 409.

- يمكن للبنك الإسلامي توكيل عميله بتسلم السيارة أو الآلة وإشعاره بتطابقها مع المواصفات المطلوبة؛
- يؤجر البنك السيارة لعميله بأجرة محددة لمدة معينة، ويصدر منه وعد لعميله بتمليك السيارة له، إذا دفع جميع أقساط الأجرة، إما بالهبة وإما بالبيع بثمن رمزي أو حقيقي يتفق عليه؛
- عند إنتهاء مدة الإجارة ووفاء المستأجر جميع الأقساط المحددة، يتنازل البنك الإسلامي عن ملكيته للعين المؤجرة وهي السيارة مثلا بعقد جديد، بحسب الوعد بالهبة أو بالبيع، فتنتقل ملكية المأجور إليه.

والشكل الموالي يوضح آلية تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك

الشكل رقم(2–5): آلية تطبيق الإجارة المنتهية بالتمليك

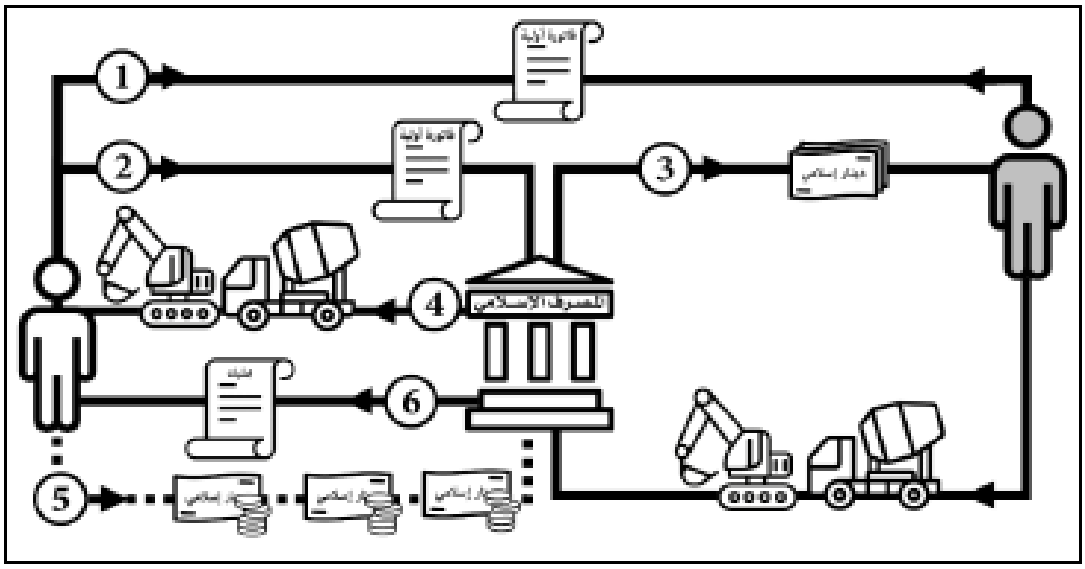

المصدر: عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص253.

الفرع الثالث: الأهمية الإقتصادية للتمويل بالإجارة

- تستعمل الإجارة المنتهية بالتمليك في إجارة العقارات والآلات والمعدات المعقدة الحديثة كآلات المصانع المتطورة، حيث يرغب بها العملاء بحسب خبرتهم وتجاربهم، فيستفيد البنك من أقساط الأجرة العالية، كما يستفيد المستأجر بتحقيق حاجته الآنية.
- "تواجد وإتاحة الأصول والمعدات الرأسمالية عن طريق التأجير التمويلي، يساعد على إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة، أو على تبني الوحدات القائمة لمشروعات توسّعية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية؛[1]

[1]:مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص282.

- يساعد أسلوب التأجير التمويلي المؤسسات على الحصول على المعدات والآلات الحديثة المواكبة للتطورات التكنولوجية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الإنتاجية وتحسين نوعيتها؛
- "تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون، مما يسمح له بتوسيع نشاطه والمحافظة على استقلاليته المالية؛
- يدر هذا الأسلوب من التمويل عائدا معقولا للمؤجر لأمواله المستثمرة وليس عائدا افتراضيا(سعر الفائدة)؛[1]

المبحث الثالث: الخدمات الرئيسية في الصناعة المصرفية الإسلامية

تتيح البنوك الإسلامية لعملائها جملة من الخدمات والتسهيلات المصرفية التي تم تكييفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من أمثلتها قبول الودائع تأجير الصناديق الحديدية، وخطابات الضمان، وفتح الإعتماد المستندي، بالاضافة إلى عقود التبرعات. وفي ما يأتي تفصيل لمفهومها وتكييفها الشرعي.

المطلب الأول: الخدمات المصرفية

من بين الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الاسلامية لعملائها نجد، قبول الودائع، وتحصيل الأوراق التجارية، وتأجير الصناديق الحديدية، وفي ما يأتي بيان لماهيتها.

الفرع الأول: قبول الودائع

من المعروف أن الوظيفة الأساسية لأي بنك كان سواء أكان إسلاميا أو تجاريا، هي قبول الودائع *؛ كونها المؤسسة الوحيدة المخول قانونا وعرفا بقبولها. ولأجل ذلك ويسعى البنك بشتى الطرق لإستقطاب أكبر قدر منها.

أولا:تعريف الوديعة

تعرف الوديعة المصرفية بأنها الأموال "التي يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك، على أن يتعهد البنك برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها."[2] ولها عند الفقهاء ثلاث خصائص:[3]

---

[1]:سمية إبراهيم أحمد،مرجع سبق ذكره، ص12.

*: الوديعة في اللغة: الترك و التخلية، قال تعالى: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿ ٣﴾سورة الضحى، الآية:3. وهي عند الفقهاء ما وضع عند غير مالكه ليحفظه، يقال: أودعته مالا أي دفعته إليه ليكون عنده وديعة، ويقال أيضا: أودعته، مالا بمعنى قبلت منه ذلك المال ليكون وديعة عندي، فالوديعة من أسماء الأضداد تستعمل في إعطاء المال لحفظه وفي قبوله، ومصدر-أودع- الإيداع، وهو بمعنى الوديعة، فالوديعة اسم للإيداع وتطلق على العين المودعة. انظر: نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص75. و إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2]:هاشم عبد الرحيم السيد، **موسوعة المصارف الإسلامية**، شركة الهواشم القابضة للنشر والتوزيع، قطر، 2008، ص321.

[3]:نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص75.

- أنه عقد جائز من الجانبين، أي لازم في حق أي منهما، فلكل واحد منهما أن يبادر لفسخه متى شاء؛
- أنه عقد أمانة، أي أنه لا يلزم قابض الوديعة الضمان إذا تلف المال إلا في حالتي التعدي والتقصير؛
- أنه عقد تبرع، إذ لا خلاف بين الفقهاء في أن الأصل في الوديعة أنها من عقود التبرعات التي تقوم على أساس الرفق والمعونة وتنفيس الكربة وقضاء الحاجة، فلا تستوجب من المودع بدلا من حفظ الوديعة؛

ثانيا: أنواع الودائع: العميل إذا قرر إيداع أمواله لدى البنك، فأمامه ثلاث خيارات:[1]

- إما يضعها في حساب يجعل أمواله مضمونة ويستطيع أن يستردها متى شاء، ولكن ليس له أي ربح منها. وهذا ما يسمى بالحساب الجاري؛
- وإما أن يضعها في حساب يجني منه أرباحا قليلة ولكن ماله غير مضمون ويستطيع أن يسترده في أي وقت. وهذا يسمى حساب التوفير؛
- وإما أن يضعها في حساب يجني منه أرباحا أكثر من أرباح الحساب السابق، لكنه غير مضمون ولا يستطيع استرداد أمواله متى شاء، وهذا ما يسمى حساب الوديعة؛

ثالثا: التكيف الشرعي لأنواع الحسابات

1. الوديعة تحت الطلب (الحساب الجاري)

أ. التعريف: تعرف الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية بأنها "المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بشرط أن يردها عليهم البنك كلما أرادوا، فيسحب أصحاب هذه الودائع ما شاءوا من كمية النقود متى شاءوا، ويلتزم البنك بأدائها إليهم فور الطلب."[2]

ب. التكييف الشرعي: إن إيداع العميل لأمواله في الحساب الجاري لا يأخذ حكم الوديعة بالمعنى الشرعي، لأن البنك يخلطها بغيرها ويتصرف فيها، وإنما تأخذ في عرف الشرع حكم القرض ويجري عليها ما يجري على القرض من الضمان، وإعادتها بالمثل، والقرض جائز شرعا بشرط عدم وجود عنصر الفائدة لأن الفائدة نوع من أنواع الربا، كذلك من ناحية السحب، حيث أن العميل يسحب من غير ماله المودع عند البنك، وبهذا يكون السحب أشبه بالقرض ويكون كل من العميل والبنك دائنا للآخر ومدينا له.

[1]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

[2]:نفس المرجع السابق، ص71.

2. الوديعة الإستثمارية

أ. **التعريف**:هي" الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنك الإسلامي بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك الإسلامي بإستثمار تلك الأموال. وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية"الغنم بالغرم." [1] ويأخذ الإيداع في هذا النوع من الحسابات أحد النوعين التاليين:[2]

- **الإيداع مع التفويض**: بمعنى يكون للبنك الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات البنك، محليا أو خارجيا، وتسمى هذه الحسابات أحيانا بحسابات الإستثمار المشترك أو حسابات المضاربة المطلقة. وهذا النوع يكون لآجال مختلفة3، 6، 9، 12، 24 شهرا وهذه المدة قابلة للتجديد.
- **الإيداع بدون تفويض**: بمعنى أن يختار المودع مشروعا من مشروعات البنك الإسلامي وتستثمر فيه أمواله، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها. وهذا النوع من الإيداع يقوم على أساس عقد المضاربة المقيدة. وتشتهر هذه الحسابات في البنوك الإسلامية بإسم حسابات الإستثمار المخصص؛ وهي حسابات يتم الإتفاق مع أصحابها على استثمارها في مشاريع محددة. حيث تشارك هذه الحسابات في نتائج هذه المشاريع ولا يجوز السحب منها عادة إلا بعد تصفية المشروع ومعرفة نتائج أعماله.

ويشترط في كلا النوعين من الودائع تحديد نسبة الربح مقدما، لأن ذلك ما تقتضيه شروط المضاربة وإلا كان العقد باطلا لجهالة الربح.

ب. **التكييف الشرعي**: "إن العلاقة بين المودعين المستثمرين والبنك الإسلامي هي علاقة رب المال والمضارب، وتسري عليها القواعد الخاصة بالمضاربة الشرعية، ففي نهاية كل سنة مالية يقوم البنك بتسوية شاملة بين أرباح وخسائر جميع مشروعاته الإستثمارية التي وظف فيها أموال المودعين."[3]

3. الوديعة الإدخارية(حساب التوفير)

أ. **التعريف**:يشير حساب التوفير إلى الأموال التي يودعها العميل في حساب خاص إلى أجل غير معلوم، ولكن حقوق السحب منها تخضع لضوابط لا يمكن معها للعميل أن يسحب كامل رصيده دفعة واحدة، ويتميز حساب التوفير بصفتين أساسيتين هما:

- يحق لصاحب الحساب أن يسحب المبلغ الذي يريد في الوقت الذي يريد، وقد تشترط بعض المصارف الإسلامية مبلغ السحب، وإذا زِيد عليه فإنها تشترط الإبلاغ قبل مدة معينة؛

---

[1]: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2]: نفس المرجع السابق، ص ص 150-152.

[3]: هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص323.

- يأخذ العميل مقابل إيداعه في حساب التوفير عائدا ربحيا، لكنه أقل من عائد الودائع؛[1]

ب. التكييف الشرعي:إن العلاقة بين أصحاب حسابات التوفير والبنك الإسلامي هي علاقة رب المال والمضارب وتسري عليها القواعد الخاصة بالمضاربة الشرعية. ففي نهاية كل سنة مالية يقوم البنك بتسوية شاملة بين أرباح وخسائر جميع مشروعاته الإستثمارية التي وظف فيها أموال أصحاب حسابات التوفير.[2]

الفرع الثاني: تحصيل الأوراق التجارية

أولا: التعريف: الأوراق التجارية هي صكوك ثابتة للتداول، تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع بمجرد الإطلاع عليها أو بعد أجل قصير، وجرى العرف على قبولها كأداة للوفاء." [3] "وتقوم البنوك الإسلامية بتحصيل قيمة الأوراق التجارية المختلفة لعملائها(الكمبيالات، شيكات، ...) مقابل عمولة معينة، وتعتبر البنوك الإسلامية هنا وكيلا بأجر، ولا مانع أن تكون الأجرة في هذه الحالة مقطوعة أو بنسبة من قيمة الورقة، ولا تقوم البنوك الإسلامية بأي حال من الأحوال بشراء هذه الأوراق من العملاء بأقل من قيمتها(خصم الأوراق التجارية) بأي شكل من الأشكال."[4]

ثانيا: التكييف الشرعي: الملاحظ أن هذه العملية لا تخرج من كونها عملية توكيل بأجر لأنها تمثل في النهاية إنابة أو توكيل لها مقابل. والتوكيل شرعا هو إقامة إنسان غيره مقام نفسه في تصرف مملوك له معلوم قابل للإنابة، ويجوز التوكيل في مطالبة الحقوق وإثباتها والمحاكمة فيها، هذا كله فيما لو كانت الورقة التجارية المراد تحصيلها بواسطة البنك موجهة إلى البنك نفسه. ففي هذه الحالة يجوز للبنك أخذ أجرة على عملية التحصيل."[5]

الفرع الثالث:تأجير الصناديق الحديدية

تقوم البنوك الإسلامية بتأجير "الصناديق الحديدية أو ما يسمى بصناديق الحفظ الأمين لعملائها مقابل أجرة سنوية محددة لتمكينهم من حفظ مقتنياتهم الثمينة أو الهامة في هذه الصناديق التي لا يمكن فتحها إلا بوجود العميل وأحد مسؤولي البنك."[6]

---

[1]:نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2]:هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص323.

[3]:هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص324.

[4]: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص337.

[5]:هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص325.

[6]: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 337.

المطلب الثاني: التسهيلات المصرفية

تتمثل التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك الاسلامية لعملائها في خطابات الضمان والإعتماد المستندي، وفي ما يأتي بيان لماهيتها وتكييفها الشرعي.

الفرع الأول: خطاب الضمان

أولا: تعريف خطاب الضمان: هو"تعهد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك بكفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول، وذلك ضمانا لوفاء هذا العميل بإلتزامه تجاه ذلك الطرف خلال مدة معينة على أن يدفع البنك المبلغ المضمون عند أول مطالبة خلال سريان الضمان، بغض النظر عن معارضة المدين أو موافقته في ذلك الوقت." [1] و قد يكون خطاب الضمان:[2]

- مغطى بالكامل؛ أن يدفع العميل المبلغ كاملا لمصدر خطاب الضمان(البنك)؛
- مغطى جزئيا؛ أي أن يدفع العميل جزءا من قيمة الضمان ويتحمل البنك الباقي؛
- غير مغطى بالكامل؛ بأن يتحمل البنك جميع قيمة الضمان؛

ثانيا: التكييف الشرعي لخطاب الضمان: ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي: بعد النظر فيما أعد في ذلك من بحوث ودراسات وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة تبيّن ما يلي:[3]

- إن خطاب الضمان بنوعيه الإبتدائي و الإنتهائي إما أن يكون بغطاء أو بدونه، فإن كان بدون غطاء، فهو: ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالا أو مالا، وهذه هي حقيقة ما يعني في الفقه الإسلامي بإسم: (الضمان) أو الكفالة. وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي الوكالة، والوكالة تصح بأجر أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد(المكفول له).
- أن الكفالة هي عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان، وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة، لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعا على المقرض، وذلك ممنوع شرعا، وجاء في نفس القرار بخصوص الحكم الشرعي للأجرة مقابل خطاب الضمان:

---

[1]:نايف بن نهار، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

[3]:القرار رقم (2/12)قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، الإصدار الرابع، 2019، ص ص60-61.

أ. أن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الآجر عليه لقاء عملية الضمان؛ والتي يراعى فيها عادة مبلغ الضمان ومدته سواء أكان بغطاء أو بدونه؛

ب. إن المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعيه جائزة شرعا، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء.

الفرع الثاني: الإعتماد المستندي

أولا: التعريف : يعرف الإعتماد المستندي بأنه"تعهد خطي صادر من البنك بناء على طلب عميله(المستورد) يتعهد بموجبه البنك مصدر الإعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد(المصدر) مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الإعتماد خلال مدة الإعتماد." [1] ويتكون الإعتماد المستندي من الأطراف التالية:[2]

- **الطرف الأول:** المشتري/المستورد؛ وهو العميل الذي يطلب من البنك فتح الإعتماد المستندي لشراء سلعة من جهة خارجية.
- **الطرف الثاني:** مصرف المستورد؛ أي البنك الذي تقدم له العميل وطلب منه فتح الإعتماد، وهو الذي يكون في بلد العميل.
- **الطرف الثالث:** البنك المراسل/ المبلِّغ؛ وهو بنك المستفيد الذي يكون في البلد التي سيشتري منها العميل السلعة، ويتواصل معه بنك العميل بهدف شراء السلعة.
- **الطرف الرابع:** المستفيد؛ وهو البائع الأصلي للسلعة.

ثانيا: صور الإعتمادات المستندية وتكييفها الشرعي

1. الصورة الأولى:الإعتماد المستندي بالتمويل الذاتي

أن يصدر البنك تعهدا مكتوبا للبائع بإعتباره وكيلا عن العميل مقدم الطلب، وهذا يستلزم وجود رصيد مالي للعميل يوازي قيمة السلعة المطلوبة. ويلجأ البنك في هذه الحالة بغية الإستيثاق وضمان الحصول على السلعة بالمواصفات المطلوبة. وفي هذه الحالة يكون التكييف الفقهي للإعتماد المستندي بأنه عقد وكالة بأجر؛ أي أن العميل وكل البنك- بعد إعطائه القيمة المطلوبة- بأن يستوفي السلعة من البائع الأصلي مقابل أجرة معينة يقوم بأخذها البنك من العميل.[3]

[1]:حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره،ص319.

[2]:نايف بن نمار، مرجع سبق ذكره، ص104.

[3]: نفس المرجع السابق، ص107.

2. **الصورة الثانية: الإعتماد المستندي بالمرابحة:** أن يصدر البنك تعهدا مكتوبا للبائع أصالة عن نفسه، أي بإعتباره مشتريا أصليا للسلعة المرادة من البائع، ثم يقوم بعد ذلك بإبرام عقد مع العميل من شأنه أن ينقل الملكية للعميل. وذلك إنما يكون حال عدم إمكانية العميل استيفاء المبلغ المالي لمحل الإعتماد المستندي. والتكييف الفقهي لعقد الإعتماد المستندي في هذه الصورة يتوقف على الآلية التي يعتمدها البنك في نقل ملكية محل الإعتماد إلى العميل، فقد تكون مرابحة أو مساومة إذا إشترى البنك السلعة أصالة عن نفسه ثم باعها للعميل، أو تكون إجارة من خلال شراء البنك للسلعة ثم القيام بتأجيرها للعميل أو غير ذلك من صيغ العقود التمويلية الشرعية المناسبة لطبيعة العملية.[1]

3. **الصورة الثالثة: الإعتماد المستندي بالمشاركة:** في هذا النوع من الإعتمادات يقوم البنك بتغطية باقي قيمة الإعتماد بصفته شريكا لا كفيلا ولا ضامنا، وبالتالي فإنه يكون شريكا في الربح الناتج عن بيع البضاعة فلا تنحصر مسؤولية البنك هنا في المستندات فقط بل يكون مسؤولا عن البضاعة مع شريكه ."[2]

[1]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

[2]:حسين محمد سمحان،مرجع سبق ذكره، ص324.

المطلب الثالث: الخدمات الإجتماعية

عقود التبرعات هي العقود التي تقوم بها جهة ما(شخص، مؤسسة...) بهدف الإحسان، والتعاون وهي لا تتطلب تبادل شيء بآخر، أي يتم نقل الملكية دون أي عوض مقابل، ومن أمثلة عقود التبرعات القرض، والهبة، والصدقة، والوقف والإعارة. وكل محاولة لفرض عوض مقابل في شكل زيادة على أصل القرض على سبيل المثال، يتعارض مع الغرض من عقد التبرعات لذلك، لا تجوز الزيادة على أصل القرض وتعد من ربا النسيئة، كونها تنتهك مبادئ التبرع مثل الإحسان والتعاون."[1]

الفرع الأول:القرض الحسن

القرض* أمر مشروع، ثبتت شرعيته بالكتاب والسنة النبوية الشريفة. وعن أنس رضي الله عنه قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"رأيت ليلة اسريَ بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر. فقلت يا جبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة قال: لأن السائل يس أل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة."[2] والأصل في القرض "أنه مندوب إليه، لأنه من فعل الخير وأعظم المعروف، وفيه التنفيس عن المحتاج،"[3] فيكون "المتصدق صادق النية، طيب النفس، يبتغي به وجه الله دون الرياء والسمعة، وأن يكون من الحلال."[4]

أولا: تعريف القرض الحسن اصطلاحا

في تعريف الفقهاء، القرض هو " أن يدفع المقرض للمقترض عينا معلومة من الأعيان المثلية التي تستهلك بالإنتفاع بها، ليرد مثلها."[5] وعرِّف أيضا على أنه عقد بين طرفين احدهما المقرض والثاني المقترض

---

[1]:مجموعة مؤلفين، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص244.

*: القرض لغة بتسكين الراء ما تعطيه من مال لتتقاضاه، والقرض، أيضا: ما سلفت. قال تعالى: ﴿ ...**وَأَقْرِضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ... ﴾سورة المزمل، الآية: 20. وفي معجم مقاييس اللغة يدل على القطع؛ قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة القاف، والراء، والضاد أصل صحيح وهو يدل على القطع، يقال قرضت الشيء بالمقراض، والقرض : ما تعطيه لإنسان من مالك . فنستطيع أن نقول أن القرض لغة،هو أن يقتطع المقترض جزءا من ماله يعطيه للمقترض على أن يرده الأخير في أجل معلوم".(بتصرف) انظر: كامل موسى، مرجع سبق ذكره ،ص 270. محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 55.محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 80.عيسى عبده، **العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة** ، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2]: محمود حمودة،ومصطفى حسين،مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]:صادق عبد الرحمان الغرياني، مدونة الفقه المالكي، ص483.

[4]:عيسى عبده، **العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة**، رجع سبق ذكره، ص181.

[5]:رفيق يونس المصري، **الجامع في أصول الربا**، مرجع سبق ذكره، ص ص213- 214.

يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير(المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما."[1]

1. أركان القرض الحسن وشروطه

أ. **أركان القرض الحسن:**تتمثل أركان القرض الحسن في ما يلي:[2]

- **المقرض:** هو الشخص الذي يقوم بإقراض المال
- **المقترض أو المستقرض:** هو الشخص صاحب الحاجة الذي يأخذ مال القرض لينتفع به في قضاء حوائجه ثم يرده أو يرد مثله.
- **محل القرض:**هو المال الذي يقرضه المقرض إلى المقترض، ويجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:
- أن يكون محل القرض مالا،
- أن يكون المال مملوكا للمقترض؛
- أن يكون المال مشروعا، أي قابلا للتعامل فيه؛
- أن يكون محل القرض مقدرا أو موصوفا؛
- **سبب القرض:** بالنسبة للمقترض يطلب القرض الحسن لسد حاجاته، أما سببه عند المقرض يكون دينا بحتا فهو لا يبغي من هذا القرض أي نفع مادي، بل يبغي الثواب والأجر العظيم الذي وعده الله إياه سبحانه وتعالى.

ب. **شروط القرض الحسن:** كون القرض الحسن من عقود الإرفاق لا المعاوضات فيشترط فيه ما يلي:[3]

- أن يكون من جائز التصرف، لأنه عقد على المال فلم يصح إلا من جائز التصرف كالبيع؛
- لا يشترط فيه الإيجاب والقبول، بل يصح بكل لفظ دل عليه وأدى معناه؛
- يصح القرض في كل عين يصح بيعها وتضبط بالوصف، ويجوز قرض المكيل والموزون بغير خلاف قال إبن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن استقراض ماله مثل من المكيل والموزون والأطعمة جائز؛
- أن لا يشترط فيه زيادة، أو هدية، أو عقدا آخر، قال ابن المنذر: اجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية، فأسلف على ذلك، إن أخذ الزيادة على ذلك ربا؛

[1]: محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]: (بتصرف) لتفصيل أكثر انظر: نفس المرجع السابق، ص ص 56- 64.

[3]: سعد الدين محمد كبي، مرجع سبق ذكره، ص ص226- 475

الفرع الثاني: الزكاة

أولا: تعريف الزكاة*

الزكاة بمفهومها الإصطلاحي هي" اسم لما يخرج من مال مخصوص يصرف لأصناف مخصوصة بشرائط مخصوصة" [1]، وهي"تلك الفريضة المحددة، بأصنافها وشروطها ولم تعرف إلا في السنة الثانية للهجرة"،[2] وتتمثل في" إخراج جزء من المال الذي بلغ النصاب لمستحقه" [3] فهي بذلك "حصة مقدرة التي يخرجها المسلمون من حق الله تعالى في أموالهم إلى الفقراء والبائسين، فهي صدقة أموال المسلمين تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم. وسميت الزكاة لأنها تزيد من المال الذي أخرجت منه."[4]

وتتميز الزكاة بخاصية فريدة حيث تجمع في كونها ضريبة مع كونها عبادة،" فهي ضريبة لأنها حق مالي معلوم وتشرف الدولة عليها وتأخذها كرها، إن لم تدفع اختيارا، وتنفق حصيلتها في تحقيق مصالح البلاد والعباد، وهي قبل ذلك عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى."[5]

ثانيا: لمن تجب الزكاة؟

تجب الزكاة في ثمان أصناف حددها الله تعالى في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ (سورة التوبة ، الآية: 60). جاءت هذه الآية الكريمة لتبين من تجب فيهم الزكاة. وهم بذلك: الفقراء والمساكين من يعيشون دون مستوى الكفاية ، والعاملون عليها الذين يسهرون على

---

*: الزكاة لغة مصدر زكا الشيء إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح. زكاة المال المعروفة، وهو تطهيره والفعل منه زكى يزكي تزكية، إذا أدى عن ماله زكاته، غيره الزكاة ما أخرجته من مالك لتطهره به، وقد زكى المال، أي نما وزاد. وجاء الذكر الحكيم ليبين بصريح العبارة وبصيغة الأمر وجوب الزكاة في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتُوا ٱلزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾(سورة البقرة ، الآية:110) ،وقد اقترنت الزكاة مع الصلاة في"اثنين وثمانين آية" وهذا ما يدل على أهميتها البالغة في الدين الإسلامي قال تعالى: ﴿... فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتَوُا ٱلزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة التوبة ، الآية:05). " ومن السنة النبوية الشريفة : في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أمر النبي صلى الله عليه وسلم معاذا حين بعثه إلى اليمن، قال له:" فلخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد إلى فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، ف إنه ليس بينه وبين الله حجاب" .انظر: يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق،2005، ص40. ابن منظور، ج 4،مرجع سبق ذكره، ص387.أمين نعمان نار، **الزكاة في القرآن** ، دار البحار للنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص25. نبيل حمادو، **الجهة المخولة شرعا بتحصيل الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية الأوقاف، ع 6، نوفمبر–ديسمبر 2015،الجزائر، ص25.

[1]: أمين نعمان نار،مرجع سبق ذكره،ص25.

[2]: حمدي محمد صالح، **العمل الخيري للشركات الربحية بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الغربي** ، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية الأوقاف، ع6، نوفمبر–ديسمبر 2015، الجزائر، ص36.

[3]: نبيل دادوة، **سلسلة أركان الإسلام: الزكاة**، دار المعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2014،ص5.https://books.google.dz

[4]: محمد عبد الحميد أبو زيد، **زكاة المال وعلاقة الدولة بها**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص21.

[5]:نفس المرجع السابق، ص14.

تحصيلها وتوزيعها. كما تعطى أموال الزكاة لبعض الأفراد تأليفا لقلوبهم بهدف تحقيق مصلحة الإسلام والمسلمين وتستغل أموال الزكاة كذلك في تحرير الرقاب ، كما تقدم للغارمين "أي المدينون الذين ركبتهم الديون في غير معصية، ولا وفاء عندهم، ولا فرق في ذلك بين الديون الشخصية أو التجارية"[1]، و في سبيل الله لإعلاء كلمة الحق ونصرة دين الإسلام وتقدم كذلك لإبن السبيل وهو المسافر الذي لا يجد نفقة سفره والمنقطع عن ماله.

ثالثا: الغاية من الزكاة: يقول شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود"أن المسلم الصادق يرى من قبل ذلك ومن بعده أن للزكاة غايتين:

- أن الزكاة تأدية حق، إنها واجب وليست منحة، إنها واجب وليست تفضيلا فهو يؤديها على أنها حق للسائل والمحروم.
- الغاية السامية فإنها الرضا الإلهي.

والزكاة هي مورد مالي ضخم لعلاج الفقر"وهي تمثل العشر أو نصف العشر من الحاصلات الزراعية وربع عشر النقود والثروة التجارية للأمة. من نقود أو تجارة كل مسلم مالك للنصاب الشرعي إذا كان خاليا من الدين فاضلا عن حاجاته الأصلية. وهي تقترب من النصاب في الثروة الحيوانية التي تقتنى للدر والنسل وفي الكنوز التي يعثر عليها الخمس"[2]. وهناك زكاة أخرى تفرض على الرؤوس بدل الأموال وهي زكاة الفطر التي فرضت عند اكتمال صيام رمضان وهذا لمواساة الفقراء يوم العيد.

رابعا: مصادر صندوق الزكاة بالبنك الإسلامي: تتمثل مصادر هذا الصندوق في ما يلي:[3]

- **زكاة مال البنك الإسلامي:** وهي إلزامية الأداء، إذا تضمن النظام الأساسي ذلك، أو قررته الجمعية العمومية.
- **زكاة مال المتعاملين مع البنك:** وهي اختيارية الأداء، ويتوقف ذلك على إذن صاحب الحساب للبنك لإخراجها.
- **الزكاة الواردة من غير المتعاملين:** وهي تشمل الزكاة التي يتقدم بها أفراد المجتمع للبنك لإخراجها لمحتاجيها، وهي كذلك اختيارية.

[1]: محمد الشحات الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1993،ص136.

[2]: رشيد حيمران، مرجع سبق ذكره، ص241.

[3]:محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص168.

الخلاصة

الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية تنوعت بين صيغ وأساليب استثمار تندرج ضمن عقود المشاركات قائمة على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة في حال وقوعها كالمشاركة والمضاربة، بالإضافة إلى المزارعة والمساقاة والمغارسة وتبقى هذه الأخيرة قليل التعامل بها نسبيا في البنوك الإسلامية رغم ما يمكن تساهم به في تعزيز الإنتاج الفلاحي. وصيغ تمويلية أخرى ضمن عقود المعاوضات تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين كبيع المرابحة للآمر بالشراء، وبيع السلم والإستصناع والإجارة. كما تتيح الصناعة المصرفية الإسلامية لعملائها جملة متنوعة من الخدمات المصرفية أسوة بنظيراتها التجارية تمايزت عنها في خدماتها الإجتماعية التي توفرها لعملائها كالقرض الحسن، والتمويل الزكوي.

ولأن الواقع يشير إلى وجود عدد كبير من الأفراد لا يتعاملون مع القطاع المالي الرسمي لعدة عوامل من بينها المعتقد الديني، فإن الصناعة المصرفية الإسلامية وبأنشطتها المتنوعة تعد الآلية الأنسب لإستقطاب هؤلاء الأفراد والمؤسسات المستبعدين من التعامل مع القطاع المالي الرسمي الكفيلة بإدراجهم تحت مضلة الشمول المالي.

وعليه، حتى تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، عليها العمل على توسيع رقعة نشاطها الجغرافي لإستقطاب أكبر عدد من العملاء خصوصا أصحاب الدخل المحدود والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذين يعانون من صعوبة الوصول إلى مقراتها الرئيسية من خلال تأسيس فروع جديدة أو الإعتماد على التقنية الحديثة لتقديم خدماتها كالهاتف المحمول والإنترنت.

الفصل الثالث:

التأصيل النظري للشمول المالي

تمهيد

تزايد الإهتمام العالمي بالشمول المالي عقب الأزمة المالية الأخيرة 2007-2008، وأصبح من أهم السياسات المدرجة على الساحة الدولية والإقليمية. ويرجع ذلك إلى ارتباطه الوثيق بتحقيق التنمية الإقتصادية، وتظهر ملامح ذلك في سعيه إلى ربط جميع أفراد المجتمع والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالنظام المالي، من خلال إتاحة الفرصة المتكافئة في الحصول على الخدمات المالية ووسائل الدفع بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة،كما يضمن لهم أيضا إدارة أموالهم بشكل آمن وسليم.

"وقد تعزز هذا الإهتمام، مع إقدام المؤسسات الدولية المعنية – في مقدمتها مجموعة العشرين (G-20) – على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي – كواحد من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية العالمية– وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تعنى بمتابعة هذه القضايا." [1]كما بادرت حوالي"60 دولة بإتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، مع إنضمام أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي وإلتزام أكثر من47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا لتعزيز الشمول المالي في بلدانها."[2]

وبهدف دراسة التأصيل النظري للشمول المالي، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

المبحث الثاني: أبعاد ومبادئ الشمول المالي

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات المالية

[1]:محمد يسر برنيه، **توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية** ، ورقة قدمت في إجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1اكتوبر2012، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص1.

[2]:ألاء القاضي، **الشمول المالي والأداء الإقتصادي بالتطبيق على مصر** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية حلوان، المجلد32، العدد4، 2018، ص30.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

يمكن إرجاع بروز فكرة الشمول المالي إلى"بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904 ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضي الأموال الذين كانوا يفرضون فوائد مرتفعة على الفلاحين الفقراء، وقد ترتب عن استبعاد الفقراء من المصدر الرئيسي للخدمات المصرفية خسارتهم لأموالهم وممتلكاتهم لصالح المقرضين المحليين. هذا ما إستدعى ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

قام بنك الإحتياط الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 وتلاه في عام 1969 تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا، كما تم تقديم مخططات للبنوك الرائدة. وقد ساعد ذلك إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في جميع أنحاء البلاد في محاولة لتقليل الإستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية."[1] وفي" العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة."[2] ليتزايد الإهتمام العالمي به عقب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أصبح من أهم البنود المدرجة على الساحة الدولية وأقرت قمة العشرين (G20) في عام 2010 بالشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية." [3] "وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي*"البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على

---

[1] : Ramananda Singh & Sankharaj Roy, **Financial Inclusion**: **A Critical Assessment of its Concepts and Measurement**, Asian Journal of Research in Business Economics and Management Vol. 5, No. 1, January 2015, p p 12-18.

[2]:سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، فلسطين، مارس2016، ص15.

[3] : Muhamed Zulkhibri, **Islamic Finance**, **Financial Inclusion Policy and Financial Inclusion**: **Evidence from Muslim Countries**, Islamic Economics and Finance Research Division, Kingdom of Saudi Arabi,WP1431-01,P3.

*: بدأ خطاب الشمول المالي بعد أن وجه روبرت أيريس نقدًا قويًا للبنك الدولي في الثمانينيات. جادل روبرت أيريس ، في كتابه بعنوان "الخدمات المصرفية للفقراء: البنك الدولي "بأن التكتيكات المستخدمة لتحفيز النمو الإقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات ، بما في ذلك بعض الأساليب التي استخدمها البنك الدولي ، جعلت الأغنياء أكثر ثراءً ، أضر بالفقراء وزاد من عدم المساواة بشكل كبير . أدى هذا النقد العميق إلى أحداث مهمة أخرى مثل احتجاجات صندوق النقد الدولي / البنك الدولي في عام 1988 حيث تظاهر المتظاهرون ضد سياسات التقشف التي يتبعها البنك الدولي / صندوق النقد الدولي إتجاه الدول النامية والتي أثرت سلبًا على العديد من البلدان. واستجابة لهذه الإحتجاجات ، أدخل البنك الدولي الشمول المالي كأجندة تنمية عالمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لزيادة مشاركة المواطنين في القطاع المالي الرسمي لبلدانهم ولتحسين رفاهيتهم الإقتصادية. في السنوات الأخيرة ، قاد البنك الدولي مشروع الشمول المالي في جميع أنحاء العالم من خلال إصدار بيانات ومنشورات مؤيدة للشمول المالي ، ودعم المسؤولين الحكوميين في تحقيق أهداف التنمية المالية الخاصة بهم، أنظر:

Ozili Peterson K, **Optimal financial inclusion**, MPRA, 2020, Paper No. 101808,pp2-13.

ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة" [1]، وقد إعتبر هذا الأخير" أن تعميم لخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يشكل رافعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية، وزيادة خيارات المواطنين، وقدرتهم على المبادرة بإقامة مشاريع صغيرة و إستثمار الفرص." [2]

ولتفصيل أكثر في ماهية الشمول المالي تم تقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ المطلب الأول:أساسيات الإستبعاد المالي، والمطلب الثاني: تعريف الشمول المالي.

المطلب الأول: أساسيات الإستبعاد المالي

يعاني العديد من الأفراد والمؤسسات المصغرة والمتوسطة من عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك لعدة إعتبارات تتعلق بالمستوى المعيشي، والدخل المحدود هذا زيادة على إرتفاع في مستويات الأمية المالية التي جعلتهم غير ملمين بمختلف الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يرجع السبب إلى عدم تفضيل المؤسسات المالية والمصرفية التعامل مع هذه الفئة لإرتفاع المخاطر المتعلقة بها.

الفرع الأول: مفهوم الإستبعاد المالي

أولا:تعريف الإستبعاد المالي

بدأ استخدام مصطلح الإستبعاد المالي في أوائل التسعينيات، في دراسة ل(Leyshon & Thrift)التي تناولت مفهوم الإستبعاد المالي، ووصول الناس المحدود إلى الخدمات المالية كنتيجة لإغلاق عدد من فروع المصارف في بريطانيا، و قد عرفت الدراسة الإستبعاد المالي على أنه "العراقيل والأسباب التي تمنع بعض أفراد وفئات المجتمع الفقيرة والمحرومة من الوصول إلى النظام المالي." [3] وقد طور (Leyshon & Thrift) هذا التعريف للتحقيق قي العلاقة بين الوصول الجغرافي إلى الخدمات المالية والمصرفية وإغلاق فروع البنوك في بريطانيا والولايات المتحدة ، فأظهر بحثهم أن الإستبعاد المالي هو في المقام الأول نتيجة لإحجام المؤسسات المالية عن خدمة مناطق جغرافية معينة، لا سيما تلك المناطق ذات الدخل المنخفض

---

[1]: أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم، **أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الإقتصاد المصري**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد11،العدد2، الجزء1، 2020،ص392.

[2]:سلطة النقد الفلسطينية، **ملخص دراسة الشمول المالي في فلسطين**،
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Financial%20Inclusion%20publication/Summary%20of%20Financial%20Inclusion%20Study.pdf (تاريخ التصفح02،08،2021، 11:20).

[3] : Leyshon, A, & Thrift, N, **Geografic of Financial Exclusion**: **Financial Aboandonment in Britain and the United States**,Transaction The Institute of British Geographers ,1995, 20 (3),p p312-314.

الذين يعانون من الحرمان الإجتماعي." [1] ويشير الحرمان المالي إلى عدم القدرة أو الصعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، والذي يرتبط مباشرة بالإستبعاد الإجتماعي، والفقر وعدم المساواة." [2] ويعتقد ريتشارد فون أن الإستبعاد مفهوم ذو شقين يكون إما بسبب السعر أو الدخل. ويحدث إستبعاد السعر عندما يختار الفرد بحرية عند أي دخل عدم شراء سلع أو خدمات لأن سعر السوق أعلى من الحد الأقصى الذي يرغب في دفعه (يتم تحديد هذا الإستبعاد من خلال التفضيلات الفردية). كما يمكن إستبعاد الأشخاص بسبب إستبعاد الدخل الذي يشير إلى عدم إستهلاك السلع أو الخدمات الناشئة نتيجة انخفاض الدخل."[3]وعرفته المفوضية الأوروبية (**EC**)بأنه الحالة التي يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في السوق الرئيسية أو استخدامها ، والتي تتناسب مع إحتياجاتهم وتمكنهم من العيش حياة كريمة في المجتمع."[4]

ويستخدم مصطلح الإدراج أو الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل، لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، و يشير الإستبعاد المالي إلى "العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم إحتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة إقتصادية وإجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه"[5]، كما يشير الإستبعاد المالي إلى قصور إمكانية الدخول إلى الخدمات والمنتجات

---

[1] : Bermeo Elizabeth, **Determinants of financial inclusion results of multilevel analyses**, **A dissertation submitted to the University of Bristol in accordance with the requirements for award of the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law**. School of Geographical Sciences October 2019, p18.

[2] : House of Lords, S. C.-2, **Tackling Financial Exclusion**: **a country that works for evry one**,London: House of Lords,2017, p 12.

[3] : Clare Louise Chambers, **Financial Exclusion and Banking Regulation in the United Kingdom**: **A Template Analysis** , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirement of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, November 2004, p p83-84.

[4] : Commission, E, **Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion**, European Commission: Directorate- General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities,2008,p4.

[5]: مجي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي** ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، المحرر المصرفي، العدد77، سبتمبر 2015، ص5 .

المالية التي يقدمها النظام المالي السائد من جانب قطاعات محددة في المجتمع، بشكل ملائم وبتكلفة منخفضة وبطريقة عادلة وآمنة."[1]

ثانيا:الفئات المستبعدة ماليا: يتميز العملاء المستبعدين ماليا بخصائص، تفصلهم عن النظام المالي الرسمي في شكله الحالي، أهمها:[2]

- الأمية المالية وانخفاض الوعي والفهم للخدمات والمنتجات التي يقدمها النظام المالي الرسمي؛
- الدخل المنخفض والدخل الدوري غير المنتظم الذي يجعل التزامهم بجداول الدفع الثابت غير عملي؛
- عدم توفر الحد الأدنى من الضمانات؛
- عدم وجود تاريخ ائتماني يمكن التحقق منه مما يجعل من لصعب على المؤسسات المالية الرسمية تقديم الإئتمان لهم؛
- ارتفاع مستويات الأمية السائدة خاصة بين سكان الريف؛
- نوع الإئتمان المطلوب للفقراء الذي غالبا ما يكون لمقابلة نفقات استهلاكية مثل الزواج والحالات الطبية الطارئة مما يجعل من الصعب الحصول عليه من مصادر رسمية؛
- بعد مسافات الفروع وتزامن ساعات دوام البنوك مع ساعات العمل للفقراء مما قد يؤدي لتخلي الفقراء عن جزء من أجورهم لتنفيذ عملياتهم الصرفية؛
- الموقف العدواني الذي غالبا ما يظهر من قبل موظفي المؤسسات المالية نحو الفقراء من العملاء ممّا يزيد من استياء الفقراء،

وبالنظر إلى مؤشر البنك الدولي للشمول المالي العالمي **Findex** الصادر عن مجموعة البنك الدولي فان الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي في معظم دول العالم هي: المرأة حيث تمثل نسبة 56 % من إجمالي من لا يملكون حساب بنكي، والأفراد الأقل دخلا حيث يشكل افقر 40% من الأسر حوالي

[1]:رمضان عارف رمضان محروس، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد12، العدد1، جامعة بورسعيد، جانفي 2020، ص277.

[2]: أسامة محمد بدر، **أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي وتخفيض حدة الفقر(حالة مصر)** ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد39، العدد 4، 2019، ص3. نقلا عن:

Kundu Debashish, **Addressing the Demand Side Factors of Financial Inclusion**, **Journal of Commerce and Management Thought**, Volume6,Issue3, 2015, p397.

نصف الذين لا يملكون حسابا بنكيا، بالإضافة إلى الأفراد أصحاب المستوى التعليمي المنخفض بنسبة 62% من غير المالكين للحسابات البنكية، وكذا الأفراد ممن هم خارج قوة العمل يمثلون نسبة 47 %من إجمالي من لا يملكون حساب بنكي، أو يقطنون بالمناطق النائية."[1]

الفرع الثاني: أبعاد وأسباب الإستبعاد المالي

أولا: أبعاد الإستبعاد المالي:يمكن توضيح أبعاد الإستبعاد المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–1): أبعاد الإستبعاد المالي

البعد الخاص بالنطاق	يتمكن الشخص من الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي توفرها المصادر الرسمية وشبه الرسمية فقط. على سبيل المثال، قد يتمكن بعض الأفراد من الحصول على تسهيلات الإيداع، ولكن لا يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية أو منتجات تأمينية.
البعد المؤسسي	قد يمكن لبعض الأشخاص الحصول على خدمات تقدمها مؤسسات شبه رسمية ولكن لا يمكنهم الحصول على الخدمات التي توفرها المؤسسات المصرفية الرئيسية السائدة. أو قد يتمكن البعض من الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية المملوكة للدولة فقط.
البعد الكمي	قد يتمكن شخص ما من الحصول على قدر صغير من الائتمان المحدد سلفا فحسب، مما لا يفي بطلبه بالكامل.
البعد السعري	قد يتمكن شخص ما من الحصول على الائتمان ولكن ليس بسعر تنافسي.
البعد الخاص بالنوعية	يحصل شخص ما على نوعية متواضعة من المنتجات والخدمات فقط.
البعد الخاص بالنوع	قد يحصل الرجال فقط على الخدمات بينما لا تحصل عليها النساء.
البعد العمري	قد لا يحصل الشباب وكبار السن على الخدمات بينما يحصل عليها آخرون.
أبعاد أخرى	قد تحصل بعض الجماعات المهنية أو العرقية والأشخاص المتعلمين فقط على الخدمات.

المصدر: مجي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي** ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، المصرفي، العدد77،سبتمبر 2015،ص8

[1]: مؤسسة الملك خالد الخيرية، **سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية**، مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية، 2018، ص6.

ثانيا:أسباب الإستبعاد المالي*

تؤدي مجموعة من الأسباب والعوامل إلى عدم تعامل الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المالية والمصرفية، وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي: [1]

- **استبعاد يرتبط بحرية الدخول،** ويشير هذا إلى القيود المفروضة على الوصول لخدمات والمنتجات المالية، والتي ترتبط بالتقييمات السلبية للمخاطر؛
- **استبعاد يرتبط بالشروط،** ويشير إلى عدم قدرة بعض الأفراد أو فئات المجتمع على الإستفادة من الخدمات والمنتجات المالية بسبب الشروط المرتبطة بتقديم تلك الخدمات والمنتجات؛
- **استبعاد يرتبط بالسعر،** حيث يؤدي التسعير غير المناسب للخدمات والمنتجات المالية إلى إحجام بعض الأفراد والفئات الإجتماعية عن التعامل مع مقدمي هذه الخدمات؛
- **استبعاد يرتبط بالتسويق،** والذي ينتج عن استبعاد بعض الأفراد أو فئة معينة من السوق المستهدف من جانب مقدمي الخدمات والمنتجات المالية؛
- **استبعاد يرتبط بالموارد،** ويشير إلى وجود مجموعة من الأفراد او فئات المجتمع التي لا تملك دخول تقديرية مستقبلية للإدخار مما يجعلهم مستبعدين ماليا؛
- **الإستبعاد الذاتي،** ينشأ من تردد بعض الأفراد والفئات الإجتماعية من التعامل مع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بسبب اعتقادهم المسبق برفض طلباتهم في بعض الأحيان يكون هذا نتيجة لرفضهم شخصيا في الماضي وأحيانا لأنهم يعرفون شخصا آخر تم رفضه؛

---

*: يصنف بعض الباحثين أسباب الإستبعاد المالي إلى : أسباب تتعلق بجانب العرض حيث تعكس هذه العوامل في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات لمالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها؛ وتضم:المسافة، اللوائح، غياب المنتجات المناسبة، المخاطر عدد مقدمي الخدمات المالية، توافر البنية التحتية والتكنولوجية، مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية،ومدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي . عوامل جانب الطلب، حيث تعكس في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية فضلا عن عوامل الموقع الجغرافي للأفراد والوحدات الإقتصادية؛ وتشمل الدخل،العمر، الجنس،التحضر،التوظيف، محو الأمية المالية، معدل التضخم، ومعدل الفقر في المجتمع، وجود نظام أجوري غير تنافسي، توافر المستندات الثبوتية، الأسباب العقائدية، لتفصيل أكثر انظر: نهلة أبو العز، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية** ، مجلة كلية السياسات والإقتصاد، العدد 10، 2021/4، ص ص 348- 350. و بشار احمد العراقي و سمير فخري النعمة، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد12، العدد67، 2019، ص ص 191-192.

[1]: انظر: رمضان عارف محروس، مرجع سبق ذكره، ص 277. و نهلة أبو العز ، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

Financial Services Authority(FSA), **In or out? Financial exclusion**: **a literature and research review**, Consumer Research ,3 July 2000,p9.

- **الإستبعاد لأسباب عقائدية**، يمتنع المنتمون لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم؛

ثالثا: مراحل تطور عملية الإستبعاد المالي

في دراسة آجراها(Clare Louise Chambers) بحثت مراحل علية تطور الصعوبات المالية (الإستبعاد المالي) حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة وإجراء سلسلة مقابلات مع أشخاص تم تصنيفهم على أنهم مستبعدون ماليا. و قدر حجم العينة 50 فردا تم اختيارهم عشوائيا، في البداية قام بتوزيع الإستبانة وبعد تصنيف البيانات التي تم جمعها من الإستبانة وتحليلها، توصل الباحث إلى أن 88.7% من أفراد العينة تعرضوا للإستبعاد المالي. وقام الباحث بعد ذلك بإجراء مقابلات شخصية مع الأفراد الذين أظهروا مستويات عالية من الإستبعاد. وبعد تحليل البيانات الكلية توصل الباحث إلى وجود أربع مراحل لعملية الإقصاء المالي، وأظهر الترتيب الزمني لتطور الإستبعاد المالي أنه لكل عملية من هذه العمليات مزيد من التدفقات الفرعية التي توضح العوامل الفعلية المساهمة في كل مرحلة من مراحل العملية فهناك تسع فئات تساعد في شرح واستكشاف العملية وتطور الإستبعاد. يوضح النموذج أن "عملية الإستبعاد" من خلال "أعمال البنك (عدم المساعدة، الموظفين غير المتعاونين، عدم الثقة، الإتصال السيئ) " و "إجراءات البنوك" و "تطوير الإستبعاد" و"التنظيم (اللوائح ومصطلحات المالية غير مفهومة) " تؤدي إلى "العملية الثانية وهي" التغيير الفردي"، من خلال الفئات ضمن هذه العملية مثل "الإنقسام (الشعور بالإغتراب هم ونحن)"، و "نتائج الإستبعاد: المشاعر (انفعالات وغضب اتجاه البنك واتجاه الوضع بشكل عام والإستياء، والإحباط) " تقود العملية إلى "العملية الثالثة: آثار الإستبعاد" ؛ تشمل هذه العملية فئات "نتائج الإستبعاد :"المواجهة "و" نتائج الإستبعاد: الجوانب العملية "، والتي بدورها تؤدي إلى" العملية الرابعة: الإجراء المطلوب "والذي يحتوي على فئة" التعليم المالي ." حيث توصل الباحث إلى أن التعليم المالي هو الحل لمشكلة الإستبعاد المالي.[1] انظر الشكل رقم(3-1).

[1] :For more, See Clare Louise Chambers, op cite, p p240-251.

الشكل رقم(3-1) : مراحل تطور عملية الإستبعاد المالي

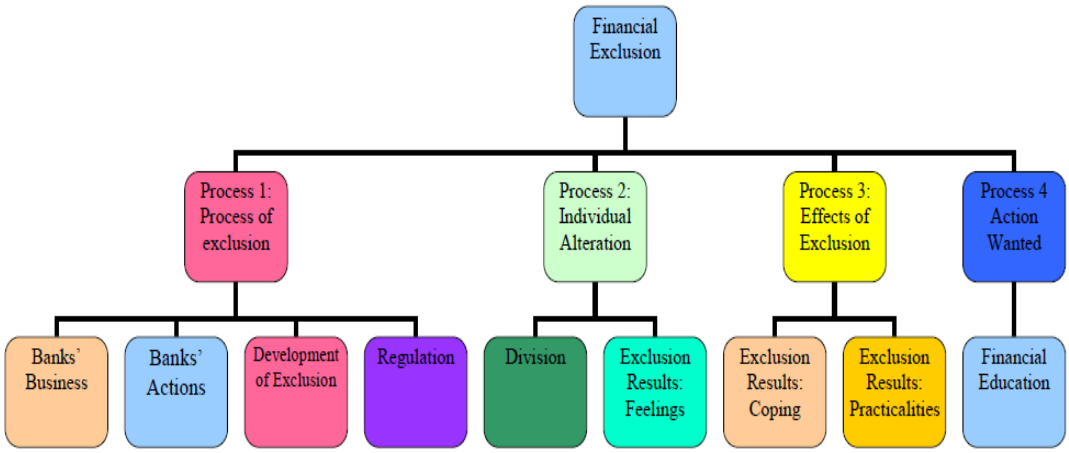

Source : Clare Louise Chambers, **Financial Exclusion and Banking Regulation in the United Kingdom**: **A Template Analysis** , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirement of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, November 2004, p250.

المطلب الثاني:تعريف الشمول المالي

لقد أشار مفهوم الشمول المالي في البداية إلى" تقديم الخدمات المالية إلى شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة."[1] وقد خصت الهيئات المالية الدولية والإقليمية والبنوك المركزية العالمية والعربية عدة تعاريف للشمول المالي نذكرها كالتالي:

الفرع الأول: مقاربات نظرية لمفهوم الشمول المالي*من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية

من أهم التعاريف التي خصتها مؤسسات التمويل الدولية للشمول المالي، نذكر ما يلي:

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الإستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة

---

[1] : Mahmoud Mohieldin &others, **The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries**, The World Bank Islamic Economics and Finance Working Group December 2011,Policy Research Working Paper 5920 ,p3.

*:الشمولية المالية، الإشتمال المالي، الإشتراك المالي، العمق المالي، الإدراج المالي، الإدماج المالي، التضمين المالي، الدمج المالي، تعميق الخدمات المالية الشمول الشامل، الوصول إلى الخدمات المالية، النفاذ إلى التمويل، كلها مصطلحات تعبر عن الشمول المالي. والشمول في اللغة العربية مصدر، شَمَلَ يَشمُل، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل ، والمفعول مَشْمُول —للمتعدِّي. و منه قوله: شَمَلَهُ بِرِعَايَتِهِ أي جَعَلَهُ تَحْتَ رِعَايَتِهِ، و وَلاَّهُ اهْتِمَامَهُ. وشَمَلَتْهُمُ البَرَكَةُ عَمَّتْهُمْ. وفي مختار الصحاح مادة(ش.م.ل) شملهم الأمر بالكسر شمولا عمهم وشملهم بالفتح يشملهم لغة فجمع الله شملهم أي ما تشتت من أمرهم وفرق الله شملهم أي ما اجتمع من أمره. انظر:معجم المعاني https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ (تاريخ التصفح03،09،2021،20:20)، حسام عبد العال عبد العال شعبان، **حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر** ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، المجلد61، العدد2، 2019، مصر، ص724.

العالية(المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان، والت أمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة."[1]

ثانيا: تعريف البنك الدولي: الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم؛ في مجال المعاملات، والمدفوعات والمدخرات والإئتمان والتأمين. ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة." [2] وعبر عنه بنسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية الرسمية إلى إجمالي عدد السكان." [3] ووفق رؤية البنك الدولي العالمية بش أن الوصول المالي فإن "امتلاك حساب المعاملات هو النقطة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي الكامل ، وذلك لأنه يسمح بتخزين الأموال، وإجراء المدفوعات، والأهم من ذلك أنه يمكن أن يكون بمثابة نقطة دخول إلى النظام المالي الرسمي."[4]

ثالثا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE):الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين بالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح لمجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإجتماعي والإقتصادي."[5]

---

[1]:أيمن بوزانة و وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية** ، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد12، العدد1، 2021، ص74.

[2]:البنك الدولي، **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview(تاريخ التصفح12،04،2021، 21:20).

[3]:أسامة محمد بدر، **أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي وتخفيض حدة الفقر(حالة مصر)**، مرجع سبق ذكره، ص2.

[4] : Elizabeth Bermeo , **Determinants of financial inclusion**: **results of multilevel analyses** ,A dissertation submitted to the University of Bristol in accordance with the requirements for award of the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law, School of Geographical Sciences, October 2019,p20.

[5]: يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص2.

رابعا: تعريف مركز الشمول المالي في واشنطن: الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء."[1]

خامسا: تعريف مجموعة العشرين G20ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI:الشمول المالي هو "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، و أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة."[2]

سادسا: تعريف الأمم المتحدة: الشمول المالي هو التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة التي تساهم في دمج الفقراء ضمن الإقتصاد الرسمي."[3]

سابعا: تعريف مجموعة العمل المالي FATF: الشمول المالي " هو ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة وبطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم أن تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتماشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات."[4]

الفرع الثاني: مقاربات نظرية لمفهوم الشمول المالي من منظور بعض الهيئات الإقليمية العربية

أولا: تعريف فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية : يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والت أمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى

---

[1]: ختروسي يمينة، **إستراتيجية البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي من خلال نظام الربط الجغرافي في ظل الأزمات الصحية العالمية، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية(ABG)**، مجلة الوقف والمالية الإسلامية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد1، العدد 1، مارس 2021، ص104.

[2]:احمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم، مرجع سبق ذكره، ص393.

[3]:United Nations, **Digital financial inclusion**, **international Telecommunication union (ITU)**, **issue brief series**, **inter-agency task force on financing for development**, July2016,United Nations, https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-Financial-Inclusion_ITU_IATF-Issue-Brief.pdf (Accessed 04,08,2021,15:00).

[4]:رشا عودة لفته، سالم عواد حسين، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد11، العدد1، 2019، ص83.

القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة."[1]

ثانيا: تعريف صندوق النقد العربي بالاشتراك مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء: يشير الشمول المالي إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما فيهم الشركات الصغيرة بإمكانية الوصول والإستفادة الفعالة(مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية(مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة."[2]

ثالثا: تعريف اتحاد المصارف العربية: مفهوم الشمول المالي"يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف."[3]

رابعا: تعريف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية : الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدامات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة."[4]

---

[1]:صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي** ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، الإمارات العربية المتحدة،2017، ص5.

[2]:CGAB& The Arab Monetary Fund, **Financial Inclusion Measurement in The Arab World**, January 2017,p3.

[3]:اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في العالم العربي**، إدارة الدراسات والأبحاث، 2018/2/5، ص1.

[4]: يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص2-3.

الفرع الثالث:الشمول المالي من منظور بعض من البنوك المركزية العالمية والعربية

أولا: البنك الإحتياطي الهندي: عرف الشمول المالي على أنه" مدى الوصول من قبل جميع قطاعات المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية مثل خدمات الائتمان والودائع والتأمين والمعاشات التقاعدية."[1]

ثانيا: البنك المركزي النيجيري: الشمول المالي هو الوضع الذي يتمكن فيه الأفراد البالغون بسهولة من الوصول إلى مجموعة متسعة من المنتجات المالية المصممة وفقا لإحتياجاتهم ويتم توفيرها بتكلفة معقولة. وتشمل هذه المنتجات الإدخار والمدفوعات والائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية."[2]

ثالثا: مؤسسة النقد العربي السعودي: الشمول المالي هو حصول فئات المجتمع المختلفة كالفئات الضعيفة وأصحاب الرواتب المنخفضة، وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة التي يحتاجونها بكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة."[3]

رابعا: البنك المركزي المصري: الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض)، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات(جانب الطلب). وتقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة."[4]

خامسا: بنك الجزائر: الشمول المالي هو "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات الرسمية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما

---

[1] : CRISIL Inclusix **An index to measure India's progress on financial inclusion**,Vol3,June2015,India,p p17-18.

[2]:حسين احمد محمد محمود، **اثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في مصر** ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد2، الجزء1، 2020، ص300.

[3]: عبد الحليم عمار غربي، **فجوة الشمول المالي والمصرفي في الإقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي** ، مجلة بيت المشورة، العدد10،قطر، أفريل2019، ص 35.

[4]:البنك المركزي المصري، **النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي**.

يمثل جاب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب."[1]

سادسا: البنك المركزي الأردني: الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة(عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، الت أمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة."[2]

سابعا: البنك المركزي الكويتي والبنك المركزي العراقي: الشمول المالي يعني : مجموعة الإجراءات والسياسات التي تستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك تلك الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة، وذات الدخل المحدود أو الضعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، وأصحاب الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع مراعاة أن تكون وفق ما تتطلبه احتياجاتهم وظروفهم وتتسم بالعدالة والشفافية."[3]

وبناءا على ما سبق ومن خلال استعراض مختلف وجهات النظر حول مفهوم الشمول المالي توصلنا إلى أن مظاهر تحقق الشمول المالي تتمثل في ما يلي:

- ضمان الوصول الشامل للخدمات المالية، فحق الوصول إلى الخدمات المالية يمكنهم من:[4]
  - إدارة أموالهم على أساس يومي بشكل فعال وآمن وبثقة؛
  - التخطيط للمستقبل والتعامل مع الضغوط المالية، من خلال إدارة مواردهم المالية للحماية من التغيرات قصيرة الأجل في الدخل والنفقات، والإستفادة من الفرص طويلة الأجل؛
  - التعامل بفعالية مع الضائقة المالية، إذا أدت الأحداث غير المتوقعة إلى صعوبات مالية خطيرة؛
- إتاحة الخدمات المالية والمصرفية إلى جميع فئات المجتمع؛ وبالأخص المهمشة منها والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛

---

[1]:كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر** ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد3، ص 364.

[2]:البنك المركزي الأردني ، **ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي** ، ص 2، https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf تاريخ التصفح(12:20،12،08،2021).

[3]:عبد الحليم عمار غربي، **فجوة الشمول المالي والمصرفي في الإقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي** ، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[4] :HM Treasury, **Financial Inclusion** :**the way forward**, London, 2007,p5.

- تتسم الخدمات المالية بالجودة والتنوع والإستدامة وسهولة الوصول والحصول عليها من قبل المجموعات المهمشة؛
- يتم تقديم هذه الخدمات بشكل عادل وشفاف من طرف المؤسسات المالية الرسمية؛

وعليه، يمكننا تعريف الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية(الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان... وغيرها) واستخدامها، ويتم تقديمها بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة بطريقة مسؤولة ومستدامة، بهدف تحسين حياتهم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ودمجهم ضمن القطاع الرسمي. وبغية رفع مستويات الإهتمام بالشمول المالي وجب تحقيق ما يلي:[1]

- العمل على تحسين نطاق تقديم الخدمات المصرفية لجميع شرائح المجتمع؛
- توسيع نطاق مشاركة مختلف الأفراد والشركات المشاركة في النظام المالي؛
- تمكين النساء والشباب من الإستفادة من الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المالي؛
- ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع والإشراف على عدالة التعاملات المالية؛
- تعزيز استقرار الأنظمة المالية وتعميقها؛

[1]:رشا عبد الرحمان فلاته، **أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد5، العدد13، 30جويلية 2021، ص94.

المبحث الثاني:أبعاد ومبادئ الشمول المالي

تم وضع العديد من المؤشرات لقياس الشمول المالي، وتصنف هذه المؤشرات غالبا في ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في بعد الوصول، وبعد الاستخدام، وبعد الجودة.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

تركّز قياس الشمول المالي في البداية إلى" أربعة أبعاد رئيسية؛ سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الإستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء ."[1] وفي غياب طريقة معيارية لقياس الشمول المالي استخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي مؤشرات مختلفة لهذا الشأن[2]، ولكن فيما بعد قامت مجموعة العشرين G20 بدمج هذه المؤشرات تحت ثلاث أبعاد (الوصول، الاستخدام، الجودة). وبعد أن أُدركت أهمية الشمول المالي زادت الإهتمام بالمبادرات والسياسات الخاصة به، ومن ثم وافقت – في قمة (كان)التي انعقدت في مدينة كان الفرنسية عام2011 – على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي(GPFI) لدعم الجهود الخاصة بتوفير بيانات الشمول المالي العالمية والوطنية. وفي قمة كابوس – في المكسيك عام 2012 – أقرت مجموعة العشرين المؤشرات الأساسية للشمول المالي المقدمة من قبل الشراكة العالمية للشمول المالي. وفي قمة سان بطرسبرغ الروسية عام 2013 تم التصديق على مجموعة أكثر شمولا حيث تضمنت المؤشرات المتعلقة بالتثقيف المالي وجودة الخدمات المالية، وذلك بهدف تعميق فهم الشمول المالي ، وفيما بعد، وتحت قيادة رئاسة مجموعة العشرين الصينية بالتشاور مع أعضاء مجموعة العشرين والشركاء (GPFI)، طُرحت مؤشرات جديدة لقياس الإستخدام، والوصول والجودة للخدمات المالية الرقمية."[3]

---

[1]:ياسر عبد طه الشرف وحنين محمد بدر عجوز، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)** ،Global Journal of Ecnomics and Business، المجلد6، العدد1 ،2019، ص ص1-18.

[2]: انظر: جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 45، 2018،ص ص 5-6. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص200 -201.

[3]:ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق** ، مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية(Journal of Economics and Administrative Sciences)، المجلد 926، العدد 119، 2020، ص 327 .

الفرع الأول:أبعاد الشمول المالي

يقاس الشمول المالي اعتمادا على ثلاث أبعاد رئيسية هي:[1]

أولا: بعد الوصول إلى الخدمات المالية : يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية. وقد يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي ، مثل التكلفة أو القرب المادي من نقاط الخدمة المصرفية(الفروع، وأجهزة الصراف الآلي، وما إلى ذلك). ويمكن عادة الحصول على البيانات الخاصة بالوصول من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية."[2]

ثانيا: بعد استخدام الخدمات المالية: يشير بُعد استخدام الخدمات إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من طرف مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، أي هو " الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية ، مثل انتظام ومدة السّلع والخدمات المالية عبر الزمن ، مثل(عدد المعاملات المالية لكل حساب، عدد المدفوعات الإلكترونية التي تم إجراؤها لكل حساب...). ومن اجل استخدام المنتجات المالية يجب أن يكون لدى الأفراد والمؤسسات القدرة على الوصول إليها. ورغم ذلك فـإن القدرة على الوصول لا تعني أن الجميع سيستخدم المنتجات المالية ، لذا لا يجب أن يتم تصنيف كل مؤسسة أو فرد لا يستخدم الخدمات المالية على أنه مستبعد، أو غير متعامل مع البنوك ، كما لا يتم اعتبار كل فرد أو مؤسسة لديه وصول نظري إلى الخدمات المالية، مشمولا ماليا بشكل تلقائي."[3]

ثالثا: بعد جودة المنتجات و تقديم الخدمات :إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة" [4]، فالجودة تعكس قدرة الخدمة المالية أو المنتج على تلبية احتياجات المستهلك. وتعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تتوافق فيها المنتجات والخدمات المالية مع احتياجات

---

[1] :GPFI(Global Patranship of Financial Inclusion),**G20 Financial Inclusion Indicators**,2016,p4.

[2] : Alliance for Financial Inclusion(AFI), **Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators**, Working Group (FIDWG),Guideline Note No.4, March 2013,P4.

[3] : World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, The World Bank, Washington DC, 2012,p17

[4] :حدة بوتينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لعام 2018.

العملاء ومجموعة الخيارات المتاحة للعملاء، ووعي العملاء وفهمهم للمنتجات المالية، والسلامة وحماية المستهلك ومحو الأمية المالية.

و يمكن تطوير مؤشرات الجودة بمعلومات من مسوحات جانب العرض والطلب. ومع ذلك، لقياس الجودة يجب أن تحتوي هذه الإستطلاعات على معلومات أكثر تعقيدا ، مثل خصائص المنتج التفصيلية، أو شروط العقد، أو وعي العملاء"[1].

ويمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في الجدول رقم (3-2) المرفق .

الجدول رقم(3-2): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

الوصول (Access)	**توافر الخدمات المالية الرسمية المنظمة: القرب المادي، والقدرة على تحمل التكاليف.**
الإستخدام (Usage)	الإستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المالية: الإنتظام، التكرار، المدة الزمنية المستخدمة.
الجودة (Quality)	المنتجات مصممة بشكل جيد لتلبية احتياجات العملاء. التجزئة المناسبة لتطوير المنتجات لجميع مستويات الدخل.

Source : Kern Alexander ,**Proportionality and Financial Inclusion**, University of Zurich and Founder of the Research Network for Sustainable Finance, Luxembourg Sustainable Finance Seminar Series, 22 April 2021, https://wwwen.uni.lu/fdef/fdef_house_for_sustainable_governance_and_markets/ (accessed12,08,2021,14:20)

ويمكن توضيح أهم مؤشرات قياس الشمول المالي – وفق الأبعاد التي تم ذكرها سابقا – كما يلي:

[1] :World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, op cite, p3.

الجدول رقم(3-3): مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشرات بعد الوصول	
عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع المصارف لكل 1000 كم^2
عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100 ألف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي(ATM) لكل 1000كم^2
عدد بطاقات الخصم(السحب الالي) لكل100 الف بالغ	عدد محطات نقاط البيع (pos) لكل 100 الف بالغ
مؤشرات بعد الاستخدام	
نسبة الأفراد والبالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية	
عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين	عدد المقترضين لكل 1000 من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين.
مؤشرات بعد الجودة	
المعرفة المالية نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر.	
كلفة الإستخدام متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية متوسط تكلفة الإحتفاظ بحساب مصرفي جاري(الرسوم السنوية)	
متطلبات الشفافية إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان(التكاليف الأساسية بالإضافة إلى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب) الإفصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة منع البنود او الشروط المخفية وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المعقدة	

المصدر:ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية (Journal of Economics and Administrative Sciences (jeas)) المجلد 26، العدد119 ،2020، ص328

الفرع الثاني :الشروط الأساسية الواجب توفرها في مؤشرات الشمول المالي

وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي(Financial Inclusion Data Working Group)، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي Alliance of Financial (Inclusion) الشروط الأساسية التالية الواجب توفرها في مؤشرات الشمول المالي:[1]

- **الفائدة والملاءة(Usefulness and relevance)** : اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- **الاتساق (Consistency)**: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛

[1]:جلال الدين بن رجب، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

- **التوازن (Balance)**: تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) والطلب(الإستفادة من هذه الخدمات)؛
- **البراغماتية (Pragmatism)**: الإعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
- **المرونة (Flexibility)**: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الإقتصادي والجغرافي والثقافي للدولة باختلاف الظروف والموارد بين الدول ، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي يجب ان تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة؛
- **الطموح(Aspiration)**: قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود و موارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة و البراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

المطلب الثاني: مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي

جددت مجموعة العشرين التزامها بتعزيز الشمول المالي خلال مبادئها رفيعة المستوى المصممة خصيصا لتوجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار . وقد تبنت العديد من الدول هذه المبادئ في إعداد إستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي ، ويرجع ذلك لإتصافها بدرجة عالية من المرونة بحيث يمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف وطبيعة الدولة، ومن بين المبادئ التي أصدرتها مجموعة العشرين بهدف تعزيز الشمول المالي – نذكرها استنادا إلى تاريخ إصدارها – ما يلي:

الفرع الأول:مبادئ مجموعة العشرين لتعزيز الشمول المالي المبتكر

صادق قادة مجموعة العشرين في قمة تورتو المنعقدة في جوان 2010 على مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والإبتكار،"هذه المبادئ التسعة مشتقة من الخبرات والدروس المستفادة من صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم." [1] وتستهدف تعزيز فرص النفاذ لنحو 2 مليار من سكان العالم بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة للخدمات المالية. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

[1]: World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, op cite, p2.

[2]:صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص214.

- **القيادة:** بمعنى وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
- **التنوع:** أي تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، وفي ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير**:استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للإستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وايضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والإستثمار بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الإستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الإعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي(تشينغدو–الصين2016)

بغية الإستفادة من الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيا الإلكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، أصدرت مجموعة العشرين المبادئ التالية:[1]

[1]: أيمن بوزانة و حمدوش وفا ء، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي–تجربة كينيا نموذجا** –، مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الإفتراضي جامعة الزاوية، العدد 6 ، 2020/07/12، ص ص 5- 7.

- **الترويج الالكتروني للشمول المالي:** يتم تعزيز الخدمات المالية الإلكترونية،والترويج لإستخدام التقنيات المبتكرة للوصول إلى المستبعدين ماليا، والمحرومين من الخدمات، والمنتجات المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل، ويتحقق ذلك من خلال إستراتيجية وطنية واضحة الرؤية، وخطوة عمل ملموسة يتم تقييمها ومراقبتها على نحو جيد.
- **موازنة الإبتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي الرقمي** : ينبغي على صانعي السياسات تشجيع ورعاية هذه الإبتكارات للإستفادة من الفوائد التي توفرها، إذ أن سرعة الإبتكار في الخدمات المالية الإلكترونية، وتنوعها على مدى السنوات الماضية هي عملية مستمرة وتساهم في تخفيض التكاليف.
- **التمكين القانوني والتنظيمي:** يعد من المبادئ الأساسية للشمول المالي حيث يجب توافر قواعد قانونية وتنظيمية تمكينية ومناسبة، مع مراعاة المعايير الدورية ذات الصلة، إذ يؤدي إلى التطور والتوسع بطريقة مستدامة، حيث يحتاج مقدمو الخدمات، والمشاركون الآخرون في السوق إلى قواعد قانونية، وإطار تنظيمي قابل للتنبؤ به، ونظام عادل يسمح للمشاركين الجدد بالمشاركة العادلة والآمنة ولا تفرض تكاليف امتثال مرتفعة، فضلا عن كونها تساهم في دعم المنافسة العادلة، وتعكس تقييما دقيقا للمخاطر من وجهة نظر السوق والمستهلكين.
- **توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية:** يساهم توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم خدمات مالية رقمية آمنة، ومنخفضة التكلفة إلى المناطق الجغرافية جميعها، لاسيما المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، إذ أن اعتماد كل من القطاع العام والخاص على الشبكات الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة، كالصحة والتعليم والإتصالات، والخدمات المالية، يتطلب ذلك الإهتمام بالبنية التحتية، والتوزيع في مجال مدفوعات التجزئة الآمنة، والفعالة التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع.
- **إنشاء مسؤول إلكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين:** إن وجود إطار سليم لحماية المستهلك والبيانات أمر ضروري لبناء الثقة، والطمأنينة في الحصول على الخدمات المالية الإلكترونية والإستمرار في استخدامها، لاسيما بالنسبة للمستخدمين ذوي الثقافة المالية المحدودة، لا سيما في ضوء التطور المطرد في مجال التكنولوجيا، وقنوات التوزيع، وحجم البيانات الشخصية وسرعة معالجتها، فضلا عن؛ قيمة البيانات من تحديد الهوية، ومعاملات الحسابات والمشتريات، والتي تتم من خلال خطوط مجانية أو توجيه المستخدم حول كيفية الإستخدام، والإفصاح، وكشوفات الحسابات الدورية.

- **تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الإلكترونية:** تعد الثقافة المالية أمرا ضروريا لإتخاذ القرارات المالية السامية، إذ لا تزال الأمية المالية تشكل تحدي أمام واضعي السياسات ومقدمي الخدمات في سعيهم لتوسيع الخدمات المالية للمجموعات المستبعدة ماليا، فضلا عن أن التطورات يمكن أن تزيد من تعقيد الوسائل والأدوات الجديدة، لذا ينبغي على أصحاب القرار ومقدمي الخدمات في المنظمات السعي نحو دعم البرامج التي تعزز المعرفة الإلكترونية والمادية كي يتمكن المستثمر أو المثقف من تنويع استثماراته في مجالات وقطاعات مختلفة بهدف تقليل المخاطر؛ الإئتمان، الدفع، التحويل والإدخار.
- **تسهيل وصول العميل إلى الخدمات المالية الرقمية:** تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أنظمة، وبيانات هوية العملاء التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة تلبي احتياجات متعددة وتقلل من مستويات المخاطر.
- **متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي:** يشير هذا المبدأ إلى متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام شامل، وقوي لتقديم البيانات، وينبغي أن يستفيد هذا النظام من مصادر البيانات الإلكترونية الجديدة، فضلا عن تقييم تأثير البرامج والإصلاحات، وتمكين أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض، والطلب على الخدمات المالية الإلكترونية، وتحديد العقبات.

الفرع الثالث: مبادئ مجموعة العشرين عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي(اجتماع السعودية 2020)

استكمالا لمساعي دول المجموعة عشرين، الرامية لتحقيق النمو الإقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية، في هذا الإطار وفي سياق الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين خلال عام 2020، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الثمانية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد شملت هذه المبادئ أربع مجموعات رئيسية، وتتوزع المبادئ الثمانية ضمنها كالآتي:[1]

- **ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة**
- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛

[1]:صبري الفران ووليد بن طلحة، **الشمول المالي الرقمي موجز سياسات العدد السابع عشر** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ، ديسمبر2020، ص ص3-4.

- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للإحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية؛

- **تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة**

– **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخدامها؛

– **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيات الوطنية؛

- **تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية**

– **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية،التي ينتج عنها عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية؛

– **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الإبتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص؛

- **تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:**

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التداخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالإستفادة من انتشار التقنيات؛

- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة؛

المطلب الثالث:مصادر بيانات الشمول المالي جانب العرض والطلب

يعد القياس أمرا ضروريا وحيويا لفهم الشمول المالي وتحديد الأسباب والمعوقات التي تمنع الأفراد من استخدام الخدمات المالية، وعادة ما يتم جمع بيانات الوصول المالي إما من مقدمي الخدمات المالية أو المستخدمين[1].

الفرع الأول: مصادر بيانات الشمول المالي "جانب العرض"

يتم الحصول على بيانات جانب العرض بشكل عام "من البنوك المركزية ومن خلال التقارير إلى المنظمين الماليين. ويوفر معلومات حول تقديم الخدمات المالية، مثل الوصول الجغرافي (موقع الفرع) والتسعير ومدى انتشار الخدمات المصرفية.

تتم معالجة هذه المعلومات بشكل دوري وتقديمها كمقاييس واسعة للوصول إلى الخدمات المالية السائدة واستخدامها. ورغم أن المؤشرات المتعلقة بجانب العرض لعبت دورا رئيسيا في لفت انتباه صانعي السياسات والباحثين إلى أهمية قياس ومراقبة الشمول المالي، إلا أن هذه المؤشرات القائمة على البيانات التي تم جمعها من مقدمي الخدمات المالية لها العديد من القيود الهامة : أولا، لا يتم جمع البيانات إلا من المؤسسات المالية الرسمية والإتصالات ومن ثم تقدم صورة غير كاملة حول الوصول إلى الخدمات المالية.
ثانيا، نهج جمع هذه البيانات لا يسمح بتصنيف مستخدمي الخدمات المالية حسب الدخل أو الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية الأخرى؛ وعليه فإن صانعي السياسات غير قادرين على تحديد الفئات السكانية التي تواجه تحديات وعوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل النساء، وسكان الريف، والأفراد ذوي الدخل المنخفض."[2]

---

[1] : For mor see: Bermeo Elizabeth , op cit,p39. IMF staff team , **Measuring financial access : 10 years of the IMF Financial Access Survey**: International Monetary Fund, Washington, DC, 2020,p5.The World Bank, **How to Measure Financial Inclusion**, February 19, 2015, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/how-to-measure-financial-inclusion/ (accessed 14,09,2021,12:20).

World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, op cite, p19.

[2]: Leora Klapper and Dorothe Singer, **The role of demand-side data – measuring financial inclusion from the perspective of users of financial services Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on "Financial Inclusion" Marrakech**, Morocco, 14 July 2017,p4.

أولا: مسح الوصول إلى الخدمات المالية: يتطلب الفهم السليم وتقييم سياسات الشمول المالي بيانات دقيقة عن الوصول والإستخدام المالي، وهو بالضبط ما يوفره مسح الوصول المالي (FAS) الذي أطلقه صندوق النقد الدولي في عام 2009.

(FAS) عبارة عن قاعدة بيانية على جانب العرض حول الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها مع تغطية شبه عالمية، بهدف دعم واضعي السياسات أثناء قيامهم بقياس ومراقبة الشمول المالي ببيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دوليا، ويستند المسح إلى البيانات الإدارية التي تم جمعها من قبل البنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية الأخرى. تغطي قاعدة البيانات 189 دولة على مدار 10 سنوات وتحوي على 121 سلسلة زمنية عن مؤشرات الوصول والإستخدام للخدمات المالية ولتسهيل المقارنة عبر البلدان، يقوم البحث بنشر 64 مؤشرا تم تطبيعها بالنسبة لحجم السكان البالغين ومساحة الأرض والناتج المحلي الإجمالي. البيانات مصنفة حسب نوع مقدم الخدمة المالية (مثل البنوك التجارية والإتحادات الإئتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر) ونوع الخدمة المالية(مثل الودائع والقروض والتأمين)، و لقد بدأ المسح في جمع البيانات المتعلقة بأموال الهواتف المحمولة في عام 2014 والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في عام 2017.[1] ويظهر الشكل رقم(3-2) المرفق التوزيع العالمي لعدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 ألف بالغ خلال عام 2019.

الشكل رقم(3-2):عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ

Source: IMF ,**Financial Access Survey**(30,08,2021), https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C/(accessed 04,09,2021, 13 :20)

ثانيا: استقصاء الإتحاد العالمي للإتصالات المتنقلة لإعتماد الأموال المتنقلة: منذ إطلاق استبيان اعتماد الأموال المحمولة من طرفGSMA في عام 2009، يقوم برنامج Mobile Money التابع لGSMA بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتوافر الأموال عبر الهاتف المحمول وإمكانية الوصول إليها واعتمادها واستخدامها على مستوى العالم، وتبين البيانات رؤية واضحة حول أداء عمليات نشر الخدمات

[1] :For mor see : IMF staff team , op cit,p5.

بوابة Fin Dev، **مسح الوصول إلى الخدمات المالية** ، https://www.findevgateway.org/ar/msh-alwswl-aly-alkhdmat-almaly(تاريخ التصفح 04،09،2021، 16:20).

المالية المتنقلة التي تستهدف العملاء غير المتعاملين مع البنوك والذين يعانون من نقص الخدمات على مستوى العالم."[1] و قد بلغ العدد الإجمالي للخدمات 310 خدمة في 96 دولة في عام 2020، انظر الشكل رقم (3-3).

الشكل رقم(3-3) : عدد الخدمات المالية المتنقلة حسب البلد في عام 2020

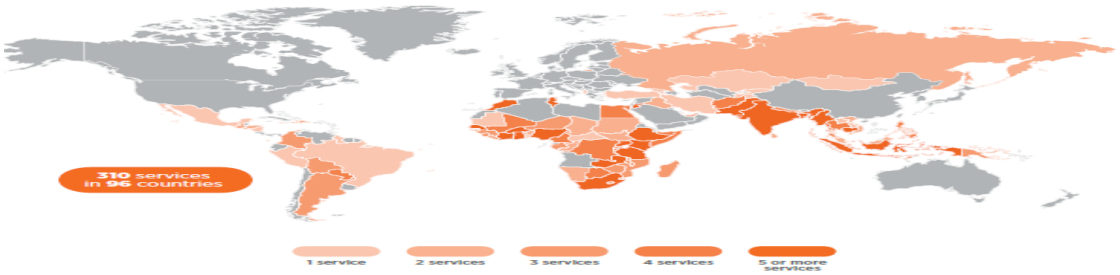

Source: Simon K & others, **The State of the Industry Report on Mobile Money** 2021,GSMA,United Kingdom,2021,p12.

ثالثا: استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمي: يقوم مسح أنظمة الدفع العالمية (GPSS) التابع للبنك الدولي بإجراء مسح للبنوك المركزية الوطنية والإقليمية والسلطات النقدية حول حالة أنظمة الدفع . ويعد نظام (GPSS) المسح العالمي الوحيد الذي يجمع بين المقاييس الكمية والنوعية لتطوير نظام الدفع ويغطي جميع جوانب أنظمة الدفع الوطنية ؛ من البنية التحتية والبيئة القانونية والتنظيمية إلى ابتكارات النماذج التكنولوجية والتجارية والتحويلات الدولية ، وإطار الرقابة. وتهدف (GPSS)إلى أخذ صورة دقيقة لأنظمة الدفع في جميع أنحاء العالم للحصول على معلومات حول إصلاحات نظام الدفع والعوامل التي تعيقها أو تسهلها من أجل المساعدة في توجيه حوار السياسات على المستويين الدولي والوطني ، والمساعدة الفنية لمجموعة البنك الدولي . وفي أبريل 2007، أطلق البنك الدولي أول مسح لأنظمة الدفع العالمية بين البنوك المركزية الوطنية لجمع المعلومات حول وضع أنظمة الدفع الوطنية وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم وتقديم لمحة عن أنظمة الدفع لكل من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، وجاء آخر مسح في 2018 وقد اظهر المسح الأخير تزايد إجراء المدفوعات بأدوات أخرى غير النقد؛ حيث ارتفعت عدد المعاملات غير النقدية للفرد سنويا إلى 88.31 % في عام 2017 بزيادة قدرها 25 % مقارنة مع عام 2015. ويرجع السبب إلى توفير خدمات الدفع والتسوية بشكل أكثر أمانا وفعالية وشمولية في معظم الدول، كما تم

[1] : fin dev gateway , **GSMA Mobile Money Adoption Survey** , https://www.findevgateway.org/data/gsma-mobile-money-adoption-survey (accessed 04,09,2021, 15:20).

توسيع (GPSS 2018) ليشمل قسمًا محددًا يغطي خدمات الدفع المبتكرة التي يتم توفيرها مباشرة للمستخدمين النهائيين ، وقسم آخر محدد يغطي الإبتكارات المالية(Fintech)."[1]

الفرع الثاني:مصادر بيانات الشمول المالي "جانب الطلب"

توفر بيانات "جانب الطلب" معلومات حول مستخدمي الخدمات المالية(الأفراد، الأسر والشركات). ويساعد هذا النوع من البيانات، التي يتم جمعها بشكل أساسي، من خلال استبيانات الأسر والشركات وعلى فهم احتياجات المستخدمين المالية والعقبات التي تواجههم عند محاولة الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية والخصائص الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية للمستخدمين(مثل؛ الدخل، والتعليم والوضع الوظيفي والعمر والجنس). ومع ذلك تبقى جهود جمع بيانات جانب الطلب باهظة التكلفة ومقيدة وغير منسقة بشكل عام. على سبيل المثال، تميل الجهود المتعددة للبلدان لقياس وصول الأفراد إلى الخدمات المالية إلى أن تكون محدودة، سواء من حيث عدد البلدان المشمولة أو من حيث كمية ونوع المعلومات التي يتم جمعها من المستجيبين. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون البيانات غير قابلة للمقارنة عبر البلدان المشاركة بسبب اختلاف الصياغة والتعريفات المستخدمة في الإستبيانات المطبقة في كل بلد ، ويمنع هذا النقص الباحثين من المقارنة واستخلاص استنتاجات قوية حول حالة الشمول المالي عبر البلدان والمناطق . ويكمن التحدي الآخر في أن الدراسات الإستقصائية للأفراد لا يمكن مقارنتها بسهولة بمسوحات الأسر ، فمن الخطأ افتراض أن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لفرد واحد تم اختياره عشوائيًا من الأسرة يمثل الأسرة بأكملها."[2]

أولا: المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Global Findex) : " أسس البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا جيتس، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي عام 2011، وتعد هذه القاعدة اشمل قاعدة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار والإقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. وتغطي قاعدة البيانات هذه – التي تعتمد على بيانات المسوح الإستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مؤسسة قالوب (Gallup) – ما يزيد عن 150 ألف بالغ، في سن 15سنة على الأقل

[1] :For more see : -The World Bank, **Global Payment Systems Survey** (**GPSS**),December 4, 2018, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/gpss/ (accessed 05,09,2021, 21:20) .

-The World Bank Group, **Payment Systems Worldwide**: **A Snapshot – Summary Outcomes of the Fifth Global Payment Systems Survey**, Washington DC,2020, p p 1-3.

[2]: لتفصيل أكثر انظر:

-Leora Klapper and Dorothe Singer, op cit, p p4-5. Bermeo Elizabeth , op cit, p40.

من أكثر من 140 بلدا حول العالم. وقد أعقبت الجولة الأولى من المسوح الإستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017."[1]وما يعاب على مؤشر (Global Findex) " افتقاره إلى بيانات عن استخدام القطاع العائلي للخدمات المالية مما أدى إلى صعوبة دراسة العلاقة بين توفير الخدمات المالية والتنمية"[2].

ثانيا:World Bank Enterprise : توفر Enterprise Surveys بيانات على مستوى الشركة من أكثر من 171000 مؤسسة في 149 دولة، انظر الشكل رقم(3-4)، "تُستخدم البيانات لإنشاء أكثر من 100 مؤشر تقيس جودة بيئة الأعمال في جميع أنحاء العالم، و يتم مسح كل دولة كل 3 إلى 4 سنوات بالإضافة إلى البيانات المجمعة على مستوى الدولة"[3].

الشكل رقم(3-4): استطلاع المؤسسات حول العالم

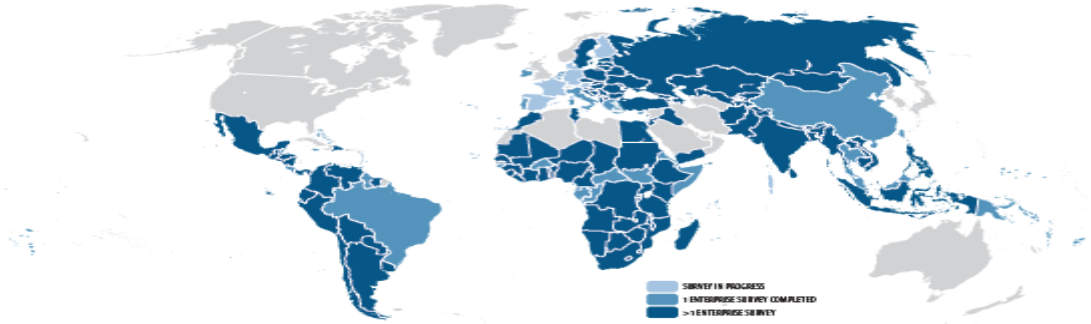

Source: The World Bank Group, **Enterprise Surveys Around The World**, May2021 https://www.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/ES-map-global-coverage.pdf/(accessed 05,09,2021,22:20)

ثالثا: استقصاء Fin Scope: كان مسح Fin Scope أول مصدر بيانات معترف به عالميا من جانب الطلب يسمح بقياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى الوطني. تأسس في عام 2002 كعلامة تجارية لشركة(FinMark Trust). وتظهر المسوحات الوطنية؛ وهي عبارة عن بيانات تمثيلية على المستوى الوطني للبالغين في بلد معين، كيف يميّز الناس دخلهم ويديرون حياتهم اليومية، ومن خلال تقديم وجهة نظر حول مستويات الشمول المالي داخل بلد ما. فهي ذات قيمة لواضعي السياسات والباحث ون

[1] : Demirgüç-Kunt & others , **The Global Findex Database 2017**: **Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**, Washington, DC: World Bank,2018, p15.

[2]: سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1(متخصص في العلوم الإقتصادية)،2021، ص 98.

[3] : The World Bank, **Enterprise Surveys**, https://datacatalog.worldbank.org/dataset/enterprise-surveys (accessed 05, 09, 2021, 22:30).

الذين يتطلعون إلى تحسين أداء الأسواق. ومسح Fin Scope متاح في حوالي 33 دولة ب61 مجموعة بيانات"[1].وفي الوقت الحالي طور Fin Scope نوعين من المسوحات:[2]

- **FinScope MSME**: هو مسح احتمالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، ولقد سلطوا الضوء على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعتبر كيانات حاسمة للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل في جميع أنحاء العالم النامي. وتم تطوير (FinScope MSME) لتوسيع الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي والمشاركين فيه في تطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتم تفعيله الآن في ثمانية بلدان ، و يتم استخدامه من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات المانحة والإدارات الحكومية والهيئات التنظيمية لدعم استراتيجيات سوق الخدمات المالية الخاصة بهم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- **FinScope Consumer** هو مسح احتمالي يركز على المستخدم النهائي (فردي أو منزلي) للخدمات والمنتجات المالية ، ويهدف مسح FinScope Consumer بشكل فريد إلى زيادة فهم سوق المنتجات والخدمات المالية غير الرسمية، وتستخدم على نطاق واسع من قبل الدول لتوجيه مقدمي الخدمات المالية، لبناء منتجات وخدمات مالية أكثر ملاءمة وربحية.

رابعا: استقصاء الوصول إلى الخدمات المالية Fin Access: FinAccess عبارة عن سلسلة من الدراسات الإستقصائية للأسر المعيشية التي تقيس الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها وتأثيرها في مجموعة دول ككينيا، ونيجيريا. يعد استطلاع Fin Access مشابها لFinScope ، إلا أنه لا يجريها FinMark Trust وتتبع في كينيا ونيجيريا ، وهي بنفس المبادئ إلا أنهما تحملان تسميات مختلفة، وتصمم للتشاور مع الأطراف في المجال، ولديها القدرة على تلبية العديد من الإحتياجات والإجابة على العديد من الأسئلة"[3]. وما يعاب على هذا الاستقصاء أنها ليست مصممة للمقارنة بين الدول لأنه يتم تنفيذها وتكييفها من قبل كيانات مختلفة، فقد يكون هناك تناقضات في جودة البيانات

[1] : for more see : Fin Mark Trust, **Data for Financial Markets**, https://finmark.org.za/data-for-financial-markets,(accessed 05,09,2021, 23:20). Karina Broens Nielsen,**10 Useful Data Sources for Measuring Financial Inclusion**,10 January 2014, https://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion. (accessed 05,09,2021, 23:30).

[2] : FinMark Trust, **Data for Financial Markets**, op cit.

[3]:أرشيد عبد الأمير جاسم، **الشمول المالي و أثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي**،مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، 2018، ص152.

بحيث لا يتم اعتماد تعريف موحد لمصطلح الشمول المالي لذلك يختلف المعنى الكامن وراء هذا المصطلح وفقا لتعريف أصحاب المصلحة المحليين"[1].

خامسا: استقصاء تتبع الشمول المالي FITS: عبارة عن مسح تمثيلي على المستوى الوطني تم تصميمه لجمع بيانات الإتجاهات حول السلوك المالي للأسر بمرور الوقت. وقد قام فريق الخدمات المالية للفقراء التابع لمؤسسة Bill and Melinda Gates بالشراكة مع Intermedia بتصميم هذا الإستطلاع بهدف جمع معلومات حول؛ التركيبة السكانية الأساسية، ونفقات الأسرة وأصولها، ونشاط التحويلات وحدوث الصدمات الإقتصادية وآلية التكيف، وملكية الهاتف المحمول وأنماط استخدامه، والوعي بالخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وأنماط استخدامها. ويتمثل أحد الأسئلة البحثية الرئيسية فيما إذا كان الوصول إلى الأموال عبر الهاتف المحمول وانخفاض تكاليف المعاملات لإرسال الأموال عبر مسافات طويلة يمكن أن يساعد الأسرة في إدارة الصدمات الإقتصادية. وقد تم تنفيذ مشروع FITS في تنزانيا وأوغندا وباكستان ولمدة ثلاث سنوات، وبلغ حجم العينة 300 أسرة في كل من أوغندا وتنزانيا، و 500 أسرة في باكستان وسيقيس المسح نفس الأسر طوال الفترة بأكملها[2].

[1] : Karina Broens Nielsen,op cit.

[2] : for mor see: Karina Broens Nielsen,op cit. EDI Global, **Financial Inclusion Tracker Surveys (FITS) Project** available at: https://www.edi-global.com/project/financial-inclusion-tanzania-survey/(accessed 05,09,2021, 23:40)

الجدول رقم (3-4): مصادر بيانات قياس الشمول المالي العرض والطلب

بيانات جانب العرض	**بيانات جانب الطلب**
المعلومات التي تم جمعها من مقدمي الخدمات المالية من خلال الإبلاغ إلى البنوك المركزية و/ أو المنظمين	المعلومات التي تم جمعها من مستخدمي الخدمات المالية من خلال استطلاعات الأسر والشركات
- مسح الوصول إلى الخدمات المالية(IMF Financial Access Survey (FAS)):بيانات إدارية من البنوك المركزية او المنظمين الماليين ل189 دولة. -مسح الإتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لإعتماد الأموال المتنقلة(GSMA Global Adoption Survey): مسح لمقدمي خدمات النقود عبر الهاتف المحمول في 90 دولة. - مسح البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمي(Global Payment Systems Survey): مسح البنوك المركزية والوطنية والإقليمية والسلطات النقدية.	- المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية Findex Global(مؤشر الشمول المالي): دراسة استقصائية شملت 150 ألف بالغ في 140 اقتصادا. - مسح المؤسسات World Bank Enterprise : دراسة استقصائية شملت 135000 شركة في 139 دولة. - استقصاء Fin Scope: متاح لحوالي 33 دولة. - استقصاء الوصول إلى الخدمات المالية Fin Access: تم تصميمه من خلال استشارات الصناعة. - استقصاء تتبع الشمول المالي FITS: نموذج لوحة Panel لإقتصاديات مختارة.

من إعداد الطالبة، بالإعتماد على:

IMF staff team , **Measuring financial access : 10 years of the IMF Financial Access Survey**: **International Monetary Fund**, Washington, DC, 2020, p6.

المبحث الثالث: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات المالية

انطلاقا من القاعدة الراسخة التي عززتها الدراسات والبحوث العديدة حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والإستقرار الإقتصادي والمالي من جهة أخرى" [1]، يهتم "الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول المالي والاستقرار المالي"[2].وعليه سنحاول فيما يأتي توضيح مختلف العلاقات التي تربط الشمول المالي بمختلف المتغيرات المالية ذات الصلة.

المطلب الأول: نظرية I-SIP

تهتم نظرية I-SIP بتوضيح العلاقة التبادلية بين الشمول المالي من جهة؛ والإستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك من جهة أخرى.

الفرع الأول:علاقة الشمول المالي بالإستقرار المالي

أولا: تعريف الإستقرار المالي*:عرف البنك الأوروبي الإستقرار المالي على "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادرا على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة [3]. وتتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي فيما يلي:[4]

---

[1]:محمد يسر برنيه، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2]:اتحاد المصارف العربية، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية** ، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 422، https://uabonline.org/ar، (تاريخ التصفح07،06،2021، 15:30).

*: لكي يتم وضع تعريف واضح للإستقرار المالي، لابد أن تتوفر فيه الشروط التالية: 1.إن تعريف الإستقرار المالي لابد أن يكون حالة مواتية لرفاهية الجمهور، حتى يكون هدفا جديرا بالإهتمام للسياسة العامة لدولة، وعلى اثر ذلك عدم الإستقرار المالي هو حالة ارتفاع تكاليف الرفاهية. 2.الإستقرار المالي لا بد أن يكون حالة يمكن ملاحظتها، كما أنه يجب أن يخضع للسيطرة والتأثير من جانب السلطات العامة. 3.عند تعريف الإستقرار المالي يجب التركيز على أنه ليس فقط المؤسسات المالية هي التي يمكن أن تسبب أضرارا اقتصادية، بل إن الأمر ينطبق أيضا على الشركات والمؤسسات غير المالية، لذلك يجب على الدولة دعم كافة القطاعات في حالة الطوارئ. لتفصيل أكثر انظر: ياسمين محمد رجب عثمان، محمد احمد محمد صالح، **تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية** ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 5، العدد1، جانفي 2021 ، ص11.

Allen, William A & Wood, Geoffrey, **Defining and achieving financial stability**, Journal of Financial Stability, Vol 2, 2006, p154.

[3]: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والإستقرار المالي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،2015، ص ص3-4.

[4]:نفس المرجع السابق، ص4.

- العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات وسوء تدفقها بصرف النظر عن مصادرها وهذا ما يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية؛
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الإقتصاد الكلي والموازنة العامة؛
- العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف؛
- وجود سياسات غير مستقرة وضعف إجراءات الحوكمة؛

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالإستقرار المالي

يمكن وصف العلاقة بين الإستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الإستقرار المالي، حيث أن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الإستقرار المالي. علاوة على ذلك فان توسيع قاعدة الودائع الإدخارية والإستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر أكثر استقرارا"[1].

كذلك فإن للشمول المالي ارتباط وثيق بالإستقرار الإقتصادي والمالي أو حتى بالإستقرار السياسي والإجتماعي، ذلك لأن الوصول للخدمات المالية، يلعب دورا مهما في الحد من التقلبات في مستويات الإستثمار والإستهلاك، وبالتالي التقلبات في دورات الأعمال، وفي المقابل فإن حرمان فئات من المجتمع من التمويل والخدمات المالية، ينعكس سلبا على مستويات الفقر والإستقرار الإجتماعي. كما أن غياب مثل هذه الخدمات المالية، يدفع بالبعض إلى استخدام مصادر غير رسمية وقد يصاحبها جرائم مالية وغياب للحماية للمستهلكين والمتعاملين، وسيؤثر ذلك على مصداقية و موثوقية الخدمات المالية.

كما أن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المختلفة، يمكن أن يساهم من جانب آخر في تقليل التركيز الائتماني والحد نسبيا من المخاطر النظامية، بما يخدم قضايا الإستقرار المالي" [2]. ومن هنا يتضح"أن الإستقرار المالي يعمل كمقاوم للصدمات الإقتصادية وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة كما أن هناك صعوبة في تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي في حين أنه يصعب تحقيق الإستقرار المالي في نظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واقتصاديا"[3].

[1]:يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص4-5.

[2]:محمد يسر برنيه، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3]:سمير محمد معتوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص93.

ومن جانب آخر، يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الإستقرار المالي. كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر"[1].

بالإضافة إلى ذلك، ومن جانب الإلتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10%من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى التخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط %" [2] أي في المتوسط من 20 % إلى 15 %"[3]. كما تبيّن أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتوجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاد المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها. ومن جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة. وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الإستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية"[4].

وعليه يمكن القول أن هناك"ثلاث قنوات رئيسية يمكن لشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل ايجابي في الإستقرار المالي، تمر القناة الأولى من خلال التنويع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان إلى الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس بالتالي على مخاطر النظام المالي بالإنخفاض. في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الإدخارات الصغيرة التي

---

[1]: يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والإستقرار المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 7- 8.

[3]:بشار احمد العراقي، وزهراء احمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية** ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- اربيل في العلوم الإدارية والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص 111.
DOI :http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2c5

[4]: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والإستقرار المالي**، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية. أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي – بصورة فعالة – في تحسين كفاءة انتقال اثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الإستقرار المالي"[1].

الفرع الثاني:علاقة الشمول المالي بالنزاهة المالية

أدركت مجموعة العمل المالي FATF* أن الإستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، و بهدف"السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي، أصدرت مجموعة العمل المالي توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" [2] ودعم مكافحة الجريمة. يعد التنفيذ غير السليم للمعايير الدولية للنزاهة المالية في الأسواق الناشئة" عاملا رئيسيا في استبعاد ملايين الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من الخدمات المالية الرسمية نتيجة لإخفاق البنوك في التعامل معهم وغياب بياناتهم وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية ما ينعكس سلبا على التطور الإقتصادي"[3].

أولا: تعريف النزاهة المالية: النزاهة المالية مفهوم يعتمد على "مكافحة الجريمة المالية، والتي تتمثل في جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لتحقيق سلامة الإقتصاد الكلي مما ينعكس إيجابا على الإستقرار المالي وتوفير بيئة مناسبة لنمو الإستثمار الأجنبي"[4].

---

[1]:بشار احمد العراقي وزهراء احمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص110.

*:مجموعة العمل المالي (FATF): هي هيئة دولية أنشت في عام 1989 من قبل الوزراء بالدول الأعضاء فيها، وأهداف مجموعة العمل المالي هي وضع معايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة النظام المالي الدولي. وقد وضعت مجموعة العمل المالي سلسلة من التوصيات التي تعتبر المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تشكل الأساس لإستجابة منسقة لهذه التهديدات التي تواجه سلامة النظام المالي، وقد صدرت توصيات مجموعة العمل المالي لأول مرة في عام 1990، ثم تم تعديل التوصيات في عام 1996 و 2001 و 2003 وآخرها في عام 2012 للتأكد من أنها محدثة ومرتبطة بمتطلبات المكافحة وصالحة للإستخدام عالميا.انظر:وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، أهم الجهات الدولية https://mlcu.org.eg/ar/1068؛ (تاريخ التصفح 07،09،2021، 11:00).

[2]: اتحاد المصارف العربية، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مرجع سبق ذكره.

[3] : Abdullah Elsayed ,The interrelationship between financial inclusion, financial stability, financial integrity and consumer protection (I-SIP Theory),2020 , https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3745874(accessed 07,09,2021, 12:00).

[4]: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والإستقرار المالي**، مرجع سبق ذكره، ص32.

ثانيا: السياسات الأساسية لتحقيق أهداف الإرتباط بين النزاهة المالية والشمول المالي

كي يتسنى فهم الأثر المحتمل لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على الشمول المالي، يتعين على صانعي السياسات فهم الأسباب الرئيسية للإستبعاد المالي، والشرائح الرئيسية المتأثرة، وقد قامت العديد من الدول بتصميم قوانين مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب بشكل يحد من الآثار السلبية على الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيع كل من الشمول المالي والنزاهة المالية. ويتوجب على هذه السياسة أن تشمل تحقيق الأهداف التالية:[1]

- التشاور بين الأطراف ذات العلاقة وخاصة القطاع الخاص لتحقيق التوازن السليم.
- إعداد أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المعاملات ومقدمي الخدمة؛ ففي حالة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن للدول تطبيق إجراءات مبسطة للفحص النافي للجهالة واستخدام أدوات لا تعوق الشمول المالي؛ مثل تعديل الشروط الخاصة بالمستندات التي يقدمها العميل والتحقق منها، وتبسيط شروط حفظ السجلات، إلى جانب إطلاق قنوات خدمة جديدة بإستخدام وسائل التكنولوجيا والتطبيقات الحديثة...مع التدرج في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع وضع خطة زمنية محددة التواريخ لمراحل التطبيق متى تطلبت الضرورة ذلك.
- تطوير الأسواق وتشجيع الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتشجيع التدابير التي تسمح بتقنين وضع مقدمي الخدمات في القطاع غير الرسمي، من خلال مثلا تسيير إجراءات التسجيل أو الترخيص لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، والحد من المميزات المتاحة لإستخدام القنوات غير الرسمية، على سبيل المثال السوق الموازي لأسعار الصرف التي قد تؤثر على سلوكيات العميل وكذلك تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، خاصة ذوي التكلفة الأقل والمتطلبات الأيسر مثل الخدمات المصرفية بإستخدام الهاتف المحمول...وغيره.
- الصرامة في تطبيق قواعد المنافسة والشفافية والإفصاح حيث تؤدي المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية إلى تخفيف مشكلة تباين المعلومات،خاصة مع وجود قدر من الإفصاح للعملاء عن المعلومات التي يمكن استخدامها، ما يساعد على التثقيف المالي وبالتالي إدخال عملاء جدد في السوق، مع أهمية وجود رقابة صارمة و إدارات نظم مخاطر فعالة.

---

[1]: لتفصيل أكثر انظر: إبراهيم مصطفي، **الشمول المالي والنزاهة المالية** ، جريدة صوت الأمة، 23 اوت 2017، http://www.soutalomma.com/Article/644761، (تاريخ ال تصفح 2021،09،07، 13:00). و أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، 2015، ص ص8-13.

الفرع الثالث:علاقة الشمول المالي بالحماية المالية للمستهلك

أولا: تعريف الحماية المالية للمستهلك: الحماية المالية للمستهلك هي"ضمان التعامل السليم والآمن مع الخدمات المالية من خلال معاملة المستهلكين على نحو عادل من جانب مقدمي الخدمات المالية، وتعرف أيضا بأنها حماية المستهلكين من مختلف المعاملات التجارية غير العادلة وذلك من أجل تجنب الإستغلال، كما تهدف إلى زيادة الرقابة وتوضيح القوانين التي تحكم المعاملات المالية، مع التركيز على الهدف المتمثل في المعاملة العادلة للمستهلكين."[1] وتتمثل أركان الحماية المالية في ما يلي:[2]

- **الحماية القبلية للعملية التعاقدية** : يلتزم المقرض بالإعلام والنصيحة لتكوين العقد قبل إبرامه بكافة المعلومات والبيانات الجوهرية، أما النصيحة فيقصد بها تنوير المستهلك لإتخاذ القرار المناسب، من اجل معرفة الزبون والتصرف الأكثر ملاءمة مع مصالحه.
- **حماية المستهلك إبان سريان العلاقة التعاقدية:** حمايته من الشروط التعسفية المتعلقة بتحديد تدابير الحماية التنظيمية والقانونية، والتي تصب في مصلحة المستهلك بإعتباره طرفا ضعيفا في العلاقة التعاقدية التي قد تربطه بالمؤسسة البنكية خاصة ما يتعلق بالشروط التعسفية في العقود المبرمة بين المهنيين والمستهلكين، وكذلك حماية المستهلك من المديونية المفرطة.

ثانيا: ضوابط تقديم الخدمات لمالية لتوفير الحماية المالية للمستهلك:

ويتضمن توفير الحماية المالية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية ما يلي:[3]

1. **الممارسة السوقية العادلة والمساواة في المعاملة:** يجب على مقدم الخدمات المالية والوسطاء مراعاة ما يلي:

- تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم؛
- التأكد من أن طرق ترويج المنتجات ليست مضللة أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين؛

---

[1]:بوابة FinDev، **الحماية المالية للمستهلك**، جانفي 2019، https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_financialcp_ebi.pdf/ (تاريخ التصفح06،09،2021، 14:20).

[2]:ياسر احمد شاهين، **دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني– الفترة(2013– 2017)**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث(مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية) ، المجلد 6، العدد 3، جويلية 2019، ص97.

[3]:لتفصيل أكثر في هذه الضوابط انظر:أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص16- 17.

- تسيير حصول العملاء على الخدمات المالية؛
- معاملة جميع العملاء بما فيهم الفقراء الذين قد لا ينظر إليهم على أنهم عملاء مدرين للدخل بإحترام ومساواة؛

2. **الإفصاح:** الإفصاح الكامل بجميع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين بإستخدام لغة سهلة الفهم بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض.

3. **الإنصاف:** يتعين وضع آليات لمتابعة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمة المالية والجهات الرقابية.

4. **التثقيف المالي للمستهلك:** يتعين تثقيف المستهلكين ماليا وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص العملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم قي استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم.

5. **تقديم المشورة الائتمانية:** في حالة المديونية، فإن خدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقديم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

ثالثا: علاقة الشمول المالي بالحماية المالية للمستهلك

يعد موضوع حماية المستهلك المالي من العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي حيث أن وجود إطار شامل لحماية المستهلك المالي يؤدي إلى زيادة الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي وبالتالي تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المالية. علاوة على ذلك فإن عدم وجود آليات تحمي عملاء القطاع المالي سيجعلهم أكثر عرضة لممارسات البيع والتحصيل التعسفية وكذلك الحصول على خدمات ومنتجات مالية غير ملائمة لهم والتي قد تضر بمصالحهم، الأمر الذي يستدعي وجود منظومة لحماية المستهلك المالي تراعي وتحقق المبادئ التالية(التصميم والتدقيق الملائم للمنتجات، تجنب الإفراط في المديونية، الشفافية، التسعير المسؤول، المعاملة العادلة للعملاء، خصوصية معلومات العملاء وآلية حل الشكاوي والنزاعات) وكذلك تأخذ بعين الإعتبار احتياجات العملاء خاصة الذين لا يتمتعون بالثقافة المالية اللازمة"[1]. "وفي هذا الإطار ومن أجل استكشاف سبب التفاوت الكبير في امتلاك الحسابات بين الإقتصاديات ذات مستويات الدخل المماثلة ومعرفة علاقة ذلك بتوفير الحماية المالية للمستهلك، وبالإعتماد على بيانات الدراسة المسحية التي أعدها

[1]: البنك المركزي الأردني، **نبذة عن الحماية المالية للمستهلك**، https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=135، (تاريخ التصفح07،09،2021، 18:20).

البنك الدولي في عام 2017، تم إنشاء"مؤشر لمتابعة حماية المستهلك وإنفاذها، تتراوح قيم هذا المؤشر من 0.06 إلى 1، حيث الدرجة الأعلى تمثل قواعد أكثر صرامة، وبعد تحليل النتائج تم التوصل إلى أن نسبة امتلاك حسابات واستخدام المدخرات الرسمية أعلى في الإقتصاديات التي تطبق فيها تدابير أكثر صرامة لحماية المستهلك. ويرتبط الإدخار الرسمي أيضا بالسياسات التي تحد من الرسوم بالإضافة إلى الحوافز الضريبية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وهذا ما يفسر على أن اللوائح التنظيمية قد تكون أكثر أهمية في تشجيع استخدام الخدمات المالية، بدلا من مجرد تبنيها، وتمنح حماية المستهلك الناس درجة من الثقة في أن بإمكانهم إجراء معاملات دون التعرّض للإحتيال"[1].

الفرع الرابع: نظرية ارتباط الشمول المالي بالأهداف الأخرى (مصفوفة) I-SIP

تعتمد عملية تطوير نظرية I-SIP على تحقيق أعلى قدر من التآزر وأقلّ قدر من المفاضلات بين أهداف I-SIP، وتجدر الإشارة إلى أن الإرتباط بين هدفين قد يؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب اتجاه الإرتباط كما يوضحه المثال التالي[2]:

أولا: نتائج الإرتباط بين الشمول المالي والإستقرار المالي

1. **اتجاه الإرتباط من الشمول المالي إلى الإستقرار المالي:** يؤدي إلى النتائج الآتية:

- **وجود قطاع مالي شامل يتصف بالآتي:**

– يكون أكثر تنوعا، له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الإستقرار،كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء(بخلاف المقترضين الكبار)، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية؛

– يقلل من مخاطر عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي؛

– لديه القدرة على تعزيز الإستقرار الإقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الإستقرار المالي؛

2. **اتجاه الإرتباط العكسي من الإستقرار المالي إلى الشمول المالي** :يؤدي إلى النتائج الآتية:

- الإستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الإنضمام إلى القطاع المالي؛

[1] : Leora Klapper & others, **Regulations help explain variations in financial inclusion**, World Bank ,07/04/ 2021/, https://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/regulations-help-explain-variations-financial-inclusion (accessed 08,09,2021, 19:20).

[2]: لتفصيل أكثر انظر:أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص17-20.

- الإستقرار يؤثر بشكل ايجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة؛

3. افتراض ارتباط الشمول المالي مع كل من عنصري النزاهة وحماية المستهلك يؤدي إلى النتائج التالية:

- تعزز الثقافة المالية الثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل، وبالتالي تشجع الإنضمام للقطاع المالي؛
- يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، نظرا لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.

المطلب الثاني:الشمول المالي في ظل التكنولوجيا المالية

تبني الشمول المالي لمفهوم التكنولوجيا المالية نتج عنه ما يعرف بالشمول المالي الرقمي، حيث يساهم هذا الأخير في زيادة فرص النفاذ المالي للأفراد المستبعدين ماليا والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال تحقيق تغطية جغرافية واسعة كفيلة بالمساعدة على تقديم خدمات مالية تتسم بالتكلفة المنخفضة والكفاءة العالية.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي الرقمي

يشير الشمول المالي الرقمي حسب المجموعة 20 إلى "استخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الوسائل الرقمية واستغلالها للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لإحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام وبتكلفة معقولة."[1]

ومن المكونات الأساسية"للشمول المالي الرقمي: منصات المعاملات الرقمية والأجهزة التي يستخدمها العميل للإتصال إلكترونيا بهذه المنصات من أجل انجاز معاملاته المالية، بالإضافة إلى وكلاء التجزئة الذين يوفرون مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية"[2].

وبناءا على ذلك فالشمول المالي الرقمي يعني "القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين ماليا، حيث تتناسب هذه الخدمات مع احتياجات العملاء ويتم

[1]: Howard Miller : **Measuring funding flows for digital financial inclusion**, MIX , 2019,p7.

[2]: الإسكوا: **نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 : آفاق عالمية وتوجهات إقليمية**، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، 2019، ص45.

تنفيذها بطريقة مسؤولة ومستدامة، وبتكلفة منخفضة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم" [1] يلبي متطلبات "الإمتثال خاصة المتعلقة بالتزامات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وارتفاع المخاطر السيبرانية مع زيادة الإعتماد على التقنيات الحديثة إذا لم تواكب ضوابط هذا التغيير"[2]. وعلى اعتبار أن 1.7 مليار بالغ لا يملكون حسابا مصرفيا، في حين أن 1.1 مليار منهم يملكون هاتفا محمولا، تعتمد العديد من دول العالم وبالأخص الدول النامية على الإنتشار الواسع لإستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لرفع مستويات الشمول المالي الرقمي. وحسب الشكل رقم (3-5) يستخدم حوالي 12% من السكان البالغين في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هواتفهم المحمولة والإنترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية، حيث تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المركز الرابع بعد كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 20 %ومنطقة أوروبا واسيا الوسطى 30 %. وتظل الدول المتقدمة المرتفعة الدخل الأكثر استخداما للهاتف المحمول والإنترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية.

الشكل رقم(3-5) : نسبة الأشخاص البالغين المستخدمين للهاتف المحمول والإنترنت للنفاذ إلى حساباتهم المصرفية بحسب الأقاليم المختلفة%

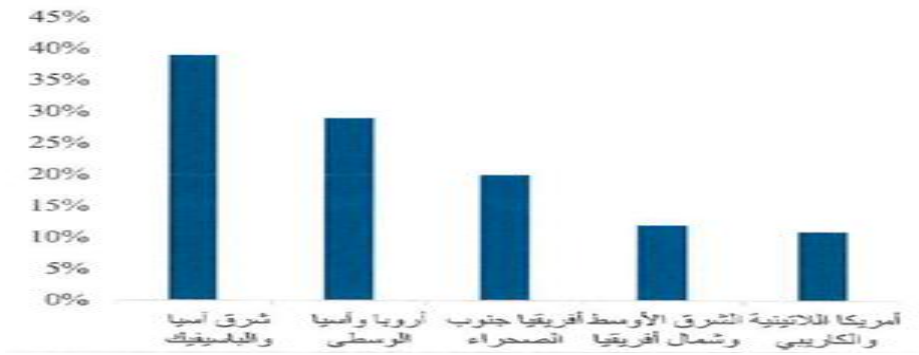

المصدر: صبري الفران و وليد طلحة، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سيسات العدد17، صندوق النقد العربي،2020،ص4.

الفرع الثاني: واقع مؤشر الشمول المالي الرقمي في العالم

وفقا لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي بهدف قياس مؤشر الشمول المالي الرقمي – وقد شملت الدراسة52 من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصاديات النامية – أن إعتماد الرقمنة زاد من مستويات الشمول المالي بين عامي 2014 و2017، ويتبين لنا من خلال الشكل رقم (3-6)، أن قارتا إفريقيا وآسيا في الصدارة في مؤشر الشمول المالي الرقمي، وتأتي كينيا في صدارة الدول الإفريقية، ويعزى هذا اساسا إلى تطبيق M-PESA الذي اخترق السوق بالكامل في كينيا. وتسمح هذه المنصة للكثير من الكينيين الذين يعيشون في الغالب في المناطق الريفية ، بالإيداع وسحب الأموال والدفع بإستخدام هواتفهم المحمولة.

[1] : kayter Lauer & Lyman Timothy,**Digital financial inclusion** :**implication for customers regulation supervisors and standard setting bodies** , CGAP, 2015,P P 1-4.

[2]: صندوق النقد العربي، **تقرير الإستقرار المالي العربي2019**، مرجع سبق ذكره، ص172.

وأحد الأسباب الرئيسية لنمو تقنية M-PESA في كينيا إلى "نمو الإتصالات بالإضافة إلى سهولة استخدام المنتج وأسعاره المعقولة وسهولة تحويل النقود بسبب توافر عدد كبير من المنافذ"[1]. وبالمقارنة جاءت منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية في ذيل الترتيب بسبب محدودية استخدام الخدمات المالية الرقمية وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى الإرتفاع النسبي في مستوى تغلغل البنوك في المنطقتين والتعامل أكثر بالخدمات التقليدية.

الشكل رقم (3-6):مؤشر الشمول المالي الرقمي في العالم خلال عامي2014 و2017

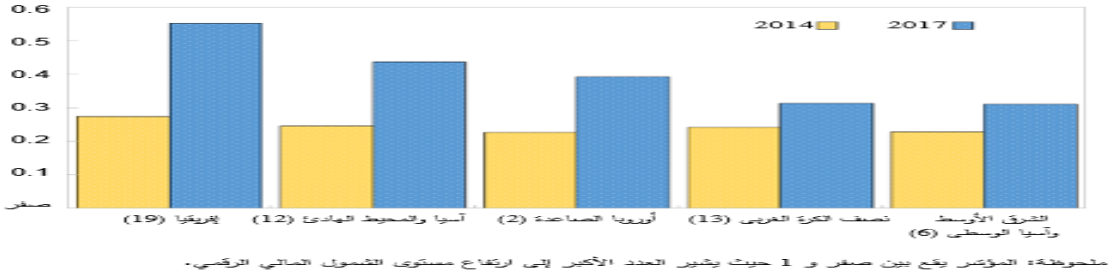

ملحوظة: المؤشر يقع بين صفر و 1 حيث يشير العدد الأكبر إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي الرقمي.

المصدر: اولريك ايركسون فون اولر،**الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد 19**،2020/07/01.
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19 (تاريخ التصفح 20، 2،2021، 18:00) .

وعرفت الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 ارتفاع مستويات الشمول المالي الرقمي في بلدان الأسواق الصاعدة والنامية. ويعزى السبب إلى ارتفاع حجم المدفوعات الرقمية (تضم التجارة الرقمية ؛تشير إلى المعاملات الإستهلاكية التي تمت من خلال التسوق عبر الإنترنت وتم اجراء الدفع عبر بطاقات الائتمان أو الخصم أو من خلال منصات الدفع عبر الإنترنت أو المحمول مثل AliPay وPayPal، ومدفوعات نقاط البيع عبر الهاتف المحمول (POS))،من 1.5 تريليون دولار الى 2.1 تريليون دولار خلال هذه الفترة، وقد ارتفع حجم التجارة الرقمية من 1.2 تريليون دولار خلال عام 2017 الى 1.5 تريليون دولار سنة 2019 كما ارتفع ايضا حجم المدفوعات الرقمية عبر الهاتف المحمول من 0.3 تريليون دولار الى 0.6 تريليون دولار خلال هذه الفترة، أنظر الشكل رقم (3-7). وارتفع في المقابل عدد مستخدمي المدفوعات الرقمية الى 4 مليار مستخدم مقارنة ب 3.5 مليار مستخدم سنة 2017، وبالإعتماد على نوع الخدمة قام 2.9 مليار مستخدم بإجرء المدفوعات الرقمية المرتبطة بالتجارة، كما أجرى أيضا 1.1 مليار مستخدم مدفوعات نقاط البيع عبر الهاتف المحمول خلال سنة2019، انظر الشكل رقم (3-8).

[1]: Akhil Damodaran : **Financial Inclusion**: **Issues and Challenges** , **International Journal of Technology**, Vol. 4, No. 2, December 2013,p56.

الشكل رقم (3-7): تطور قيمة المدفوعات الرقمية في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية خلال الفترة (2017 – 2019)الوحدة: (تريليون دولار امريكي)

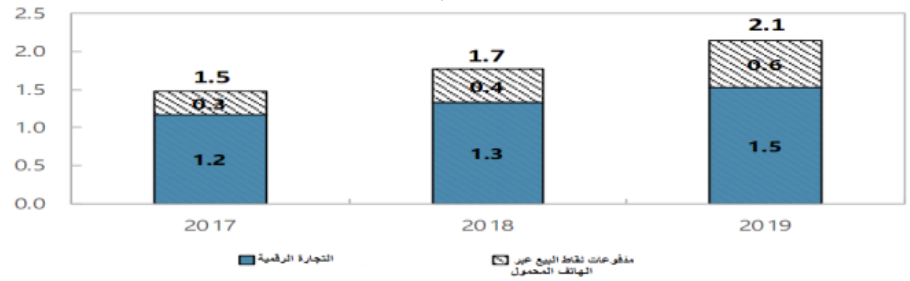

Source : Itai Agur & other, **Digital Financial Services and the Pandemic**, **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020,p2.

الشكل رقم (3-8): تطور عدد مستخدمي المدفوعات الرقمية حسب نوع الخدمة خلال الفترة(2017- 2019) الوحدة(مليار)

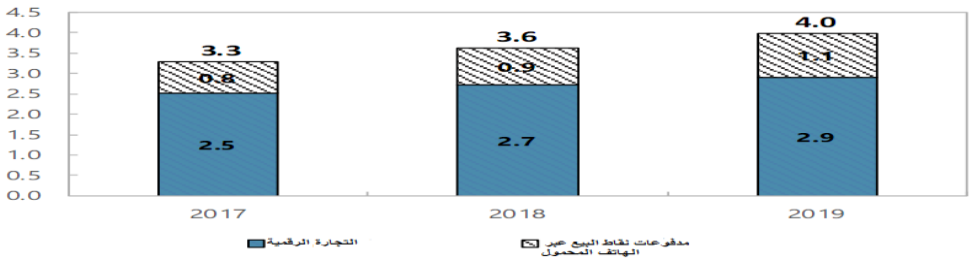

Source : Itai Agur & other: **Digital Financial Services and the Pandemic**: **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020,p2.

الفرع الثالث: أهمية الشمول المالي الرقمي

تتمثل اهمية الشمول المالي الرقمي، في ما يلي:[1]

1. زيادة فرص النفاذ المالي للأفراد المستبعدين ماليا والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة من خلال تحقيق تغطية جغرافية واسعة كفيلة بالمساعدة على تقديم خدمات مالية تتسم بالتكلفة المنخفضة والكفاءة العالية، وقد أدى توسيع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية إلى زيادة الإقراض الرقمي، حيث يظهر الشكل رقم (3-9) ارتفاع الإقراض العالمي بإستخدام التكنولوجيا المالية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من 143 مليار دولار أمريكي إلى 225 مليار دولار أمريكي بين عامي 2017 و2019، و ارتفع الإقراض الرقمي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(قروض مؤسسات الأعمال) من96 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 165.5 مليار دولار أمريكي سنة 2019 بعدد

[1]: آمنة خلج وعمر عبو ، **رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، بالإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، ومصرف الراجحي السعودي وبنك الأمل للتمويل الأصغر اليمني** ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، العدد 5، 2021،ص ص 120-121.

قروض بلغ 37.7 مليون قرض خلال هذه السنة مقارنة ب 31.3 مليون قرض سنة 2017، انظر الشكل رقم (3-10)، كما ارتفع حجم الإقراض الرقمي للأفراد(القروض الإستهلاكية) إلى 59.2 مليار دولار أمريكي سنة 2019، بعدد قروض بلغ 25.3 مليون قرض مقارنة ب 21.9 مليون قرض سنة 2017.

الشكل رقم (3-9):الإقراض العالمي بإستخدام التكنولوجيا المالية حسب الشرائح الأساسية خلال الفترة 2017-2019 الوحدة: مليار دولار أمريكي

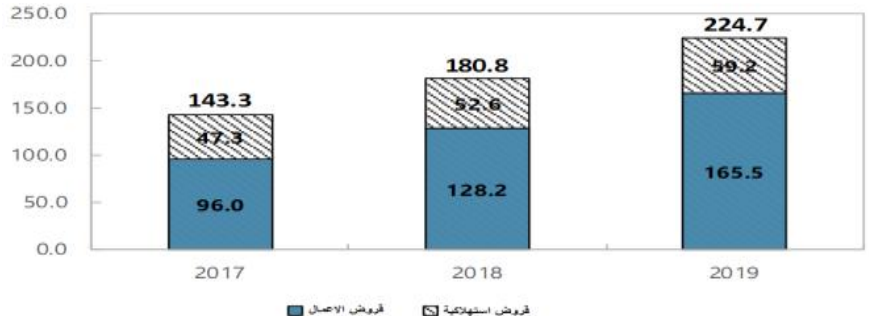

Source : Itai Agur & other: **Digital Financial Services and the Pandemic**: **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020,p3.

الشكل رقم (3-10): عدد القروض الرقمية الموجهة لقطاع الأعمال و الأفراد خلال الفترة2017-2019 الوحدة: مليون

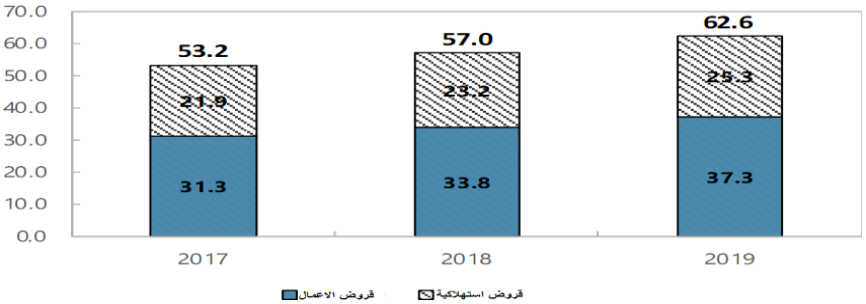

Source : Itai Agur & other: **Digital Financial Services and the Pandemic**: **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020,p3.

2. يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتدنية مستويات الفقر، وخلق فرص العمل، وتمكين المرأة ودعم النمو الإقتصادي . ويظهر من خلال الشكل رقم (3-11) ان ثمة علاقة طردية بين ارتفاع مستويات الشمول المالي الرقمي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم الشمول المالي الرقمي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول منخفضة الدخل . ووفقا لدراسة أجرتها "موديز انالیتیکس" فإن زيادة استخدام المدفوعات الرقمية بنسبة 15% تؤدي إلى متوسط زيادة استهلاك السلع والخدمات بقيمة 104 مليار دولار أمريكي سنويا ما يمثل زيادة بنسبة

0.04 % في الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق المتقدمة و0.02 % في البلدان النامية وبالتالي يساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر؛" [1]

الشكل رقم (3–11): تأثير الشمول المالي الرقمي على النمو (% من نمو الناتج المحلي الإجمالي)

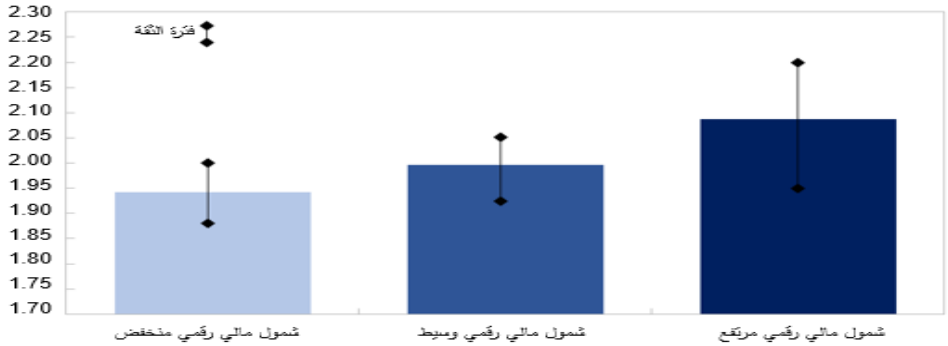

المصدر: اولريك ايركسون فون اولمر:**الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد** 1،2020/07/019.
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19 (تاريخ التصفح 20، 2021،2،16:00).

3. يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات "على ضمان وصول مدفوعات الضمان الإجتماعي للمستفيدين، خاصة في الظروف الإستثنائية، كتلك التي شهدها العالم بسبب جائحة كوفيد 19."[2] حيث تشير الإحصائيات إلى أن الجائحة رافقها "تزايد في استخدام الهواتف المحمولة بنسبة 50 %، وزيادة استخدام البيانات عبر الانترنيت بحوالي 40 %."[3] ففي الجزائر مثلا تعتبر"التحويلات الإجتماعية من أهم بنود النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة، وتمثل حوالي 9 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وعرفت قيمة التحويلات الإجتماعية في الجزائر توسعا ملحوظا حيث ارتفعت من 733 مليار دينار جزائري في عام 2006 إلى 1.8 تريليون دينار في عام 2020 بنسبة23 %كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، انظر الشكل رقم(3–12). وهذا في إطار السياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر.

[1]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

[2]: صبري الفران و وليد طلحة، مرجع سبق ذكره،ص4.

[3]: سفيان قعلول و وليد طلحة، **الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص22.

الشكل رقم(3-12):تطور قيمة التحويلات الإجتماعية كنسبة من الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2015-2020)

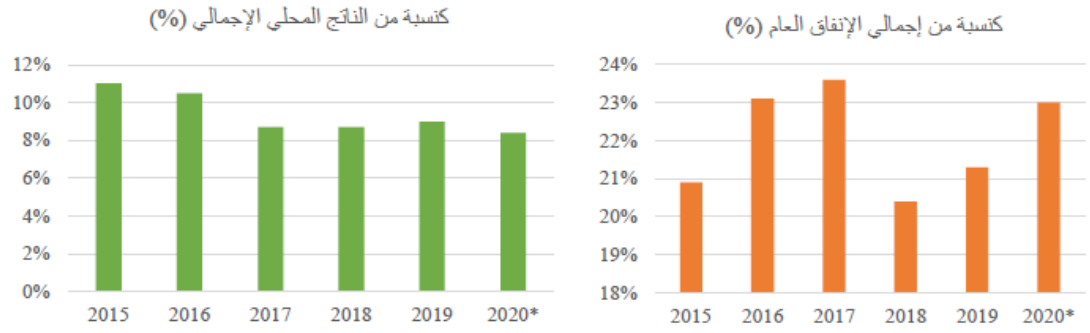

المصدر: أمحمد موعش والوليد احمد طلحة، **رقمنة مدفوعات التحويلات الإجتماعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021، ص14.

أما في السعودية فقد بدأت رقمنة الخدمات الإجتماعية في عام 2007، حيث يتم تقديم التحويلات للفئات المستهدفة رقميا. وبلغ عدد المستفيدين من هذه التحويلات 3.1 مليون شخص في عام 2019 مقارنة بنحو 2.9 مليون شخص في عام 2015، بزيادة قدرها 6.9 %، انظر الشكل رقم(3-13).

الشكل رقم(3-13):تطور قيمة التحويلات الإجتماعية وعدد المستفيدين في السعودية خلال الفترة(2015-2020)

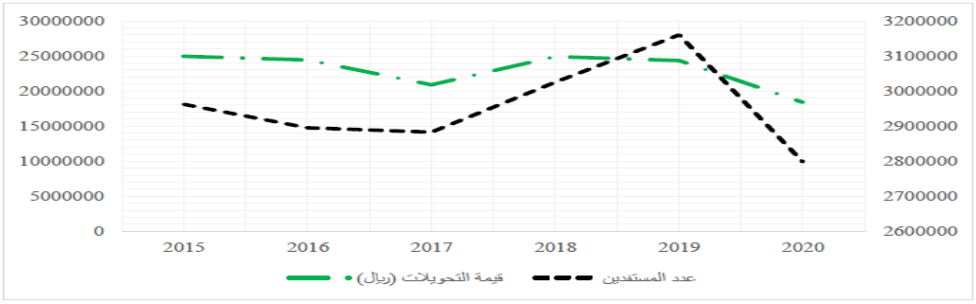

المصدر: أمحمد موعش والوليد احمد طلحة، **رقمنة مدفوعات التحويلات الاجتماعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021، ص14.

ومن بين السياسات التي أثبتت فعاليتها في زيادة فرص الوصول إلى سكان الريف والفقراء هي اشتراط سداد المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية. حيث تقدر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 ما يقرب من 90 مليون بالغ فتحوا أول حساب مصرفي لتحصيل أجور القطاع العالم، و140 مليون بالغ لتلقي التحويلات الحكومية، و 120 مليون بالغ لتلقي معاشات تقاعد القطاع العام، و 200 مليون بالغ لتحصيل أجور القطاع الخاص ، ومع ذلك لا يزال 230 مليون بالغ يتلقون أجورهم في القطاع الخاص نقدا."[1]

[1] : Adolfo Barajas Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, **Financial Inclusion**: **What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn**?, IMF Working Papers August 2020, p23.

4. تحسن التكنولوجيا المالية التحويلات الرقمية عبر الحدود ، "فقد أظهرت البحوث أن ارتفاع نسبة التحويلات بنسبة 10 % يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 3.1 %."[1] حيث ارتفعت قيمة التحويلات الرقمية التي قام بها الأفراد المهاجرون من الاقتصاديات المتقدمة نحو بلدانهم في الاقتصاديات النامية من 51.16 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 79.32 مليار دولار أمريكي عام 2019، ليرتفع عدد مستخدمي التحويلات الرقمية خلال هذه الفترة من 4.88 مليون مستخدم إلى 7.09 مليون مستخدم انظر الشكل رقم (3-14).

الشكل رقم (3-14): تطور عدد التحويلات الرقمية عبر الحدود خلال الفترة2017-2019

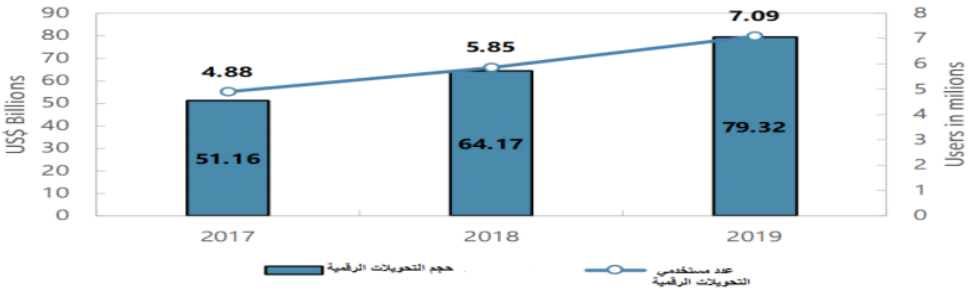

Source : Itai Agur & others, **Digital Financial Services and the Pandemic**: **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020,p3.

ومن بين السياسات التي أثبتت فعاليتها في زيادة فرص الوصول إلى سكان الريف والفقراء هي اشتراط سداد المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية. حيث تقدر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 ما يقرب من 90 مليون بالغ فتحوا أول حساب مصرفي لتحصيل أجور القطاع العالم، و140 مليون بالغ لتلقي التحويلات الحكومية، و 120 مليون بالغ لتلقي معاشات تقاعد القطاع العام، و 200 مليون بالغ لتحصيل أجور القطاع الخاص ، ومع ذلك لا يزال 230 مليون بالغ يتلقون جورهم في القطاع الخاص نقدا"[2].

[1]:اتحاد المصارف العربية: **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره.

[2] : Adolfo Barajas Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, **Financial Inclusion**: **What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn**?, IMF Working Papers August 2020, p23.

5. يمنح الشمول المالي الرقمي الفرصة لإدراج ما يزيد عن" 200 مليون من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لا توجد لها إمكانية الوصول إلى الخدمات البنكية" [1] بما قد يمكنها من "النمو والإبتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة مما يدفع عجلة نمو الإقتصاد الرقمي . وتساعد الخدمات المالية الرقمية هذه الشركات على بناء أرشيف لمدفوعاتها ودرجة الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضمانة لها، ويساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل"[2].

6. يؤدي الشمول المالي الرقمي إلى "أتمتة النظام المالي من اجل توسيع انتشار الخدمات المالية لجذب اكبر عدد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والتكنولوجيا التي يشهدها العالم حيث أن استخدام الخدمات المالية الإلكترونية خاصة في مجال المدفوعات مفيدة للمرسل والمستفيد والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما أنها مفيدة للنظام المالي من خلال قدرة هذا النظام على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية للعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب"[3].

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للشمول المالي

عواقب الإستبعاد المالي قد تكون ضارة للغاية، فعلى سبيل المثال يؤدي الوصول المنخفض للخدمات المالية إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والفقر وانخفاض معدلات النمو فبدون وجود أنظمة مالية شاملة يحتاج الفقراء والمؤسسات الصغيرة إلى الإعتماد على ثروتهم الشخصية أو مواردهم الداخلية للإستثمار في تعليمهم، أو لكي يصبحوا رواد أعمال، أو ليستفيدوا من فرص النمو الواعدة. كما قد يولد الإستبعاد المالي استثمارات أقل بسبب صعوبات الحصول على الائتمان بسبب الحصول على ائتمان من القطاع غير الرسمي بأسعار فائدة مرتفعة للغاية.[4]

---

[1]: بوابة الشمول المالي للتنمية ، **آفاق التحول الرقمي للخدمات المالية والشمول المالي في العالم العربي** ،1/ 11/ 2018 https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/11/afaq-althwwl-alrqmy-llkhdmat-almalyt-walshmwl-almaly-fy-alalm-alrby(تاريخ التصفح 9، 4،2021 ،20:00).

[2]: الإسكوا، نشرة **التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019: أفاق عالمية وتوجهات إقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[3]: عبد الرحيم علي الخزرجي ثريا وطارق سعيد صبيان ا لأعرجي: **القياس الإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 119، 2020، ص ص 323- 344.

[4]:خالد إبراهيم السيد احمد ومحمد محمد السيد راضي، **الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر** ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 38، العدد 4، 2018، ص8.

الفرع الأول: دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي

هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الإقتصادي، فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو الإقتصادي والعكس صحيح" [1]. وينبع "جوهر العلاقة بين المتغيرين إلى دور الشمول المالي في خفض الفقر، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات والمجموعات المهمشة، وتمكين الأفراد من الإستثمار في المستقبل، وتجنب صدمات الدخل، والتقلبات في مستويات الإستهلاك، وخفض المخاطر المالية بالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد والشركات ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي"[2].

ويساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الإقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي على تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين. ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية بقدرة اكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدما ت التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع، ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الإستثمارية والإستهلاكية وبالتالي حفز النمو الإقتصادي، فبدون وصول الخدمات المالية إليها لن تكون هذه الفئات قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الإحتياجات نظرا لضعف مواردها الذاتية"[3].

بالإضافة إلى أن "الوصول إلى التمويل، عندما يرتبط بوساطة مالية فعالة، يشجع الإستثمار وريادة الأعمال والإنتاجية والإبتكار وخلق فرص العمل، حيث تلعب هذه العوامل دورا رئيسيا في تحفيز النمو الإقتصادي. وأظهرت الدراسات التجريبية أن الوصول إلى الائتمان، وعمق الائتمان، والوساطة الائتمانية(المؤشرات البديلة للوساطة المالية) لها تأثير كبير و مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية"[4].

كما أن المستويات الأعلى من الشمول المالي يمكن أن تسهل زيادة مشاركة قطاعات الإقتصاد المختلفة في النظام المالي الرسمي لأنه نظرًا لتزايد حصة القطاع المالي الرسمي ، فإنه يعزز قضية استخدام سعر الفائدة كأداة سياسية أساسية من أجل استقرار الإقتصاد الكلي، والذي له آثار إيجابية على النمو الإقتصادي[5].

---

[1] : سهير محمود معتوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص91- 92.

[2]:صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2019**، مرجع سبق ذكره، ص192.

[3]:محمد يسر برنيه، مرجع سبق ذكره، ص4.

[4]: Bermeo Elizabeth :op cit, p36.

[5] : Peterson K. Ozili, **Impact of digital finance on financial inclusion and stability**, Borsa Istanbul Review 18-4, 2018, p 331.

وفي الأخير، يمكنّ تحسينّ الشمول المالي والنمو الإقتصادي في آن واحد وذلك للوصول إلى نمو شامل ومستدام من خلال تشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الإقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمار."[1]

الفرع الثاني: دور الشمول المالي في القضاء على الفقر

في ظل الأزمة الصحية العالمية أصبح المسعى العامي "لخفض الفقر المطلق إلى أقل من 3 % بحلول عام 2030"[2] بعيد المنال حيث عرف معدل الفقر العالمي (نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90دولار في اليوم) في عام2020 زيادة لم يسبق لها مثيل حيث أشار البنك الدولي إلى أن هذه الزيادة هي الأولى عالميا بعد زيادة 1998 بسبب الأزمة المالية الأسيوية، "التي زادت أعداد الفقراء المدقعين بمقدار18 مليون شخص في عام 1997، و47 مليون شخص في عام 1998، انظر الشكل رقم (3-15). ففي العقدين الماضيين منذ عام 1999 انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم بأكثر من مليار شخص. وتشير التقديرات إلا أن عدد الفقراء الجدد في العالم بسبب الجائحة يقدر بنحو119 إلى 124 مليون شخص في عام 2020. وفي عام 2021 من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء بسبب الجائحة إلى ما بين 143 و163 مليون شخص." [3]بالإضافة إلى ذلك "يمكن أن يتعرض نحو1.6 مليار شخص يعمل في القطاع غير النظامي إلى خطر فقدان سبل عيشهم، ويفتقر الكثير منهم إلى الحصول على أي شكل من أشكال الحماية الإجتماعية."[4]

[1]: سهير محمود معتوق وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص92.

[2] : The World Bank, **Poverty**, 15/04/2021, https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview, (accessed 08,09,2021, 18:23).

[3]: Christoph Lakner, **Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: Looking back at 2020 and the outlook for 2021**, World Bank,11/01/2021 / https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021 (accessed 08, 09,2021, 21:20).

[4]:الإسكوا، **تعزيز حماية المستهلك ف توفير الخدمات الصحية(بما في ذلك خدمات الصحة الإلكترونية) في ظل جائحة كوفيد 19**، الأمم المتحدة، بيروت، 2021، ص2.

الشكل رقم (3-15): التغير السنوي في عدد الفقراء المدقعين خلال الفترة(1992-2020) الوحدة(المليون)

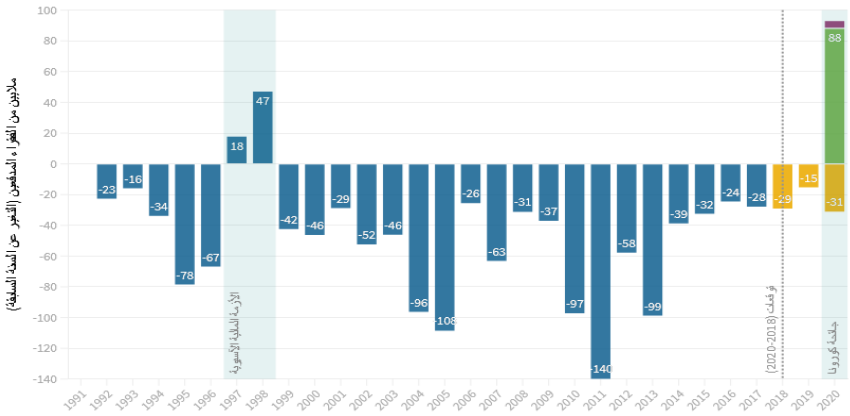

Source : Christoph Lakner, **Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty**: **Looking back at 2020 and the outlook for 2021**, World Bank,11/01/2021 https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021 (accessed 08,09,2021,19:20).

يعد الحصول على الخدمات المالية عامل أساسي ل لتغلب على معدلات الفقر على مستوى الدول،"حيث أن زيادة معدل هذا الأخير وما يقترن به من مشكلات قد يكون عائقا أمام تحقيق الشمول المالي، فعلى سبيل المثال غالبا ما يكون هناك حد أدنى من الدخل لكي تتوفر مدخرات للتعامل مع البنوك أو لضمان القدرة على السداد بالنسبة لطالبي الإئتمان. أي أن ارتفاع معدل الحصول على الخدمات المالية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر"[1]. وعليه فإن الشمول المالي"يؤثر بشكل ملحوظ على الفقر ففي دراسة ما اتضح ان الزيادة بنسبة 1 % في أجهزة الصراف الآلي النشطة تؤدي إلى زيادة قدرها 0.0082 % في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر وتحسن مستوى المعيشة داخل الدولة من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والصغيرة"[2]. وبحسب دراسة Peterson2018فإن الشمول المالي يوفر العديد من المزايا للطبقات الفقيرة يمكن حصرها في النقاط التالية[3]:

- يوفر اتاحة الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخول المنخفضة إمكانية الإدخار للمستقبل، مما يعزز إستقرار التمويل الشخصي، ويتيح مستوى عال من استخدام الودائع المصرفية التي تساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارا للبنوك خلال أوقات الشدة؛

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 14-15.

[2]:سهير محمود معتوق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] : Peterson K. Ozili, **Impact of digital finance on financial inclusion and stability**, op cite.

- يوفر الشمول المالي للأسر الفقيرة فرصا لبناء المدخرات والقيام بالإستثمارات والحصول على الإئتمان،كما يمكنهم من التعامل مع الصدمات غير المتوقعة في حالات الطوارئ مثل المرض أو فقدان الوظيفة؛
- للشمول المالي آثار ايجابية على الإستقرار المالي من خلال تقليل المخاطر الدورية؛ فالزيادة الكبيرة في أعداد المدخرين الصغار عن طريق التوسع في الشمول المالي، ستزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك التي من شأنها أن تقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلبا أثناء الأزمات.

الفرع الثالث: دور الشمول المالي في تعزيز الأمن الغذائي

منذ إعلان مايا 2011 أصبح الشمول المالي أولوية سياسية للعديد من الدول النامية، فقد اعتبرته "خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أنه عامل تمكين قوي للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز التنمية المستدامة، وقد تم الإعتراف بالأمن الغذائي رسميا كحق من حقوق الإنسان منذ أكثر من نصف قرن من قبل الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948"[1]. ويعني مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[2].

وتعتبر "الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل والعمالة لما يقارب 1.4 مليار فقير يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ما يقرب من 80 % من الأغذية التي يتم استهلاكها في البلدان النامية يتم إنتاجها من قبل صغار المزارعين. وهؤلاء المزارعون هم أنفسهم عرضة لإنعدام الأمن الغذائي بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الرئيسية [3]، وتعتبر"إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ضرورية لسكان الريف وصغار المزارعين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، والإستثمار في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية والثروة الحيوانية، والإعتماد على التقنيات التي تساعد على التكيف مع تغير المناخ، وحماية موارد البيئة والحماية من المخاطر والأحداث غير المتوقعة، وزيادة الإنتاج والإستهلاك

[1] : Renata Baborska& others , **The impact of financial inclusion on rural food security experience: a perspective from low-and middle-income countries**, MPRA, 2018, P3.

[2]: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2009**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص171.

[3] : Jessica Goldberg, Zahra Niazi, **The Role of Financial Services in Reducing Hunger**, CGAP, 19 September 2016, https://www.cgap.org/blog/role-financial-services-reducing-hunger (accessed 14,09,2021, 17:15).

الغذائي، والمساهمة في زيادة الأمن الغذائي" [1]. فصعوبة الوصول إلى منافذ تقديم الخدمات المالية الرسمية يجعلهم أكثر عرضة للصدمات المالية بسبب غياب منتجات التأمين الأصغر الزراعي مما يؤدي إلى كبح الإنتاج والدخل."رغم ارتفاع الطلب على التأمين الزراعي، ورغم أهميته في تغطية خسائر محاصيل المزارعين الصغار، وحماية ثروتهم الحيوانية، إلا أن معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديم ه لهم بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي، خاصة مع اعتمادهم الكبير على الطقس من جهة، وصعوبة التقييم والرقابة على الإحتيال من جهة أخرى ، ومن بين الحلول الواعدة للتغلب على الخطر الأخلاقي في التأمين الأصغر الزراعي ما أصبح يعرف بت أمين المؤشرات الذي يحاول تغطية مخاطر الطقس التي يتعرض لها المزارعون"[2]. وعلى سبيل المثال، "تطمح شركة The InsuResilience Global إلى توفير التغطية التأمينية ل150 مليون شخص، من تغير العوامل المناخية، والكوارث الطبيعية، بحلول عام 2025"[3]. وعليه يعزز الشمول المالي وتوفير حسابات الإدخار قدرة صغار المزارعين على توفير أموالهم الفائضة، التي يمكنهم سحبها واستثمارها في الزراعة خلال موسم الزراعة، لتمويل نفقات الإستثمار الزراعي، ومواجهة مخاطر الإرتفاع المحتمل في نفقات الإنتاج، مما ينعكس على زيادة إنتاج الغذاء ليتم الإنتقال من زراعة الكفاف إلى زيادة الإنتاج الموجه إلى السوق. كما ساهم استخدام التحويلات الرقمية للأموال في تسهيل شراء مدخلات الإنتاج، وتسهيل بيع المنتجات الزراعية، وتوفير التكاليف، وتوفير الوقت لإستغلاله في الأعمال الزراعية، وبلغة الأرقام أشارت دراسة عن تأثير تيسير الوصول إلى الإدخار الرسمي للمزارعين في ملاوي إلى مساهمة المدخرات في زيادة معدلات الإستثمار الزراعي من قبل المدخرين بنسبة 13.3 % وزيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة21.4 %[4].

الفرع الرابع: دور الشمول في دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة

وصلت الحاجة المتزايدة للمياه نحو" 4.2 مليار نسمة في مختلف أنحاء العالم لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي التي تدار بطريقة آمنة، كما أنه لا تتم معالج ة 80 % من مياه الصرف في العالم معالجة كافية. ويعيش ما يصل إلى 36 % من سكان العالم في مناطق تعاني من شح المياه، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه بنسبة55 % بحلول عام 2050 في ظل التوسع العمراني السريع. وفي الوقت نفسه

---

[1]:السيد صلاح الدين سيد محمد علي، **الشمول المالي وأهميته الإقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 4، العدد 35 ،2020، ص264.

[2]: أمين قسول، **التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية** ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015، ص ص7- 19.

[3] : Micro insurance net work ,**the landxape of micro insurance**,2020,p20

[4]: السيد صلاح الدين سيد محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 266-267.(بتصرف)

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة عدم القدرة على التنبؤ والتقلب في توافر إمدادات المياه العذبة. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك 1.8 مليار نسمة سيعيشون في بلدان أو مناطق تعاني من شح مطلق في المياه بحلول عام 2050، وتضم إفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي مقارنة بأي منطقة"[1]. ونتيجة لهذا الواقع، يواجه العديد من الأشخاص في بعض الإقتصاديات الناشئة أو النامية تكاليف مرتفعة للحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية أو المياه الصالحة للشرب في منازلهم، وغالبا ما تساوي التكاليف الأولية الدخل الشهري للأسر الفقيرة، و يفتقر 2.1 مليار شخص إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب باستمرار"[2]. وتقدّر تكاليف الوصول إلى تحقيق تغطية شاملة للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم في عام 2030 بنحو 114مليار دولار سنويا، حيث يحتاج الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والري إلى تكاليف استثمارية كبيرة في البنية التحتية، وإقامة مرافق وشبكات التوصيل، وشراء الأصول الكبير ة مثل خزانات المياه والصرف الصحي"[3]. ومن بين الحلول التي يتيحها الشمول المالي استخدام القنوات الرقمية للقياس والفوترة والتحصيل التي تؤدي إلى خفض نفقات التشغيل، وتأمين التدفقات النقدية، وتمكين مقدمي الخدمات من توسيع الوصول إلى المياه الآمنة للعملاء في المناطق الريفية. كما يمكن لأجهزة الصراف الآلي أن تساعد في تقليل المدفوعات المتأخرة، وتقليل فواتير المياه غير المدفوعة، وتوسيع نطاق الوصول بشكل مستدام . وقد أظهرت احدى التجارب في غانا إلى أن الإعتماد على المدفوعات الرقمية ساعد الشركة على مضاعفة تحصيل المدفوعات لكل لتر بين عامي 2016 و2017 مما أدى إلى توسيع فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة وبشكل مستدام. وفي كينيا أيضا ساعدت خدمات الفوترة الرقمية والدفع التي طورتها شركة البرمجيات Wonderkid لشركة المياه الكينية على زيادة إيراداتها المحصلة بنسبة 28 % في 18 شهرا. ويمكن أيضا أن تساعد القروض الصغيرة والمنتجات غير المباشرة في توفير خدمات آمنة ومستدامة في متناول الأسر

[1] : Nico Saporiti & Elleanor Robins,**Scaling up water reuse**: **Why recycling our wastewater makes sense**, World Bank Blogs,08/ 23/2021, https://blogs.worldbank.org/climatechange/scaling-water-reuse-why-recycling-our-wastewater-makes-sense, (accessed 18,09,2021, 22:23).

[2] : Sustainable Development Goals, **gniting SDG Progress through Digital Financial Inclusion**, 2018, p p16-17.

[3]: السيد صلاح الدين سيد محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص270

ذات الدخل المنخفض. ويمكن أن تجعل المحافظ الرقمية من السهل توفير ودفع تكاليف المياه والصرف الصحي، مما يؤدي في النهاية إلى إنقاذ الأرواح"[1].

يعاني العديد من الفقراء من صعوبة الحصول على الطاقة نظرا لإرتفاع تكاليف إقامة شبكات الكهرباء، ومع صعوبة الوصول إلى مصادر الطاقة التقليدية "يزداد الطلب على انظمة الطاقة الشمسية المنزلية خارج الشبكة، ولكنها أيضا تعد مكلفة خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولذلك فإن كثيرا من الفقراء لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم من الطاقة. وتساهم الجوانب الرئيسية للشمول المالي مثل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوافر الائتمان، وتوافر حسابات الإدخار، وأنظمة التأمين الفعالة، والدفع الإلكتروني، في تحفيز الإستثمار في إنتاج أنظمة الطاقة خارج الشبكة، وتمكين الفقراء من توفير التمويل اللازم للحصول على خدمات الطاقة"[2]. ففي جميع"أنحاء العالم يوجد 690 مليون حساب نقدي مسجل يتيح نماذج أعمال جديدة لشركات طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. واستخدمت شركات الطاقة الشمسية مدفوعات التمويل الرقمي لتزويد 10 ملايين شخص بالطاقة الحديثة بأسعار معقولة. كما ساهم استبدال النقود في أوغندا بالبطاقات مسبقة الدفع والمدفوعات عبر الهاتف المحمول شركة توزيع الكهرباء الوطنية أوميمي(Umeme) على رفع معدل تحصيلها من 84 % في عام2006 إلى 98 % في عام 2016 مما يعزز استدامتها المالية"[3].

[1] : Sustainable Development Goals, op cite.

[2]: السيد صلاح الدين سيد محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

[3] : Sustainable Development Goals, op cite, p p19-20.

الخلاصة

تمكين الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية(الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان... وغيرها) واستخدامها يسهم في دعم الشمول المالي، حيث يتم تقديمها بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة بطريقة مسؤولة ومستدامة، بهدف تحسين حياتهم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ودمجهم ضمن القطاع الرسمي.

يعد القياس أمرا ضروريا وحيويا لفهم الشمول المالي وتحديد الأسباب والمعوقات التي تمنع الأفراد من استخدام الخدمات المالية، وفي هذا الإطار فقياس الشمول المالي يتم من خلال ثلاث أبعاد رئيسية؛ الوصول، والإستخدام، والجودة، ولكل بعد من هذه الأبعاد مؤشرات خاصة تسمح بقياس مستويات الشمول المالي.

أهمية الشمول المالي تشعبت لتشمل مساهمته في تعزيز النمو الإقتصادي، والقضاء على الفقر، وكذا تعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى دعم الوصول إلى خدمات المياه والطاقة. ومع هذه الأهمية المتزايدة أضحى إلزاما تبني الصناعة المصرفية الاسلامية كمسعى عالمي لتعزيز الشمول المالي للأفراد المستبعدين من القطاع المالي الرسمي لأسباب تتعلق بالمعتقد الديني، وكذا توفير التمويل اللازم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفق عقد المشاركة في الأرباح والخسائر وعقود المعاوضات القائمة على أسس الشريعة الإسلامية.

الفصل الرابع:

آليات وسياسات

الصناعة المصرفية الإسلامية لتوسيع قاعدة الشمول المالي

تمهيد

يعاني العديد من الأفراد – فوق 15 سنة– ، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الإقصاء المالي، أو بالأحرى عدم القدرة على النفاذ إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، بالإضافة إلى خدمات التمويل والإئتمان. ومع تنامي هذا الخلل عالميا إلى حوالي 1.7 مليار بالغ لا يملكون حسابا بنكيا، و أكثر من 200 مليون من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لا تملك قدرة الوصول إلى الخدمات البنكية، سارعت العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات وطنية وسياسات كفيلة بالمساهمة في تعزيز وتسهيل وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية والمصرفية الرسمية دون تميز، وبالأخص الفئة المهمشة منها.

ونظرا لأثر تعزيز الشمول المالي على التنمية المستدامة والشاملة، وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي، وكذا انعكاسه الإيجابي على رفع مستويات الدخل، والإدخار، والإستهلاك، وتقليل مستويات الفقر، بالإضافة إلى تعزيز الإستقلال المالي للأفراد و زيادة قدرتهم على إدارة المخاطر. ونظرا لأهمية هذه المسألة وحبث ان المجتمعات الإسلامية تحضى بمكون مالي آخر يحمل خصوصيات فريدة، فإنه كان لزاما على هذه المجتمعات تعظيما للفائدة الإستفادة من تلك الخصوصيات في دعم مستوى الشمول المالي خاصة وأن عدد من الدراسات أظهرت أن 33مليون بالغ من دول منظمة التعاون الإسلامي لا يتعاملون مع البنوك بسبب الدين، بالإضافة إلى 35%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحجم عن التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي بسبب محدودية منتجات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

ومن أجل التفصيل أكثر في آليات وسياسات الصناعة المصرفية الإسلامية لتوسيع انتشار الشمول المالي، تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: دور وأهمية الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

البحث الثاني: توجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل المستدام

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية

المبحث الأول: دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال الإدماج المالي من خلال التمويل الربحي، والتمويل غير الربحي، بالإضافة إلى ابتكار خدمات مصرفية وصيغ تمويلية جديدة بالأخذ بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

المطلب الأول: الإدماج المالي من خلال التمويل الربحي

تؤدي الصناعة المصرفية الإسلامية على نحو متزايد دورا مهما وايجابيا في تحسين الشمول المالي. ويمكن تطبيق آليات فعالة لتعزيز ظاهرة الشمول المالي خاصة في المجتمعات التي تعاني من:[1]

- الفقر المدقع(تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، والصدقات، الوقف، وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر(فوق خط الفقر) عن طريق القرض الحسن، الزكاة، الوقف، التمويل الأصغر، التكافل الأصغر.
- الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

الفرع الأول: إدماج الشرائح المستبعدة لأسباب دينية

تغيرت النظرة العالمية للصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة وللصناعة المصرفية الإسلامية بصفة خاصة عقب الأزمة المالية العالمية، بعد أن أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على تحقيق الإستقرار المالي وتجنب آثار المخاطر المالية بما تتيحه من صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية. و قد صاحب ذلك وجود طلب متزايد على أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة سواء من قبل الأفراد أو الشركات في الدول العربية. وتشير الإحصائيات إلى أن 33 مليون بالغ من دول منظمة التعاون الإسلامي لا يتعاملون مع البنوك بسبب الدين(المعتقد) ويوجد أكبر عدد من المستبعدين في كل من باكستان، وأندونيسيا، وتركيا بما يقرب من 14 مليون و5 ملايين و4 ملايين بالغ على التوالي،انظر الجدول رقم (4-1).

[1]: عبد الحليم عمار غربي، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الإقتصاديات العربية نموذجا**، مجلة المشورة، ع8، افريل 2018، ص111.

الجدول رقم(4-1): عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الإسلامي

الدولة	عدم امتلاك حساب مصرفي بسبب الدّين (المعتقد) %	تقديرات عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا مصرفيا بسبب الدّين (المعتقد) بالمليون
نيجر	%17.9	1.5 مليون
أفغانستان	%13.9	2 مليون
باكستان	%10.3	13.9 مليون
تركيا	%6.1	3.5 مليون
مصر	%3.1	1.8مليون
اندونيسيا	%2.7	4.9مليون
بنغلادش	%2.5	2.9 مليون
السعودية	%2	0.5 مليون
ماليزيا	%1.6	0.4 مليون
نيجيريا	%1.5	1.5 مليون
الإمارات العربية المتحدة	%0.7	<0.1 مليون
الكويت	%0.5	< 0.1 مليون

Source: World Bank, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, World Bank, Washington DC, 2020, p37.

كما تشير التقديرات إلى أن "35% في المتوسطمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية لا تتعامل مع القطاع المصرفي الرسمي، بسبب محدودية منتجات وأدوات التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"[1] وعلى سبيل المثال؛ في السعودية يفضل حوالي 90 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي المغرب، والعراق واليمن والأردن يفضل حوالي 54 % و37 %و35 % و25 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوات التمويل الإسلامي ، على التوالي. وكذا حوالي 20 % و18 %و 4 % على التوالي في كل من مصر، وتونس، ولبنان، انظر الشكل رقم(4-1).

[1] : Nafis Ali, **Islamic Finance**: **An Opportunity for SME Financing**, (2015, 8 24) https://www.ifac.org/knowledge-gateway/preparing-future-ready-professionals/discussion/islamic-finance-opportunity-sme-financing (accessed 5, 7, 2021,12:23).

الشكل رقم(4-1): نسبة تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية(%)

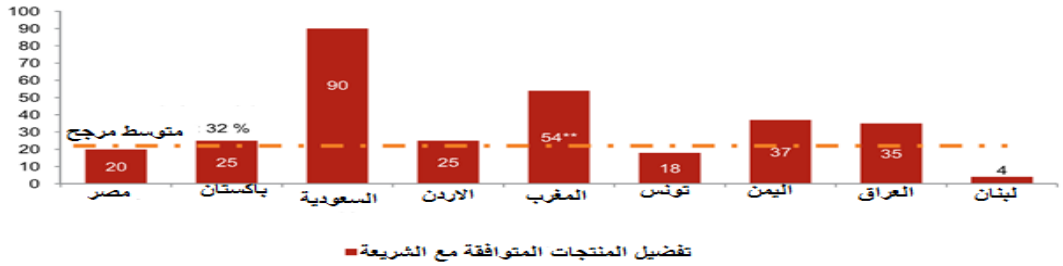

Source : IFC, **Islamic Banking Opportunities Across Smal and Medieum Entreprises in MENA**,Internatinanl Finance Corporation World Bank Group,Washington, 2017, P14.

وعليه فإن الصناعة المصرفية الإسلامية تساهم في تقليص الحواجز الدينية أمام الشمول المالي، حيث تتيح هذه الصناعة ادواة ومنتجات توفر ملاذا للأفراد للإندماج في النظام المالي. وتتميز اغلب الدول العربية بوجود نظام مصرفي مختلط (بنوك تجارية، وبنوك إسلامية) بإستثناء السودان التي تعمل بنظام متوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية بنسبة100 %، ويليها الكويت بنسبة26 %، والبحرين بنسبة22 %، وحوالي 21 % في كل من المغرب وفلسطين. وقد ساهم تنامي عدد البنوك الإسلامية في هذه الدول في تقليل مستويات الإستبعاد المالي وبالتالي رفع مستويات الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انظر الشكل رقم(4-2).

الشكل رقم (4-2):مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

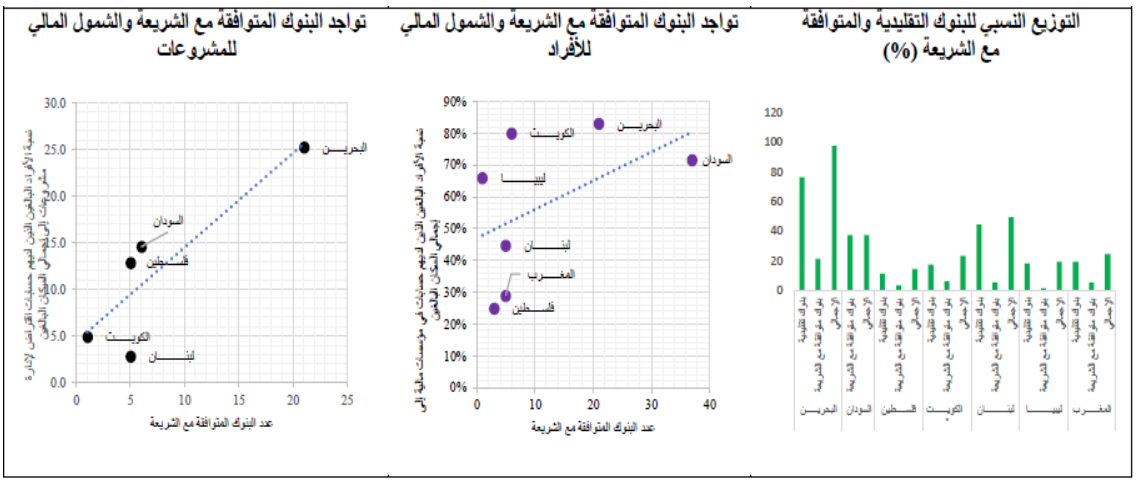

المصدر: هبة عبد المنعم، و كريم زايدي، **المنافسة العربية والشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص12.

حيث يقدم التمويل الإسلامي المصرفي حلولا للإستبعاد المالي خاصة للفئة المستبعدة اختياريا من القطاع المالي المصرفي الرسمي لأسباب دينية، حيث تشير التقديرات إلى أن 12 % من الأفراد مستبعدين من القطاع المالي الرسمي بسبب عدم توافق هذه المنتجات مع معتقداتهم (الدين)، ويتيح التمويل الإسلامي للأفراد ذوي الدخل المنخفض الفرصة لإدارة مشاريعهم المصغرة، انظر الشكل رقم (4-3).

الشكل رقم (4-3): حلول التمويل الإسلامي لأسباب الإستبعاد المالي

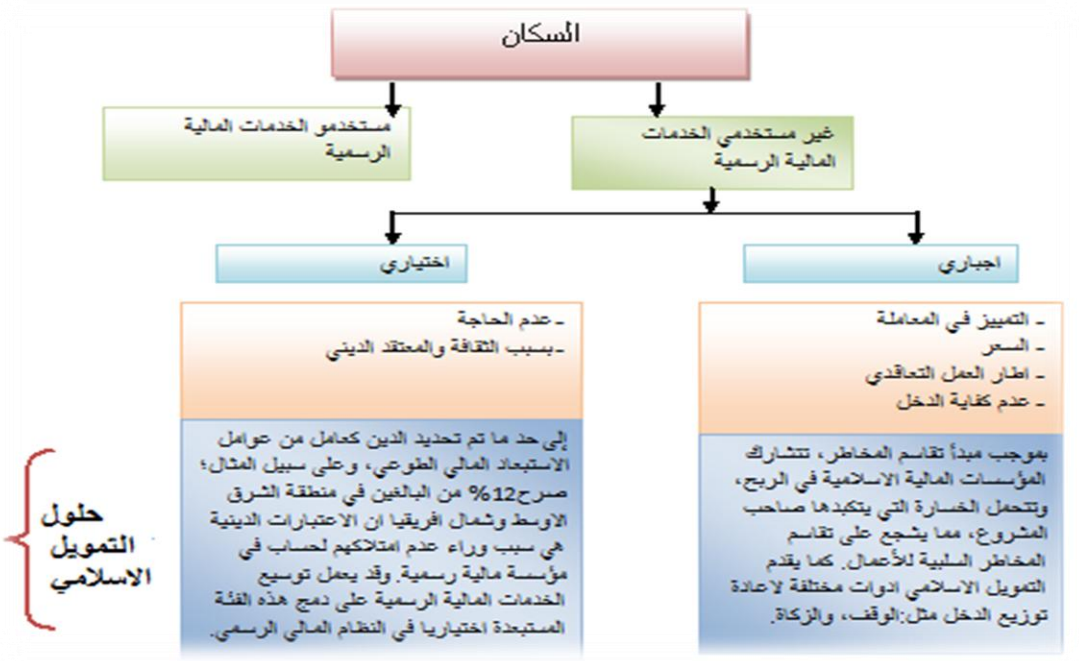

المصدر:من اعداد الطالبة بالإعتماد على:

mifc, **Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets The Challenge**, Malaysia World Islamic Market Place, Malaysia,2014,p3.

الفرع الثاني: الإدماج من خلال مبدأ المشاركة وتقاسم المخاطر

"استخدام عقود المشاركات وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ومثال ذلك التأمين التكافلي والتمويل المتناهي الصغر. وفي ضوء اعتماد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في تحمل المخاطر، فإن التمويل الإسلامي يعتبر مناسبا لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة"[1] خصوصا بعد أن أرهقت كاهلها التكلفة الثابتة(الفوائد) الناتجة عن الإقراض التقليدي، و"هذا ما جعل العديد من أصحاب الدخول المنخفضة مما يرغبون في الإقتراض لتأسيس مؤسسات صغيرة يحجمون عن التعامل مع البنوك التقليدية والتي تحصل على فوائد ثابتة بغض النظر عن ربحية المشروعات أو أدائها. وعادة ما تكون تلك الفوائد مرتفعة جدا لتلك المشروعات." [2] ويعد التمويل بالصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بديلا للتمويل التقليدي

[1]: رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص2.

[2]:علاء السيد محمد، **التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي)**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج19، ع4، اكتوبر 2018، ص ص16- 17.

حيث"تضمن مشاركة البنك للعميل في الربح والخسارة مما يقلل من مخاطر وأعباء المشروع المالية، كما تكون تلك الصيغ حافزا للبنك ليقوم بدوره كشريك داعم للمشروع بالخبرة والمشورة والدعم الفني مما يزيد من فرص نجاح تلك المشروعات ويحقق استثمار أموال البنوك بصورة تحقق تنمية حقيقية للمجتمع."[1]

تمنح البنوك الإسلامية التمويل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باستخدام التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. "فصيغة المرابحة من خلال آلية الوعد بالشراء من الوحدات الإقتصادية والوعد بالبيع من جهة التمويل تحقق ضمانا لجدية تنفيذ المشروعات." [2] "حيث تيسّر عليهم شراء الآلات والمعدات."[3]" أما صيغة المضاربة فهي تساهم في شكل قوي في دعم تمويل قطاع الحرفيين والفلاحة والصناعات الصغيرة بجانب قطاع التجارة. ونظرا لما تعطيه هذه الصيغة من وزن للتملك، فإنها تخفف عبء توفير الدفعات المقدمة، وحتى نسبة المساهمة الذاتية المطلوبة في الأصول الإنتاجية للمشروعات الصغيرة من خلال تيسيرات التأجير التشغيلي والتملكي التي تتيح خيارات للإستفادة المختلفة للمشروعات دون ضغوط ومتطلبات التمويل التقليدي. وينتقل بيع السلم إلى درجة متقدمة من التمويل المبكر لصاحب المشروع عندما يطبق بيع عاجل بآجل، أي ما يتيح الدفع المقدم مقابل تنفيذ المنتج أو الخدمة بمواصفات محدودة وبوقت معلوم وهو ما يقلل بدرجة كبيرة جدا من الإعتماد على الموارد الذاتية الثابتة للمشروع." [4] كما تمثل "صيغتا المزارعة والمساقاة، تجريدا واقعيا لما تحتاج إليه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الزراعية من أدوات تمويلية ملائمة لخدمة المزارعين المستأجرين للأراضي أو القائمين على رعاية الزرع والمحاصيل مقابل أجور بسيطة، فترتقي بهم إلى مصاف المشاركة في الإنتاجية الزراعية، ومن ثم تعظيم الإستفادة المالية دون الإخلال بحقوق الغير، بل وتعضد من استدامة هذه الفئات في ممارسة أنشطتهم على نطاق أوسع في كل دورة زراعية."[5]

"كما تتناسب عقود المعاوضات مع متطلبات التمويل لتلك المشروعات وذلك بإستخدامها على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، استخدام عقود الإجارة لتوفير أدوات ومعدات للمشروعات الصغيرة بعد حصولهم على تدريب كاف يتم تمويله من أموال الوقف. والمرحلة الثانية تتناسب مع استخدام عقود المضاربة حيث يكون العميل في حاجة للحصول على رأس المال، أما المرحلة الثالثة، تتطلب استخدام عقود

---

[1]:نفس المرجع السابق، نفس ص.

[2]: خضير عقبة، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 4، العدد 2، اكتوبر2021، ص ص456- 457.

[3]:علاء السيد محمد، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[4]:خضير عقبة، **مرجع سبق ذكره**، نفس ص.

[5]: أحمد عبد الجواد، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مملكة الإقتصاد والأعمال**، العدد 14، 2021، ص44.

المشاركة، بعد أن يصبح العميل قادرا على مشاركة البنك الإسلامي برأس المال كما أنه يكون لديه المهارات والخبرات اللازمة للمشاركة في مشروع ما. وبذلك تتجنب المؤسسة المالية التعرض لمخاطر الإختيار الخاطئ والمخاطر المعنوية الناتجة عن منح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة."[1]

الفرع الثالث:الإدماج المالي من خلال تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية

في الوقت الحالي، تزداد الحاجة إلى المنتجات الإسلامية في ظل وجود "حوالي 650 مليون مسلم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، حيث أن إيجاد نماذج إسلامية مستدامة قد يكون الأساس لإمكانية الحصول على التمويل من جانب ملايين الفقراء المسلمين الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولهذا فقد استحوذت المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مؤخرا على اهتمام كبير بين صفوف الجهات التنظيمية، والجهات المقدمة للخدمات المالية، وغيرها من الأطراف المعنية بالإشتمال المالي، وعلى الرغم من حدوث زيادة بمقدار أربعة أضعاف في عدد العملاء الفقراء الذين يستخدمون المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السنوات الأخيرة أي 1.28 مليون عميل، وتضاعف عدد الجهات المقدمة للخدمات، فإن هذا القطاع الوليد لا يزال يصارع من أجل إيجاد تشكيلة

مستدامة تضم مجموعة واسعة من المنتجات التي تلبي الإحتياجات المالية المتنوعة للمسلمين الفقراء الملتزمين بأحكام دينهم."[2] وتتجسد الأهمية العملية للهندسة المالية الإسلامية في النقاط التالية:[3]

1. معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت، وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك. لكن الحاجات التمويلية للمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الإلتزام بالحلال، وهنا تبرز أهمية دور الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك.

2. الإستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الإستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية اتجاهها.

---

[1]:علاء السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]: محمد علي يوسف هواملة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي قراءة في النشأة والعقود لأربعة عقود مضت، دار الإفتاء(2017/05/21) ، https://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=104#.YbXhT0njK00 (تاريخ التصفح 22،11،2021، 16:20).

[3]:منى محمد الحسيني عمار، **الهندسة المالية في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي دراسة مقارنة**، مجلة البحوث التجارية، مج 34، ع1، 2012، ص28.

3. ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الإلتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته.

4. رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية التقليدية، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الإقتصادية بدلا من تعطيله.

5. طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة. فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للبنوك التعامل معها إلا بإستحداث مستجدات ملحقة بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق.

ويكمن دور الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال:[1]

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة او إستحداث صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاءم الظروف المحيطة بالمشروع؛

ويضاف إلى هذا، أن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية يحقق كثيرا من المزايا بعضها تستفيد منه هذه المؤسسات ذاتها، وبعضها له أثر على الصناعة المالية الإسلامية ككل، فمن المزايا التي تتحقق للمؤسسات المالية الإسلامية زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الإحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل وبالشكل المناسب، وذلك بهندسة وتصميم أدوات تمويلية تعنى بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، وتمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل، وهكذا. وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف وهذه الميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوافرة في نظيرتها التقليدية التي تجعل همها تعظيم ثروة الملاك فقط."[2]

و يظهر هذا جليا في النقاط آتية الذكر:

- تتيح الهندسة المالية الإسلامية فرصة للأشخاص المستبعدين ماليا على الحصول على تمويل رسمي من خلال ابتكار أدوات مالية بسيطة يسهل استعمالها وذات تكلفة تتناسب ومعيشتهم.

[1]: نفس المرجع السابق، ص33.

[2]: محمد علي يوسف هواملة، مرجع سبق ذكره.

- "الهندسة المالية الإسلامية "تزيد من مستوى تغلغل المنتجات المالية والخدمات المستثناة مالياً في عدد السكان، فمع التقدم في التكنولوجيا والخدمات المالية والمنتجات كان من السهل الوصول إلى الكثير من المستبعدين مالياً؛"[1]
- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في جعل الخدمات المالية مسعرة بشكل معقول ويمكن الوصول إليها. كما أنها تعمل على تحسين تجربة العملاء للخدمات المالية وتسريع الإستخدام والمشاركة ؛"[2]
- تتيح الهندسة المالية الإسلامية للأسر الفقيرة إمكانية الحصول على التمويل ولو بمبالغ صغيرة من خلال ابتكار آليات تمويلية جديدة ، تؤدي إلى زيادة استقرار دخلهم مما يتيح لهم إمكانية مواجهة الصدمات المالية؛
- تساهم الهندسة المالية الإسلامية من خلال قدرتها على إتاحة خدمات مالية تعزيز الثقة في النظام الرسمي وزيادة تعامل الأفراد ضمن نطاقه،كما تساهم في تعليم الأفراد ونشر الوعي وبالتالي التغلب على الأمية؛
- تساهم الهندسة المالية الإسلامية من خلال ما توجده من أدوات الى إيصال الخدمة المالية إلى العميل المستبعد ماليا وفي الوقت نفسه تحمي العملاء والمؤسسات المالية من المخاطر التي يمكن أن تصيبهم؛
- تساهم الهندسة المالية في إنشاء البيئة السليمة والنهج التعاوني المتكامل لتحقيق الإنتشار المالي؛
- تساهم الهندسة المالية في تقليص الفجوة بين المستبعدين ماليا و الخدمات الرسمية التي يقدمها النظام المالي؛
- ساهمت تقنيات الإبتكار المالي من رفع درجة الوصول المالي فقد تمكنت التقنيات المبتكرة بما في ذلك" الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ونظم معلومات الائتمان الإلكترونية، تقليل تكاليف المعاملات وبالتالي المساعدة في التغلب على العوائق التقليدية أمام الوصول المالي؛"[3]

[1] : Paul Azyoka, **The Effect of Financial Innovation on Financial Inclusion in Kenya**, MUTUAD, 61/85891/2016 A

[2]: https://www.cgap.org/research/publication/fintechs-and-financial-inclusion, May 2019.

[3]: World Bank, **Global Finance Development Report 2014**: **Financial Inclusion**, The World Bank, Washington DC, 2014, p69.

المطلب الثاني: الإدماج المالي من خلال التمويل غير الربحي

يغطي التمويل الإجتماعي الإسلامي (التمويل الخيري) الزكاة، والوقف والقرض الحسن، حيث لا يزال" سوق التمويل الإجتماعي الإسلامي غير مستغل إلى حد كبير، فقد قدرت الأوقاف العالمية الوقفية بنحو410 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أما الزكاة فقدرت ب 76 مليار دولار أمريكي في عام2018 ، وتشير التقديرات أيضا إلى أن الزكاة يمكن أن تصل إلى 356 مليار دولار أمريكي إذا تم تحسين الآليات المتبعة لتحصيلها وتوزيعها." [1] وقدر حجم التمويل الإجتماعي الإسلامي العالمي الموزع خلال عام 2019 ب1.2 مليار دولار أمريكي، وتحتل المملكة العربية السعودية صدارة الدول ب 699 مليون دولار أمريكي، تلتلها الإمارات العربية المتحدة ب 141 مليون دولار أمريكي، والأردن 113 مليون دولار أمريكي، والكويت63 مليون دولار أمريكي، وقطر ب 37 مليون دولار أمريكي، (انظر الشكل رقم 4-4)

الشكل رقم (4-4): حجم التمويل الإجتماعي الإسلامي العالمي الموزع خلال عام2019 الوحدة(مليون دولار أمريكي)

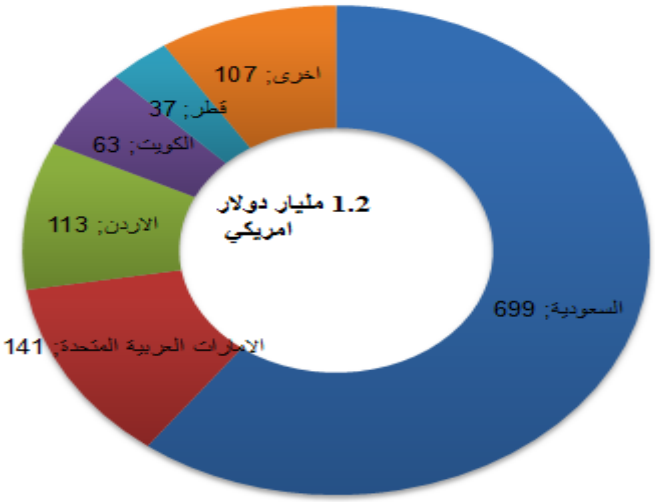

Source : Islamic Finance and Wealth Management Reports, 29 June 2021, p54.

وقد تم تقدير إمكانات التمويل الإجتماعي الإسلامي لسد فجوة الموارد في كل من الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا، حيث تم تقدير فجوة الموارد بإستخدام مؤشر الفقر وهو خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار في اليوم، و 3.20 دولار في اليوم. ويوضح الجدول رقم (4-2) أن البلدان محل الدراسة تتطلب نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي لتلبية متطلباتها من الموارد للحد من الفقر، فعند 1.90 دولار في اليوم تتطلب الجزائر 0.01 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما موريتانيا والمغرب وتونس فتتطلب على التوالي

[1] : Islamic Finance and Wealth Management Reports, 29 June 2021, p53.

0.25 % و 0.08 % و 0.03 % من الناتج المحلي الإجمالي لسد فجوة الحد من الفقر. أما في ظل3.20 دولار في اليوم فتتطلب موريتانيا حوالي 2 % من ناتجها المحلي الإجمالي لمواجهة النقص في الموارد للسكان الفقراء، بينما تحتاج كل من المغرب وتونس والجزائر إلى حوالي 1 % و0.26 % و0.07 %من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي لسد فجوة الفقر.

الجدول رقم (4-2): فجوة الموارد لتخفيف من حدة الفقر

البلد	السنة	فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند 1.90 دولار في اليوم	فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند 3.20 دولار في اليوم
الجزائر	2011	0.01	0.07
موريتانيا	2014	0.25	1.97
المغرب	2013	0.08	0.90
تونس	2015	0.03	0.06

Source: Islamic Development Bank, **Islamic Social Finance Report2020**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2020, p28

الفرع الأول: الزكاة كأداة لتعزيز الشمول المالي

تعد الزكاة من أدوات إعادة توزيع الدخل في الإسلام فهي صدقة تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء. وتساهم الزكاة في تعزيز الشمول المالي من خلال اشتراط وجود حساب مصرفي لتتم تحويلات الزكاة إلى مستحقيها عن طريقه. كما تساهم الزكاة أيضا في تحقيق التمكين المالي للفقراء من خلال "تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، كما أنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجات بدل أن تنفق على الكماليات، كما توجه أموال الزكاة أحيانا إلى التنمية الإقتصاديتي الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغ ر."[1] و تتجلى أهمية الزكاة في ما يلي:[2]

- تساهم الزكاة في تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الإستثمار وبالتالي في زيادة القدرات الإستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع، وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الإستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم كي لا تقلل منها الزكاة في حال عدم توظيفها واستثمارها.

[1]:أسماء عبد الله حجازي، **إسهامات بيت الزكاة والصدقات المصري في تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء**، المجلة العلمية للخدمة الإجتماعية، المجلد2، العدد11، جوان2020، ص6.

[2]:عبد الله بن سليمان الباحوث، **دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة** ، Global Journal of Economic and Business، المجلد3، العدد1، 2017، ص165.

- تساهم الزكاة بصورة مباشرة في التقليص من ظاهرة الفقر، من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الصغيرة، كما تعمل على رفع المستوى المعيشي وتغيير الحالة الإقتصادية لفئة كبيرة من المجتمع؛
- تساهم الزكاة بصورة غير مباشرة في الحد من البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، نتيجة قيام الزكاة برفع مستوى التشغيل في الإقتصاد.

كما تشير التقديرات إلى أن 8 من 9 دول عربية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ما يكفي من حصيلة الزكاة للقضاء على الفقر لأولئك الذين يحصلون يوميا على أقل من 1.5 دولار أمريكي، وذلك بتقدير حصة الزكاة في الناتج المحلي GDP إلى جانب الموارد اللازمة لدعم تقليل الفقر، انظر الجدول رقم (4-3).

الجدول رقم (4-3): تقدير نسبة تغطية الزكاة لفجوة الفقر في عدد من الإقتصاديات العربية

الدولة	نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموارد نحت 1.25 دولار سنويا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	هل غطت الزكاة الفجوة
الأردن	1.77	0.01	نعم
الجزائر	1.77	0.14	نعم
جزر القمر	1.77	8.89	لا
جيبوتي	1.75	1.49	نعم
سورية	1.39	0.02	نعم
العراق	1.78	0.09	نعم
مصر	1.90	0.04	نعم
المغرب	1.81	0.06	نعم
اليمن	1.78	0.87	نعم

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الإقتصاديات العربية نموذجا**، مجلة المشورة، العدد8، افريل 2018، ص112.

الفرع الثاني: القرض الحسن الإنتاجي كأداة لتعزيز الشمول المالي

يدخل القرض الحسن تحت مبدأ إعادة التوزيع أو التوزيع الشخصي للأموال لغرض إعادة التوزيع أي إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات القادرة على العمل والإنتاج المفتقرة إلى عنصر التمويل بدون فائدة. و"يعد القرض من الأدوات المالية العامة المساهمة في إعادة توزيع الدخول والثروات بين الأفراد، لأنه يساعد على تملك أدوات حرفة تلائم مهارات وتخصص الأفراد. ويسهم القرض في هذا الجانب في تخفيض الحد الأدنى لدخول الأغنياء من خلال جانبها التحصيلي لهم، وفي الوقت نفسه يعمل على رفع الحد الأدنى من الدخول في جانبها الإنفاقي للمستثمرين والعاملين معهم في هذه المشاريع. فالقرض الحسن أداة تعمل باتجاه

تحقيق العدالة عبر"إعادة التوزيع" ونقل جزء من الدخل من فئات ذات مستويات عالية إلى فئات من ذوي الدخل المحدود على مستوى الإقتصاد كله. وإعادة التوزيع هذه يترتب عليها توسيع قاعدة الملكية التي تعد سببا من اسباب تفاوت مستويات الدخول تؤدي بالنهاية إلى تحجيمه ومنع تركز المال والثروة بأيدي فئات قليلة ومحدودة في المجتمع."[1]

تظهر أهمية التمويل بالقرض الحسن الإنتاجي في النقاط التالية:[2]

- يعتبر التمويل عن طريق القرض الحسن أداة قوية لمكافحة الفقر، فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد، وبناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية؛
- إن التمويل من خلال القرض الحسن يعني بناء انظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة، كما يهتم ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة تقدم خدماتها بإستمرار؛
- يعد القرض الحسن من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفعالية في تمويل المشروعات الصغيرة فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقرض والمقترض؛
- صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس مال لفترة محدودة كشراء مواد خام أو دفع أجور عمال بحيث قد تكون الفترة قصيرة ولا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة؛

[1]:سوري ياسين حسين إلهيتي، **الأهمية الإقتصادية للقرض الإنتاجي الحسن في دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة**، مجلة العلوم الإسلامية العراقية، ع19، 2018، ص509.

[2]:انظر: سارة احمد محمد بدوي، **معوقات الإفادة من القرض الحسن في تحسين نوعية الحياة الإقتصادية للفقراء**،مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية ،المجلد5، العدد 5،2016، ص271. محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، الأردن، 2011، ص 48.

المطلب الثالث: أهمية الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز قدر الأفراد في الوصول إلى خدماتها ومنتجاتها التمويلية؛بالإضافة توفير التمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وكذا دعم التمكين المالي للمرأة.

الفرع الأول: الدور التمويلي للصناعة المصرفية الإسلامية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

زاد اهتمام الدول في الوقت الحالي بتوفير التمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خصوصا مع انتشار ثقافة ريادة الأعمال وسط الشباب. وقد أثبتت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نجاعتها في رفع مستوى الناتج الوطني الإجمالي، وتوفير فرص العمل وكذا تخفيض حدة الفقر.

أولا: تعريف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

اختلفت التعاريف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعت حسب المعيار الذي استندت عليه عند التعريف، فهناك من العلماء من يعرفها بالإعتماد على المعايير الكمية (معيار رأس المال، معيار حجم الموجودات، معيار رقم الأعمال، معيار العمالة، معيار معامل رأس المال)، وبالإستناد على المعايير النوعية (قيمة المبيعات، المعيار القانوني، معيار الإدارة، معيار الإستقلالية، المعيار التكنولوجي). إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض الإجتهادات . والدول العربية كغيرها من دول العالم تمايز فيها تعريف المؤسسات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار المعتمد، ويوضح الجدول رقم(4-4) المرفق تعريف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية.

الجدول رقم(4-4):تعريف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	المعيار / فئة المؤسسة	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
قطر	عدد العمال	1-10 عمال	11-50 عامل	51-250 عامل
	المبيعات(مليون ريال قطري)	أقل من مليون ريال قطري	1-20 مليون ريال قطري	20-100 مليون ريال قطري
السعودية	عدد العمال	1-5 عمال	6-49 عامل	50-500 عامل
	المبيعات(مليون ريال سعودي)	0-3 مليون ريال	3-40 مليون ريال	41- 200 مليون ريال
الجزائر	عدد العمال	1-9 عمال	10-49 عامل	50- 250 عامل
	رأس المال	أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار	لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 100 مليون دينار	محصور بين 200 مليون دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
تونس	عدد العمال	اقل من 6 عمال	6-49 عامل	50-199 عامل
	حجم الاستثمار	أقل من 15 مليون دينار تونسي أخذا بالاعتبار استثمارات التوسعة.		
مصر	عدد العمال	1-10 عمال	11-200 عامل	اكثر من 200 عامل
	المبيعات	أقل من مليون جنيه مصري	1-50 مليون جنيه مصري	من 51 حتى 200 مليون جنيه مصري
	رأس المال(ألف جنيه)	اقل من 50الف جنيه	50 ألف- 5مليون جنيه مصري (منشات صناعية). أقل من 3 مليون جنيه مصري(منشات غير صناعية).	5 مليون- 15 مليون جنيه مصري(منشات صناعية). 3 مليون- 5مليون جنيه مصري(منشات غير صناعية)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:هبة عبد المنعم وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص 9- 10. بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد1، 2010، ص209.

ثانيا: حلول التمويل الإسلامي لفجوة التمويل في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي 70 %من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وفي هذا الإطار تقدر الفجوة التمويلية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 تريليون دولار أمريكي(حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 8.9 تريليون دولار ، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 3.7

تريليون دولار) أي أن الفجوة الحالية تمثل 1.4 ضعف مستويات التمويل. فيما ترتفع الفجوة إلى نحو 8.1 تريليون دولار إذا تم الأخذ في الإعتبار الإحتياجات التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. وعلى مستوى الدول العربية فإن حوالي 70 % من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل الرسمي في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار. وفي السياق ذاته لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع سوى 9 % من إجمالي التسهيلات المصرفية وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 %."[1] وتتراوح "مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في عدد من الدول العربية بين 22 و80 %، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الإقتصاد الأكثر تنوعا."[2]

يساهم تحسين الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في "زيادة النمو الإقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسة المالية العامة والنقدية، وقد يساهم أيضا في تحقيق الإستقرار المالي، وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع معدل النمو الإقتصادي بنسبة 1 % في الدول العربية يساهم في توفير حوالي 16 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2025"[3]، كما يتراوح متوسط مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية بين 9.9 و49 % مقابل حوالي60 % للمتوسط المسجل في الدول النامية.[4]

و"من جانب آخر، هناك فرص للإستفادة من تنامي سوق التمويل الإسلامي ومن تميز موقع الدول العربية وإصداراتها لنشاط التمويل الإسلامي(60 % من نشاط الصيرفة الإس لامية، و 31 % من إصدارات الصكوك على مستوى العا لم) في تغطية جانبا من فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ضوء الطلب الكبير من قبل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 و90 % من مجمل المشروعات العاملة في القطاع فالتقديرات تشير إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في سد جانب من فجوة تمويل المؤسسات

[1]: هبة عبد المنعم وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص18- 19.(بتصرف)

[2]:نفس المرجع السابق، ص ص7- 8.

[3]: نيكولا برانشيه وآخرون، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى**، صندوق النقد الدولي إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2019، ص ص6، 7.

[4]:هبة عبد المنعم وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص8.

الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدر بما يتراوح بين 8.6 و 13.2 مليار دولار."[1]

و إدراكا منها لأهمية هذه الأخيرة في دعم التنمية الإقتصادية تقوم البنوك الإسلامية بتوفير الدعم المالي اللازم في كل من الأردن، والبحرين، وتونس، والسعودية، والعراق، وعمان، وفلسطين والكويت، كما تدعم البنوك التجارية المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها للدعم المالي عبر مختلف النوافذ أو الشبابيك التشاركية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المفتوحة على مستواها، في كل من البحرين، وعمان، والسعودية، وليبيا، والمغرب، انظر الجدول رقم (4-5).

الجدول رقم (4-5): دور البنوك الإسلامية والنوافذ التشاركية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

البلد	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية او فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ
الأردن	يوجد	لا يوجد
البحرين	يوجد	يوجد
تونس	يوجد	لا يوجد
السعودية	يوجد	يوجد
العراق	يوجد	لا يوجد
عمان	يوجد	يوجد
فلسطين	يوجد	لا يوجد
الكويت	يوجد	لا يوجد
لبنان	يوجد	لا يوجد
ليبيا	يوجد	يوجد
المغرب	يوجد	يوجد

المصدر: رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارت العربية المتحدة، 2019، ص22.

من جهة أخرى، قام عدد من البنوك المركزية "بإصدار تعليمات تعزز وصول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الإسلامية، فعلى سبيل المثال، ألزم البنك المركزي العماني البنوك والنوافذ الإسلامية تخصيص نسبة لا تقل عن 5 % من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة."[2]

[1]: هبة عبد المنعم وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص36.

[2]: رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص21.

ثالثا: العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

من بين العوامل المساعدة على زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر ما يلي:[1]

- **الأساسيات الإقتصادية وخصائص القطاع المالي** ، مثل الإستقرار الإقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام(لتجنب مزاحمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان)، وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي، وبصورة أعم، اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة لإستثمارات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على زيادة طلبها على الإئتمان.
- **العوامل المؤسسية،** مثل نظم الحوكمة والقدرات التنظيمية والرقابية المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك أطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية.

رابعا: التحديات التي تعيق دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتعدد التحديات التي تعوق دور الصناعة المصرفية الإسلامية في توفير التمويل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في ما يلي:[2]

- **صعوبة اختراق السوق من جانب المقترضين** : حيث يجد أصحاب المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على مصادر تمويلية في كثير من المناطق نتيجة عدم كفاية فروع البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى بعض المعوقات الداخلية التي تؤثر على الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية نتيجة عدم كفاية القوة البشرية المتخصصة والمدربة للعمل في القطاع المصرفي الإسلامي.
- **ضعف الاستدامة المالية:** تعاني البنوك الإسلامية صعوبة الإستمرار في منح التمويلات وتحقيق عائد اقتصادي، وذلك في ظل تحملها خسائر في بعض الحالات، وخاصة البنوك حديثة التأسيس، ويرجع ذلك لعاملين، فمن جهة تواجه البنوك الإسلامية نقصا في الموارد من الودائع نظرا لإفتقاد محافظها للتنويع نتيجة الإقتصار في حالات عديدة على العقود الإسلامية المعتمدة على الديون. ومن جانب آخر، قد

[1]:صندوق النقد الدولي، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط آسيا الوسطى،** https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335، (تاريخ التصفح13، 11،2021، 16:20).

[2]: علاء السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص20.

تتعرض لخسائر ناتجة عن توظيف أموالها في عقود تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة مما يعرضها لمخاطر الإختيار الخاطئ والمخاطر المعنوية، وخاصة في حالة تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **ارتفاع تكلفة المبادلات:** تواجه البنوك الإسلامية عند منحها التمويل للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكلفة المبادلات والذي ينتج عن ظروف عدم التأكد التي تحيط به خاصة في ظل ضعف البنية الأساسية سواء الأسواق أو وسائل الإتصال، مما يخلق صعوبات أمام البنوك الإسلامية في جمع معلومات كافية عن عملائها. وتعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة من أكثر الصيغ عرضة لظروف عدم التأكد مما يؤدي لإرتفاع تكلفة تلك العقود، ولذلك عادة ما تلجأ لصيغ العقود المعتمدة على الديون أو عقود الإجارة.

الفرع الثاني: التمكين الإقتصادي للمرأة

أولا: تعريف التمكين الإقتصادي للمرأة

يتجسد مفهوم التمكين الإقتصادي للمرأة في"تبني كل السياسات الممكنة واتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء على الفقر وإزالة أسبابه والتخفيف من آثاره على المجتمع ككل وعلى المرأة خاصة وذلك في إطار التنمية المتكاملة التي تأخذ بمبدأ الإعتماد على الذات كلما أمكن." [1] ويمكن التمكين الإقتصادي المرأة من"المنافسة في سوق العمل، والمشاركة في المجال العام، قيادة و ريادة المشروعات، وامتلاك الأصول والمساواة في الأجور والرواتب، والوصول للمناصب الريادية وما يتطلبه ذلك من مهارات أو معلومات وتشريعات ومن ثم تقل حدة الإستبعاد الذي تعانيه المرأة."[2] ويمكن توضيح أهمية تمكين المرأة ماليا واقتصاديا بما يلي:[3]

- تحقيق العدالة الإجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وردما للهوة العميقة بين الرجل والمرأة في المجتمع؛
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدل النمو الإقتصادي؛
- تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها المالية يعكس ذلك مردودا ايجابي ا كبيرا على الأجيال القادمة والمجتمع عموما؛

---

[1]:شيماء معوض معوض عبد السميع، **دور الجمعيات الأهلية في التمكين الإقتصادي للمرأة**، مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، ع18، 2020، ص584.

[2]:رباب محمود العيسوى، **سياسات التمكين الإقتصادي للمرأة في مصر دراسة تقييميه**، مجلة بحوث كلية الأدب، مج30، ع118، 2019، ص ص551-552.

[3]:نغم حسين نعمة واحد نوري حسن، **دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مج11، ع2، ص ص21-22.

- استهدافا لفئة مجتمعية تعتبر قيمة مضافة في الإقتصاد من ناحية اليد العاملة ونوعية العمل ومنطق آخر في التعامل وكل ذلك بهدف تحسين وتطوير النمو الإقتصادي والإجتماعي؛
- زيادة مستوى رفاهية المجتمع، وتحسينا لظروف حياة النساء وإخراجا لهن من وضع نفسي مقهور وعدم الشعور بالأمان على مر الأزمان، مما ينعكس إيجابا على صحتهن النفسية والجسدية، وتخفيفا على موازنات الدول لهذه الناحية وتحسينا لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهنَ؛

ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة

يساعد الشمول المالي المرأة على وجه الخصوص على إدارة الأموال بشكل أفضل ، واتخاذ قرارات أكثر حصافة فيما يتعلق بقرارات الإدخار والإستثمار، وكذلك على تأسيس مشروعات جديدة لريادة الأعمال، اضافة إلى دوره الإيجابي في زيادة مستويات نفاذهن ونفاذ عوائلهن للفرص الإقتصادية ممثلة في الحصول على خدمات التعليم والصحة والإنخراط في سوق العمل. كافة هذه العوامل من شأنها تعزيز الإستقلالية المالية للمرأة على المستوى الفردي، وتعزيز مستويات التمكين الإقتصادي للمرأة على المستوى الكلي وهو ما يعمل بدوره على زيادة مستويات الدخل الوطني، وخفض الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، والإدماج الإجتماعي. ومن جانب آخر، فان العلاقة ما بين الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا هي علاقة متبادلة، فالشمول المالي يتيح قنوات لتسهيل نفاذ المرأة إلى الفرص الإقتصادية بكافة أنواعها بما يسمح لها بتحسين مستويات دخلها وإدارة أموالها وقراراتها المالية بشكل أفضل وهو ما يدعم التمكين الإقتصادي للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المالية الخاصة بالإدخار والإقراض.[1]

ثالثا: الشمول المالي وتمكين المرأة العربية

تشير الإحصائيات إلى أن "واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم؛ أو 1.1مليار مستبعدة من النظام المالي الرسمي، وعلى الصعيد العالمي، تقل احتمالية حصول النساء على حساب المعاملات الأساسية بنسبة7 % مقارنة بالرجال، ويزداد هذا التفاوت بين الفقراء؛ النساء اللواتي يعشن على أقل من دولارين في اليوم أقل بنسبة 28 % من الرجال في امتلاك حساب مصرفي." [2] ومن جانب آخر، تعتبر مستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية" الأقل مقارنة بباقي المجموعات الجغرافية ومجموعات الدول بحسب

[1]:هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية**، موجز سياسات ع18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص2.

[2] : Yasmin Bin-Humam, **5 Challenges for Women's Financial Inclusion**, 13 /02/ 2017, https://www.cgap.org/blog/5-challenges-womens-financial-inclusion, (accessed 19, 09, 2021,12:23).

مستويات الدخل، حيث يتوفر لدى 25.6 % فقط من الإناث في الدول العربية حسابات في مؤسسات مالية بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالي البالغ نحو 64.8%، فيما ترتفع النسبة على سبيل المثال لتسجل نحو 52% في دول أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي، وتسجل أعلى مستوى لها في الدول مرتفعة الدخل بنسبة 93 % ويلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات الشمول المالي والتمكين الإقتصادي للمرأة في الدول العربية مقاسا بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الإقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي؛الإمارات بنسبة بلغت 52.4 % و 76.4 % على التوالي، والكويت 49.7 % و 73.5 % والبحرين45 % و 75.4 %، فيما تسجل الدول العربية ذات الإقتصاديات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الإقتصادي؛ الجزائر بنسبة 14.6 % و29.3 %."[1] انظر الملحق رقم (4-1).

رابعا: التحديات التي تواجه المرأة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية :من بين الصعوبات التي تقف عائقا أمام التمكين المالي للمرأة نذكر ما يلي:[2]

1. **صعوبة التعرف على النساء المستبعدات:** تعتبر الإستقصاءات الأسرية باهظة الثمن وتستغرق وقتا طويلا، لكنها الآلية الوحيدة لتحديد الأشخاص الذين هم خارج النظام المصرفي. يمكن للبنوك إجراء مسح لعملائها ودراسة معاملاتهم، ولكن هذا يجعلها قاصرة على الأشخاص الذين لديهم بالفعل وصول مالي. النساء محرومات من الناحية المعلوماتية مع وجود شبكات أصغر وأقل تنوعا يقلل احتمال تلقيهن للتوجيه والإحالات من الأشخاص داخل شبكاتهن.

2. **صعوبة الوصول إلى النساء من خلال القنوات المعتادة التي تستهدف الرجال** : يشمل ذلك مدفوعات الأجور، وقنوات تحويل الأموال، وحسابات الإدخار. وفي شرق أوروبا وآسيا الوسطى على سبيل المثال لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي أفدن بحصولهن على أجورهن من خلال حساب مصرفي 18 %، وحتى مع توسيع نطاق مدفوعات الأجور إلكترونيا، أفادت 29 % من النساء حصولهن على الأجور في السنة مقارنة بما بلغ 49 % بالنسبة للرجال، وفي جنوب آسيا تشير الترجيحات أن نسبة الرجال الذين قاموا بتحويلات محلية في السنة الماضية بلغت ضعف نسبة النساء، ونسبة من تلقى هذه التحويلات من الرجال أعلى من النساء بنسبة 6 %، ولكن مع كل هذا هناك قناة واحدة على وجه الخصوص تمثل أفاقا واعدة

[1]: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص،3- 4. بتصرف).

[2]:لتفصيل أكثر انظر: نغم حسين نعمة وأحمد نوري حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص23-25.

Yasmin Bin-Humam , op cite.

وتبين بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن نسبة النساء والرجال الذين يحصلون على تحويلات من الحكومة إلى الأشخاص متماثلة.

3. عدم وجود حوافز كبيرة لدى مقدمي الخدمات المالية لتقديم الخدمات للنساء: ويرجع السبب إلى هامش الربح الأصغر حيث تحتاج النساء إلى مزيد من الإستثمار المسبق لجلبهن كعملاء. وغالبا ما تفضل النساء التعامل بالمنتجات والخدمات غير الرسمية، لا سيما بالنسبة للإدخار والإقتراض، كما أن الوصول إليهن بخدمات رسمية ينطوي على زيادة في التكاليف التي يتحملها مقدمي الخدمات من أجل تثقيفهن بأهمية المنتجات المالية والمصرفية لهن، وهذا ما يجعل مقدمي الخدمات يبتعدون عن التعامل مع المرأة.

4. التقاليد والأعراف الإجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب الخدمات المالية: في كثير من الأحيان لا يتوقع من النساء أن يتمتعن بالإستقلالية المالية كما أنهن لا يحصلن على تشجيع للوصول إلى ذلك، في بعض الأحيان لديهن قيود على التنقل تجعل من الصعب تعاملهن مع المؤسسات المالية والمصرفية.

5. قصور سبل وصول المرأة إلى التكنولوجيا: تلعب الهواتف المحمولة في الوقت الحالي دورا مساهما في تعميم الخدمات المالية والشمول المالي، ومن المتوقع أن تزيد مخاطر الفجوة بين الجنسين إن لم يتم استهداف المرأة على وجه التحديد. وتقدر الرابطة المهنية لصناعة الإتصالات المتنقلة(GSMA) أن عدد النساء اللاتي يمتلكن هواتف محمولة أقل بمقدار 200 مليون مقارنة بعدد الرجال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفي الهند حيث تعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع الخدمات المالية الرقمية، فإن نسبة امتلاك المرأة لهاتف محمول أقل بواقع 36 % مقارنة بالرجال.

خامسا: حلول التمويل الإسلامي لتحديات التمكين المالي للمرأة

تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز التمكين المالي للمرأة من خلال دعم النساء الرياديات صاحبات المشاريع حيث تعاني أغلبهن من عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من خلال تقديم خدمات تتماشى مع طبيعة الفئة المستهدفة ذات تكلفة منخفضة وبجودة عالية، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع النسوية، "فقد تزايد عالميا عدد البنوك التي تعتبر المرأة فئة مستقلة وتأخذها في عين الإعتبار عند صياغة استراتيجياتها وأهدافها" [1]. وتظهر التقديرات أن "نحو 28 تريليون دولار(ما يعادل 26 % من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي) يمكن إضافته للناتج الدولي

[1]:ياسمين عمرو سليمان وآخرون، **دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة(2011–2019)**، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، دون سنة نشر، ص10.

حتى عام2025، في حال تم ردم الهوة بين الرجال والنساء في هذا المجال. فيما يخص المنطقة العربية، من المتوقع أن يساهم ردم الهوة الكاملة بين الرجال والنساء في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 47 % في أفق 2025."[1] كما تشير عدة عوامل إلى ربحية قطاع السيدات بالنسبة للبنوك الإسلامية تتمثل في ما يلي:[2]

1. **زيادة الحصة السوقية للبنك الإسلامي** من خلال استهداف المرأة والمشروعات المملوكة لها؛
2. **الولاء:** تتميز المرأة بالولاء للبنك الذي تتعامل معه إذا كانت راضية عن الخدمة المقدمة وتفضل بناء علاقات طويلة الأمد مع البنك؛
3. **زيادة معدلات الإدخار لدى النساء** : فالسيدات تدخر أكثر من الرجال وودائعهن بالبنك تزداد بمعدل أسرع؛
4. **نسبة أقل من المخاطرة** : تنخفض نسبة عدم السداد والقروض المتعثرة عندما يستهدف البنك المزيد من النساء نظرا لأن السيدات أكثر وعيا بمخاطر الإقراض وأكثر حرصا على مواعيد السداد؛
5. **تأثير المرأة القوي على أفراد الأسرة** : قد تشجع المرأة أفراد أسرتها على فتح حسابات بالبنك والتعامل مع خدماته ومنتجاته؛

[1]: صندوق النقد العربي، **دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص20.

[2]: ياسمين عمرو سليمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

المبحث الثاني: توجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل المستدام

توجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الأصغر الإسلامي والتمويل المستدام بهدف تغطية فئة أكبر من العملاء من خلال إتاحة خدمات مالية تتناسب مع الإحتياجات التمويلية لهذه الفئة واستقطاب عملاء جدد من يفضلون التمويل المستدام الذي يأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على البيئة.

المطلب الأول:التمويل الأصغر الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي

تبنت العديد من الدول العربية والإسلامية منهج التمويل الإسلامي الأصغر، لدعم المشاريع الريادية والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال إلزام البنوك بتخصيص جزء من محفظتها التمويلية لدعم هذا النوع من المؤسسات بما يضمن عدم لجوئها إلى قنوات التمويل غير الرسمية، وإدراجها ضمن مظلة الشمول المالي.

الفرع الأول: تعريف التمويل الأصغر الإسلامي

التمويل الأصغر "بمفهومه الواسع يقصد به تقديم مجموعة من الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الدخول للمؤسسات المالية الرسمية، أما التمويل الأصغر بمفهومه الضيق فيقتصر على إتاحة التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا الذين لا يستطيعون الحصول على الأموال من المؤسسات الرسمية من أجل تقليل وطأة الفقر وتحسين مستواهم المعيشي."[1]

ومنه فإن التمويل الإسلامي الأصغر يتمثل في" تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، والادخار، وتحويل الأموال...وغيرها بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وبذلك نجد أن هناك اتفاقاً بين التمويل التقليدي الأصغر والتمويل الأصغر الإسلامي في أن كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر والمساهمة في التنمية." [2] ويتمايز التمويل الأصغر الإسلامي عن التمويل الأصغر التقليدي في النقاط التالية:[3]

---

[1]:احمد زين العابدين يسن بريمة، **التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان:** بحث ميداني، الفكر المحاسبي، المجلد20، العدد2، 2016، ص711.

[2]: بن عزة هشام، عبد الحميد بن شيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة –نماذج عالمية ناجحة–**، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد1، جوان2020، ص119.

[3]: ملالة إيمان، **التمويل الإسلامي الأصغر في السودان تجربة بنك فيصل الإسلامي**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد4، العدد2، ص126.

- التمويل التقليدي الأصغر يقوم على الإقراض بفائدة في حين أن التمويل الأصغر الإسلامي يقوم على أساس المشاركة بين الطرفين وفقا لقاعدة الغنم بالغرم؛
- التمويل التقليدي الأصغر ليس موجها لمن هم أكثر فقرا لقيامه على مبدأ الضمانات عكس التمويل الأصغر الإسلامي الذي يركز على المؤهّلات التي حددها الشارع الحكيم؛
- يعتمد التمويل التقليدي الأصغر في تمويله للمشاريع الإستثمارية على عنصر الملاءة الإئتمانية في حين أن التمويل الأصغر الإسلامي يقوم على أساس الجدارة الإقتصادية للمشروع الممول؛
- التمويل الأصغر الإسلامي يعتمد على مجموعة متنوعة من الصيغ تتلائم مع كل أوجه النشاط الإقتصادي في حين أن التمويل التقليدي الأصغر يقوم على أساس صيغة واحدة وهي الإقراض بالربا؛

الفرع الثاني: عملاء التمويل الأصغر الإسلامي

يعتبر الأشخاص الطبيعيين من ذوي الدخول المنخفضة الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية هم العملاء المثاليون للتمويل الأصغر، ويندرج ضمن ذلك أصحاب المهن الحرة(مثل العاملين في بيع التجزئة في الشارع، عمال البناء،...) وأصحاب المشاريع العائلية. وعملاء التمويل الأصغر هم أفراد فقراء تتصف أوضاعهم المالية بالهشاشة وعدم الإستقرار، فلا يمكنهم أن يلتزموا تجاه بعض المتطلبات الحياتية مثل مرض أحد أفراد الأسرة، أو مصاريف التعليم، وهم يختلفون عمن يمتلكون دخلا ماليا ثابتا نسبيا ويتمكنون بناء على ذلك من الإستفادة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك التجارية فكلما كان الشخص أفقر كلما كانت احتمالية وصوله إلى هذه المؤسسات أقل." [1] وعليه فإن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء النشيطين اقتصاديا أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على الوصول الى مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصة اقتصادية ومهارات أعمال حيث لا يجب أن تستخدم الأموال التي يتسلمونها لأغراض الإستهلاك بل لأغراض الإنتاج."[2]

الفرع الثالث:دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق الشمول المالي

يمثل التمويل الإسلامي الأصغر نقطة إلتقاء صناعتين تنموان بشكل سريع: التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، حيث أن للتمويل الأصغر القائم على الشريعة القدرة ليس فقط على الإستجابة للطلب غير الملبى ولكن أيضا على الجمع بين المبدأ الإجتماعي الإسلامي الذي ينادي برعاية الناس الأقل حظا في الحياة وقدرة التمويل الأصغر على توفير النفاذ المالي إلى الطبقات الفقيرة المسلمة التي ترفض حاليا منتجات

[1]:احمد فؤاد حسب الله، **تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج11، ع4، 2020، ص ص350-351.

[2]: احمد زين العابدين يسن بريمة، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

التمويل الأصغر التي لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية، أو أولئك الذين يلجئون إلى المنتجات التقليدية رغم أنهم يفضلون منتجات التمويل الأصغر الإسلامي." [1] كما تعتبر "عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والإقتصادية، حيث أن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، وبالتالي في تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل."[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن التمويل الأصغر الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال "استهداف الأفراد الأشد فقرا، وحيث أن الفقراء ينفرون من الإستدانة، فإن تنوع صيغ التمويل المتوافق مع الشريعة التي توفر بدائل قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر كما لا تشترط على طالبي التمويل توفير ضمانات مقابل التمويل، يعني أن الكثير من الفقراء سيكونون على استعداد للإستفادة من هذا النوع من التمويل مقارنة بالتمويل الأصغر التقليدي الذي عادة ما يتطلب توفير الضمانات التي تعد حاجزا أمام الفقراء ومحدودي الدخل في الحصول على الخدمات المالية."[3]

المطلب الثاني: التمويل الإسلامي المستدام أداة لتعزيز الشمول المالي

تعد التنمية المستدامة إحدى الأهداف الرئيسية التي يسعى أي مجتمع إلى تحقيقها، فهي تعد بمثابة حلقة وصل بين الأجيال، حيث تعرف كل جيل بمسؤولياته اتجاه الجيل القادم.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

رغم النشأة المبكرة لمفهوم الإستدامة وبعض تطبيقاتها إلا أن هذا المفهوم تطور مؤخرا وأصبح محل اهتمام عالمي من خلال منظمة الأمم المتحدة، ويمكن توضيح مراحل تطور مفهوم الإستدامة في منظمة الأمم المتحدة من خلال الجدول رقم(4-6).

[1]:مجموعة شركات لويس بيرجر، **تجربة العراق مع التمويل الأصغر الإسلامي، العراق**، 2011، ص6.

[2]:حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربة المتحدة، اكتوبر2021، ص ص30- 31.

[3]:نفس المرجع السابق، ص17.

الجدول رقم(4–6) :تطور مفهوم الإستدامة في منظمة الأمم المتحدة

السنة	الحدث	أهم النتائج
1972	مؤتمر استوكهولم	أول حدث دولي يعترف بالاستدامة على المستوى العالمي، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، واعتمد المؤتمر إعلان ستوكهولم حول البيئة الإنسانية، لكن ظلت التنمية تساوي النمو الاقتصادي الوطني.
1987	تقرير برونتلاند	صدر التقرير بعنوان"مستقبلنا المشترك" والمعروف أيضا بتقرير برونتلاند باسم رئيس اللجنة رئيس الوزراء النرويجي حينها، وجاء من هنا أول تعريف للتنمية المستدامة بأنها التي"تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".
1992	قمة ريو"قمة الأرض"	تميزت القمة بحضور قادة العالم كلهم تقريبا في مداولاتها، وخرج إعلان ريو ب 27 مبدءا، ومن هذه المبادئ ما يؤكد ضرورة ربط حماية البيئة بعملية التنمية، وتم إنشاء لجنة التنمية المستدامة لاستعراض ورصد التقدم المحرز كل خمس سنوات.
2000	قمة الألفية	كانت لرسم رؤية للقضاء على الفقر المستمر ومعالجة القضايا التي تعيق مسيرة التنمية الشاملة، وتشكلت الرؤية "إعلان القمة" الذي شمل ثمانية أهداف إنمائية للألفية يسعى لتحقيقها بحلول 2015.
2012	مؤتمر ريو + 20	كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر"المستقبل الذي نريده" تتضمن تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة والتطرق لمواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، واقر المؤتمر ضرورة الحاجة لنموذج جديد للتنمية لمعالجة القصور في الخطط السابقة خصوصا مع اقتراب العام 2015 وزيادة السكان الذين يعيشون في فقر، والتوافق على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنشاء فريق عمل لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.
2015	أهداف التنمية المستدامة	بعد سلسلة من الاجتماعات للجان وفرق العمل التي تم تشكيلها في مؤتمر ريو+ 20، اعتمدت قمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة المتمثلة ب 17 هدفا* و 169 مقصدا وهي ما سميت بأجندة 2030 للتنمية المستدامة، وتعتبر هذه الأهداف خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع والتي تسعى لتحقيقها بحلول العام2030.

المصدر: إبراهيم حسن جمال، **الابتكار الأخضر كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر(2014–2018)**، Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد 26، العدد 121، ص202.

ورد أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير مؤتمر بروتلاند عام 1987 حيث عرف التنمية المستدامة على أنها"تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها." [1] أما تقرير الموارد العالمية الذي تم نشره في عام1992 فقد ميز بين مفهوم التنمية المستدامة عند الدول المتطورة والدول النامية حيث اعتبر أن التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعي تتمثل في السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الجبائية السائدة في الإستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة

*:تتمثل الأهداف17 للتنمية المستدامة في:1.القضاء على الفقر،2.القضاء على الجوع التام، 3.الصحة الجيدة والرفاه، 4.التعليم الجيد، 5.المساواة بين الجنسين، 6.المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7.طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، 8.العمل اللائق والنمو الإقتصادي، 9. الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية، 10.الحد من أوجه عدم المساواة، 11.مدن ومجتمعات محلية مستدامة،12. الإستهلاك والإنتاج المسئولان، 13.العمل المناخي، 14.الحياة تحت الماء، 15.الحياة في البر، 16.السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17.عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

[1] : https://www.unepfi.org/about/unep-fi-statement/(22/09/2021)

والتابعة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا."[1] وبصورة مختصرة يمكن تعريفها بأنها تلك التنمية التي تهدف إلى الإستثمار الأمثل للموارد بأفضل الوسائل لتحقيق رفاهية الأفراد دون المساس بمصالح الأجيال القادمة أو الإضرار بالبيئة، وهي بهذا المفهوم تشمل ثلاث عناصر أساسية:[2]

- "**العنصر الإقتصادي:** يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.
- **العنصر الإجتماعي:** يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهة الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
- **العنصر البيئي:** يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى ال نظم الايكولوجية والنهوض بها.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة: تقوم نظرية التنمية المستدامة على المبادئ التالية:[3]

1. الإنصاف: ويعني حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الإجتماعية ولكل الدول.

2. التمكين: ويعني أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم.

3. إزالة الفقر: يعد الفقر أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة إذ يعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة.

4. الديمقراطية: هي مبدأ حيوي من مبادئ التنمية المستدامة، فالناس الأحرار سياسيا يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط وصنع القرار.

---

[1]: كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010، ص ص11-12.

[2]: خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص118.

[3]: ناظم عبد الله عبد المحمودي وعبد الله احمد نصيف المحمدي، **تحليل إحصائي لبعض أهداف التنمية المستدامة في العراق للمدة2005-2012**، مجلة جامعة الإنبهار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد6، العدد12، 2014،ص219.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة عن المفاهيم التنموية السابقة بعدد من الخصائص نذكرها كالأتي:[1]

1. مستوى القياس: فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة(عالمي، إقليمي، محلي كلي، محلي جزئي)؛

2. البعد الزمني: فهي تهتم بتخطيط الحاضر والمستقبل لأطول فترة زمنية بعكس المفاهيم السابقة للتنمية التي لا تهتم بالبعد المستقبلي وتلبية احتياجات الأجيال القادمة، فهي ظاهرة جيلية؛ تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 و50 سنة.

3. المجالات المتعددة: حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل؛اقتصادية، وبيئية، واجتماعية. وتعد البيئة من أهم عناصر التنمية المستدامة، لأن البيئة والإعتبارات البيئية كانت مغيبة في جميع أنواع التخطيط التنموي والإقتصادي والإجتماعي؛

4. أشد تعقيدا من أي نوع من أنواع التنمية الأخرى: كونها تسعى إلى إيجاد توليفة متوازنة بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي، وتحاول تحقيق أقصى درجة من النمو في كل جانب من هذه الجوانب، وعليه لا يمكن بحال فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل مكوناتها.

5. تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع: فهي بالأساس تهدف إلى تلبية الإحتياجات الأساسية للأفراد من غذاء ومسكن وملبس وحق العمل والتعليم والصحة وكل ما يتعلق بتحسين حياتهم المادية والإجتماعية.

6. البعد النوعي للتنمية المستدامة: هي تنمية تراعي الحفاظ على القيم الإجتماعية والإستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع في الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة.

[1]: لتفصيل أكثر انظر:ياسر احمد السيد الجرف، ومحمد إبراهيم عطية موسى، **الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على إدارة الأرباح:دراسة تطبيقية**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد39، العدد1،ص18. محمد وحيد حسن وعلاء وجيه مهدي، **دور الإقتصاد الخفي في التنمية المستدامة–دراسة تحليلية–** ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الإقتصاد الخفي وإدارة الأزمات، الجزء2، 2020، ص366.

الفرع الثاني: التمويل المستدام

إن نمو"التمويل المستدام ومراعاة المعايير البيئية والإجتماعية ومعايير الحوكمة في القرارات الإستثمارية لجميع فئات الأصول، يوضح الأهمية المتزايدة التي يوليها المستثمرون للتحكم في الإنبعاثات الغازية وزيادة درجات حرارة الأرض اضافة إلى الإعتبارات غير المالية الأخرى. وتتراوح تقديرات قيمة أصول التمويل المستدام العالمية ما بين 3تريليونات إلى 31 تريليون دولار أمريكي." [1] وتقدر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن تحقيق أهداف اتفاقية باريس سيتطلب 6.9 تريليون دولار أمريكي سنويا على نطاق عالمي بحلول عام 2030."[2]

أولا: تعريف التمويل المستدام

يشير التمويل المستدام حسب المفوضية الأوروبية " إلى آلية أخذ الإعتبارات البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) في الإعتبار عند اتخاذ القرارات المالية ، بهدف زيادة الأنشطة والمشاريع الإقتصادية المستدامة ، على كل من مستوى الشركة ("استدامة الشركة") و مستوى الوسطاء الماليين مثل إدارة الأصول والصناديق وشركات الإستثمار وصناديق المعاشات التقاعدية التي توجه الإستثمارات إلى الشركات ، وتشير الإعتبارات البيئية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ ، والحفاظ على التنوع البيولوجي ، ومنع التلوث والإقتصاد الدائري. اما الإعتبارات الإجتماعية فتشمل قضايا عدم المساواة ، والشمولية ، وعلاقات العمل ، والإستثمار في رأس المال البشري والمجتمعات ، فضلاً عن حقوق الإنسان ، تلعب حوكمة المؤسسات العامة والخاصة ، بما في ذلك الهياكل الإدارية وعلاقات الموظفين والأجور التنفيذية دورًا أساسيًا في ضمان إدراج الإعتبارات الإجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار."[3] وتتعلق الإستدامة بضمان نجاح الأعمال على المدى الطويل، مع المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبيئة صحية ومجتمع مستقر، وتشمل استدامة المؤسسات المالية الأبعاد التالية:[4]

[1]:صندوق النقد العربي، **تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية2021**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية وصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص254.

[2] : Valdis Dombrovski et all, **The International Platform on Sustainable Finance**, **annual report**, october2020, p15.

[3] : Christos Koulovatianos, **Regulation of sustainable finance**, https://wwwen.uni.lu/fdef/fdef_house_for_sustainable_governance_and_markets/research_areas/regulation_of_sustainable_finance. (accessed 09,04,2021,12:25).

[4] : Mihir Kumar Roy & others, Sustainability **in Banking Industry**: **Which way to move?**, ASA University Review, Vol. 9 No. 2, July–December, 2015,p58.

- الإستدامة المالية للمؤسسة المالية وشركاتها العملية، حتى تتمكن من الإستمرار في تقديم مساهمة طويلة الأجل في التنمية؛
- الإستدامة الإقتصادية للمشاريع والشركات التي تمولها المؤسسة المالية من خلال مساهمتها في اقتصاديات الدول الضعيفة؛
- الإستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية؛
- الإستدامة الإجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر، والإهتمام برفاهية المجتمعات، واحترام حقوق الإنسان الأساسية؛

وتكمن أهمية التمويل المستدام في"دعم الإستقرار المالي والمصرفي، حيث أثبتت الدراسات أن دمج العناصر البيئية والإجتماعية وقواعد الحوكمة له تأثير ايجابي على أداء الشركات وتقليل نسب المخاطر، فضلا عن تعزيز الفرص الإستثمارية وضخ عملة أجنبية عن طريق جذب شريحة جديدة من المستثمرين، وتعزيز إصدار السندات الخضراء في ظل تزايد الإستثمار البيئي والإجتماعي."[1]

ثانيا:أدوات التمويل المستدام: تتمثل أدوات التمويل المستدام في ما يلي:

1. **"السندات الخضراء:** تتيح زيادة رأس المال والإستثمار في المشاريع الجديدة والقائمة، المحافظة على البيئية؛
2. **السندات الإجتماعية:** هي سندات استخدام العائدات التي تجمع الأموال للمشاريع الجديدة والقائمة ذات النتائج الإجتماعية الإيجابية، مثل الأمن الغذائي والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية؛
3. **سندات الإستدامة** : هي سندات تخصص عائداتها حصريا لتمويل أو إعادة تمويل مجموعة من المشاريع الخضراء الإجتماعية؛"[2]
4. **السندات الوبائية:** ترافق إصدار هذه السندات في الصين مع جائحة كوفيد 19،وهو هدف ذو شقين: توفير تمويل طارئ قصير الأجل للسيولة للبنوك، وإصدار أسهم صغيرة لمعدات الحماية الشخصية وغيرها من الإنفاق المتعلق بالرعاية الصحية."[3]

---

[1] :يحيى ياسين، **تعرف على عناصر التمويل المستدام وأهميته في تعزيز عملية التنمية**،2021/07/19، https://almalnews.com، تاريخ التصفح 22،06،2021، 15:26).

[2] :Asian Development Bank, **Primer on social bonds and recent development in Asia**, Asian Development Bank,2021, p5.

[3] : Valdis Dombrovski et all, op cite, p14.

تم إصدار أول سند أخضر عام 2007، وبلغ إجمالي"إصدار السندات الخضراء السنوية 250 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهو ما يمثل3.5 % من إجمالي إصدارات السندات العالمية."[1] ورغم ذلك فمع تداعيات جائحة كوفيد 19 أثبتت السندات الإجتماعية أنها الإبتكار المناسب في الوقت المناسب حيث بلغ عدد الإصدارات العالمية بين عامي 2019 و2020(الفرق بين حجم الإصدار خلال السنتين) من السندات الإجتماعية 146 إصدار مقارنة ب 107 إصدار من السندات الخضراء انظر الجدول رقم(4-7) وقد نمى سوق إصدار السندات الإجتماعية "بمعدل سنوي بلغ 28 % في عام2018 و 44 % في عام 2019، ليبلغ 179.4 مليار دولار أمريكي عام 2020، بزيادة ثمانية أضعاف عن 2019."[2]

الجدول رقم (4-7):تطور إصدار السندات الخضراء والسندات الإجتماعية وسندات الإستدامة خلال الفترة 2007-2020

السنوات	السندات الخضراء	السندات الإجتماعية	سندات الإستدامة	المجموع
2007	1			1
2008	7		1	8
2009	13	1		14
2010	55	1		56
2011	30	1		31
2012	22	4	2	28
2013	40	2		42
2014	134	3	5	142
2015	303	3	6	312
2016	257	14	13	284
2017	434	42	18	494
2018	543	34	31	608
2019	779	66	86	931
2020	886	212	152	1250
المجموع	3504	383	314	4201

Source: Asian Development Bank, **Primer on social bonds and recent development in Asia**, Asian Development Bank,2021, p15.

[1] : Ibid, p15.

[2] : Asian Development Bank, op cite, p1.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية الخضراء

أولا: تعريف الصكوك الخضراء

ظهرت فكرة الصكوك الخضراء لأول مرة في فرنسا عام 2012، وهي عبارة عن سندات إسلامية خضراء تستخدم فيها العائدات لتمويل مشروع محدد للبنية التحتية المستدامة بيئيا، والمشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيا، بالإضافة إلى الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء، والطاقات المتجددة، وكذا الإستثمار في البناء المستدام والعمارة الخضراء، مثل إنشاء مرافق لتوليد الطاقة المتجددة."[1] وتعد الصكوك الخضراء أداة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تضم خاصيتين:[2]

- **إسلامي:** وتعني التسمية الإسلامية أن الصكوك هي سندات بدون فوائد تحقق عوائد للمستثمرين، تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وبدلا من الفائدة يحصل المستثمرون على حصة متفق عليها من الأرباح الناتجة عن مجموعة الأصول الأساسية المملوكة جزئيا للمستثمرين.
- **اخضر:** تعني التسمية الخضراء أن الصكوك متوافقة مع أهداف السندات الخضراء. تستخدم عائدات السندات الخضراء في تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ.

ثانيا: تطور إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء

ارتفع الطلب المتزايد على الصكوك الإسلامية الخضراء عبر أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا منذ إصدار أول صك إسلامي أخضر في جوان 2017. " تمتلك الصكوك الخضراء القدرة على توجيه سوق التمويل الإسلامي البالغ 2تريليون دولار أمريكي نحو تمويل المشاريع الإستثمارية الخضراء والمستدامة. نما سوق الصكوك العالمية بحجم إصدار بلغ حوالي 100 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بمعدل نمو بلغ حوالي 18 % سنويا. وضمن هذا السوق تجاوز إصدار الصكوك الخضراء 4 مليار دولار أمريكي عام2019."[3] واعتبارا من سبتمبر2020، تم إصدار 10 مليار دولار من الصكوك الخضراء من قبل أربع دول مصدرة للصكوك، وهي اندونيسيا (5.5 مليار دولار أمريكي) والمملكة العربية السعودية(1.2 مليار دولار أمريكي)، والإمارات العربية المتحدة(1.2 مليار دولار أمريكي) وماليزيا(1مليار دولار أمريكي).ودول أخرى (1.1 مليار دولار أمريكي). تستحوذ منطقة أسيا والمحيط الهادي(اندونيسيا وماليزيا) على إصدارات الصكوك الخضراء بنسبة 64 %، انظر الجدول رقم (4-8).

---

[1]:حافظ زحل، عمر الشريف،**أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد3، العدد2، ديسمبر2018،ص ص58- 60(بتصرف).

[2] :Dina Azhgaliyeva, **Green Islamic Bonds**, Asian Development Bank Institute, 2021, p1.

[3] : Valdis Dombrovski et all, op cite, p p14- 15.

الجدول رقم(4-8): إصدارات الصكوك الخضراء في عام 2020

البلد	حجم إصدار الصكوك الخضراء(مليار دولار أمريكي)	نسبة إصدار الصكوك الخضراء(%)
ماليزيا	1	10
اندونيسيا	5.5	54
الإمارات العربية المتحدة	1.2	12
المملكة العربية السعودية	1.3	13
دول أخرى	1.1	11

Source : Dina Azhgaliyeva, **Green Islamic Bonds**, Asian Development Bank Institute, 2021, p3.

المبحث الثالث:الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية

تهدف الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة إلى تقديم خدمات مصرفية تتماشى والتقدم التقني الذي احرزه العالم اليوم، بالإضافة إلى الإحتياجات المتطورة والمتزايدة لجيل الألفية وكذا الحاجة إلى ابتكار خدمات مصرفية حديثة تتسم بسهولة الوصول انخفاض الكلفة والجودة العالية، كما تهدف تبني الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال تبنيها للتكنولوجيا الحديثة الى التقليل من التكاليف الناتجة عن إنشاء فروع جديدة في المناطق النائية، فبالإعتماد على الهاتف المحمول والإنترنت أضحى بإمكان البنوك الإسلامية أن تقدم خدماتها لشريحة واسعة من العملاء دون حاجة العميل إلى زيارة مقر البنك والتعامل معه.

المطلب الأول: حكم التعامل الشرعي بوسائل وآليات الإقتصاد الرقمي

يشهد الإقتصاد اليوم ثورة في تكنولوجيا المعلومات لا مثيل لها تميزت عن سابقاتها بانصهار" جميع التقنيات التي تم التوصل إليها، بحيث تداخلت العوالم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية وتم طمس الخطوط الفاصلة بينها."[1] فأصبحت الأجهزة التقنية المحمولة جزءا من حياة الإنسان ولا يمكنه الإستغناء عنها فهي بوابته نحو تصفح معاملاته سواء أكانت شخصية؛ حجز تذاكر السفر، و حجوزات الفنادق، وشراء السلع والخدمات، أو ما يتعلق بعمله، وفي ظل هذا الواقع الرقمي أصبح البشر يتواصلون بواسطة الهواتف المحمولة المتصلة بشبكة الإنترنيت الفائقة السرعة،كما أصبح الوصول إلى المعلومة أسهل مما كان عليه، بالإضافة إلى تحقيق انجازات غير مسبوقة في مجالات الذكاء الإصطناعي،الحوسبة الكمية، والربوتات، والمركبات ذاتية القيادة،وإنترنيت الأشياء، والطباعة الثلاثية الأبعاد، وتقنيات النانو، والتقنيات الحيوية.

[1]: أحمد سلام العبلاني، **عودة الثورة الصناعية الرابعة**، مجلة التقدم العلمي ، االعدد3، أكتوبر،الكويت، 2008، ص3.

الفرع الأول:مفهوم الإقتصاد الرقمي

يعتبر النفاذ الرقمي"حق من حقوق الإنسان، وله أثر مباشر في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويؤدي ضعف النفاذ الرقمي إلى خسارة 7.7 %من الناتج المحلي الإجمالي ، ورفع معدلات الفقر، وتراجع الصحة، وانخفاض الإنجاز التعليمي، ومحدودية المشاركة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ما يزيد التبعية الإقتصادية على مستوى الأفراد."[1]

أولا: تعريف الإقتصاد الرقمي*:عرف الإقتصاد الرقمي بأنه "التحويل الرقمي للنشاط الإقتصادي الذي يدمج البيانات والإنترنيت في عمليات الإنتاج والمنتجات والأشكال الجديدة للإستهلاك العائلي والحكومي وتكوين رأس المال الثابت، والتدفقات عبر الحدود، والمالية." [2] ويعمل الإقتصاد الرقمي "ضمن منظومة؛ قاعدته(الإنترنيت)، ومجال نطاقه التجارة الإلكترونية" [3]؛حيث يسهل مقارنة الأسعار بين البائعين والمشترين ويخفض تكلفة التعاملات، وعقبات الدخول"[4]، وركيزته الإنسان وليس الآلة "كونه المحرك الرئيسي للثروات والمستخدم الفعلي للتقنيات، ويناط به تحقيق النمو الإقتصادي المستدام." [5]

ثانيا: أبعاد الإقتصاد الرقمي :تختلف الثورة الصناعية الرابعة عن الثورات السابقة في ثلاث أبعاد رئيسية فكما هو معلوم أن الإقتصاد في ظل هذه الثورات الثلاثة السابقة انتقل من مرحلة اعتماده على مكننة الإنتاج، إلى تركيزه على ضخامة الإنتاج، ثم مرحلة أتمتة الإنتاج. وتتجلى أبعاد الإقتصاد الرقمي في الآتي:[6]

1. سرعة انتشار التقنيات المصاحبة لهذه الثورة(نموٌ أسِّي مقابل نمو خطي لسرعة انتشار التقنية المرتبطة بالثورات السابقة)؛

---

[1]: الإسكوا، **نشرة التكنولوجيا من اجل التنمية في المنطقة العربية افاق عالمية وتوجهات اقليمية** ، الأمم المتحدة، لبنان، 2018، ص ص29-30.

*: ظهر الإقتصاد الرقمي لأول مرة عام 1995 على لسان الكاتب الكندي دون تابسكوت Don Tapscott في كتابه المنشور باللغة الانجليزية بعنوان: The Digital Economy :Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence الإقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية. انظر: فضل عبد الكريم البشير، **دور الإقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي**، مجلة بيت المشورة، العدد 9، قطر، أكتوبر 2018، ص ص 27- 79.

[2]: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مخبر الأسواق الجديدة، الإقتصاد الرقمي الدليل الإسترشادي إلى بيئة تمكينية، 2018، ص9.

[3]: إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **تحو اقتصاد رقمي منضبط**، مجلة الإقتصاد الإسلامي، مجلة دورية محكمة تصدر عن بنك دبي الإسلامي، جوان 2020، ص ص 28- 35.

[4]: كامل فتحي كامل خضر و سمر وصفي علي المداح، **العلاقة بين الإقتصاد الرقمي وأمن المعلومات، دراسة تطبيقية على عينة من عملاء البنك الأهلي المصري**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، 2020/09/30، ص ص 121- 156.

[5]: إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[6]: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية**، صندوق النقد العربي، العدد 51، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص27.

2. اتساع نطاق وعمق تأثيراتها لتشمل كافة المجالات؛

3. قدرتها على إحداث تغيير جذري في أنظمة الإنتاج والعلاقات الإقتصادية وطريقة سير المجتمعات؛

الفرع الثاني:مكونات الإقتصاد الرقمي

تتسم الثورة الصناعية الرابعة ببزوغ تقنيات جديدة ساهمت في تغيير بنية النشاط الإقتصادي، ومن بين التكنولوجيات الرقمية نذكر الذكاء الإصطناعي، انترنيت الأشياء، الحوسبة الكمية، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الربوتات...وغيرها(انظر الشكل رقم(4-5). وسنركز على الركائز التي نعتقد أنها أثرت بشكل مباشر على عمل المؤسسات المالية والمصرفية كالذكاء الإصطناعي، وانترنيت الأشياء، وتقنية البلوكشين.

الشكل رقم(4-5): مكونات الإقتصاد الرقمي

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، **المكتب الإقليمي للدول العربية**، استشراف مستقبل المعرفة، الغرير للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر، ص3.

أولا: الذكاء الإصطناعي*:يشير مفهومه إلى "قدرة الكمبيوتر، أو الروبوت المدعم بكمبيوتر على معالجة المعلومات والوصول إلى نتائج مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشاكل"[1]،وعادة ما ينظر لذكاء الإصطناعي على أنه "مرادف للتعلّم الآلي الخاضع للإشراف العميق.[2] ومن المتوقع أن تصل الإيرادات العالمية من سوق الذكاء الإصطناعي إلى 97.9 مليار دولار أمريكي بحلول

*: الذكاء الإصطناعي مصطلح صاغه "الأستاذ في جامعة ستانفورد جون مكارثي في عام 1956، الذي يشير إلى إنشاء أجهزة أو برمجيات ذكية ، قادرة على تكرار السلوكيات "البشرية" مثل التعلم وحل المشكلات. انظر:

Shanhong Liu, **Artificial Intelligence** ,Mar 13, 2020
https://www.statista.com/topics/3104/artificial-intelligence-ai-worldwide/(accessed22,02,2021,15:23).

[1]: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، **استشراف مستقبل المعرفة**، الغرير للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر، ص9، (بتصرف).

[2] : WIPO, **Artificial Inteligence and intelectual property**, availlable at:https://www.wipo.int/about-ip/en/artificial-intelligence/(accessed28,02,2021, 14:20).

عام2023 ."[1] وعلى مستوى الدول تشير" تقديرات دراسة استقصائية عالمية أجريت عام 2018 إلى أن الذكاء الإصطناعي سيساهم بنحو 26.1 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين بحلول عام 2030 و14.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الشمالية، و 13.6 %من إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة .[2] وفي المجمل، وبحسب دراسة "لبرايس ووتر هاوس استخدمت منهجية النمذجة الإقتصادية والمحاكاة لتقدير الأثر الإقتصادي للذكاء الإصطناعي على الإقتصاد العالمي، من المتوقع أن تسهم تقنيات الذكاء الإصطناعي في زيادة مستويات الناتج العالمي بنحو 15.7 تريليون دولار عام 2030، انظر الشكل رقم (4-6)، بما يشكل نموا في مستويات الناتج العالمي بنسبة 14 % مقارنة بالمستويات المسجلة حاليا ويساوي فعليا مجموع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الصين والهند مجتمعتين، بما يجعل هذه الصناعة من أهم الفرص الإستثمارية في مجتمع الأعمال."[3]

الشكل رقم(4-6): المكاسب الإقتصادية المتوقعة من تقنيات الذكاء الإصطناعي على المستوى العالمي الوحدة(تريليون دولار)

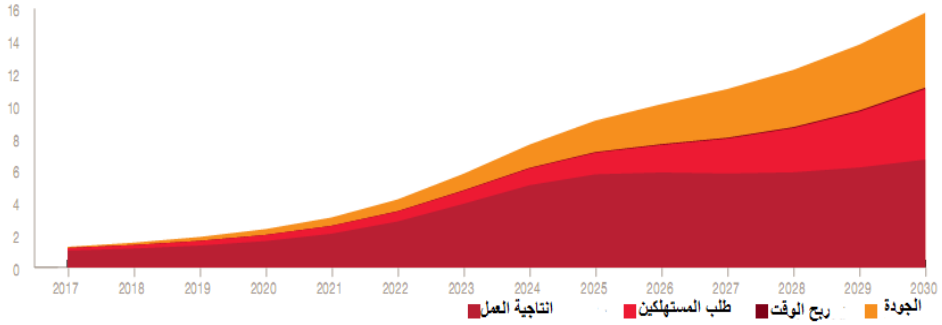

Source: Sizing the prize PwC's Global Artificial Intelligence Study: **Exploiting the AI Revolution What's the real value of AI for your business and how can you capitalise?**, 2017,p5.

[1] : Shanhong Liu , **Artificial Intelligence and software market growth forecast worldwide 2019– 2025**,(17/08/2020) / https://www.statista.com/topics/6457/internet-of-things-iot-in-the-nordics/ (accessed 22, 02,2021,19:20).

[2] :Shanhong Liu, **Artificial Intelligence and software market growth forecast worldwide 2019– 2025**, (2020, 8 17). https://www.statista.com/statistics/607960/worldwide-artificial-intelligence-market-growth/(accessed 12,02,2021,12:45).

[3]: هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، **مشروع بحثي حول انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة:الذكاء الإصطناعي**، صندوق النقد العربي، الإمارت العربية المتحدة، 2021، ص26.

ثانيا: إنترنت الأشياء: يتجسد مفهوم إنترنيت الأشياء* في كونه "نظام يتألف من أجهزة حوسبة مترابطة وآلات ميكانيكية ورقمية، وأشياء جرى تعريفها في النظام من خلال أرقام تعريفية، وتم تزويدها بالقدرة اللازمة لنقل البيانات عبر شبكة الإنترنيت"[1].

ومن المتوقع أن يزداد الإنفاق العالمي على إنترنت الأشياء ليصل إلى "1.1 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2023"[2]، ليصل عدد الأجهزة المتصلة بشبكة الانترنت 75 مليار جهاز بحلول عام2025"[3]محدثة بذلك ثورة من البيانات والمعلومات للمستهلكين، والمصنعين، ومقدمي الخدمات. كما يقدر "معهد مكنزي جلوبال" أن يتراوح التأثير الإقتصادي لإنترنت الأشياء بين 3.9 و 11.1 تريليون دولار خلال نفس السنة."[4] و يوضح الشكل رقم (4-7) ارتفاع العائدات المتوقعة من إنترنت الأشياء بثلاث مرات مابين عامي 2020 و 2025 أي، 906مليار دولار خلال عام 2025 مقابل 381 مليار دولار عام 2020.

الشكل رقم(4-7): إجمالي الإيرادات المتوقعة من إنترنت الأشياء بين عامي 2020 و2025 الوحدة: مليار دولار

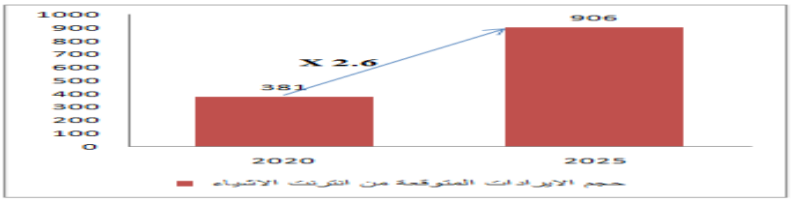

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

GSMA Inteligence: **Global Mobile Trends 2021 Navigating Covid 19 and bayond**, 2020,p30.

---

*: يعتبر كيفن اشتون ؛المؤسس المشارك لمركز التعريف التلقائي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أول من استعمل مصطلح إنترنيت الأشياء وذلك في عرض تقديمي قدمه لشركة بروكتر اند غامبل(P&G) في عام 1999، بغية جلب معرف تردد الراديو(RFID) إلى انتباه الإدارة العليا لشركة P&G. كما ظهر هذا المصطلح أيضا في نفس السنة في كتاب لنيل جيرشينفيلد؛ أستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بعنوان"عندما تبدأ الأشياء في التفكير"، حيث لم يقدم تعبيرا دقيقا عنه، واكتفى بتقديم رؤية واضحة عن اتجاه إنترنيت الأشياء. انظر: أسماء بنت علي السلامية وماريا بنت عبد الله المعمرية، **تحليل النتاج الفكري لمصطلح إنترنيت الأشياء في قاعدة بيانات SCOPUSللفترة (2010-2018)**، مجلة الدراسات المعلوماتية والتكنولوجية، العدد1، 2020، ص ص 1-10.

[1]: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، **نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2018**، الأمم المتحدة، بيروت، 2019، ص ص 12، 13.

[2] : Tankovska, H: **Intenet of thing IOT in the nordics**, 9 30, 2020, https://www.statista.com/topics/6457/internet-of-things-iot-in-the-nordics/ (accessed22, 2, 2021,13:30).

[3] : IRENA: **Internet of Things innovation landscape brif**, Abu Dabi, 2019, p9.

[4] : Mckinsey& Co: **The internet of things:Mapping the valu beyond the hype**, 2015, https://www.mckinsey.com/Unlocking_the_potential_of_the_Internet_of_Things_Executive_summary (accessed 22, 2, 2021,12:00).

6. تقنية البلوك تشين:تقنية سلسلة الكتل أو قواعد البيانات المتسلسلة أو البلوكشين أو البلوك تشين، "هي نوع خاص من السجلات الموزّعة يرتكز على أساس تقني مخصص، حيث تنشئ سجلا غير قابل للتغيير وتحتفظ به شبكة لا مركزية كما تُعتَمد كل السجلات بالإجماع (ب إستخدام خوارزميات)، حيث تسمح للمستخدمين بالإطلاع على المعطيات (شفافية) ومشاركتها مع أطراف أخرى(مما يوفر أمانا وحماية المعطيات)، فضلا عن تتبع المعاملات وانجازها بسرعة وكفاءة (تقليل التكلفة) وما يترتب على ذلك من تقليل درجة عدم اليقين والمخاطرة في المعاملات ."[1] اشتهرت هذه التقنية كنظام أساسي لتشغيل العملات الإفتراضية. ووفقا لشكل رقم(4-8) قدر حجم السوق العالمي لتقنية البلوك تشين ب 3.67 مليار دولار أمريكي في عام 2020. ومن المتوقع أن يصل إلى 39.7 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025 ليتوسع بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 67.3 % خلال الفترة 2020 -2025.

الشكل(4-8): حجم السوق العالمي لتقنية البلوك تشين الوحدة مليار دولار أمريكي

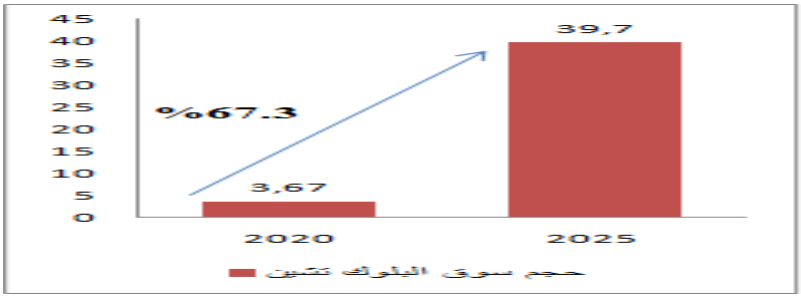

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-Grand View Reasearch:**Blockchain Technology Market Analysis Report 2021-2028**, 2021,p3 https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/blockchain-technology-market (accessed 20, 3, 2021,11:20).

-Market & Market :**Blokchain Market**, 5, 2020/https://www.marketsandmarkets.com/Market-Reports/blockchain-technology-market-90100890.html (accessed 20, 3, 2021,11:00).

[1]: عبد الكريم احمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها على الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ،2019، ص ص47-48.

الفرع الثالث:حكم التعامل الشرعي بوسائل وآليات الإقتصاد الرقمي

أدى التطور التقني الحاصل في الإقتصاد إلى ظهور عقود جديدة يتم إبرامها بأدوات الإقتصاد الرقمي، ولأن الشريعة الإسلامية لا تعارض التطور، والتجديد، وإنما تسعى إلى إيجاد اقتصاد رقمي منضبط بضوابط الشريعة الإسلامية. فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي القرارين؛ 52(6/ 3)؛ القاضي بجواز إجراء العقود بآلات الإتصال الحديثة، والقرار 108(2/12)؛ الذي أجاز إصدار بطاقات الائتمان غير المغطاة والتعامل بها ، وفي نفس الخصوص أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 38 الذي تناول وبشكل مستفيض شروط إبرام العقود بواسطة الإنترنيت، بدءا بإنشاء المواقع التجارية على شبكة الإنترنيت، ووصولا إلى بيان الأحكام المتعلقة بحماية التعاملات المالية التي تبرم على الشبكة. كما أصدرت نفس الهيئة المعيار رقم 2 الخاص ببطاقة الحسم وبطاقة الائتمان.

الجدول رقم(4-9): حكم التعامل الشرعي بوسائل وآليات الإقتصاد الرقمي

المسالة / قرار الهيئات الشرعية العليا	مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي			هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	
	تاريخ انعقاد الدورة	رقم القرار الصادر			
		رقم القرار	مضمون القرار	رقم المعيار	نطاق المعيار
مسالة1: بيان حكم إجراء العقود من خلال الأجهزة الالكترونية في مكانين متباعدين	دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17 إلى 23 شعبان 1410 الموافق 14- 20 مارس 1990	(3 /6)52	"جواز إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة" [1] باستثناء بعض العقود كالنكاح، والصرف، والسلم، وأشار إلى ضابط كل معاملة مع كل عقد في القرار.	المعيار 38	يتناول المعيار مختلف الأحكام الشرعية المتعلقة بإبرام العقود، والتعاملات المالية باستخدام الإنترنيت، وبيان ما ينبغي على المؤسسات مراعاته في هذا الشان.
مسالة2: بيان حكم التعامل بالبطاقات الائتمانية واعتماد أجهزة الدفع الالكتروني	دورة مؤتمره الثانية عشر بالرياض في المملكة العربية السعودية، من 25جمادى الآخرة 1421هـ إلى 1 رجب1421هـ الموافق ل 23-28 سبتمبر2000	(2/12)108	جواز إصدار بطاقات الائتمان غير المغطاة والتعامل بها إذا لم تتضمن زيادة ربوية على أصل الدين.**	المعيار 2الخاص ببطاقة الحسم وبطاقة الائتمان	يتناول هذا المعيار بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان التي تصدرها المؤسسات لعملائها، ليتمكنوا بواسطتها من السحب من أرصدتهم نقدا، أو الحصول على قرض، أو دفع أثمان المشتريات والخدمات كما يبين أيضا الضوابط الشرعية للتعامل بها.

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:https://www.iifa-aifi.org وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،(2017). المعايير الشرعية (1-58)، البحرين.

أجلّ مُجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: 07-09 ربيع الأول 1441هـ، الموافق ل 04-06 نوفمبر 2019م، وفي القرارين؛ رقم 230(1/24) الخاص بحكم العقود الذكية SMART CONTRACTS ، والقرار رقم (237/(24/8): الخاص بالعملات الإلكترونية، البت في الموضوع إلى حين عقد ندوة

[1]: الشيخ علاء الدين زعتري، مرجع سبق ذكره، ص22.

**: عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي بطاقة الائتمان غير المغطاة بأنه: مستند يعطيه مصدره(البنك المصدر) لشخص طبيعي أو اعتباري(حامل البطاقة) بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع أو الخدمات، ممن يعتمد المستند(التاجر) دون دفع الثمن حالا لتضمنه إلتزام المصدر بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر، ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية،وبعضها يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة، وبعضها لا يفرض فوائد، انظر القرار رقم 108(2/12)،https://www.iifa-aifi.org

متخصصة في العقود الذكية، وبعد البت في موضوع العملات المرمزة(المشفرة). واكتفى بإعطاء ممهدات وتعريفات حول الموضوع.

المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية ودورها في رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية

مواكبة الصناعة المصرفية الإسلامية لتطورات التكنولوجية المالية واقع فرضته الحاجة المتجددة للأفراد أي العملاء، وكذا طبيعة العميل نفسه الذي أصبح الهاتف المحمول والإنترنت جزءا من حياته اليومية. فأضحى إلزاما على الصناعة المصرفية الاسلامية عصرنة خدماتها بما يتماشى والرؤية الجديدة للعملاء.

الفرع الأول: ماهية التكنولوجيا المالية (Fintech)

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية(Fintech): الFintech*مصطلح عرف على نطاق واسع كاختصار للتكنولوجيا المالية، ويدل على استخدام التقنيات المالية الحديثة عند تقديم الخدمات المالية. ويعمل إدراج التكنولوجيا المالية الحديثة في الصناعة المصرفية على تحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية وتقديمها بصورة أسرع وأسهل وذات تكلفة منخفضة، تسمح لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها. "ويصنف مجلس الإستقرار المالي الت كنولوجيا المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسية بما يشمل: 1. خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية، 2. خدمات الإيداع والإقتراض وحشد التمويل، 3. خدمات التأمين، 4. خدمات إدارة الإستثمار، 5. خدمات دعم السوق"[1]. ووفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي:[2]

- خدمات الائتمان وتتضمن الودائع، التمويل الجماعي، الإقراض، الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول وسجل الائتمان؛
- خدمات الدفع، المقاصة، والتسويات : تتضمن التحويلات النظير، العملات الرقمية، شبكات تحويل القيمة، تداول العملات الأجنبية، ومنصات التبادل التجاري الرقمي؛

---

*:حسب معهد البحوث للاستثمارات الرقمية في العاصمة البوبندية دبلن فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الإختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للإستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.انظر: وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة** ، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص ص 13-14.

[1]: صندوق النقد العربي، **التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة**، تقرير مرصد للتقنيات المالية الحديثة للدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص5.

[2]: سالم محمد معطش جمعان العنزي، **دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19**، دراسة ميدانية على البنوك الكويتية،www.semanticscholar.org (تاريخ التصفح12،02،2020، 13:25).

- خدمات إدارة الإستثمارات: تتضمن التداول عالي التواتر، المتاجرة عن بعد، الإستشارات الآلية؛
- خدمات دعم السوق المالي : تتضمن بوابات البيانات، النظام البيئي؛ البنية التحتية، المصادر المفتوحة، واجهات برمجة التطبيقات، تطبيقات البيانات؛ تحليل البيانات الكبيرة، النمذجة التنبؤية تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع؛ سلسلة البلوكات، العقود الذكية، أمن المعلومات؛هوية العميل، التوثيق، الحوسبة السحابية، تطبيقات الهاتف المحمول، والذكاء الإصطناعي.

ثانيا: حجم الإستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية: ازداد الإهتمام العالمي بالإستثمار في مجال التكنولوجيا المالية، وتم إبرام العديد من الصفقات في هذا المجال ، وأصبح من القطاعات المهمة التي يعول عليها الكثير من الدول "لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو ملياري نسمة من الأشخاص غير المشمولين ماليا ."[1]

عالميا، ارتفع الإستثمار في مجال التكنولوجيا المالية بشكل كبير بين النصف الثاني من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 حيث ارتفع من 4.5 مليار دولار إلى 7.5 مليار دولار. وأرجع المحللون السبب إلى زيادة الإعتماد على الحلول الرقمية بسبب جائحة كوفيد.

الشكل رقم(4-9): إجمالي الإستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية من 2018 إلى 2021

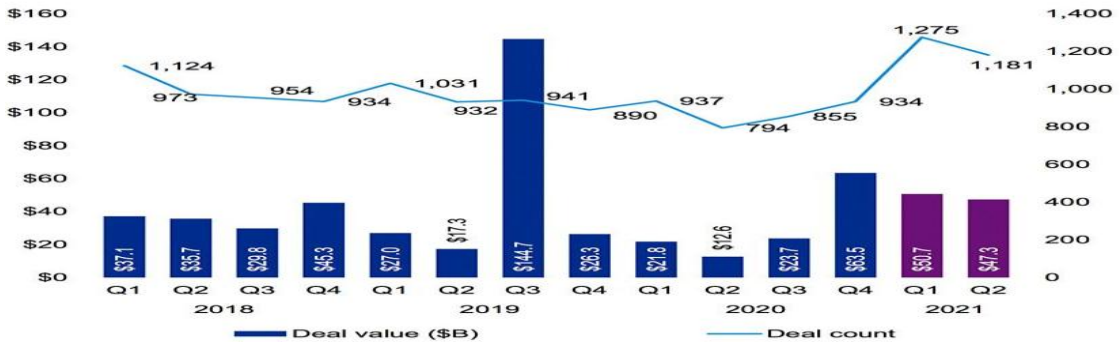

Source: KPMG, **6 charts on deals and investments in the global Fintech market**,02/09/2021 https://www.consultancy.eu/news/6714/6-charts-on-deals-and-investments-in-the-global-fintech-market(accessed11,09,2021,15:23)

أما في الدول العربية، وحسب صندوق النقد العربي فقد بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة من قبل بنوك الدول العربية المركزية 85 شركة في عام 2018(من قبل ستة دول) مقارنة ب 34 شركة عام 2017 (من قبل ثلاثة دول) ."[2] ونحو 82 شركة اضافة إلى 19بنكا في الجزائر تقدم خدمات الدفع الإلكتروني في عام 2019 في تسع دول عربية (الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وسورية والعراق

[1]: صندوق النقد العربي: **التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، مرجع سبق ذكره، نفس ص.

[2]: صندوق النقد العربي: **تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية2019**، مرجع سبق ذكره، ص168.

ولبنان وليبيا والمغرب). وقد بلغ إجمالي عدد المنافذ التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني نحو 178 ألف منفذ تم من خلالها اجراء141 مليون معاملة خلال نفس السنة." [1]وبلغ إجمالي الإستثمارات في الشركات العربية الناشئة " 893 مليون دولار من الإستثمارات الخاصة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة. وقد شكلت الإستثمارات الخاصة بدول الخليج في شركات التكنولوجيا المالية على مدار السنوات العشر الماضية نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي(0.007 %) بالمقارنة بالأسواق الناشئة(0.07%) وكذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي (0.03 %)."[2]

الفرع الثاني: دوافع وأهمية تبني الصناعة المصرفية الإسلامية للتكنولوجيا المالية

أولا: دوافع تبني الصناعة المصرفية الإسلامية للتكنولوجيا المالية: يعزى سبب تبني البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء استخدام التكنولوجيا المالية إلى الأسباب التالية:[3]

1. أزمة البنوك وإعادة الرسملة: أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي، حيث تشير الدراسات إلى أن 70 % من الناس في العالم لا يثقون بحكومتهم أو بنوكهم وتحديدا لوحظ تراجعت نسبة ثقة المواطن الأمريكي في البنوك من 60 % سنة 1979 إلى 27 % سنة 2014. كما عقب هذه الأزمة ارتفاع اً في مستوى القواعد التنظيمية والرقابية للخدمات المالية؛ "قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون FATCA ، وبازل III، ومتطلبات اعرف عميلك التي فرغت البنوك من جميع أنواع الإبتكار، كما خضعت البنوك لغرامات وعقوبات عدم الإمتثال من قبل الجهات التنظيمية ما سمح للشركات الناشئة في التكنولوجيا بدخول السوق ومنافسة البنوك في العمليات التقليدية التي تقدمها، بالإضافة إلى ابتكار خدمات جديدة.

2. التحول نحو نموذج التركيز على العميل: تقوم الشركات الناشئة في التكنولوجيا Start up بخلق نماذج عمل مالية تتجاوز الهياكل المالية البنكية التقليدية،كما تقدم وسائل أكثر كفاءة تتمحور حول خدمة احتياجات العملاء المتطورة؛

3. التحول المتزايد في التركيبة السكانية وزيادة الإعتماد على خدمات الهاتف المحمول: يتميز جيل الألفية بأنه جيل نشأ على استخدام وسائل التكنولوجيا، فهذا النوع الجديد من المتعاملين، يصعب

---

[1]: صندوق النقد العربي: **التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]: بوابة الشمول المالي للتنمية: **ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي: التطورات العالمية والآفاق العربية**18 /2019/04، https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abtkarat- altknwlwjya-almalyt-walshmwl-almaly(تاريخ التصفح18،2021،02، 17:50).

[3]:خلج آمنة، عبو عمر، مرجع سبق ذكره، ص 117.

إرضاؤه ، خصوصا و أن الأجهزة المحمولة أصبحت تتيح نموذجا جديدا للدفع، وتقدم خدمات شخصية للعملاء. ومازال العملاء يستمرون بتوقع المزيد من البنوك التي يتعاملون معها؛ فهم يريدون خدمات سريعة سهلة التطبيق، وبتكاليف معقولة، وبشفافية. وحسب الشكل رقم(4-10) فقد ساهمت تقنيات وخدمات الهاتف المحمول بنحو5.7 % من الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2019، ومن المتوقع أن يشترك أكثر من ثلثي السكان في المنطقة في خدمات الهاتف المحمول بحلول عام 2025، ليبلغ 458 مليون مشترك مقابل 394 مليون مشترك عام 2019 ويتوقع أن تقدر نسبة الإختراق أو انتشار المشتركين في خدمات الهاتف المحمول ب 68 % سنة 2025.

الشكل رقم(4-10) : تطور عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2019 و2025 (الوحدة المليون)

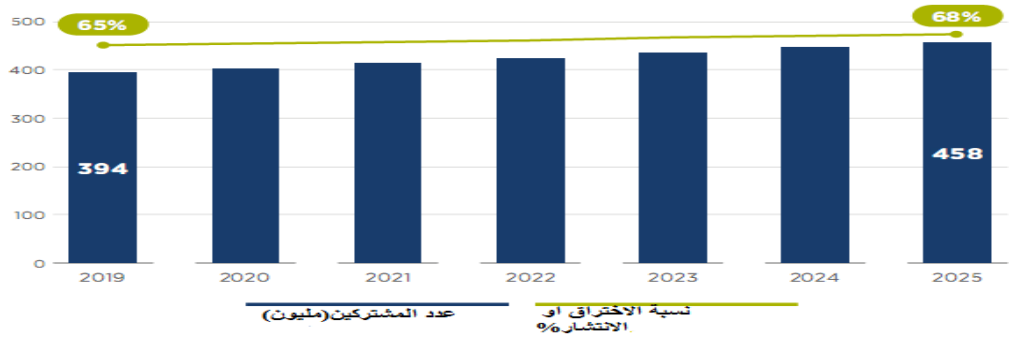

Source: GSMA Intelligence: **The Mobile Economy Middle East &North Africa**, 2020,p12.

ثانيا:أهمية التكنولوجيا بالنسبة للعمل المصرفي الإسلامي: يساهم إدخال التكنولوجيا المالية في أعمال ونشاط الصناعة المصرفية الإسلامية، تحقيق المزايا التالية:[1]

1. **زيادة الكفاءة:** بمساعدة التقنيات المالية يمكن تقديم خدمات ذات جودة عالية، وسريعة للعملاء.
2. **معالجة المعلومات:** يتيح التحول الرقمي للبنوك رؤية واضحة لعملائها؛ لأن احتضان التقدم التكنولوجي سيمكنها من التحكم في الزيادات الهائلة في بيانات العملاء وبيانات البيئة المحيطة في عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الرقابة الداخلية.
3. **خفض التكلفة:** يساهم تخفيض تكلفة المعاملات في تحقيق العدالة بين مقدمي ومستخدمي السلعة أو الخدمة فعندما تكون تكلفة الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمة أو السلعة، بالطرق التقليدية عالية فإنه يتاح للبعض فقط فرصة اتخاذ القرار بالشراء أو الإستفادة من الخدمة بحسب قدرتهم المالية على الحصول على المعلومات بشأنها. وتعرف هذه المواقف بإسم نقص تناظر المعلومات بين البائع والمشتري، وفي غياب الثقة والشفافية، لا تتم الكثير من المعاملات.

[1]: نفس المرجع السابق، ص118.

4. الدقة: باستخدام التكنولوجيا يمكن إجراء عمليات المقاصة بين البنوك وتسوية المعاملات بين البنك وفروعه وغيرها من المعاملات بسرعة وبشكل صحيح.

5. خدمة العملاء: أي تمكين العملاء من الوصول إلى جميع منتجاتهم (بطاقة الائتمان، الحساب الجاري...) من خلال تسجيل دخول واحد دون الحاجة إلى زيارة فروع البنك . فشبكات الوكلاء ونقاط البيع وغيرها من الأنشطة القائمة على التكنولوجيا تتيح للأفراد إجراء الكثير من المعاملات الأساسية، مثل المدفوعات من شخص لآخر، ودفع الفواتير والإيداع، وغير ذلك... دون الحاجة إلى زيارة فرع بنكي.

6. سهولة الإتصال: استخدام التقنيات المالية الحديثة(مثل البيانات الضخ مة، والحوسبة السحابية) في المؤسسات المالية، واستخدام الإنترنت كأداة رئيسية لتحقيق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والقدرة على تحمل تكاليفها ، حيث تتيح شبكة الإنترنت إمكانية الإتصال ، فهي تربط بين الآلاف من أجهزة الكمبيوتر التي يمكنها العمل على مدار 24 ساعة في اليوم على وطول السنة.

المطلب الثالث: رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية

تشير الرقمنة إلى تحول البيئة الإقتصادية التقنية والعمليات الإجتماعية المؤسسية من خلال الإتصالات والتطبيقات الرقمية. وعلى عكس الإبتكارات التكنولوجية الأخرى، تعتمد الرقمنة على تطور تقنيات الوصول إلى الشبكة(شبكة النطاق العريض المتنقلة أو الثابتة)، وتقنيات أشباه الموصلات (أجهزة الكمبيوتر، أجهزة الكمبيوتر المحمولة، الأجهزة اللوحية اللاسلكية)، وهندسة البرمجيات(وظائف انظمة التشغيل)، والتاثيرات غير المباشرة الناتجة عن استخدامها(منصات مشتركة لتطوير التطبيقات، والتسليم الإلكتروني للخدمات الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والشبكات الإجتماعية، وتوافر المعلومات عبر الإنترنت في المنتديات، والمدونات والبوابات.[1]

الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية

تعرف الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية بأنها الخدمات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية "عبر البنية التحتية الرقمية بما في ذلك الهاتف المحمول والإنترنت مع استخدام منخفض للنقد وفروع البنوك التقليدية. وتعمل الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المستخدمة عبر أجهزة نطاق البيع pos على توصيل الأفراد والشركات بالبنية التحتية الرقمية للمدفوعات مما يتيح إجراء معاملات سلسة لجميع

[1]: ITU: How broadband, **digitization and ICT regulation impact the global economy**: Global econometric modelling, 2020, p20.

الأفراد."[1] أي، هي تقنية لتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية عبر الإنترنت ب إستخدام أدوات صناعة التكنولوجيا المالية ."[2] وقد مر تبني الصناعة المصرفية الإسلامية للتكنولوجيا المالية بخمس مراحل وهي:[3]

- **مرحلة الدخول:** وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية.
- **مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا الم صرفية:** وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا المالية على كافة العاملين بالبنك من خلال برامج تدريب تغلب عليه التقنية على حساب المعرفة بالأعمال.
- **مرحلة دخول الإتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء:** مثل مركز خدمة العملاء(Call Center)؛
- **مرحلة الضبط والسيطرة على التكاليف:** وهي مرحلة ضبط الإستثمار بالتكنولوجيا المالية.
- **مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال البنك:** وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي وتحسين الضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.

الفرع الثاني: قنوات تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية

من بين القنوات التي تسمح بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية نذكر ما يلي:

أولا: الصراف الآلي : الصراف الآلي منفذ الكتروني يسمح للعملاء بإتمام العمليات الأساسية دون مساعدة ممثل الفرع أو الصراف. ويمكن لأي شخص لديه بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم الوصول إلى النقد على أجهزة الصراف الآلي. تتميز أجهزة الصراف الآلي بأنها مريحة مما يسمح للمستهلكين بإجراء معاملات الخدمة الذاتية السريعة مثل الإيداع، والسحب النقدي ودفع الفواتير والتحويلات بين الحسابات. وعادة ما

---

[1] :Naswara rao dara: **the global digital financial services**: **a critical review to achives for digital economy in emerging markets**, international research journal of human resources and social siences,Vol7,N1,2018,P P 141- 163.

[2] : Bulatova Elvira Ildarovna: **the fintech and islamic finance synthesis in the modern world**, TIC. Cuadernos de desarrollo aplicados a las TIC. Special Issue, October 2019,p p 258-273.

[3]: محمد احمد عماد الدين حبيب الله وحسين بشير محمد نور، **أثر التقنية المصرفية على الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني(1981 –2015)**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 36، العدد 96، 2017، ص ص 140-162.

يتم فرض الرسوم على عمليات السحب النقدي من قبل البنك، ويمكن تجنب بعض أو كل هذه الرسوم بإستخدام ماكينة الصراف الآلي التي يديرها البنك الموطن على مستواه حساب العميل.[1]

ثانيا: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: هي خدمة يقدمها البنك إلى عملائه كجزء من الخدمات الإلكترونية تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية بواسطة الهاتف الخلوي، ومن أمثل ها الإطلاع على الرصيد، طلب دفتر الشيكات، الإخطار بآثار ونتائج معاملة مالية...وغيرها. كما تعرف أيضا بأنها نقود افتراضية إلكترونية عبر الهاتف المحمول تستخدم للإيفاء بمتطلبات مالية في التخزين أو الإحتفاظ بقيمة مالية معينة وتحويلها إلى الآخرين."[2]

ثالثا:الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: يقصد بالخدمة المصرفية عبر الإنترنت (internet banking)" أن يقوم المصرف بتقديم خدماته المصرفية من خلال شبكة الإنترنت عبر ما يعرف بالموقع الإلكتروني website، ويمكن لتلك الخدمات أن تتوزع في شكلها ومحتواها والجهة التي توجه إليها ."[3]

ووفق نموذج دينر تصنف المواقع الإلكترونية للبنوك حسب محتواها والخدمات التي تقدمها إلى ثلاثة أنواع كالأتي:[4]

1. **المواقع المعلوماتية:** تقتصر على تقديم المعلومات للمتعاملين عبر الموقع دون تقديم خدمات مصرفية فعلية أو أدوات تواصل.
2. **مواقع بناء العلاقات:** حيث يركز البنك على التواصل مع عملائه وبناء علاقات وطيدة معهم؛
3. **مواقع العمليات المصرفية الفعلية:** حيث يقدم البنك خدمات مصرفية فعلية للمتعاملين معه عبر موقعه الإلكتروني، ويقسم هذا النوع إلى ثلاثة مستويات أيضا، حيث نجد في مستواه البسيط طلب فتح الحسابات وطلب دفاتر الشيكات والبطاقات، أما في مستواه المتوسط فنجد الإستفسار عن الأرصدة وسداد الفواتير والتحويلات المصرفية، وفي مستواه المتقدم نجد الحصول على النقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية.

---

[1] : Julia Kagan , Automated Teller Machine (ATM),20/04/2020 / https://www.investopedia.com/terms/a/atm.asp, (accessed10,09,2020,19:12)

[2]: مراد محبوب وقرقب أمبارك، **التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 7، العدد 3، سنة 2018، ص ص 123- 124.

[3]: هيثم خليل مرسي أبو بكر، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في جذب العملاء بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة أعمال، جامعة النيلين،السودان، سبتمبر 2017، ص66.

[4]:نفس المرجع السابق، ص70.

الخلاصة

إهتمام واضعي السياسات والحكومات والمؤسسات المالية الدولية بمفهموم الشمول المالي في الفترة الأخيرة رافقه أيضا تزايد في عدد الدراسات النظرية التي استعرضت مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيزه من خلال تعميم خدماتها المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع، وبالأخص الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي بسبب غياب خدمات مالية ومصرفية تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خدمات مصرفية واجتماعية، وصيغ تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وفي نفس السياق تتوجه الصناعة المصرفية الإسلامية نحو التمويل الإسلامي الأصغر والتمويل المستدام بهدف تغطية فئة أكبر من العملاء من خلال إتاحة خدمات مالية تتناسب مع الإحتياجات التمويلية لهذه الفئة، واستقطاب عملاء جدد من يفضلون التمويل المستدام الذي يأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على البيئة. كما تهدف الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة إلى تقديم خدمات مصرفية تتماشى ومتطلبات الإقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى الإحتياجات المتطورة والمتزايدة لجيل الألفية، بالإضافة إلى ابتكار خدمات مصرفية حديثة تتسم بسهولة الوصول وذات التكلفة المتدنية والجودة العالية، فبالإعتماد على الهاتف المحمول والإنترنت أضحى بإمكان البنوك الإسلامية أن تقدم خدماتها لشريحة واسعة من العملاء دون حاجة العميل إلى زيارة مقر البنك والتعامل معه.

الفصل الخامس:

واقع مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر

تمهيد

البحث عن المساواة بين مجتمعات اليوم أضحى أولى الأولويات، فلكل فرد في أي مجتمع كان مهما كان مستواه المعيشي الحق بأن يحصل على الخدمة المالية كغيره من الأفراد ممن هم دون طبقته الإجتماعية أو ينتمون إلى المدينة.

ليظهر إلى الساحة الإقتصادية مصطلح جديد يعرف بالشمول المالي الذي يسعى إلى إيصال الخدمة المالية وكذا وسائل الدفع إلى الطبقات المحرومة في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وبطريقة مستدامة ، ولأن تحقيق الغاية وجد نوعا من الصعوبات خصوصا في غياب خدمات ومنتجات مالية لها قابلية وسهولة الإستعمال ألزم على الدول العربية إيجاد حلول، وقد كان من ذلك أن توجه الاهتمام نحو الصناعة المصرفية الإسلامية تم كإستراتيجية وطنية في العديد من الدول العربية.

فتبني الصناعة المصرفية الإسلامية من شأنه أن يساهم في توفير التمويل اللازم للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وكذا إدماج الفئات المستبعدة من القطاع الرسمي بسبب المعتقد الديني، خصوصا وأن هذه الأخيرة قد حققت نجاحا معتبرا في الدول العربية خلال الفترة الأخيرة، ويرجع السبب إلى طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها، وكذا تنوع صيغ التمويل التي توفرها، لتكتمل فيما بينها لتحقق التكامل بين الأهداف الخاصة للبنك والأهداف الإجتماعية العامة للمجتمع.

ونحن من خلال هذا الفصل نحاول دراسة واقع مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، بالإشارة إلى حالة الجزائر، ويقع هذا ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الشمول المالي والصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية: واقع وتحديات

المبحث الثاني: الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية ودورها في تعزيز الشمول المالي، عرض تجارب

المبحث الثالث: واقع المصرفية الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: الشمول المالي والصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية: واقع وتحديات

تطبيقا لتوصيات إعلان "مايا" أعلنت عديد الدول العربية عن استراتيجياتها الهادفة لتعزيز الشمول المالي، وضمان تمتع جميع الأفراد بالمساواة في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية. ولضمان تحقيق أهدافها تم تبني الصناعة المصرفية الإسلامية كإستراتيجية كفيلة بإدراج المستبعدين ماليا واختياريا من القطاع المالي الرسمي بسبب عدم توافق الخدمات المالية والمصرفية المقدمة مع معتقدهم الديني. ولدراسة واقع الشمول المالي والصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية، والتحديات التي تعيق دور هذه الأخيرة في تحقيق الشمول المالي، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب؛ المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية، المطلب الثالث: التحديات التي تقف عائقا أمام الصناعة المصرفية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية .

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

يعاني الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية في البلدان النامية.كما أظهرت الدول العربية هي الأخرى مستويات متدنية من الشمول المالي وارتفاع مستويات الإستبعاد المالي، ويرجع السبب إلى عدة عوامل؛ جانب العرض وجانب الطلب تعيق وصول وحصول الأفراد على الخدمات المالية والمصرفية.

الفرع الأول:مؤشر الإستبعاد المالي وأسبابه في الدول العربية

يتمثل الإستبعاد المالي في عدم القدرة على الإستخدام أو الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، ويستدل عليه بمؤشر نسبة البالغين (15+) الذين لا يملكون حسابا مصرفيا في المؤسسات المالية والمصرفية. ويتضح من خلال الشكل رقم(5-1) ارتفاع مستويات الإستبعاد المالي في المنطقة العربية؛ حيث تقدر النسبة الإجمالية للإستبعاد المالي ب 56.5 % ويعود ذلك إلى ضعف الوساطة المالية ومحدودية المنتجات والخدمات المقدمة أو عدم توافقها مع طبيعة احتياجات الفئات محدودة الدخل. وقد تم تقسيم الدول العربية استنادا إلى مؤشر الإستبعاد المالي إلى ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى تضم الدول ذات مستويات استبعاد مالي منخفض ، وتشمل دول الخليج العربي؛ الإمارات 12 %، والبحرين 17 % والكويت 20 % والسعودية 28 %، أما المجموعة الثانية التي تضم الدول ذات مستويات استبعاد مالي متوسط فتشمل ؛ الجزائر 57 %، ولبنان 55 % ، والمغرب 71 %، وتونس 63 % ، وليبيا 54 %

والأردن58 % . أما المجموعة الأخيرة فتضم الدول ذات مستويات الإستبعاد المالي المرتفع وهي مصر67%، والعراق 77 %، وموريتانيا 79 %، ويرجع تفاوت مستويات الإستبعاد المالي بين الدول العربية إلى مجموعة من الأسباب؛ أسباب دينية 12 % (الأردن)، والمسافة 54 % (تونس)، وقلة المستندات36 % (ليبيا)، وقلة الثقة 55 %(تونس)، وقلة المال(الدخل)، 83 %(مصر)، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية 71 % (تونس)، وعدم الحاجة12 % (الجزائر)، والإعتماد على فرد واحد من العائلة لديه حساب 54 %(الإمارات)، انظر الملحق رقم(5-1).

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

عرفت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية تحسنا ملحوظا خلال عام 2017، ويعزى السبب في ذلك إلى الجهود والإستراتيجيات المبذولة من قبل حكومات هذه الدول الرامية إلى تعميم الخدمات المالية الرسمية إلا أن تلك المؤشرات لا زالت أقل من المستوى المطلوب، وهذا ما يستوجب بذل المزيد من الجهد لتسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية.

أولا: مؤشر الشمول المالي في الدول العربية: بلغت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية(نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن (15سنة)، سنة 2017 نسبة 37 % مقارنة ب69 % للمتوسط العالمي. ويلاحظ أيضا تركيز سياسات الشمول المالي في الدول العربية على إدماج الذكور دون الإناث 48 % مقابل 26 %، انظر الملحق رقم(5-2). وعلى الصعيد العالمي مازالت الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين مختلف مناطق العالم، انظر الشكل رقم(5-1). وهذا ما يستعدي ضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل حكومات هذه الدول وبالأخص البنك المركزي من أجل تفعيل دور المؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي بالأخص للفئة المهمشة ذا ت الدخل المنخفض والمرأة بالإضافة إلى تبني مفهوم الرقمنة، أو التكنولوجيا المالية عند تقديم الخدمات المالية لضمان وصول الخدمات المالية الرسمية لجميع أفراد المجتمع بالتكلفة المنخفضة والكفاءة العالية.

الشكل رقم(5-1): نسبة مؤشر الشمول المالي في مختلف مناطق العالم خلال عام2017

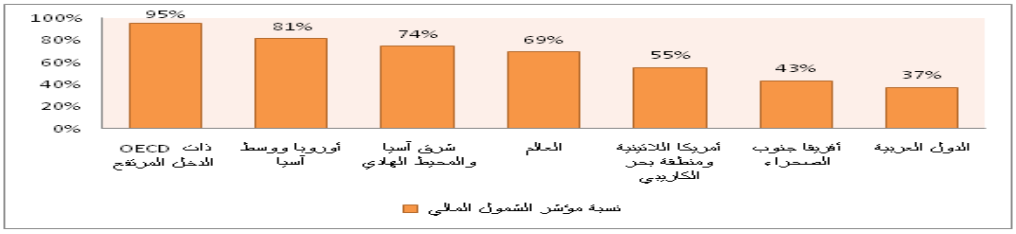

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-2)

وعكست بيانات الملحق رقم(5-2) تفاوت مستويات الشمول المالي بين الدول العربية، حيث يمكن تبويبها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الدول ذات مستويات شمول مالي مرتفع: وتضم دول مجلس التعاون الخليجي؛ الإمارات(88 %)، والبحرين(83 %)، والكويت(80 %)، وعمان(74 %)، والسعودية(72 %) وقطر(66 %)، بالإضافة إلى ليبيا(66 %). وقد تجاوزت نسبة الشمول المالي في اغلب هذه الدول المتوسط العالمي69 % باستثناء قطر، وليبيا.

المجموعة الثانية: الدول ذات مستويات شمول مالي متوسط: وتراوحت هذه النسبة بين 25 % و45 %، وتشمل كلا من لبنان(45 %)، والجزائر(43 %)، الأردن(42 %)، وتونس(37%) ومصر(33%)، والمغرب(29 %)، وفلسطين (25%).

المجموعة الثالثة: الدول ذات مستويات شمول مالي منخفض: أي أقل من نسبة 23 % وتضم كل من سوريا(23%)، والعراق(23 %)، وموريتانيا(21 %)، والسودان(15 %)، وقد تذيلت اليمن الترتيب بنسبة6 %.

أما فيما يخص فجوة النفاذ إلى التمويل بين الجنسين في الدول العربية، فقد بلغت 22 % سنة 2017، في حين قدرت ب7 % على المستوى العالمي. وقد توسعت الفجوة التمويلية مقارنة مع ما كانت عليه 16 % سنتي 2011 و2014، ويعزى السبب إلى ارتفاع نسبة الذكور البالغين الذين يملكون حسابات لدى مؤسسة مالية رسمية مقارنة بالإناث حيث بلغت النسبة 48 % و26 % على التوالي، في حين بلغت سنة 2014 حوالي 38 % و 22 % على التوالي، أما في عام 2011 فقد قدرت بحوالي 30 % و14 % على التوالي،انظر الشكل رقم(5-2).

الشكل رقم (5-2): فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين في الدول العربية خلال الأعوام 2011، 2014 و2017

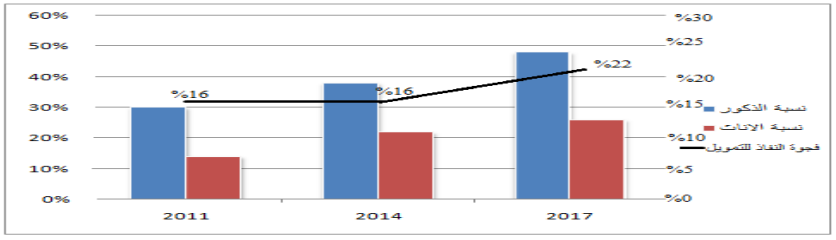

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The World Bank, **The Global Findex database2017**, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed26,10, 2021,12:23).

وعلى صعيد هذا، فقد سجلت الأردن أكبر فجوة، بلغت حوالي 29 %، في حين سجلت أقل فجوة في البحرين ب 11 % ورغم أن العراق سجلت أقل نسبة ب 6 %، بالإضافة إلى موريتانيا التي سجلت نفس الفجوة إلا أن نسب من يملكون حسابات مالية لدى مؤسسة مالية رسمية من الذكور والإناث في البحرين أكبر بكثير منها لدى العراق وموريتانيا، انظر الشكل رقم (5-3).

الشكل رقم(5-3): الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام2017

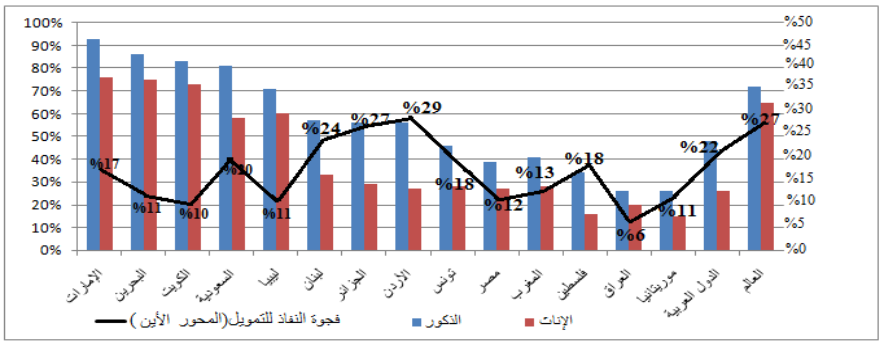

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-2)

ثانيا: مؤشر توفر وانتشار الخدمات المالية والمصرفية بالدول العربية(بُعد الوصول): عرفت مؤشرات توفر وانتشار المنتجات والخدمات المالية والمصرفية تطورا ملحوظا في عدد من الدول العربية، خلال الفترة (2017-2020)، ويمكن توضيحها من خلال الملحق رقم(5-3).

ومن خلال مقارنة تطور عدد فروع البنوك التجارية بين عامي 2017 و2020 الموضحة في الملحق رقم(5-3)نلاحظ أن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ لم يتجاوز 25فرع خلال السنتين 2017 و2020، وتتصدر المغرب الدول العربية في عدد فروع البنوك التجارية خلال السنتين 2017 و2020 ب24.85 و24.17 فرع على التوالي، ثم تلتها تونس ب 22.31 فرع خلال سنة 2020 ثم الجزائر(وهي في ذيل الترتيب) ب 5.25 فرع فقط خلال السنتين 2017 و2020، مما يوجب على الدول العربية العمل على زيادة عدد فروع بنوكها لضمان انتشار ووصول خدماتها نحو جميع أفراد المجتمع بما فيهم الأفراد ذوي الدخل المحدود والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتركيز على المناطق النائية والريفية مثلها مثل المناطق الحضرية. ومن خلال الشكل رقم(5- 4) الذي يوضح تطور عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الدول العربية نلاحظ ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي في جل الدول العربية، وتأتي الكويت بالمرتبة الأولى ب 78.56 جهاز، تليها السعودية ب66.7 جهاز صراف آلي، ثم الجزائر في المرتبة الأخيرة ب 8.9 جهاز صراف آلي، ويدل هذا على تفادي معظم بنوك الدول العربية إنشاء فروع جديدة بسبب ارتفاع التكاليف المتعلقة بالإنشاء.

الشكل رقم(5-4): عدد أجهزة الصراف الآلي و فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ خلال سنة 2020

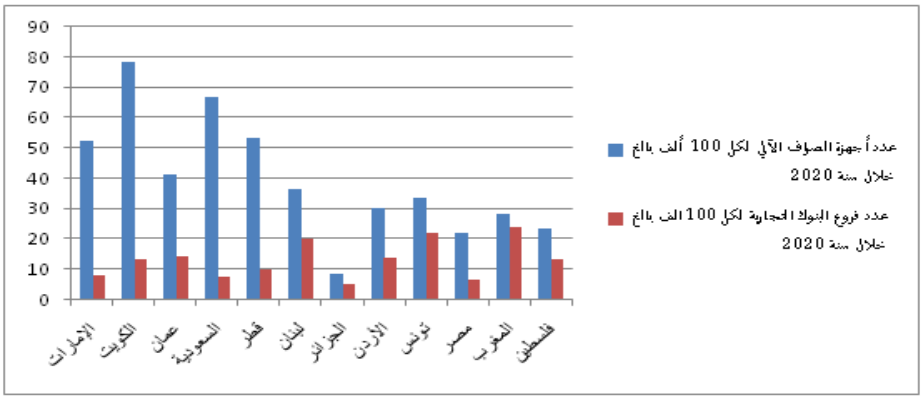

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-3)

ثالثا: استخدامات المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بالدول العربية

1. الإدخار: في الدول العربية تبقى نسبة المواطنين الذين يقومون بإيداع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية دون المستوى المطلوب، حيث يفضل حوالي 9 % من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 التوفير لدى مؤسسة مالية ومصرفية رسمية بالمقارنة مع 27 % المتوسط العالمي لهذه النسبة،في حين يفضل 31 % من الأفراد الإحتفاظ بمدخراتهم نقدا،انظر الملحق رقم(5-4)، والشكل رقم(5-5) هذا الوضع يستدعي قيام البنوك المركزية والمؤسسات النقد العربية بتوعية الأفراد وحثهم على الإدخار وتوجيه مدخراتهم نحو القطاع المالي الرسمي، بدل الإحتفاظ بها نقدا (إذ يجعلها هذا أكثر عرضة للسرقة)، بالإضافة إلى إقناع المدخرين بأنهم عنصر فاعل في تحقيق التنمية الإقتصادية لبلدانهم من خلال إيداع مدخراتهم في القنوات المالية الرسمية.

ومن جانب آخر تظهر فجوة النوع جلية في نسبة من يمتلكون حسابات إيداع في الدول العربية؛ 12 % للذكور مقابل 5 % للإناث في عام 2017 مقارنة مع 29 % للذكور مقابل 24 % للإناث على المستوى العالمي.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت قيم هذا المؤشر، حيث حقق مستويات مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فسُجلت أعلى نسبة في البحرين 31 %، وتلتها كل من الإمارات ب29 %، والكويت ب 27 %، أما في الجزائر فقد قدرت النسبة ب 11 %، في حين سجلت أقل نسبة لدى العراق حيث بلغت 2%. ويرجع السبب الأول في هذا إلى عدم ثقة العراقيين في الجهاز المصرفي بسبب الأوضاع غير المستقرة في البلاد، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الإكتناز حيث يفضل 31 % من البالغين الإدخار نقدا، انظر الشكل رقم(5-5).

الشكل رقم(5-5): نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار لدى مؤسسة مالية ومصرفية رسمية والذين ادخروا المال نقدا في الدول العربية خلال عام 2017

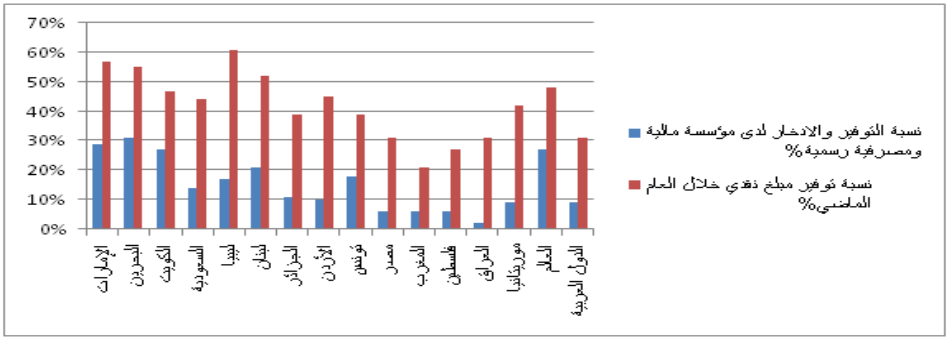

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-4)

عرف مؤشر النفاذ إلى حسابات الإيداع في البنوك التجارية في الدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة(2017- 2020). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغ مؤشر نفاذ الأفراد إلى حسابات الإيداع في البنوك التجارية أقصاه في السعودية إذ بلغ عدد حسابات الإيداع حوالي 1427 حساب لكل 1000 نسمة من السكان البالغين سنة 2020 مقارنة ب1187حساب سنة 2017، تلتها الإمارات وفلسطين، والكويت، والمغرب ب 1407.23 و 1276.01 و 1253 و 1090.92حساب إيداع لكل 1000 بالغ سنة 2020 على التوالي، الأمر الذي يفيد بإمتلاك كل فرد على أكثر من حساب واحد لدى البنوك التجارية، انظر الملحق رقم (5-5).

وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان حوالي 140.03 %، جاءت قطر في المرتبة الثانية ب 129.39 %، ثم الإمارات ب 121.85 % والأردن ب118.58 %، انظر الشكل رقم(5-6)

الشكل رقم(5-6): مدى النفاذ إلى حسابات الإيداع في الدول العربية خلال عام2020

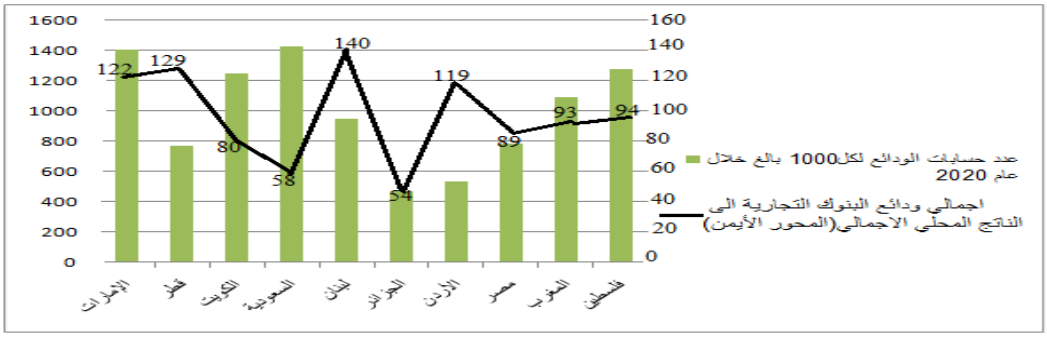

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (5-5)

وسجلت الجزائر أدنى نسبة لمؤشر النفاذ من خلال حسابات الإيداع مقارنة بالدول العربية، إذ تم تسجيل ب468.96 حساب لكل 1000 بالغ وقد حققت بذلك نسبة لإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت54 %.

"وما تجدر الإشارة اليه أن ثمة ارتفاع في نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لما يفوق 100%سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أو في بعض الدول العربية الأخرى. ويعزى ارتفاع حجم الودائع في دول مجلس التعاون إلى ارتفاع مستوى الدخل للفرد، فيما يعزى ارتفاع النسبة في بعض الدول العربية الأخرى إلى التدفقات الواردة من تحويلات العاملين بالخارج(خاصة العاملين في دول الخليج)، وبعض التحويلات الخارجية الأخرى وذلك في كل من لبنان، والأردن، ومصر، والمغرب والتي تعمل على زيادة عدد حسابات الإيداع وقيمة الودائع."[1]

2. الاقتراض: بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بعمليات اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال عام 2017 حوالي 5%، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي لهذه النسبة، والبالغ 11 % لهذه النسبة، ومن جانب آخر تظهر فجوة النوع جلية في نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات اقتراض في الدول العربية؛ 7 % للذكور، و 3 % للإناث. كما أن الإقتراض من العائلة والأصدقاء يمثل المصدر الأول للحصول على الإئتمان للأفراد في الدول العربية بنحو 27 % مقارنة مع 24 % المتوسط العالمي لهذه النسبة، انظر الملحق رقم(5-6).

أما على مستوى الدول العربية فرادى، حقق المؤشر أي نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين أعلى مستوى له في عدد من الدول العربية في كل من الإمارات ب 19 %، والبحرين ولبنان والأردن ب17 %، والكويت 16 %، والسعودية 11%، وفي المقابل سجلت باقي الدول العربية الأخرى معدلات أقل 5 % في كل من فلسطين وليبيا، و 3 % في كل من العراق، والمغرب، وليبيا، والجزائر. كما نجد أيضا أن أغلبية المقترضين في الدول العربية يعتمدون على الإقتراض غير الرسمي أي من العائلة والأصدقاء، وتأتي العراق في المرتبة الأولى ب52 %، وتليها ليبيا ب44 %، وفي الجزائر نجد 19 % من الأفراد يفضلون الإقتراض من العائلة والأصدقاء. وجاءت لبنان في المرتبة الأخيرة بنسبة 13 %، انظر الشكل رقم(5-7). وتعكس هذه البيانات طبيعة المجتمع العربي الذي يتميز بالإعتماد على العائلة، التي لا تزال توفر شبكة أمان لأفرادها، كما تؤكد على أوجه القصور في المؤسسات الرسمية ولكن

[1]:صندوق النقد العربي، **تقرير الاقتصادي العربي الموحد2012**، مرجع سبق، ص215.

هذه الظاهرة لا تنفرد بها فقط الدول العربية، فنجد مثلا 29 % و27 % من الأفراد البالغين في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادي، على التوالي يفضلون الإقتراض من العائلة والأصدقاء.

الشكل رقم (5-7): الإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية

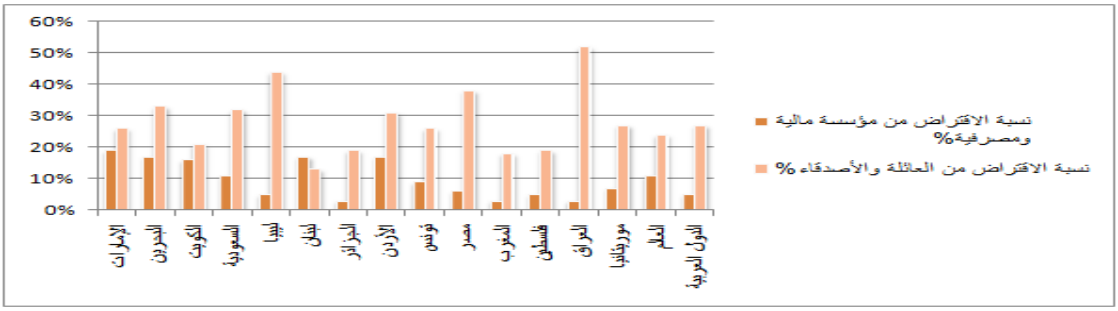

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (**5-6**)

عرف مؤشر النفاذ إلى حسابات الإقتراض في البنوك التجارية في الدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة(2017- 2020)، وعلى مستوى الدول العربية فرادى، يلاحظ تفاوت نسبة نفاذ الأفراد إلى حسابات الإقراض لكل ألف بالغ من دولة إلى أخرى. حيث حققت المغرب أعلى نسبة ب 665.47 حساب لكل 1000 نسمة من البالغين سنة 2020 مقارنة ب494.35 حساب سنة2017. وجاءت فلسطين في المرتبة الثانية ب233.02 حساب لكل 1000 بالغ خلال عام 2020، أما في الجزائر فقد قدرت النسبة ب46.57 حساب لكل1000 نسمة من البالغين، انظر الملحق رقم(5-7).

كما بلغت نسبة إجمالي القروض الممنوحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من قطر، والإمارات، والكويت، والأردن، والمغرب على التوالي 184 %، و 115 %، و 94 %، و 91 %، و 90 %، أما الجزائر بلغت النسبة مستوى 61 %، انظر الشكل رقم (5-8).

الشكل رقم(5-8): مدى النفاذ إلى حسابات الإقتراض في الدول العربية

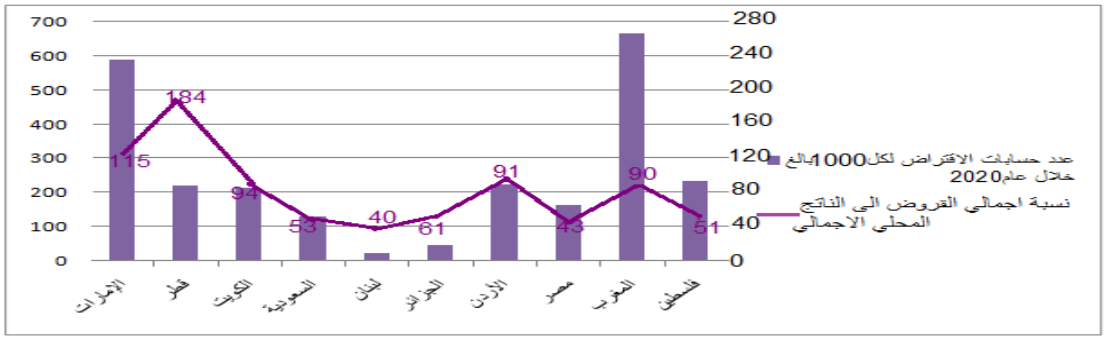

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-7)

رابعا: جودة الخدمات المالية: يقيس مؤشر عمق المعلومة الإئتمانية جودة الخدمة المالية،حيث تتراوح قيم المؤشر بين (0-6) حسب منهجية(2005-2014)، وحسب المنهجية المعتمدة خلال الفترة(2015-

2020) تتراوح فيم المؤشر بين(0-8)، حيث يقيس هذا المؤشر القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى نطاق وتغطية المعلومات الإئتمانية في مراكز السجلات ومراكز المعلومات الإئتمانية و"يشير عدد النقاط الأعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الإئتمانية إما عن طريق مراكز السجلات، أو مراكز المعلومات الإئتمانية بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان مركز السجلات أو مركز المعلومات الإئتمانية لا يعمل أو نطاق تغطيته أقل من 5 % من السكان البالغين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الإئتمانية يكون0."[1] وفي الدول العربية، حصلت كل من الإمارات، والبحرين، والكويت والأردن والمغرب ،وفلسطين، ومصر على 8 نقاط من أصل 8نقاط أكبر من المتوسط العالمي البالغ 5.20 نقطة. في حين حصلت كل من لبنان، وتونس، وموريتانيا على مؤشر متوسط بلغ على التوالي 6نقاط و 7 نقاط و 6 نقاط أفضل من المتوسط العربي البالغ 4.54 نقطة. وسجلت كل من ليبيا، والجزائر، والعراق مؤشر ضعيف ب 0 نقطة، انظر الملحق رقم(5-8).

الفرع الثالث:مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

ازداد الإهتمام باستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في الوقت الحالي، خصوصا مع التزايد المضطرد التي تشهده سوق التكنولوجيا المالية والخدمات المرتبطة بها، حيث أتاحت التكنولوجيا المالية فرصة للقطاع المالي والمصرفي لتعزيز كفاءة عملياته، بالإضافة إلى فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية وكذا تشجيع ريادة الأعمال والمساهمة في تحقيق التمكين المالي لجميع فئات المجتمع وبالأخص الفئة ذات الدخل المنخفض.

ويستدل على الشمول المالي الرقمي عادة بنسبة المدفوعات الرقمية، ونسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، وكذا نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي، بالإضافة إلى استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، وكذلك نسبة الحاصلين على بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم، انظر الملحق رقم(5-9).

وعرفت مؤشرات الشمول المالي الرقمي مستويات متدنية مقارنة مع المستوى العالمي، انظر الشكل رقم(5-9) وهذا ما يتطلب العمل على تطوير البنية التحتية التقنية والإعتماد على تكنولوجيا الإتصالات والإنترنت.

[1]:الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية(سمة)، مؤشرنا الأخضر، https://www.simah.com/ar/personal/blog/Pages/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-.aspx، (تاريخ التصفح12 ،12،2021، 18:23).

الشكل رقم (5-9):مؤشر الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

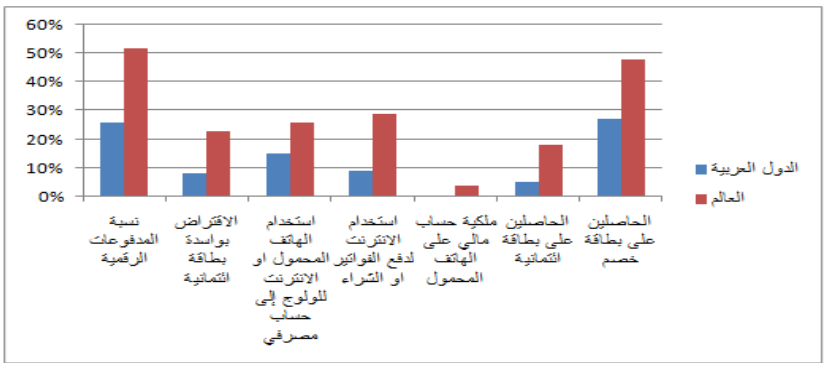

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

أولا: المدفوعات الرقمية: تتذيل الدول العربية الترتيب العالمي في نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية خلال عام 2017، حيث قدرت هذه النسبة ب 26 %مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 52 %، أنظر الشكل رقم (5-10). أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد عرفت نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية خلال عام 2017 تحسنا ملحوظا، حيث حققت كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية مستويات مرتفعة في نسبة المدفوعات الرقمية ب 84 % و 77 % و 75 % و 61 % على التوالي، ويرجع السبب إلى تطور البنية التحتية وارتفاع مستويات التكنولوجيا المالية في هذه الدول مما انعكس ايجابيا على زيادة الإعتماد على التقنيات الحديثة عند إجراء المعاملات المالية والمصرفية. في حين سجلت كل من لبنان والأردن وليبيا وتونس والجزائر ومصر مستويات متوسطة في نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية ب 33 % و 33 % و 32 % و 29 % و 26 % و 23 % على التوالي. وتذيلت فلسطين ترتيب الدول العربية ب 14 % بسبب غياب الإستقرار السياسي،انظر الشكل رقم (5-11).

الشكل رقم(5-10): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية على المستوى العالمي خلال عام 2017

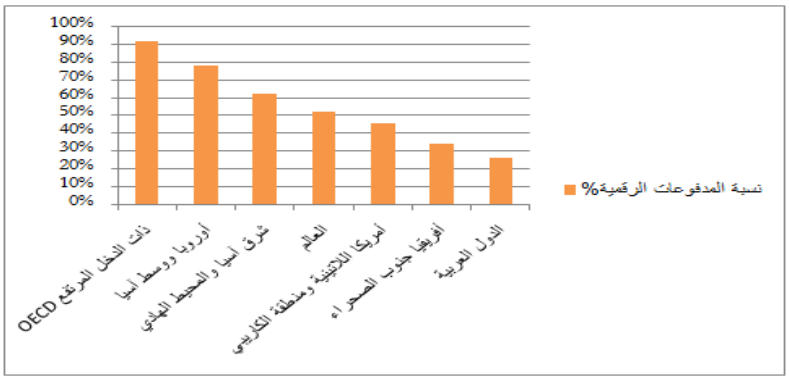

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

الشكل رقم(5-11): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية في الدول العربية خلال عام2017

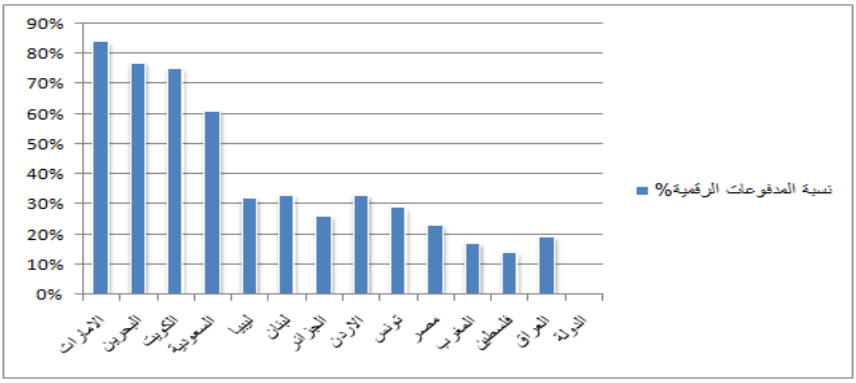

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

ثانيا: الإقتراض بواسطة بطاقة ائتمان: تحتل الدول العربية المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بمؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية، حيث قدرت هذه النسبة ب8 % مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 23 %، انظر الشكل رقم(5-12)، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهد من أجل رفعها من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية.

الشكل رقم(5-12): نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017

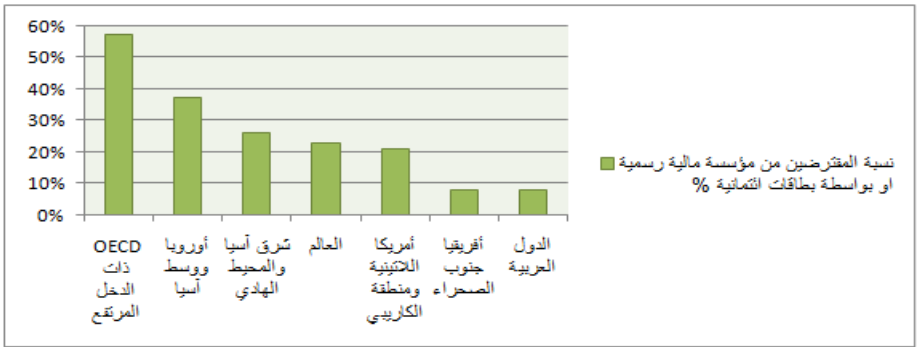

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

أما على مستوى الدول العربية فرادى فقد حققت الإمارات العربية المتحدة نسبة مرتفعة في هذا الخصوص حيث بلغت حوالي 46 % في عام 2017، في حين جاءت البحرين بالمرتبة الثانية بنسبة 36 %، واحتلت الكويت المرتبة الثالثة ب 28 %، وتذيلت الجزائر ترتيب الدول العربية بنسبة بلغت 5 % انظر الشكل رقم(5-13).

الشكل رقم(5-13): نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية في الدول العربية خلال عام 2017

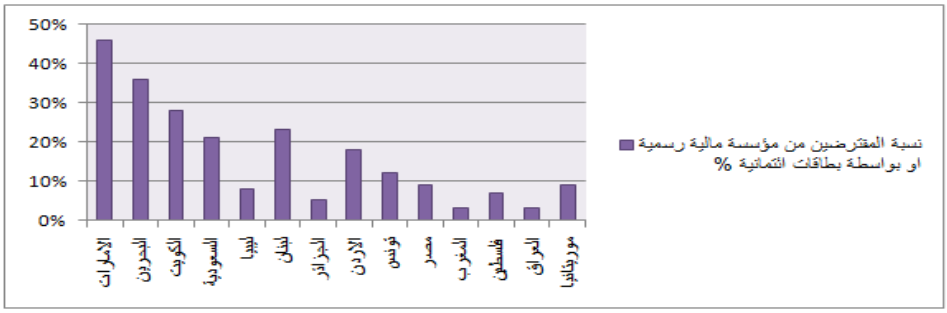

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (5-9)

ثالثا: بطاقات الائتمان: يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من بين المؤشرات المهمة للشمول المالي، حيث يعكس هذا الأخير جاهزية البنية التحتية التقنية في الدولة، حيث يساهم انتشار البطاقات الائتمانية في تسهيل حصول الأفراد على التمويل والخدمات المالية، وعليه، فقد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الإئتمان في الدول العربية حوالي 5 % عام 2017، وتعتبر هذه النسبة صغيرة مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 18 %، انظر الشكل رقم(5-14).

الشكل رقم(5-14): نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة ائتمانية في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017

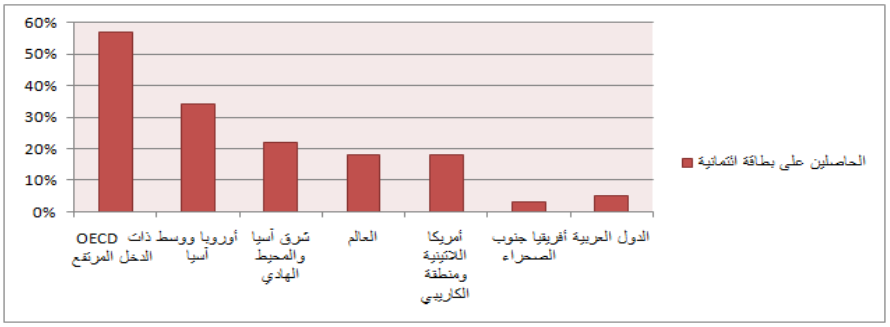

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة لإستخدام البطاقات الائتمانية على مستوى الدول العربية، بلغت 45%، تلتها البحرين بنسبة 30 %، ثم الكويت بنسبة 22 %، والسعودية بنسبة 16 %. وسجلت الجزائر نسبة متدنية بلغت3 %، انظر الشكل رقم(5-15) .

الشكل رقم(5-15): نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة ائتمانية في الدول العربية خلال عام2017

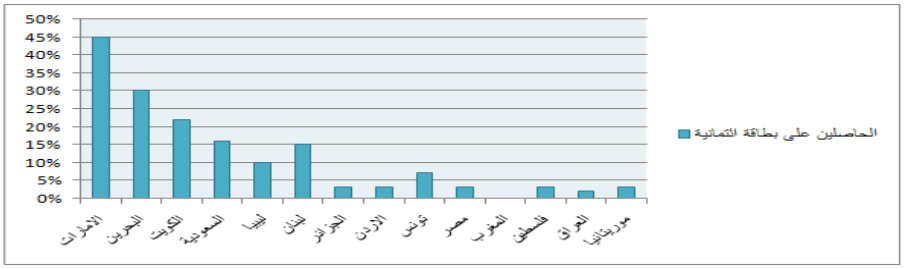

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

عرفت نسبة عدد البطاقات الائتمانية المصدرة لكل 1000 نسمة من البالغين في الدول العربية تراجعا طفيفا خلال الفترة 2017 و2020، وحسب معطيات عام 2020 فقد حقق الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نفاذ للأفراد إلى البطاقات الائتمانية في الدول العربية إذ يمتلك حوالي 481.99 بطاقة لكل 1000 بالغ، ثم جاءت الكويت ب 242.53 بطاقة لكل 1000 بالغ فالسعودية بحوالي 118.14 بطاقة لكل 1000 بالغ. وحققت موريتانيا معدل أكثر انخفاضا حيث بلغ المؤشر حوالي 1.18 بطاقة لكل 1000 بالغ، انظر الشكل رقم(5-16).

الشكل رقم(5-16): تطور عدد بطاقات الائتمان المصدرة لكل 1000 بالغ خلال عامي 2017 و2020

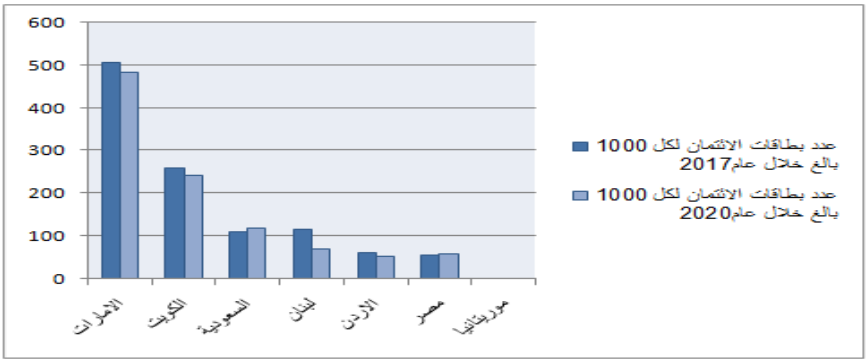

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-10)

رابعا: بطاقة الخصم: بلغت نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم في الدول العربية سنة 2017 حوالي 27 %، وهي نسبة متدنية مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 48 %، وجاءت في الترتيب قبل دول أفريقيا جنوب الصحراء، انظر الشكل رقم(5-17).

الشكل رقم(5-17) : نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم في الدول العربية مقارنة مع دول العالم خلال عام 2017

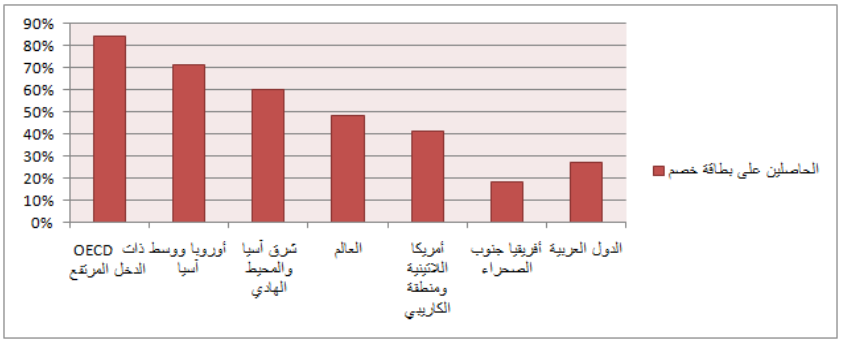

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

على مستوى الدول العربية فرادى، حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة لإستخدام بطاقات الخصم على مستوى الدول العربية، بلغت 83 %، تلتها البحرين بنسبة 80 %، ثم الكويت بنسبة 78

%، والسعودية بنسبة 67 %، في حين سجلت كل من الجزائر وفلسطين والعراق نسب متدنية بلغت 20 %و14 % و6 % على التوالي، انظر الشكل رقم(5-18).

الشكل رقم(5-18): نسبة البالغين الحاصلين على بطاقة خصم في الدول العربية خلال عام 2017

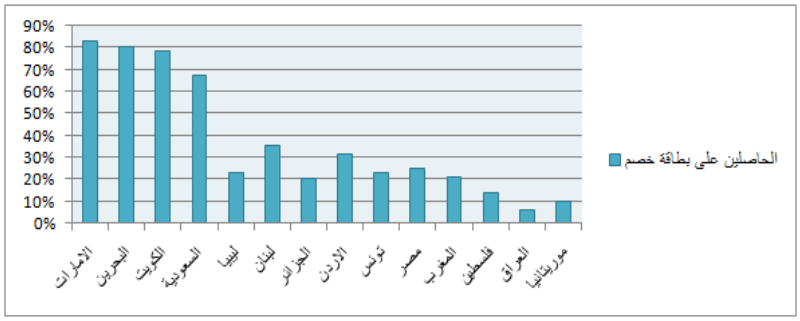

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(5-9)

عرفت نسبة عدد بطاقات الخصم المصدرة لكل 1000 نسمة من البالغين في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2017 و2020، وحسب معطيات عام 2020 فقد حققت كل من السعودية والكويت أعلى معدل نفاذ للأفراد إلى بطاقات الخصم في الدول العربية إذ يمتلك الفرد أكثر من بطاقتين تقريبا بنسبة بلغت 1224.984 بطاقة لكل 1000 بالغ، و1215.66 بطاقة لكل 1000 بالغ. ثم جاءت الإمارات العربية المتحدة محققة نفاذ بلغ حوالي 862.14 بطاقة لكل 1000 بالغ. وتذيلت الجزائر ترتيب الدول العربية في عدد بطاقات الخصم المصدرة لكل1000 بالغ بحوالي 17.41 بطاقة، انظر الشكل رقم(5-19).

الشكل رقم(5-19): تطور عدد بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ خلال عامي2017 و2020

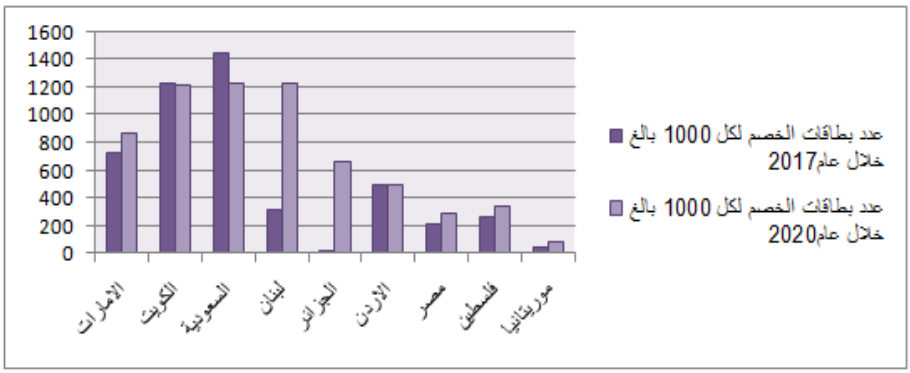

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-10)

المطلب الثاني: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث وصل عدد البنوك إلى 101 بنك إسلامي في عام 2021، وتدير أكبر 50 بنكا إسلاميا من هذه البنوك موجودات بقيمة 695182 مليون دولار.

الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا

وصل عدد البنوك الإسلامية بنهاية عام 2019 الى 520 بنكا إسلامي في 72 دولة تدير موجودات بقيمة 1990 مليار دولار أمريكي، "كما قارب عدد عملاء البنوك الإسلامية حول العالم100 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 75.12 % من قاعدة العملاء المحتملين للتمويل الإسلامي غير مستغلة حيث لا يزال هذا القطاع قادرا على استيعاب المزيد من المتعاملين عربيا ودوليا."[1]

أولا: واقع التمويل الإسلامي عالميا: شهد سوق التمويل الإسلامي نموا سريعا خلال الفترة(2016 – 2020) ويرجع السبب إلى توسع الإستثمارات في البنية التحتية وإصدارات الصكوك، بالإضافة إلى تبني مفهوم الرقمنة عند تقديم مختلف المنتجات والخدمات المالية والمصرفية. فقد ارتفعت أصول التمويل الإسلامي العالمي بنسبة 10.7% على أساس سنوي وهو أعلى نمو مسجل للصناعة منذ الأزمة المالية العالمية، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 48.9 %من أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية المقدرة ب2689.2مليار دولار أمريكي عام 2020، وجاءت منطقة جنوب آسيا في المرتبة الثانية بنسبة استحواذ بلغت 24.9 %، أما حصة منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا(MESA) فقد بلغت 20.3 %، وشكلت حصة أفريقا اصغر نسبة بلغت 1.7%، في حين توزعت نسبة 4.3 %على باقي الدول الأخرى، انظر الشكل رقم(5-20). ومن المتوقع أن تصل أصول التمويل الإسلامي إلى 3693 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024، انظر الشكل رقم(5-21).

[1]:نوال عبد المنعم وإبراهيم نبيل، **التمويل الإسلامي يواجه كورونا بمزيد من التوسع**، مملكة الإقتصاد والأعمال، العدد17، 2021، ص13.

الشكل رقم(5–20): تطور أصول التمويل الإسلامي خلال الفترة (2016–2024) الوحدة: مليار دولار أمريكي

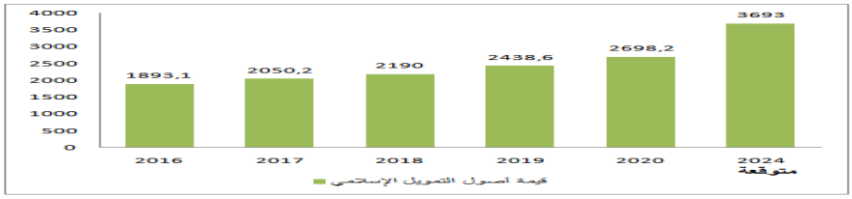

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017**,Malaysia, 2017, p7.

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report2019** Malaysia,2019, p10.

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021**,Malaysia,2021, p6.

ICD-REFINITIV, **Islamic Finance Development Report2020**,p8.

الشكل رقم(5–21): التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي خلال عام 2020

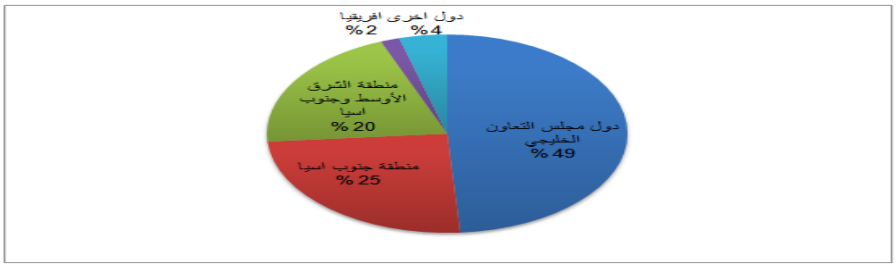

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021**,Malaysia, 2021, p6.

وتساهم الصناعة المصرفية الإسلامية ب.68% من أصول صناعة التمويل الإسلامي عالميا بما يعادل 1841.8مليار دولار أمريكي. وبلغت القيمة القائمة للصكوك العالمية 689.5 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة بلغت 25.6 %، في حين بلغت قيمة مساهمة الصناديق الإسلامية 143.8 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة بلغت 5.3%. وقدرت حصة سوق التكافل العالمي من الصناعة المالية الإسلامية 23.1 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة0.9 %، انظر الجدول رقم(5–1).

الجدول رقم(5-1): توزيع الأصول الإسلامية العالمية خلال عام 2020

القطاع	نسبة المساهمة %	قيمة المساهمة (مليار دولار أمريكي)
المصرفية الإسلامية	68.3	1841.8
الصكوك	25.6	689.5
الصناديق الإسلامية	5.3	143.8
التكافل	0.9	23.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021**, Malaysia, 2021, p6.

ثانيا: تطور أصول الصناعة المصرفية الإسلامية: شهدت أصول الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا ملحوظا خلال الفترة (2016-2020)حيث ارتفعت من 1493.4 مليار دولار أمريكي سنة 2016 إلى1841.8 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وسجلت الأصول المصرفية الإسلامية نموا بطيئا خلال عام 2020 بلغ نسبة 4.3 % مقارنة مع 12.4 % سنة 2019، انظر الشكل رقم (5-22).

الشكل رقم(5-22): تطور أصول الصناعة المصرفية الإسلامية خلال الفترة2016- 2020 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

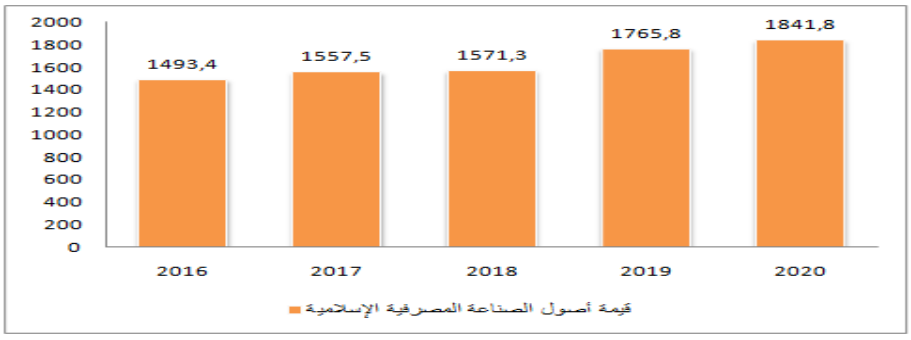

Source : Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021**, Malaysia, 2021, p6.

هذا وتعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية أنها ذات أهمية نظامية محلية في 10دول عربية : السودان والسعودية، والكويت، وقطر، وجيبوتي، والإمارات العربية المتحدة ، والأردن، وفلسطين، والبحرين، وسلطنة عمان) حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 % من مجمل الأصول المصرفية المحلية واحتلت السودان المرتبة الأولى بنسبة بلغت100 % كون القطاع المصرفي في السودان يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، انظر شكل رقم(5-23).

الشكل رقم(5-23): نسبة أصول البنوك الإسلامية العاملة إلى إجمالي أصول المصرفية المحلية في الدول العربية خلال عام*2020

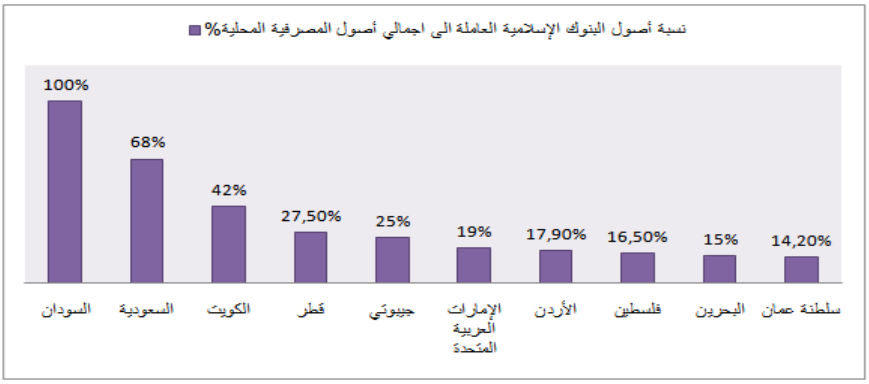

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021**, Malaysia, 2021, p8.

الفرع الثاني: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

أحرزت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد البنوك وحجم الموجودات منذ نشأتها في منتصف السبعينيات في القرن العشرين الماضي ، حيث تستحوذ على حوالي 68.3 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، "ونحو ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك. وتعد المصرفية الإسلامية ذات أهمية هيكلية محلية في سبع دول عربية، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 % من مجمل الأصول المصرفية. كما تعتبر مؤسسات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في كل من السعودية والإمارات ذات اهمية هيكلية عالمية، حيث تستأثر على نحو 20.4 %و9.3 %على التوالي من أصول الصناعة على مستوى العالم."[1]

أولا: تطور عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية: عرف عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية تناميا ملحوظا خلال الفترة 2016-2021، حيث وصل عددها إلى 101 بنك سنة 2021 مقارنة ب 99 بنك سنة2016 في 13 دولة عربية، انظر الشكل رقم(5-24)، واحتلت السودان المرتبة الأولى ب 38 بنك إسلامي، تلاها كل من العراق، والبحرين، والإمارات بعدد بلغ 27 و17 و10 بنوك على التوالي انظر الشكل رقم(5-25).

*:تم اضافة سلطنة عمان إلى القائمة لأنها نشطة في سوق رأس المال الإسلامي وقطاع التكافل.

[1]:هبة عبد المنعم وكريم زايدي، المنافسة العربية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص13.

الشكل رقم(5-24): تطور عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة (2016- 2021)

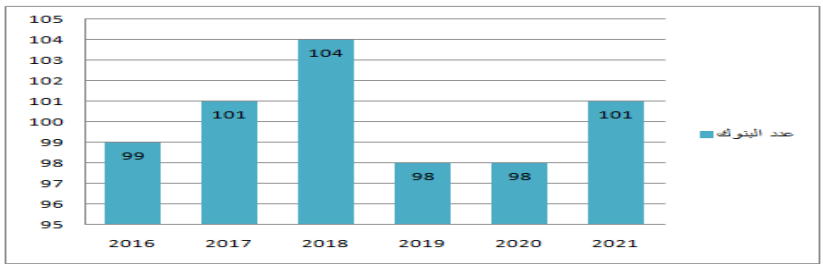

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, **https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021)**, (accessed 13, 01, 2022,18:03)

الشكل رقم(5-25): عدد البنوك الإسلامية العاملة في الدول العربية خلال عام 2021

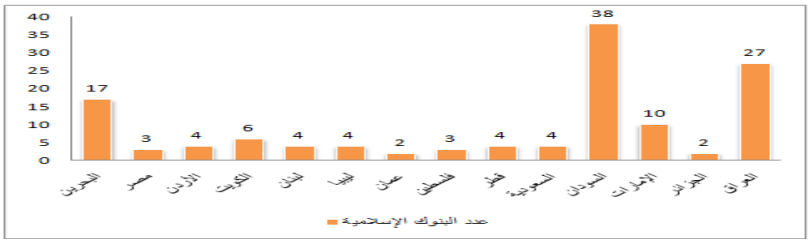

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-11)

ومن جانب آخر بلغ إجمالي أصول 50 بنكا إسلاميا عاملا في الدول العربية في نهاية النصف الثاني من عام 2020 نحو 695182 مليون دولار، و تصدرت البحرين القائمة ب10 اكبر بنوك إسلامية من حيث الموجودات، وتليها الإمارات والسودان ب 7بنوك، ثم قطر والكويت ب 5 بنوك، فالسعودية بأربع بنوك، وبنكين في كل من سلطنة عمان، وسوريا، ومصر، والأردن، والجزائر، وفي كل من تونس واليمن بنك واحد، انظر الملحق رقم(5-12)، وقد شكلت موجودات البنوك الإسلامية السعودية نسبة 28 % من إجمالي موجودات اكبر 50 بنكا إسلاميا في الدول العربية، تليها البنوك الإسلامية الإماراتية 3.24 % فالكويتية 3.17 %، فالقطرية 16.3 %، فالبحرينية 8.3 %، وتتوزع النسبة الباقية 5.7 %على الدول العربية الأخرى، انظر الشكل رقم(5-26).

كما بلغت التوظيفات المقدمة من البنوك الإسلامية في الدول العربية للعملاء نحو 444171 مليون دولار، وبلغ حجم الودائع لديها نحو 471360 مليون دولار، أي أن نسبة التوظيفات إلى الودائع بلغت 94.23 % في النصف الثاني من عام 2020، أما حقوق الملكية فبلغت حوالي85761 مليون دولار في النصف الثاني من عام 2020، في حين حققت البنوك الإسلامية في الدول العربية أرباحا بنحو 4632 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الشكل رقم(5-26): النسبة المئوية لموجودات أكبر 50 بنكا إسلاميا عربيا حسب البلد خلال النصف الثاني من 2020

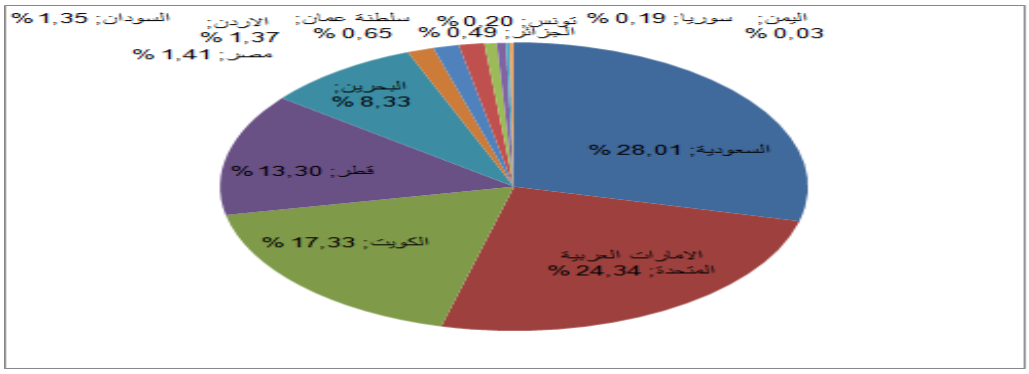

المصدر: اتحاد المصارف العربية، **أكبر 50مصرفا إسلاميا عربيا تدير موجودات تقدر بنحو 695 مليار دولار**، اتحاد المصارف العربية، العدد 480، نوفمبر2020، ص 9.

ثانيا: تطور عدد فروع البنوك الإسلامية في الدول العربية: تطور انتشار فروع البنوك الإسلامية خلال الفترة(2016-2021) حيث بلغ عددها ما مجموعه 3098 فرع في نهاية عام 2021 مقارنة ب2670 فرع سنة 2016، أي بمعدل نمو بلغ 16%، وسجلت سنة 2021 نسبة نمو في عدد الفروع بلغت 2.5 % مقارنة ب 7.7% في سنة 2020، حيث بلغ عدد الفروع ما مجموعه 3022 فرع و2806 فرع في نهاية عامي2020 و2019 على التوالي، انظر الشكل رقم(5-27). ويرجع السبب إلى تداعيات جائحة كوفيد19 مما اثر سلبا على إنشاء فروع جديدة.

الشكل رقم(5-27): تطور عدد فروع البنوك الإسلامية خلال الفترة (2016-2021)

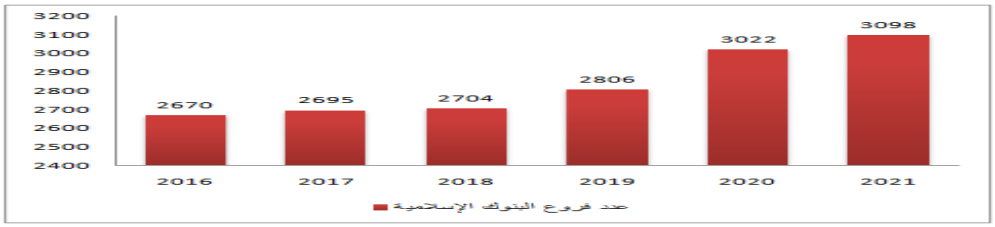

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-13)

وبالمقابل، تطور انتشار عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة (2016- 2021)، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ما مجموعه 14020 جهاز في نهاية عام 2021 مقارنة ب 12139 جهاز سنة 2016، أي بمعدل نمو بلغ 15%، انظر الشكل رقم(5-28).

الشكل رقم(5-28): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2021)

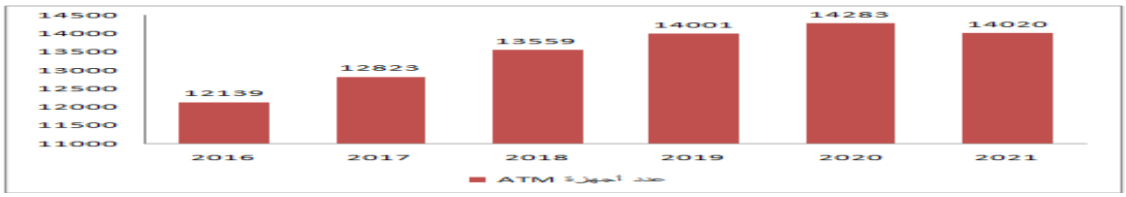

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-14)

ثالثا: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية : بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في 6 دول مختلفة 66 نافذة في عام 2021، حققت اندونيسيا أعلى نسبة ب 21 نافذة، تلتها بنغلادش ب 16 نافذة ثم ماليزيا ب 10 نوافذ، في حين بلغ عدد النوافذ الإسلامية في كل من السعودية وسلطنة عمان 8نوافذ، و6 نوافذ على التوالي، انظر الشكل رقم(5-29)،والشكل رقم (5-30).

الشكل رقم(5-29): تطور عدد النوافذ الإسلامية وفروع في البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال النوافذ في6 دول مختارة

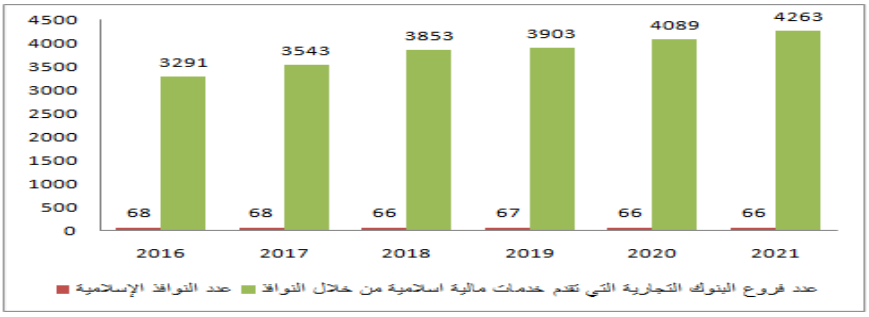

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-15)

الشكل رقم(5-30): تطور عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في عدد من الدول الحاضنة للمصرفية الإسلامية

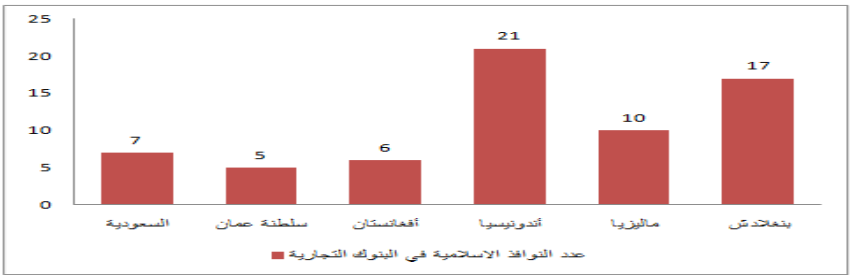

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-15)

في حين وصل عدد فروع البنوك التجارية التي تدير هذه النوافذ 4263 فرع سنة 2021 مقارنة ب3291 فرع سنة 2016، بنسبة نمو بلغت 29.53%، انظر الشكل رقم(5-29). وفي سلطنة عمان وصل عدد فروع البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال النوافذ 63 فرع سنة 2021 مقارنة ب53 فرع سنة 2016 بنسبة نمو بلغت 18.87%، انظر الشكل رقم(5-31) .

الشكل رقم (5-31): تطور عدد فروع البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية من خلال النوافذ في سلطنة عمان

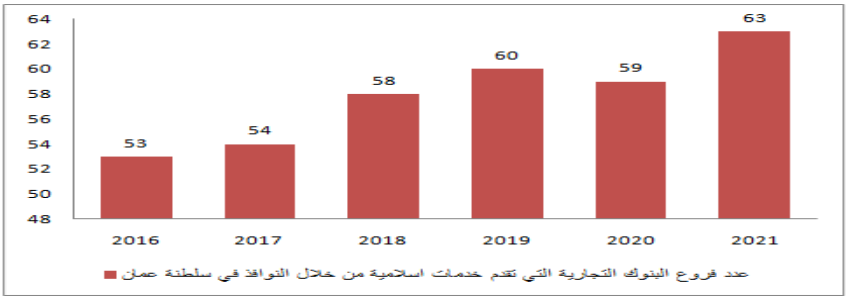

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-15)

الفرع الثالث: تطور حجم النشاط التمويلي في البنوك الإسلامية في الدول العربية

بلغ حجم صيغ التمويلات المقدمة من قبل البنوك الإسلامية في الدول العربية 6125016.6 مليون دولار خلال عام 2021 مقارنة ب 1339299.4 مليون دولار سنة 2016، انظر الجدول رقم(5-2)، أي تضاعف القيمة بأربع مرات عما كانت عليه سنة 2016، وهذا ما يعكس الطلب المتزايد على صيغ التمويل الإسلامي من قبل العملاء وتمويلها لمشاريع استثمارية.

الجدول رقم(5-2): تطور النشاط التمويلي في البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2021) الوحدة: مليون دولار

صيغ التمويل/ سنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المرابحة	666362,3	788283,7	908672,4	1015846,4	2897685,4	3434325,7
الإستصناع	142922,7	161663,1	174425,2	181245	152862,6	164163,1
السلم	1806	1628	2647	3581	11205,3	39677,8
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	490645,3	605345,5	669666,4	651807,3	654262,4	616498,4
المضاربة	4080,7	4990,7	9038,3	11143	84634	88437,3
المشاركة	6164,4	7577,2	11531	16517,8	885576,2	909368,9
المشاركة المتناقصة	13468,7	65146,4	134080,4	242054,2	425364,4	560624,3
القرض الحسن	766,3	1145,6	1725,1	2299,4	5310,7	5490,5
أخرى	13083	5007,9	13482,6	7040	93580,7	306430,6
المجموع	1339299.4	1640788.1	1925268.4	2131534.1	5210481.7	6125016.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-16)

وعرفت حجم التمويل الإسلامي تطورا ملحوظا خلال الفترة(2016-2021)، حيث ارتفع حجم التمويل الإسلامي بجميع الصيغ، وبالأخص صيغة المرابحة حيث ارتفع التمويل من 666362.3 مليون دولار سنة 2016 إلى 3434325.7 مليون دولار سنة 2021، أي تضاعف حجم التمويل بخمس مرات عما كان عليه سنة 2016، ويظهر الشكل رقم(5-32) تطور نشاط التمويل (التوظيفات) لدى البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة(2016-2021).

الشكل رقم(5-32): تطور نشاط التمويل الإسلامي خلال الفترة(2016-2021)

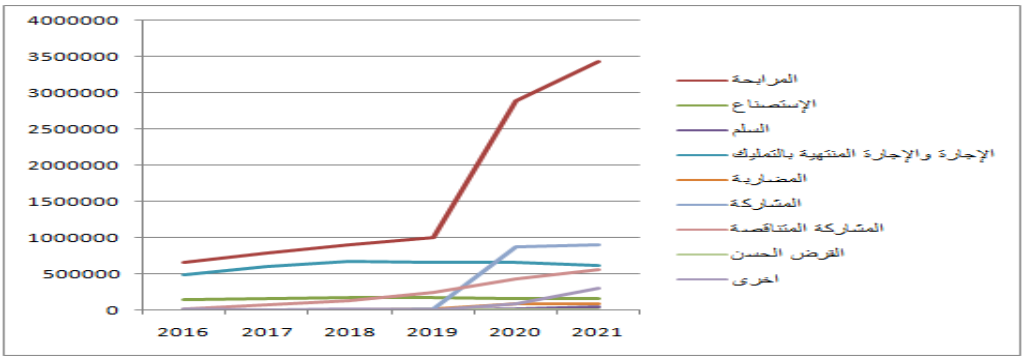

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم(5-2)

وقد توزع حجم التمويل لدى البنوك الإسلامية بشكل متباين خلال الفترة(2016-2020)، فقد استحوذت عقود المرابحة وعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، وعقود المشاركة على 56%، و10.06%، و14.84% على التوالي من اجمالي التمويل لدى البنوك الإسلامية في الدول العربية في نهاية عام 2021، ويوضح الشكل رقم(5-33) التوزيع النسبي لصيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2020.

الشكل رقم(5-33): التوزيع النسبي لصيغ التمويل الإسلامي خلال عام 2020

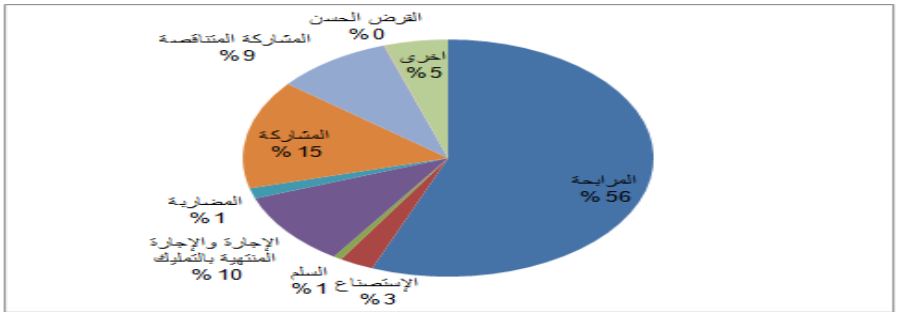

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (5-2)

المطلب الثالث: التحديات التي تقف عائقا أمام الصناعة المصرفية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الدول العربية

تفسر الفجوة الواضحة بين العرض والطلب على المنتجات المالية والمصرفية في الإقتصاديات العربية من خلال مزيج من"أوجه القصور وعدم المرونة على مستوى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية والبنوك المركزية ."[1] وينجم عن هذه الفجوة عدة تحديات تعيق دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي . ومن بين التحديات التي يواجهها قطاع الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: الفجوة المالية بين الجنسين، وضعف الشمول الديموغرافي والجغرافي للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحو الأمية المالية، وكذا التعليمات المتعلقة ببازل III وخصوصا نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

الفرع الأول: الفجوة المالية بين الجنسين

تتميز البلدان منخفضة الدخل بارتفاع احتمالات الإدخار بين الرجال والنساء عن احتمالات الإقتراض. وتبقى النساء تواجهن تحديات أكبر من الرجال في الحصول على الحسابات والخدمات المالية؛ حيث أن نسبة النساء في الحصول على حساب مالي أقل من نسبة الرجال لا سيما جميع المناطق. هذه الفجوة تزداد اتساعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يزيد احتمال حصول الرجال على حساب مالي عن الإحتمال بالنسبة للمرأة بنسبة19%، أنظر الشكل رقم(5-34).

الشكل رقم (5-34): نسبة الحصول على الحسابات والخدمات المالية بين الذكور والإناث (%)

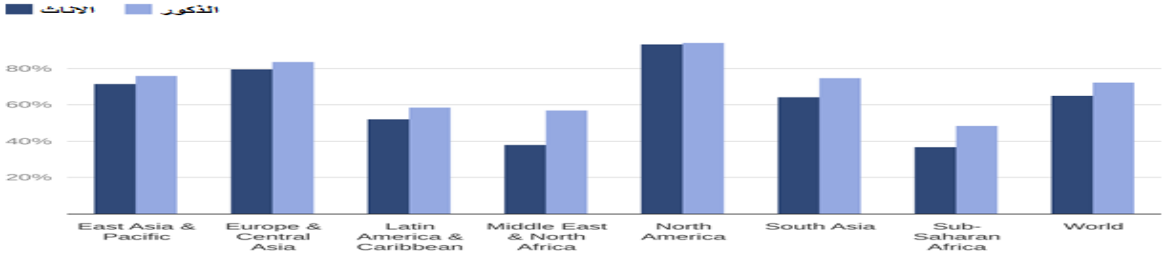

Source: Halim, D, **Women Entrepreneurs Needed Stat**!, (05,03,2020), https://blogs.worldbank.org/opendata/women-entrepreneurs-needed-stat, (accessed 20,05,2020, 20:20).

[1]: عبد الحليم عمار غربي، **فجوة الشمول المالي والمصرفي في الإقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي**، مرجع سبق ذكره،ص89.

الفرع الثاني: ضعف شمول المؤسسات المالية الإسلامية ديموغرافيا وجغرافيا

تواجه الصناعة المالية الإسلامية صعوبة في تغطية الفئات المستبعدة ماليا لأسباب دينية في الإقتصاديات العربية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الشمول الد يموغرافي الذي يقاس بعدد المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لكل 10 مليون بالغ، بإستثناء البحرين، والكويت، وقطر حيث بلغت على التوالي 301,6 مؤسسة، و 87,2 مؤسسة و 86,5 مؤسسة، أنظر الملحق رقم(5-17)،بالإضافة إلى ضعف الشمول الجغرافي الناجم عن انخفاض عدد المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لكل 10.000 كلم ^{2}، وقد ساهمت هذه العوامل في عدم قدرة التمويل الإسلامي على توفير البديل لهذه الفئة المستبعدة ماليا.

الفرع الثالث:اشكالية الأمية المالية

حددت لجنة محو الأمية المالية والتعليم في الولايات المتحدة تعريفا لمحو الأمية المالية على أنه القدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ إجراءات فعالة بشأن الإستخدامات الحالية والمستقبلية وإدارة الأموال وفهم الخيارات المالية، والتخطيط للمستقبل، والإستعداد لأحداث الحياة مثل فقدان الوظيفة أو الإدخار للتقاعد."[1] و"غالبا ما ينظر إلى محو الأمية المالية على أنها مهارة أساسية لتحسين الرفاهية المالية والإدماج الإقتصادي، نظرا للمسؤولية المتزايدة للأفراد في اتخاذ القرارات المالية والتعقيد المتزايد للمنتجات المالية ، وفي الواقع يرتبط السلوك المالي السليم بمستويات عالية من المعرفة المالية ، علاوة على ذلك، فإن الإفتقار إلى الوعي والفهم للمنتجات المالية قد يدفع المستهلكين إلى الخروج من النظام المالي. ومن المهم التمييز بين مفهومين رئيسيين، المعرفة المالية والقدرة المالية . يشير محوا لأمية المالية إلى فهم المعلومات والمفاهيم المالية الأساسية. والقدرة المالية، من ناحية أخرى، هي مفهوم أوسع يشمل المعرفة والمهارات والمواقف، وفي نهاية المطاف، السلوكيات، والقدرة على استخدام المنتجات المالية لتحقيق أفضل مصلحتهم، وبالتالي، لا يمتلك الفرد القادر ماليا المعرفة المطلوبة فحسب، بل إنه قادر أيضا على اتخاذ قرارات مالية سليمة . وقد أحرزت الدول العربية تقدما ملحوظا في مستويات محو الأمية المالية، ويرجع السبب الى الجهود المبذولة من قبل حكومات الدول العربية والمؤسسات المالية والمصرفية على ر أسها البنوك المركزية. ورغم ذلك يبقى متوسط المعرفة المالية في الإقتصاديات العربية 30,7 % أقل من المتوسط العالمي. وتتميز كل من تونس، والكويت ولبنان بإرتفاع مستويات المعرفة المالية حيث بلغت على التوالي: 45%، و44 %، و44 %. أما نسبتها

[1]:محمد شلبي، **أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي، دراسة مقارنة**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ، الجزء2، العدد3، 2018، ص142.

في الجزائر فقد بلغت 33 %، وتبقى اليمن تتذيل القائمة بنسبة معرفة مالية 15 % ويرجع السبب الى غياب الإستقرار السياسي في البلد، انظر الملحق رقم(5-18)، والشكل رقم(5-35).

الشكل رقم(5-35): نسبة المعرفة المالية عند الأفراد البالغين

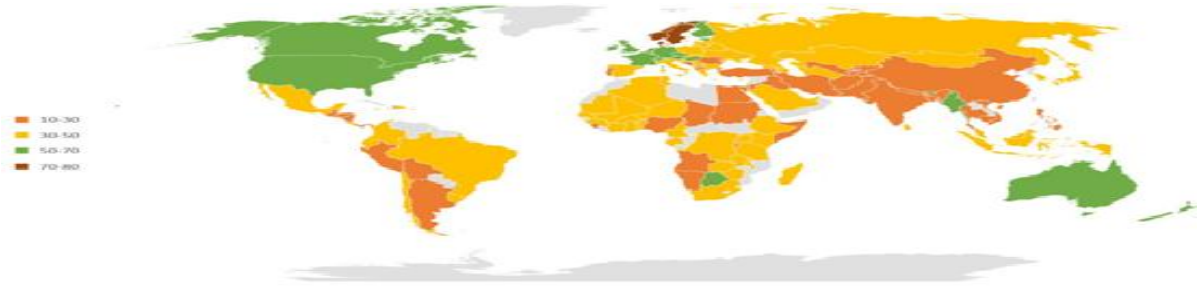

Source: Adolfo Barajas Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, **Financial Inclusion**: **What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn**?, IMF Working Papers August 2020, p51.

الفرع الرابع:التعليمات المتعلقة ببازل III وخصوصا نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر

اتجهت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 2011 إلى استحداث متطلبين رقابيين كميين بهدف استكمال الأطر الرقابية لإدارة مخاطر السيولة. ويتمثل المتطلب الأول في نسبة تغطية السيولة (LCR) الذي يستهدف ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى للسيولة المصرفية في الأجل القصير يغطي صافي التدفقات الخارجة للبنوك خلال فترة ثلاثين يوم، فيما يتمثل المتطلب الثاني في نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، الذي يستهدف ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط لتمويل أنشطتها المالية لمدة لا تقل عن سنة.

أولا: نسبة تغطية السيولة (LCR): تمثل هذه النسبة الحد الأدنى للسيولة المفروض الإحتفاظ بها، فيما قد تفرض السلطات الإشرافية مستوى أعلى لنسبة السيولة حال رؤيتها لضرورة تحوط القطاع المصرفي لقدر أكبر من مخاطر السيولة والتي قد لا تعكسها هذه النسبة بشكل جيد. بناء عليه يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في البنوك عن 100 % بداية من عام 2019، فيما يسمح للبنوك في أوقات الأزمات المالية استخدام المخزون المتوافر لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية التزاماتها وذلك تحت إشراف السلطات الرقابية، وهو ما قد يعني انخفاض النسبة عن المستوى المقرر لها في هذه الأوقات. كذلك قد تنخفض هذه النسبة عن هذا المستوى حال قيام الدولة بتنفيذ حزم من الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية التي قد تتطلب دعما من القطاع المالي والمصرفي. ويتم حساب نسبة تغطية السيولة على النحو التالي:

نسبة تغطية السيولة= الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة ≥ 100%

فيما يتعلق ببسط هذه النسبة تتمثل الأصول السائلة عالية الجودة في النقدية، والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بقيمة لا تقل عن قيمتها السوقية لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوما.[1]

وقد سجلت نسبة تغطية السيولة ارتفاعا في عدد من الدول العربية السباقة في تنفيذ هذا المتطلب حيث فاقت هذه الأخيرة نسبة 100 %التي أقرتها لجنة بازل في كل من فلسطين، وعمان، والسعودية، وتونس وهي على التوالي 257 %، و208 %، %، و123 % خلال عام 2019، أنظر الشكل رقم (5-36).

الشكل رقم(5-36): نسبة تغطية السيولة في بعض الدول العربية وفق مقررات بازل III

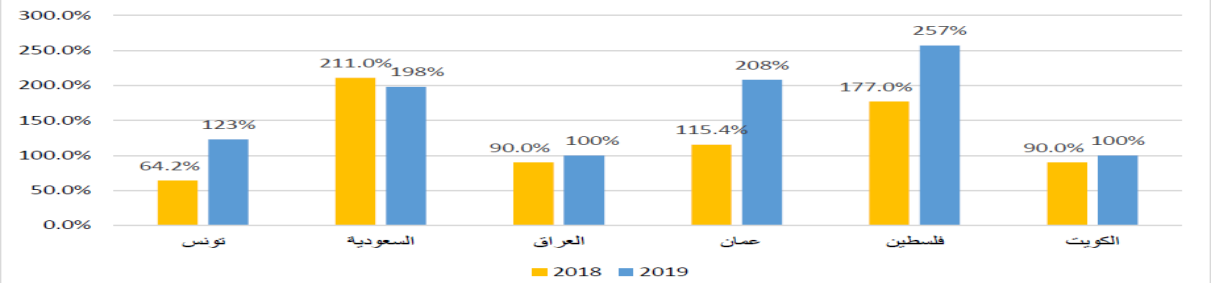

المصدر:سفيان قعلول وآخرون، **تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص23- 24.

ومن المتوقع أن تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية تحديات فيما يتعلق بالوفاء بهذه المتطلبات، ويرجع السبب إلى أن "معظم البنوك الإسلامية تنتمي إلى اقتصاديات ناشئة، ومع أنها تحتفظ بنسب سيولة عالية إلا أن هناك نقصا في الأصول ذات الجودة والسيولة العاليتين نتيجة عدم وجود سوق متطورة للأسواق المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، وحتى إن اعتبرت بعض الأدوات المالية من وجهة نظر البنك متوافقة مع الشريعة ذات سيولة، إلا أن متطلبات بازل قد لا تعترف بها. وتتيح متطلبات بازل III فرصة للصناعة المالية الإسلامية لتطوير مجموعة جديدة من الأصول عالية الجودة لمعالجة النقص الحالي لمثل هذه الأدوات. ومن الإشكالات الأخرى التي تثيرها المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل III هو طريقة التعامل مع حسابات الإستثمار المشاركة في الأرباح من ناحية السيولة والتمويل. وأصل المشكلة أن مالكي حسابات الإستثمار المشاركة في الأرباح ملزمون نظريا بتقاسم أية خسائر، بحكم عقد المضاربة الذي بينهم وبين البنك، إلا أن

[1]: سفيان قعلول وآخرون، **تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص23- 24.

ذلك قد يزيد من التقلب ومتطلبات تغطية السيولة لهذه الحسابات ويقلل من دورها، كمصدر تمويل دائم(مستقر). ولأنه يحق لأصحاب الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح سحب أموالهم في مهلة قصيرة نسبيا، فإن ذلك يشكل مصدرا لمخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية كما أن التعامل مع هذه الحسابات يختلف من بلد لآخر اختلافا بينا، والطريقة الشائعة للتعامل مع هذه الأخطار هو احتياطي معدل الربح (PER) واحتياطي مخاطر الإستثمار (IRR)."[1]

ثانيا: نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): يعرف صافي التمويل المستقر على أنه نسبة التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب، حيث يجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن100 %.

نسبة صافي التمويل المستقر= إجمالي التمويل المستقر المتاح/ إجمالي التمويل المستقر المطلوب خلال سنة واحدة على الأقل ≥ 100% *

واجهت بعض البنوك المركزية تحديات فيما يتعلق بتطبيق نسبة التمويل المستقر. ففي البحرين تمثلت أهم التحديات في عدم القدرة على تعريف الودائع المستقرة خاصة الودائع بدون آجال استحقاق، وعدم توفير بدائل مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بحسب بنود النسبة المختلفة المتضمنة في فلسطين، في عمان نظرا لطبيعة البنوك الإسلامية، فإن الودائع عادة ما تكون قصيرة الأجل. لذلك، فإن التوفيق بين الأصول والخصوم على مدى سنة واحدة يمثل تحديا، على الرغم من هذه التحديات، فإن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه النسبة يصل إلى 100%. كما ظهرت بعض التحديات في بداية تطبيق النسبة تتمثل في تبويب بعض المراكز المالية ببسط ومقام النسبة وفقا لمقررات بازل III في مصر، فيما لا تواجه البنوك حاليا أية

[1]:نفس المرجع السابق، ص24.

*: يتمثل التمويل المستقر المتاح الذي يشكل بسط النسبة في هذا الجزء من رأس المال والإلتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها البنك لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل. وتتمثل في القاعدة الرأسمالية للبنك، والإلتزامات الممنوحة للبنك (الخصوم) وفق معاملات ترجيحية للتمويل المستقر المتاح تأخذ في الإعتبار الأجل المتبقي لهذه المصادر واحتمالات سحبها. أما من حيث التمويل المستقر المطلوب الذي يمثل مقام النسبة فيمثل التمويل المستقر المطلوب للأصول والإنكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها خلال سنة واحدة على الأقل. يعتمد تحديد هذا المقدار على خصائص السيولة وفترات الإستحقاق المتبقية للأصول والإنكشافات خارج الميزانية. يتم حساب التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية والتي يرتبط كل منها بمعامل للتمويل المستقر المطلوب وفق أوزان للترجيح بحسب آجال استحقاق هذه الأصول أو وفقا لمدى سيولتها حيث تأخذ الأصول ذات مستويات السيولة الأعلى معاملات ترجيح أقل، فيما تأخذ الأصول الأقل سيولة معاملات ترجيح أكبر، وبحيث تتطلب تمويلا أكثر استقرارا.

تحديات في مصر، حيث تحتفظ البنوك بنسب فعلية تفوق الحد الأدنى المطلوب. كذلك لم تواجه البنوك في السعودية والكويت تحديات تتعلق بالوفاء بنسبة صافي التمويل المستقر."[1]

المبحث الثاني: الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية ودورها في تعزيز الشمول المالي، عرض تجارب

عمدت عديد الدول العربية إلى تبني الصناعة المصرفية الإسلامية في بنية نظامها المصرفي لمساهمتها في دعم مستوى الشمول المالي، من خلال إنشاء بنوك إسلامية، أو من خلال فتح فروع ونوافذ تقدم خدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية، وبهدف دراسة مساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية سيتم عرض تجارب عربية ليتم تحليل مؤشرات الشمول المالي الإسلامي؛ بعدي الوصول والإستخدام على مستوى البنك، وسيكون ذلك ضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول: تجربة المملكة العربية السعودية، المطلب الثاني: تجربة سلطنة عمان، المطلب الثالث: تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان.

المطلب الأول:تجربة المملكة العربية السعودية

تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الملكة العربية السعودية تجربة رائدة يحتدى بها، حيث تسعى البنوك الإسلامية في المملكة إلى تقديم تجربة رائعة للعملاء، كفيلة بترك الإنطباع الحسن لدى العميل، وفي إطار استراتيجية المملكة 2030 تعمل مؤسسة النقد بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل، إذ أن رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 35 % من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى 20%، وكذلك زيادة عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى 90% من أهم خططها الرامية لتعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تتميز الصناعة المصرفية الإسلامية في السعودية بالعمل ضمن نظام مصرفي مزدوج،"حيث بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية 29 بنكاً بنهاية عام 2020 ؛ 12 بنك محلي و17 فرعا لبنوك أجنبية وتراجع عدد فروع البنوك التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2014 فرع أي أقل ب 62 فرعا مقارنة

[1]:نفس المرجع السابق،ص ص27- 28.

بالعام السابق،"[1] أربع بنوك من البنوك التجارية متوافقة بشكل كامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد،"في حين أن الباقي يوفر مزيجا من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية. وبلغت قيمة أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية 544 مليار دولار بنهاية عام 2020 مقارنة ب 379 مليار دولار سنة 2016، كما شهد القطاع المصرفي الإسلامي السعودي خلال عامي 2019 و2020 نمو أصول بلغ على التوالي 14% و17 %. حيث استحوذت البنوك الإسلامية على 40% من أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة في عام 2020 في حين استحوذت النوافذ الإسلامية على باقي النسبة 60%. انظر الشكل رقم(5-37) المرفق.

الشكل رقم(5-37): تطور أصول الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016-2020)

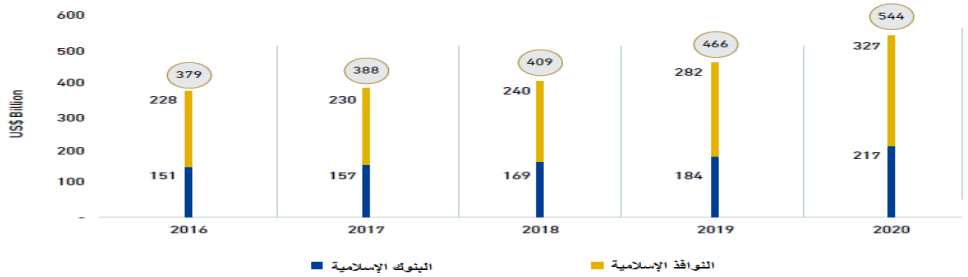

Source: Saudi Central Bank & Islamic Financial Services Board, **Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021**, Saudi Central Bank, 2021, p26.

ونظرا لكون سوق التمويل في المملكة العربية السعودية، يغلب عليه طابع التمويل الإسلامي إلى حد كبير، فإن أداء منظومة الإئتمان في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية يعد إلى حد كبير متماثلا، كما تستخدم مؤسسة النقد العربي السعودي نموذجا موحدا يمكن من خلاله الرقابة والإشراف على العمل المصرفي بشقيه التقليدي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفقا لنظام الرقابة على البنوك التجارية، الذي بدوره يمكن جميع البنوك التجارية من تقديم الخدمات المصرفية والمنتجا ت التمويلية بجميع أنواعها لعملائها ويتميز هذا النموذج الموحد في تطبيق المعايير المصرفية الدولية على جميع البنوك، والسماح لقوى العرض والطلب في السوق المحلية بتحديد نوعية وحجم المنتجات المالية، وتشجيع المنافسة بين جميع البنوك في تقديمها، كما يساعد على طرح مزيد من المنتجات التمويلية والمصرفية، ويوفر أساليب متقدمة من إدارة المخاطر التي يمارسها لعمل المصرفي."[2]

[1]: البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي 57**، المملكة العربية السعودية، 2021، ص117.

[2]: محمد شريف بشير الشريف، **المصارف الإسلامية السعودية واقع مشرق وتحديات تبحث عن حلول**، مملكة الإقتصاد والأعمال،العدد17، الربع1، البنك المركزي السعودي، 2021، ص85.

الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

يعمل البنك المركزي السعودي "سما" على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية كأحد أهدافها الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية. وفي هذا السياق،" تعمل مؤسسة النقد بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل، إذ أن رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 35 % من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى 20%، وكذلك زيادة عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي إلى 90% من أبرز الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها." [1] ومن ابرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ "قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظم المدفوعات وخدماتها ومنتجاتها المختلفة، وتشجيع الإبتكار في حلول المدفوعات لإتاحة وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية في مختلف مناطق المملكة وأن يتم الإستفادة من هذه الخدمات من قبل مستخدميها بشكل مستدام وفعال، حيث قامت المؤسسة باستقطاب الشرائح المستهدفة وإدخالها للمنظومة البنكية من خلال إطلاق عدد من المبادرات والبرامج الحكومية ذات العلاقة منها برنامج حماية الأجور لعمالة الشركات والعمالة المنزلية وبرنامج"حافز" لدعم وإعانة الباحثين عن العمل وتحفيزهم."[2]

هذا وقامت "سما" "بإصدار التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحد الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للبنوك تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، بالإضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والإستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك. كما أصدرت القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني من شح في توفر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع وخصوصا الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك، وأطلقت مؤسسة النقد أيضا بيئة تجريبية تنظيمية(Sandbox) لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية

[1]:سما تهتم، **البنك المركزي السعودي يؤكد: رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه**، https://samacares.sa/news، (تاريخ التصفح06،02،2021، 14:10)

[2]: يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص74.

في المملكة، بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية بغية إطلاقها في المملكة العربية السعودية مستقبلا. وتسهم هذه المبادرة في تعزيز مبدأ الإبتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وتساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتها الإبتكارية بضوابط مخففة مما سيعكس أثرا ايجابيا على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي، وكان من أبرز مخرجات هذه البيئة إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونيا بدون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك، وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف لمحمول." [1] ويمكن تلخيص مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020) كما يلي:

الجدول رقم(5-3): مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020)

المؤشر/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البنوك	26	26	26	29	29
عدد الفروع	2029	2069	2064	2076	2014
عدد أجهزة الصراف الآلي	17887	18333	18685	18882	18299
البطاقات المصرفية	26537349	28402914	28559828	31540067	34336693
عدد نقاط البيع	267827	303464	351645	438618	721060

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي 57**، المملكة العربية السعودية، 2021، ص ص 118-120.

أظهرت بيانات الجدول رقم(5-3) تحسن مستويات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020)، عكس ذلك الجهود المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية لتحسين مستويات الشمول المالي في إطار رؤية المملكة 2030، حيث ارتفع عدد البنوك من 26 بنك سنة 2016 إلى 29 بنك سنة2020 رافقه ذلك تراجع في عدد فروع البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية سنة2020 ليبلغ 2014 فرع مقارنة ب 2029 فرع سنة2016، أي أقل ب 15 فرعا، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة العربية السعودية من 17887 جهاز سنة2016 إلى 18299 جهاز سنة2020، وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 29.39%، وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع خلال الفترة(2016-2020) من 267827 جهاز سنة 2016 إلى 721060 جهاز خلال عام 2020، حيث تشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة

[1]: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي، مرجع سبق ذكره.

على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشاره ا في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة وسط العملاء.

تعتمد البنوك لنشر خدماتها المصرفية على شبكة توزيع تعتمد على توسيع شبكة الفروع والوكالات لتغطية أكبر رقعة جغرافية بهدف إيصال الخدمة المصرفية وتقديمها إلى عملائه، ويظهر الجدول رقم(5-4) تطور عدد فروع البنوك (الإجمالي، وفروع البنوك الإسلامية) في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الإنتشار والكثافة المصرفية خلال الفترة(2016-2020)، ومن أجل تحليل بيانات الجدول اعتمدنا على النسب المعيارية العالمية لمؤشر الإنتشار والكثافة المصرفية، الموضحة في الإطار التالي:

المؤشر	المعادلات	النسبة المعيارية العالمية	
الإنتشار المصرفي	عدد السكان/عدد الفروع	فرع واحد لكل10000 نسمة	
الكثافة المصرفية نموذج كاميرون Cameron	(عدد الفروع/عدد السكان)*10000	يساوي1	مثالي
		أكبر من1	انحراف موجب
		أقل من1	انحراف سلبي

المصدر: أيمن بوزانه ووفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مج6، ع1، 2021، ص469.

من خلال الجدول رقم(5-4) ، يتبين لنا أن المملكة العربية السعودية تملك شبكة فروع واسعة تغطي شريحة واسعة من السكان، حيث نسجل فرع واحد لكل 12412 نسمة، وهي قرية جدا من النسبة المعيارية للإنتشار المصرفي فرع واحد لكل 10000نسمة، وتأكيدا على ذلك سجلت الكثافة المصرفية نسب متوسطة قريبة من الواحد حيث تراجعت هذه النسبة من 0.88 سنة2016 إلى 0.81 سنة 2020 ويرجع السبب إلى تراجع عدد الفروع بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 وأثرها على نشاط البنوك في المملكة العربية السعودية، أما بخصوص الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية ومن ناحية تغطية فروع البنوك الإسلامية للرقعة الجغرافية فنلاحظ أن هناك ضعفا في نسبة الإنتشار المصرفي للخدمات المصرفية الإسلامية إذ نسجل فرعا واحدا لكل 30082نسمة خلال سنة 2020، وتأكيدا على ذلك سجلت الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة بأقل من الواحد أي أن هناك انحراف سلبي بمعنى أن مستوى انتشار البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية حسب نموذج كاميرون غير كافية حيث لا تغطي الخدمة المصرفية كامل القطاع المصرفي، ومن الناحية الكلية أخرى تظهر الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية في إيصال الخدمة المالية وتوفيرها للعملاء حيث ساهمت بنسبة 40% من الكثافة المصرفية الإجمالية خلال عام 2020.

الجدول رقم(5-4): مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2016-2020)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الفروع الإجمالي	عدد فروع البنوك الإسلامية	الإنتشار المصرفي الإجمالي	الكثافة المصرفية لكل 10000	الإنتشار المصرفي للبنوك الإسلامية	الكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية لكل10000
2016	23154558	2029	807	11412	0.88	28692	0.35
2017	23678403	2069	830	11444	0.87	28528	0.35
2018	24145688	2064	831	11698	0.85	29056	0.34
2019	24577777	2076	827	11839	0.84	29719	0.34
2020	24998205	2014	831	12412	0.81	30082	0.33

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على: البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي 57**، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 118.
البنك الدولي، **تعداد السكان الإجمالي**، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، (تاريخ التصفح13،02، 2022، 15:39).

Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,15:03).

الفرع الثالث: عرض تجربة مصرف الراجحي السعودي

أولا: نبذة مختصرة عن مصرف الراجحي السعودي: يعد مصرف الراجحي أكبر مصرف إسلامي في العالم بحسب حجم الموجودات والقيمة السوقية ،حيث حقق البنك "صافي دخل بعد الزكاة بمبلغ 10.6 مليار ريال مقارنة مع10.2مليار ريال وبنسبة زيادة4.3% عن العام السابق، كما ارتفع إجمالي الأصول ليصل إلى 468.8 مليار ريال بنسبة زيادة بلغت 22.1% مقارنة بالعام السابق، [1] وقد حصل البنك على اسمه الحالي عام 2006، ولكن تم تأسيسه في الأصل عام 1957 كشركة صرافة ثم تحول عام 1987 إلى بنك تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، ويعد المصرف شركة سعودية مساهمة تم تأسيسها وترخيصها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 59) والمادة رقم 6 من القرار الوزاري رقم 245."[2] وبعد النجاح الذي حققه البنك نتيجة "للإستناد إلى أساس قوي، تمثل في إستراتيجية العودة إلى الأساسيات"ABCDE"(2016-2020)، التي صممت لتعزيز ثقة الجهات التنظيمية وتحسين الضوابط، وتحقيق النمو المتوازن، إلى جانب الإستحواذ على حصة قوية في سوق الخدمات المصرفية الرقمية وتقديم قيمة أفضل لأصحاب المصلحة، حيث حقق البنك نموا قويا في مجال امتيازه الأساسي وهو الخدمات

[1]: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2020**، المملكة العربية السعودية،2020، ص17

[2]:مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2019**، المملكة العربية السعودية، 2019، ص10.

المصرفية للأفراد، حيث ارتفع مؤشر مستوى رضا الموظفين من 66% في عام 2019 إلى 70% في عام2020، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوصول النشط إلى العملاء من خلال التطبيقات الرقمية إلى ما يقارب نسبة86%. ومن أجل مواجهة التغيرات في السوق، إعتمد البنك إستراتيجية جديدة تم تطبيقها خلال فترة التخطيط الممتدة لثلاث سنوات، من 2021 وحتى2023، وقد تم تصميم هذه الإستراتيجية لمساعدة البنك على تحقيق رؤيته المعلنة بأن يصبح"مصرف المستقبل" من خلال العمل على الإستفادة من كافة الفرص المتاحة للنمو والتوسع في القطاعات التي يتواجد فيها بشكل محدود وحصص سوقية أصغر ومن بينها الخدمات المصرفية الخاصة، والتأمين المصرفي، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى شركة "إمكان" الجديدة للتمويل."[1]

ثانيا: الشمول المالي: بغية تعزيز الشمول المالي، يقدم مصرف الراجحي مجموعة من المنتجات والخدمات التي توفر منافع اجتماعية واقتصادية للعملاء، وخاصة أولئك الذين يعانون من نقص الخدمات والإستبعاد المالي، من خلال ما يلي:[2]

- تعمل القيادة الرقمية للبنك على فتح الأبواب أمام هذه الشريحة للوصول إلى نظام الخدمات المصرفية والمالية وبشكل أفضل حيث تدير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك 10 ملايين من العملاء في المجمل، مما يدعم تعزيز الشمول المالي لمختلف الشرائح داخل المملكة العربية السعودية، وبصفته البنك الأكبر في قطاع الخدمات المصرفية للأفرا د على مستوى المملكة فإن مصرف الراجحي يقدم تمويلا غير مضمون لعملائه بحصة سوقية تبلغ40.6% في سوق التمويل الشخصي من عام2020، وهو ما يمثل 51% من إجمالي محفظة التجزئة التي تبلغ 133 مليار ريال سعودي في عام2020.
- تدعم لجنة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنك متطلبات البنك المركزي السعودي مع استمرار البنك في استكشاف سبل تزويد رواد الأعمال وخاصة رائدات الأعمال والشباب بدعم أكبر في توسيع أعمالهم، حيث يعد البنك مشاركا فعالا في برنامج "كفالة" في ظل عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات التي تتطلبها البنوك للحصول على التمويل الذي تحتاجه. تم إنشاء برنامج "كفالة" بدعم من وزارة المالية والبنوك العاملة في المملكة إذ يضمن البرنامج للبنوك نسبة من التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة مما يسمح للبنك بتقديم التمويل بعد إجراء دراسة للجدوى الإقتصادية.

[1]: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2020**، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41،(بتصرف).

[2]: نفس المرجع السابق، ص ص95-96،(بتصرف).

- الحصة السوقية الكبيرة للبنك في مجال التمويل العقاري تخوله إلى أن يلعب دورا مهما في تحقيق الشمول المالي، حيث ساعدت أنشطة التمويل العقاري التي يقدمها البنك في ضمان قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض في المملكة على الإستفادة من برنامج التمويل بضمان العقار.

ثالثا: تحليل بيانات الشمول المالي في مصرف الراجحي السعودي: تعكس بيانات الجدول رقم (5-5)مساهمة مصرف الراجحي السعودي في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، فقد أظهرت بيانات بعد الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، بما يشمل؛ عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد محطات نقاط البيع توسعا كبيرا خلال الفترة (2016-2020)، حيث ارتفع عدد فروع البنك من 539 فرع سنة 2016 إلى 543 فرع سنة 2020 لتكون بذلك أكبر شبكة فروع في المملكة العربية السعودية، رافقه ذلك تزايد في عدد أجهزة الصراف الآلي من 4475 جهاز سنة 2016 إلى 5211جهاز سنة 2020 بنسبة زيادة بلغت 16.45%، كما إرتفع عدد محطات نقاط البيع من 62118 جهاز نقطة بيع سنة 2016 إلى 204549 جهاز نقطة بيع سنة 2020، ليستحوذ البنك بذلك على "أكبر شبكة توزيع في الشرق الأوسط من حيث عدد الفروع ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي."[1]

الجدول رقم(5-5): مؤشرات مساهمة مصرف الراجحي السعودي في دعم الشمول المالي

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
ودائع العملاء(ألف ريال سعودي)	272593136	273056445	293909125	312405823	382631003
عدد الفروع	539	554	551	544	543
عدد أجهزة الصراف الآلي	4475	4803	5006	5215	5211
عدد محطات نقاط البيع	62118	74612	83958	115243	204549
إجمالي التمويل(ألف ريال سعودي)	224994124	233535573	231758206	249682805	315712101

المصدر: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2020**، المملكة العربية السعودية، 2020، ص34.

كما عكست مؤشرات بُعد الإستخدام المالي؛ بما يشمل عدد المودعين، وحجم التمويل الممنوح هي الأخرى مستويات مرتفعة،حيث وصل حجم الودائع إلى 383 مليار ريال سعودي سنة 2020 مقارنة

[1]: نفس المرجع السابق، ص14.

ب273 مليار ريال سعودي سنة2016، بنسبة زيادة بلغت 40.36 % مما يعكس ارتفاع ثقة العملاء في المعاملات البنكية التي يقدمها البنك، وتوزعت ودائع العملاء خلال عام 2020 بين ودائع تحت الطلب وودائع العملاء لأجل ، وحسابات العملاء الأخرى، حصدت الودائع تحت الطلب أعلى قيمة بلغت328 مليار ريال سعودي، انظر الشكل رقم(5-38)، مما يظهر تفضيل عملاء البنك للحساب الجاري بدل الحساب الإستثماري.

الشكل رقم(5-38): ودائع العملاء في مصرف الراجحي السعودي خلال عام 2020

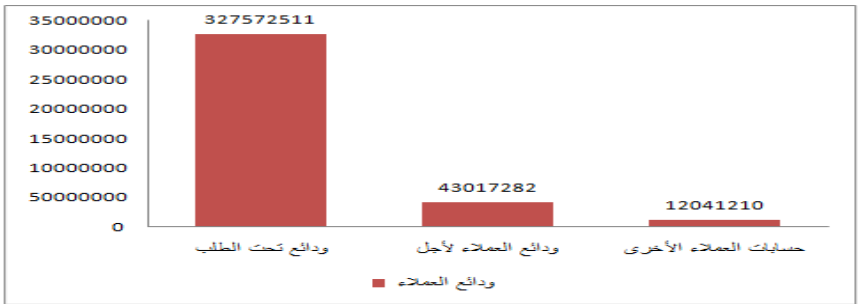

المصدر: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2020**، المملكة العربية السعودية،2020، ص 205.

ومن جهة أخرى، بلغ حجم التمويل سنة 2020 حسب الجهة المستفيدة منه؛ أفراد أو شركات 251 مليار ريال سعودي تمويلات الأفراد و 651 مليار سعودي تمويلات الشركات، بمجموع إجمالي بلغ 316 مليار ريال سعودي. ويقوم مصرف الراجحي السعودي بتوفير التمويل الإسلامي من خلال المتاجرة، وبيع التقسيط، ومرابحة، وتقديم بطاقات ائتمانية، حيث يستحوذ البيع بالتقسيط على أكبر نسبة من التمويل الممنوح ب255 مليار ريال سعودي، انظر الشكل رقم (5-39)

الشكل رقم(5-39): التمويل الممنوح في مصرف الراجحي السعودي خلال عام 2020

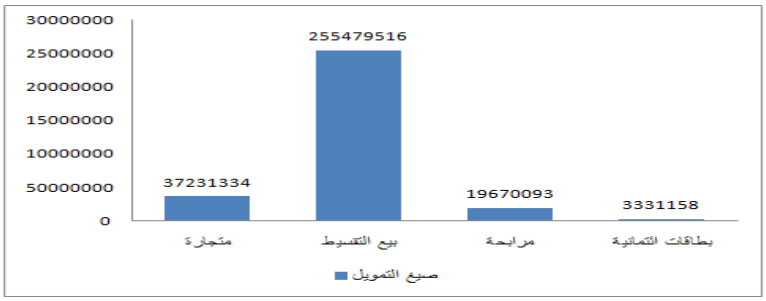

المصدر: مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي2020**، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 205.

المطلب الثاني: تجربة سلطنة عمان

بدأت تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان متأخرة نوعا ما مقارنة مع دول الجوار حيث تأسس أول بنك سنة 2012، ومع ذلك استطاعت السلطنة أن تحقق نموا في التمويل الإسلامي حيث أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية ذات أهمية هيكلية في السلطنة بحصة أصول لا تقل عن 15% من مجمل الأصول المحلية. وتساهم النوافذ الإسلامية بشكل رئيسي في تقديم خدمات المصرفية الإسلامية إلى العملاء الراغبين في خدمات مصرفية بما يتوافق مع معتقدهم الديني. وتعد تجربة نافذة بنك ظفار – ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية– تجربة رائدة في السلطنة حيث تغطي 10 فروع تتمركز بشكل استراتيجي في السلطنة.

الفرع الأول: واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان

الصناعة المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان جاءت متأخرة للغاية مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فلا تزال الصناعة في مرحلة الطفولة وليس من السهل عليها أن تنمو وتنافس بنفس حماس نظيرتها البنوك التقليدية مع تمسكها في الوقت نفسه بقواعد ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية."[1] "تم في عام 2012 السماح بإنشاء بنوك إسلامية في سلطنة عمان، بما يلبي متطلبات بعض فئات المجتمع تم و تم إنشاء أول مصرف إسلامي في عام 2013"[2]، ومن أهم ما جاء في قانون المصرفية الإسلامية "أن يتم إعفاء البنوك والنوافذ الإسلامية من أي نوع من الرسوم المفروضة على تعاملاتهم في العقارات والأصول المنقولة لأن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تقضي امتلاك الأصل قبل بيعه لعملائه. ولدى عمان حاليا مصرفان إسلاميان كاملان (بنك نزوي وبنك العز الإسلامي) وستة نوافذ إسلامية؛ اليسر للصيرفة الإسلامية"نافذة بنك عمان العربي"، ميثاق للصيرفة الإسلامية "نافذة بنك مسقط"، مزن للصيرفة الإسلامية "نافذة البنك الوطني العماني"، صحار الإسلامي "نافذة بنك صحار الدولي"، ميسرة للصيرفة الإسلامية "نافذة بنك ظفار"، الهلال للصيرفة الإسلامية "نافذة البنك الأهلي"." [3]كما "شهد قطاع الصيرفة الإسلامية بسلطنة عمان نموا ثابتا وسريعا منذ انطلاقه، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 30.3% بين عامي 2013 و2020، وقد بلغت أصول قطاع الصيرفة الإسلامية في السلطنة 5 مليارات و679

[1]:محمد إيمان ساسترا، **تحديات البنوك الإسلامية في عمان**، 01،10،2019، https://alroya.om/post/247252، (تاريخ التصفح 08، 02، 2022، 16:10).

[2]: يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3]: محمد إيمان ساسترا، مرجع سبق ذكره.

مليون ريال عماني أي ما يعادل 14.7 مليار دولار أمريكي نهاية يونيو 2021 بحصة سوقية بلغت 15.3 %. وبلغت الحصة السوقية لقطاع الصيرفة الإسلامية من إجمالي التمويل والودائع للقطاع المصرفي ما نسبته 16.9% و16.8% على التوالي، حيث جاء هذا النمو مدعوما بجودة عالية من الأصول حيث أن نسبة التمويلات المتعثرة لم يتجاوز 1.93% وذلك في ديسمبر 2020. كما سجلت الحصة السوقية للبنكين الإسلاميين نموا في يونيو 2021 لتصل إلى 41.3% من إجمالي أصول قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان مقارنة ب27.2% في ديسمبر 2015."[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية بنك سلطنة عمان المركزي لتعزيز الشمول المالي

يعمل البنك المركزي العماني على تعزيز الشمول المالي في سلطنة عمان من خلال"مناشدة وحث البنوك العاملة في السلطنة والمؤسسات المالية الأخرى المرخصة لفتح فروع لها وتركيب أجهزة للصراف الآلي والإيداع النقدي تابعة لها في جميع مناطق ومحافظات السلطنة، وخصوصا منها تلك المناطق البعيدة عن العاصمة والمناطق النائية والحدودية وذلك من أجل إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة المناطق لكي يستفيد منها كافة شرائح وفئات المجتمع"[2]، وفي هذا الإطار قامت السلطة بالآتي: [3]

- إصدار قانون نظام تأمين الودائع المصرفية، حيث صدر هذا القانون عام 1995 وهو يعتبر أحد أهم العناصر الرئيسية للمحافظة على الثقة في النظام المصرفي في السلطنة وتعزيز الإستقرار المالي إذ يوفر توفير الحماية للمودعين بتغطيته لمخاطر محددة بما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية والثقة في القطاع المصرفي؛
- تطوير نظم المدفوعات من خلال إطلاق نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال (MpClear) سنة 2017 لتسهيل القيام بعمليات الدفع والتحويل بشكل آني من خلال رقم الهاتف النقال. كما تم استبدال نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) بآخر يخدم عمليات تحويل الأموال، وأوامر الدفع المتكررة ذات القيمة الصغيرة (التحويل المباشر والخصم المباشر). وفي عام2018 تم تعزيز الإطار القانوني لنظم المدفوعات بإصدار قانون نظم المدفوعات الوطنية؛

[1]:الرؤية، المركزي: إستراتيجية جديدة لتطوير الصيرفة الإسلامية وأصول القطاع تنمو 15%، 15،12،2021، https://alroya.om/post/292976، (تاريخ التصفح08، 02، 2022، 16:17).

[2]: يسر برنيه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص88.

[3]: نفس المرجع السابق،ص ص 89-93.(بتصرف)

- تعزيزا لحماية العملاء قام البنك المركزي العماني بإنشاء وحدة تختص بإستقبال الشكاوي والرد على استفسارات عملاء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- في عام 2013 قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى كافة البنوك العاملة في السلطنة تنص على تخصيص 5% كحد أدنى من المحفظة الإقراضية للبنوك، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة؛
- في عام 2019 تم تأسيس مركز عمان للمعلومات الإئتمانية والمالية (ملاءة) بموجب المرسوم السلطاني رقم 38/2019 الصادر في 8 ماي 2019 بصفته مركز مستقل ماليا وإداريا ويتبع البنك المركزي العماني ويقع تحت رقابته. ويهدف المركز إلى تقييم الملاءة المالية للعملاء بما يؤدي إلى جودة القروض وتقليل المخاطر الإئتمانية والمالية ونسبة التعثر؛[1]
- بهدف تطوير نظام الإستعلام الإئتماني، قام البنك المركزي العماني بتأسيس مركز البيانات الإحصائية للإئتمان المصرفي في عام 1978(BCSB) ، حيث يعنى المركز بتوفير المعلومات الإئتمانية للمؤسسات المقرضة لإدارة مخاطرها الإئتمانية وتسهيل عملية منح الإئتمان لكافة القطاعات العاملة في الإقتصاد الوطني، كما يعطي لمحة عن السلوك الإئتماني للمقترضين بما يساعد البنوك والمؤسسات المالية في تقييم المقترضين الحاليين والمحتملين بصورة صحيحة وسريعة ومن ثم اتخاذ القرار الإئتماني المناسب وبأسرع وقت؛
- وتعزيزا للمساواة ولفكرة تقبل الإختلاف قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى البنوك بضرورة التعامل مع فئة ذوي الإحتياجات الخاصة بهدف دمجهم في المجتمع وذلك بتقديم كافة التسهيلات لها والحد من العوائق التي تحول دون حصولها على نفس الخدمات المقدمة للآخرين؛

و يمكن توضيح مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية في سلطنة عمان خلال الفترة(2016-2020)، من خلال الجدول رقم(5-6).

[1]: البنك المركزي العماني، مركز عمان للمعلومات الإئتمانية والمالية (ملاءة)،https://cbo.gov.om/ar/Pages/Malaa.aspx ، (تاريخ التصفح 08،02،2022 ، 15:25).

الجدول رقم:(5–6) مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان خلال الفترة(2016–2020)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الفروع	الإنتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000	عدد فروع البنوك الإسلامية	الإنتشار المصرفي للبنوك الإسلامية	الكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية لكل10000
2016	3395398	540	6288	1.59	71	47823	0.20
2017	3528129	512	6891	1.45	76	46422	0.22
2018	3639527	530	6867	1.46	81	44932	0.22
2019	3737862	519	7301	1.39	84	44499	0.23
2020	3830074	544	7041	1.42	91	42089	0.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

البنك الدولي، **تعداد السكان الإجمالي**، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، (تاريخ التصفح02،13، 2022، 15:39).

Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,15:03).

IMF, **Financial Access Survey**, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778 /(accessd26,10,2021,18:20).

وأظهرت بيانات الجدول أعلاه، أن عدد الفروع يغطي جميع السكان، حيث نسجل فرعا واحدا لكل 6288 نسمة أقل من النسبة المعيارية فرع واحد لكل 10000 نسمة، وما يدعم ذلك تسجيل مؤشر الكثافة المصرفية انحراف موجب أكبر من الواحد حسب نموذج كاميرون، وهذا يعني أن الخدمة المصرفية تصل إلى كافة شرائح المجتمع نتيجة انتشار قنوات التوزيع وتغطيتها لكامل الرقعة الجغرافية لسلطنة عمان وبالنسبة لعدد فروع الصناعة المصرفية الإسلامية في السلطنة فقط عرفت نموا معتبرا حيث تطور عدد الفروع من 71 فرع سنة 2016 إلى 91 فرع سنة 2020 رافقه ذلك تزايد طفيف في مؤشر الكثافة المصرفية مما يعكس زيادة أهميتها النسبية ودورها في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للعملاء.

الفرع الثالث: عرض تجربة نافذة ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية في بنك ظفار

أولا: نبذة موجزة عن بنك ظفار ونافذة ميسرة للخدمات المالية الإسلامية

1. بنك ظفار: تأسس بنك ظفار في"عام 1990 بإسم بنك ظفار العماني الفرنسي، وقد بدأ عملياته من خلال فرعين، أحدهما في مسقط والآخر في صالة. وحاليا، يعد البنك أفضل بنك في الخليج وثاني أكبر البنوك(من حيث القيمة السوقية) في السلطنة، وتمكن بنك ظفار من تحقيق سمعة ممتازة كمؤسسة مالية ذات التزام قوي بالإستقامة والنمو، وبالإضافة إلى المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية، يوفر البنك العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر

الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة، وأجهزة الإيداع النقدي وتسديد الفواتير. ومع أصول تتجاوز قيمتها 4.21 مليار ريال، أصبح بنك ظفار واحدا من أسرع البنوك نموا في سلطنة عمان ويتمتع بحضور قوي في القطاع المصرفي التجاري، والأعمال المصرفية الفردية، والخزينة وتمويل المشاريع،" [1] ويوضح الجدول رقم (5-7)أهم انجازات البنك.

الجدول رقم(5-7): أهم انجازات بنك ظفار في دعم الشمول المالي

1992	**قام البنك بشراء أصول وإلتزامات بنك الإعتماد والتجارة العالمي من البنك المركزي العماني، مما عمل على توسعة شبكة فروعه.**
1999	تم افتتاح مبنى المكتب الرئيسي الجديد للبنك في المنطقة التجارية بروي مع الذكرى العاشرة لتأسيسه.
2000	قام البنك بشراء 16 فرعا للبنك التجاري، مما وسع شبكة فروعه، لتصل إلى 43 فرعا و55 جهاز صراف آلي.
2002	اندماج بنك ظفار العماني الفرنسي وبنك مجان الدولي.
2003	تم اختصار اسم البنك ليصبح بنك ظفار بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والإدارية اللازمة.
2013	تدشين ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية

المصدر: بنك ظفار، نبذة عنا، https://www.bankdhofar.com/ar-om/AboutUs.aspx، (تاريخ التصفح 12،02، 2022، 12:41)

2. نافذة ميسرة للخدمات المالية الإسلامية: استهلت ميسرة، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك ظفار، أعمالها في عام 2013، بهدف إتاحة تجربة أكثر تميزا في عالم خدمات الصيرفة الإسلامية وإثراء الجمهور بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد حققت ميسرة، منذ انطلاقتها، نموا ملفتا بفضل الإلتزام المتواصل بتقديم خدمات مصرفية متميزة للزبائن وتحقيق الأهداف طويلة الأمد لكافة الأطراف المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أن ميسرة انطلقت في عام 2013 من خلال فرع واحد، وأصبحت مظلتها تغطي 10 فروع تتمركز بشكل استراتيجي في شتى أنحاء السلطنة. وأحرزت ميسرة عدة جوائز خلال مسيرتها؛ من بينها جائزة النافذة الإسلامية الأكثر ابتكارا في سلطنة عمان لعام2020، ضمن جوائز مجلة "جلوبال بيزنس أوتلوك."[2]

ثانيا: مبادرات الشمول المالي

1. بنك ظفار: في إطار مبادرات الشمول المالي، تولى قسم التسويق والإتصالات التجارية مهمة مد جسور التواصل مع كافة الأفراد وأصحاب الأعمال التجارية من خلال:[3]

[1]: بنك ظفار، نبذة عنا، https://www.bankdhofar.com/ar-om/AboutUs.aspx، (تاريخ التصفح 12،02، 2022، 12:41)

[2]: بنك ظفار، **التقرير السنوي2020**، بنك ظفار، سلطنة عمان، 2020،ص 267.

[3]:نفس المرجع السابق، ص50.

تقديم مختلف المنتجات وخدمات التجزئة التي تلائم احتياجاتهم، وتقديمها على نحو مسؤول ومستدام من خلال حملات التوعية، ورعاية الفعاليات، والأخبار الصحفية، إلى جانب الإعلانات والتغطيات في منصات وسائل التواصل الإجتماعي؛

الإستفادة المثلى من الموازنة المخصصة لتعزيز حضور هوية المؤسسة من خلال إبرازها في المناطق التي تشهد كثافة مرورية عالية، والطرقات الرئيسية السريعة، والمواقع التي تشهد إقبالا واسعا من الزوار، بهدف تعزيز إبراز الهوية التجارية للبنك ظفار وضمان حضورها في أذهان الجمهور. وعلى صعيد مماثل، دعم القسم هذه الخطة من خلال الشراكة الإستراتيجية مع مطاري مسقط وصلالة الدوليين بحيث يحظى بنك ظفار بأعلى قدر من الحضور في هذين المرفقين الحيويين، اضافة إلى اختيار أفضل المواقع الخارجية البارزة في مختلف أنحاء السلطنة لإستقطاب فئات مختلفة من الزبائن للإنضمام إلى عائلة بنك ظفار؛

يتمتع بنك ظفار بشبكة واسعة من الفروع تضم 67 فرع؛ 57 فرعا لبنك ظفار و 10 فروع لميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية، في شتى أنحاء السلطنة ملائمة لتقديم الخدمات المصرفية لكافة الفئات دون استثناء بما فيهم اصحاب الإحتياجات الخاصة. كما جرى تمديد ساعات العمل في الفروع الرئيسية حتى الساعة التاسعة مساء لضمان تلبية احتياجات الزبائن بعد ساعات العمل الإعتيادية، كما أطلق البنك عددا من المزايا لإستقطاب فئات مختلفة من الزبائن للإنظمام إلى عائلة بنك ظفار.

بهدف ضمان تفاعل شريحة أكبر من الزبائن ومواصلة ولائهم للمؤسسة، يتمتع بنك ظفار بأحد أفضل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، وهو متاح للزبائن على مدار الساعة لإجراء العديد من المعاملات التجارية الآنية لتشجيع الزبائن على الإنتقال لمنصات الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

قيام البنك بإستحداث منظومة لإدارة علاقات الزبائن عبر الشبكة لمساعدة البنك على التركيز على استقطاب الزبائن وتشجيع شريحة أكبر منهم مع ضمان تقديم أفضل التجارب والعروض للزبائن الحاليين كما يتلقى الموظفون تدريبا دوريا في مجالات مصرفية متعددة، لا سيما مهارات البيع والترويج للمنتجات المتوفرة لكل فئة، لضمان الإستقطاب الفاعل للزبائن؛

2. **مبادرات ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية:** تواصل ميسرة دائما تنظيم حملات لرفع مستوى الوعي بالخدمات المصرفية الإسلامية بشكل عام، ونافذة ميسرة بشكل خاص، الأمر الذي يسهم في استقطاب المزيد من الزبائن إلى عائلة البنك، فضلا عن العمل مع المؤسسات والترويج للمؤتمرات التي تسلط الضوء على الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق. كما تواصل ميسرة–نافذة بنك ظفار للخدمات المصرفية الإسلامية، برنامج "هل تعلم" الهادفة إلى رفع مستوى الوعي بمنتجات الخدمات المصرفية الإسلامية

المتاحة في السوق المحلي، اضافة إلى تنظيم حملات مكثفة لتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال بهدف جذب شريحة أكبر من الزبائن لإستخدام هذه المنصة الإلكترونية. علاوة على ذلك، دشنت ميسرة برنامج سحوبات جائزة الجائزة السنوية، وأجرت فعاليات السحب على الجوائز الشهرية في مواقع مختلفة بما ينسجم مع الرغبة في تعريف شريحة أوسع من الجمهور بمنتجات ميسرة، علما بأنه جرى بشكل منتظم الإعلان عن هذه السحوبات في وسائل التواصل الإجتماعي وإبرازها في تغطيات الأخبار الصحفية لضمان تعريف الجمهور بهذا المنتج.

من جانب آخر، يعكف البنك حاليا على تنفيذ عدد من المشاريع، ووصلت إلى مراحل مختلفة من الإنجاز مثل مشروعات التحويلات المالية، ونقاط البيع، وبطاقات الشركات، والتي تنعكس إيجابا في تعزيز أعداد الزبائن لدى نافذة ميسرة، كما يخضع موظفو ميسرة للتدريب المتواصل في مجالات التسويق والمبيعات، بما يتواكب مع الخطط الرامية لتوسيع قاعدة زبائن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية. وفي الوقت الحالي تسعى ميسرة إلى افتتاح فروع جديدة إلى جانب إعادة نقل عدد من الفروع القائمة، وافتتاح منصات للخدمة وفرع متنقل، الأمر الذي سينعكس في تعزيز حضور ميسرة في السوق والوصول إلى شريحة أكبر من الجمهور.[1]

ثالثا: تحليل بيانات الشمول المالي في بنك ظفار ونافذة ميسرة

1. تحليل مؤشرات الشمول المالي في بنك ظفار: تعكس بيانات الجدول رقم (5-8) مساهمة بنك ظفار في تعزيز الشمول المالي في سلطنة عمان، فقد أظهرت بيانات بعد الوصول إلى الخدمات المصرفية ؛ بما يشمل، عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف الآلي توسعا كبيرا خلال الفترة(2016-2020)، حيث ارتفع عدد فروع البنك من 68 فرع سنة 2016 إلى 71 فرع سنة 2019، ثم تقلص بعد ذلك عدد الفروع إلى 67 فرع سنة2020 بسبب جائحة كوفيد 19. رافقه ذلك تزايد في عدد أجهزة الصراف الآلي من 180 فرع سنة2016 إلى 193 فرع سنة2020، ليستحوذ البنك بذلك على أكبر شبكة توزيع لغطي سلطنة عمان، بما يضمن إيصال الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات. ومن ناحية أخرى عرفت مؤشرات بعد الإستخدام بما يشمل؛ ودائع العملاء وصافي محفظة القروض والسلف هي الأخرى مستويات مرتفعة،حيث ارتفع حجم ودائع العملاء من 2885189 ألف ريال عماني سنة2016 إلى 2943188 ألف ريال عماني سنة 2019 ثم تراجع حجم الودائع إلى 2861315 ألف ريال عماني

[1]: نفس المرجع السابق، نفس ص.

سنة2020 بسبب جائحة كوفيد 19، كما وصل صافي محفظة القروض والسلف إلى 3063350 مليار ريال عماني سنة 2019 ثم تراجع بعد ذلك إلى 2911990 مليار ريال عماني سنة 2020 بسب تراجع المحفظة الإستثمارية للبنك نتيجة كوفيد19.

الجدول رقم(5-8): مؤشرات الشمول المالي في بنك ظفار

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول(ألف ريال عماني)	3952043	4246710	4213490	4325845	4257023
صافي محفظة القروض والسلف(ألف ريال عماني)	2988592	3248873	3158844	3063350	2911990
ودائع العملاء(ألف ريال عماني)	2885189	3068409	2924504	2943188	2861315
عدد الفروع	68	69	71	71	67
عدد أجهزة الصراف الآلي	180	179	190	194	193

المصدر: بنك ظفار، **التقرير السنوي2020**، بنك ظفار، سلطنة عمان، 2020،ص65

2. تقييم مؤشرات الشمول المالي في نافذة ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بعد الإستخدام

الإستخدام: توفر نافذة ميسرة مجموعة من صيغ التمويل تتناسب مع احتياجات العملاء التمويلية، ومن بين عقود التمويل التي تعتمدها نافذة ميسرة نجد؛ المرابحة ، وتمويل المضاربة، وتمويل المشاركة المتناقصة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وفي عام 2020 استحوذت المشاركة المتناقصة على أعلى نسبة تمويل بلغت 326.82 مليون ريال عماني، من إجمالي التمويل بلغ 450.02 مليون ريال عماني، انظر الملحق رقم(5-19) والشكل رقم(5-40) ويرجع السبب إلى قلة المخاطر المتعلقة بهذا النوع من صيغ التمويل.

الشكل رقم(5-40): تطور التمويل الإسلامي في نافذة ميسرة خلال الفترة(2016-2020) (الوحدة: مليون ريال عماني)

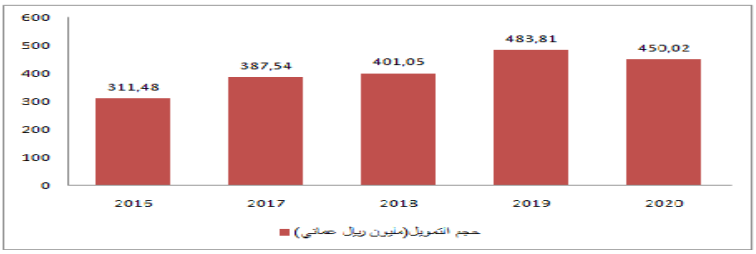

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-19)

ومن جهة أخرى، وصل حجم ودائع الزبائن إلى 373.26 مليون ريال عماني، توزعت بين حسابات جارية وحسابات توفير وودائع بأجل، استحوذت الودائع بأجل على أعلى نسبة بلغت 220.79 مليون ريال عماني، وجاءت بعدها الودائع الجارية ب 99.01 مليون ريال عماني، فحسابات التوفير ب 53.46 مليون ريال عماني،أنظر الشكل رقم(5-41)، حيث عكست هذه البيانات توجه العملاء نحو الإستثمار القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر بدل الإعتماد على الودائع الجارية.

الشكل رقم(5-41):ودائع العملاء في نافذة ميسرة خلال عام 2020

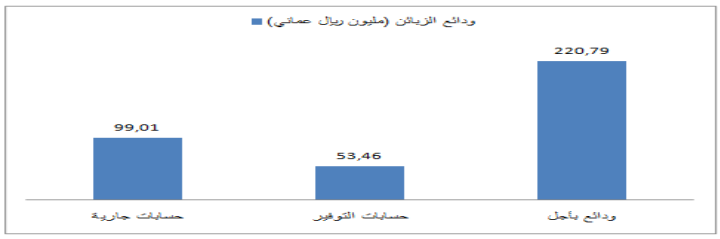

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم(5-19)

المطلب الثالث: تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

تتميز السودان بوجود نظام مصرفي متوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية، و"بدأت مرحلة أسلمة القطاع المصرفي في السودان خلال الفترة(1984-1991) وذلك على اثر صدور قرار تم بموجبه منع جميع البنوك العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة والإلتزام في معاملاتها بالصيغ الإسلامية في قبول الودائع ومنح التمويل."[1] وتقوم استراتيجية بنك السودان المركزي لتعزيز الشمول المالي من خلال الإعتماد على التمويل الأصغر الإسلامي بتخصيص نسبة 12% و15% من محفظة التمويل الإجمالية للبنوك نحو تمويل المؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر.

الفرع الأول: الصناعة المصرفية الإسلامية في السودان

ارتفع عدد البنوك العاملة في السودان من 37 بنك في العام 2019 إلى 38 بنك في العام 2020؛ بافتتاح فرع للبنك التركي زراعات كاتيليم؛ وتجدر الإشارة إلى أن بنك السودان المركزي قد أصدر في سبتمبر2019 توجيها بعدم منح الترخيص لأي بنك جديد لحين البت في ضوابط الترخيص الجديدة؛ إلا أنه قد أستثني منها البنوك التي كانت قد بدأت في إجراءات الترخيص مسبقا. وفي ما يخص توزيع أرصدة الحسابات الجارية وحسابات الإدخار والإستثمار لدى البنوك السودانية فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2019-2020)، حيث ارتفع إجمالي الودائع من 329809.3مليون جنيه سنة 2019 إلى 632314.1 مليون جنيه سنة 2020 بمعدل نمو بلغ 91.72%. ويرجع السبب إلى استعادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي بعد معالجة أزمة شح الأوراق النقدية. وحققت الودائع الإدخارية أعلى نسبة نمو بلغت 210.6%، تلتها الودائع الجارية بنسبة نمو بغت 82.2%، ثم تلتها الودائع الإستثمارية بنسبة نمو بلغت 69.2%، انظر الجدول رقم(5-9) والشكل رقم(5-42).

[1]: صلاح الدين الشيخ ضر وآخرون، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، أكتوبر2003، ص18.

الجدول رقم(5–9):تطور حجم الودائع في البنوك السودانية الخلال الفترة(2019–2020) (الوحدة: مليون جنيه)

الودائع / السنوات	2019	2020	معدل التغير%
ودائع جارية	161380.9	293967.4	82.2
ودائع ادخارية	68682.7	213342.8	210.6
ودائع استثمارية	94383.1	115931.5	22.8
أخرى	5362.6	9072.4	69.2
المجموع	329809.3	632314.1	91.72

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على : بنك السودان المركزي، التقرير السنوي60، بنك السودان المركزي، 2020، ص55

الشكل رقم (5–42): توزيع الودائع في البنوك السودانية خلال الفترة(2019–2020) (الوحدة: مليون جنيه)

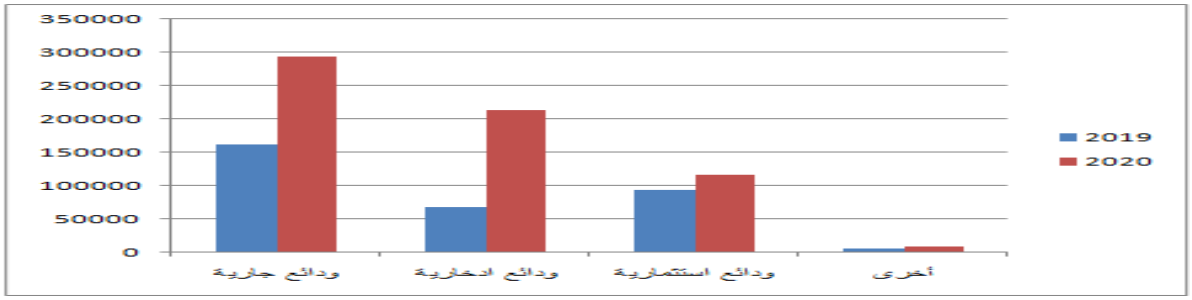

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(5–9)

وقدر حجم التمويل الإسلامي الموجه للقطاع الخاص 348510 مليون جنيه خلال عام 2020 مقارنة ب260206.8 مليون جنيه سنة 2019 أي بنسبة نمو بلغت33.9%، ويشكل التمويل بصيغة المرابحة النصيب الأكبر من إجمالي التمويل إذ تشكل نسبة 64.4% من الإجمالي، ومثل تدفق التمويل بصيغة المقاولة 4.3%، وبصيغة المضاربة 5%، وبصيغة المشاركة 9%، وقد شكلت بقية الصيغ الأخرى17.3% من إجمالي التمويل المصرفي خلال العام2020، انظر الشكل رقم(5–43).

الشكل رقم (5–43): التوزيع النسبي للصيغ التمويلية في المصارف السودانية خلال عام 2020

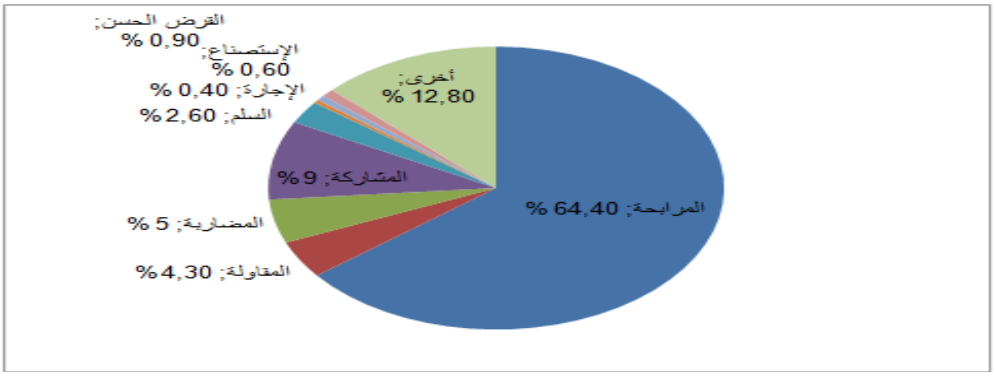

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي60، بنك السودان المركزي، 2020، ص52

الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي السوداني لتعزيز الشمول المالي

استمر بنك السودان المركزي في متابعة مراحل إعداد إستراتيجية الشمول المالي لتوسيع مظلة الخدمات المالية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، حيث تم الإتفاق النهائي على إعداد المسح الإحصائي للشمول المالي مع الجهاز المركزي للإحصاء، اضافة إلى الإستمرار في تشجيع المصارف على توفير الخدمات المصرفية بعد ساعات العمل الرسمية وتحسين جودتها، ومتابعة العمل في إعداد ضوابط الوكالة المصرفية، [1] وتتركز المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي للتخفيف من حدة الحرمان المالي في ما يلي:

- التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دورا بارزا في الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة على ليس فقط الوصول بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما أنهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا؛[2]
- نشر الخدمات المصرفية في جميع المدن والمناطق الريفية عن طريق ما يلي:[3]

– تعزيز نظام المدفوعات عبر الهاتف النقال بهدف زيادة الموارد المصرفية والشمول المالي، وتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية خصوصا في المناطق الريفية؛

– حث البنوك على التوسع في الإنتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي، واستخدام بطاقات الصراف الآلي؛

– إطلاق خدمة الوكالة البنكية بهدف توسيع مظلة المستفيدين من الخدمات المصرفية بالمدن والأرياف والولايات المختلفة؛

– التوسع في تسوية وتحصيل المعاملات المالية للحكومة عير الجهاز المصرفي بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة؛

- في مجال استقطاب الموارد؛ هدفت السياسة إلى ما يلي:[4]

– زيادة كفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك إلى عملائها عن طريق زيادة حجم الموارد المصرفية بنسبة20% كحد أدنى وزيادة عدد المتعاملين مع البنوك من خلال رفع نسبة العائد على الودائع الإدخارية والإستثمارية وأي حوافز أخرى؛

---

[1]: بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 59**، بنك السودان المركزي، 2019، ص29.

[2]: مجدي نورين الأمين، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3]: يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 66.

[4]:بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 59**، مرجع سبق ذكره، ص ص26-27.

– التوسع في استخدام النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني، وخفض تكلفة المعاملات وتوفير وسيلة دفع سهلة وسريعة وآمنة(البطاقات المصرفية، المحفظة الإلكترونية، والدفع عبر الموبايل)؛

– استقطاب المزيد من موارد المؤسسات المالية غير المصرفية وتبسيط الإجراءات المطلوبة لفتح الفروع الجديدة والحسابات المصرفية؛

– استمرار التوسع الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية، مع تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة ونشر الوعي المصرفي.

ومن ناحية أخرى، تبنى بنك السودان المركزي التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالخدمات المالية فيما يلي:[1]

- المساهمة في برامج التوعية المالية وإمكانية إدخالها في المناهج التعليمية؛
- حث البنوك على توسيع ونشر الخدمات المصرفية؛
- نشر ثقافة التعامل في الأوراق المالية والأسهم؛
- دعم البنية التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- ضمان التمويل للشرائح منخفضة الدخل؛

ويمكن تلخيص التطورات التي شهدتها مؤشرات الشمول المالي في السودان خلال الفترة(2016-2020) كما يلي:

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 69- 70.

الجدول رقم(5-10) : مؤشرات الشمول المالي في السودان خلال الفترة(2016-2020)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
عدد البنوك	37	37	37	37	38
عدد الحسابات(مليون)	2.9	3.4	4.2	/	/
عدد الفروع	853	830	800	900	985
عدد أجهزة الصراف الآلي	1189	1344	1596	1591	1572
البطاقات المصرفية	3186847	3487986	3962127	4006471	4726555
عدد نقاط البيع	3480	3905	16162	32384	39739
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1495001	796056	885064	964303	1446028

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي60**،بنك السودان المركزي،2020،ص ص31-32.

بنك السودان المركزي،**التقرير السنوي58**، بنك السودان المركزي،2018، ص34، ص40.

بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 56**، بنك السودان المركزي، 2016، ص ص33-34.

Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

أظهرت بيانات الجدول رقم(5-10) تحسن مستويات الشمول المالي في السودان خلال الفترة(2016-2020)، وهذا ما يعكس الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين مستويات الشمول المالي، حيث ارتفع عدد البنوك من 37 بنك سنة 2016 إلى 38 بنك في نهاية عام 2020 رافقه هذا ارتفاع في عدد الفروع بنسبة 15.47% خلال نفس الفترة، وبالمقابل عرف عدد أجهزة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية نموا متزايدا حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من 1189 صراف آلي سنة 2016 إلى 1572 صراف آلي سنة2020، أما عدد نقاط البيع فقد ارتفع من 3480 جهاز نقطة بيع سنة 2016 إلى 39739 جهاز نقطة بيع سنة 2020، أما عدد البطاقات المصرفية فتزايد بنسبة 48.31%، وهذا ما زاد من شمولية الأفراد بإرتفاع عدد الحسابات المصرفية من 2.9 مليون حساب سنة2016 إلى 4.2 مليون حساب سنة2018.

الجدول رقم(5-11): مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية في السودان خلال الفترة(2016-2020)

السنوات	إجمالي عدد السكان(مليون نسمة)	عدد فروع البنوك الإسلامية	الإنتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
2016	39847433	853	46714	0.21
2017	40813398	830	49173	0.20
2018	41801532	800	52252	0.19
2019	42813237	900	47570	0.21
2020	43849269	985	44517	0.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : بيانات الجدول رقم (5-51)

البنك الدولي، **تعداد السكان الإجمالي**، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، (تاريخ التصفح13،02، 2022، 15:39)

من خلال الجدول رقم (5-11) أعلاه، نلاحظ أن هناك ضعفا في نسبة الإنتشار المصرفي؛ إذ نسجل فرعا واحدا لكل 44517 نسمة خلال سنة 2020، صاحبه ذلك تسجيل الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة بأقل من الواحد أي انحراف سلبي مما يعني أن مستوى انتشار البنوك حسب نموذج كاميرون Cameron غير كافية، وهذا ما يعني أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى كافة شرائح المجتمع، وهو ما يدل على نقص انتشار قنوات التوزيع المصرفية في السودان وكذا التركيز على تقديم الخدمات المصرفية في منطقة دون أخرى، حيث" أن معظم البنوك الإسلامية ترتكز على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم والتي علاوة على كونها عاصمة السودان ومركزه التجاري والمالي فإنها تمثل بنية ملائمة وأكثر جاهزية وإتاحة وتطورا بالمقارنة مع مناطق السودان الأخرى."[1]

الفرع الثالث: تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان

تعد تجربة السودان في التمويل الأصغر تجربة رائدة يقتدى بها، وذلك من خلال" وضعه لإستراتيجية تنمية وتطوير هذا القطاع في السودان (2007-2011)،ترافق معها تأسيس وحدة متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي داخل البنك المركزي عام 2007، وتوفير الدعم الفني للمؤسسات والبنوك العاملة في برنامج التمويل الأصغر الإسلامي داخل البنك المركزي عام 2007، وتوفير الدعم الفني للمؤسسات والبنوك العاملة في برنامج التمويل الأصغر وإصدار اللوائح والمنشورات. وفي إطار الرؤية الإستراتيجية لتنمية وترقية التمويل الأصغر ألزم بنك السودان المركزي البنوك بتخصيص 12% من محافظ التمويل كحد أدنى للقطاع وذلك عبر التمويل المباشر من البنوك للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من البنوك إلى

[1]: دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص5-6.

مؤسسات التمويل الأصغر، وفي سنة 2018 قام بنك السودان المركزي برفع النسبة إلى 15%،"[1] كما تم وضع الخطة الخمسية الثانية (2013-2017) لتتكامل مع مخرجات الإستراتيجية الأولى (2007-2011)، أكدت الخطة الإستراتيجية على توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا من خلال تطوير نظام مالي شامل ومستدام، بهدف استدامة نمو قطاع التمويل الأصغر." [2]وكان الهدف من هذه الإستراتيجية(2013-2017) "زيادة نسبة إسهام القطاع في الناتج الإجمالي من 1% إلى 3% وزيادة نسبة المرأة من 30% إلى 50% وزيادة الممولين من نصف مليون(2014) إلى 1.5 مليون عام2017."[3] وتم تأسيس "وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) بموجب قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر لسنة 2013، وهي وكالة مساهمة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على تمويل مصرفي من البنوك تحديدا المؤسسات التي لا تمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواء كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر في السودان"[4].

أولا: تطور مؤشرات التمويل الأصغر في السودان: نظرا لأهمية التمويل الأصغر الإسلامي في حل مشكلات الحرمان المالي أو الإستبعاد المالي التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة في المجتمع في السودان، أولت الدولة عناية بهذا الأخير كونه يعد مرتكزا أساسيا لمحاربة الفقر، وقد بدأت معظم البنوك السودانية في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين وأخذت في التوسع منذ ذلك الوقت لتغطي الأقاليم والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وقد تطور عدد المؤسسات التمويل الأصغر من 34 مؤسسة سنة 2016 إلى 45 مؤسسة سنة 2020، رافقه ذلك ارتفاع في عدد عملاء التمويل الأصغر بالبنوك والمؤسسات المالية من 1.5 مليون عميل سنة 2016 إلى 2.1 مليون عميل سنة 2020 انظر الجدول رقم(5-12). وهذا ما يشير إلى ارتفاع الشمول المالي للأفراد خلال هذه الفترة.وقد عرفت الفترة(2019-2020) انخفاض في عدد عملاء التمويل الأصغر" النشطين بالبنوك والمؤسسات من 399496 عميل بنهاية عام 2019 إلى 188060 عميل بنهاية عام 2020 بنسبة 53%؛ ويرجع

[1]:بولمرج وحيدة وكتاف شافية، **الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه**، تجربة السودان أنموذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 7، العدد3، ديسمبر2021، ص193.

[2]:يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3]:دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر** ، مجلة التمويل الأصغر، ع 4، إصدار وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي،ديسمبر 2019، ص5.

[4]:بنك السودان المركزي، التقرير السنوي58، بنك السودان المركزي، 2018، ص93.

ذلك بصورة أساسية إلى جائحة كورونا(كوفيد 19) بالإضافة إلى عدم تلبية مبلغ التمويل الأصغر الممنوح لرغبات العملاء وتقليدية المشروعات الصغيرة وضعف انتشار نوافذ التمويل الأصغر."[1]

الجدول رقم (5-12): عدد مؤسسات التمويل الأصغر وعملائه بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة(2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	34	38	44	46	45
عدد عملاء التمويل الأصغر بالبنوك والمؤسسات المالية (مليون عميل)	1.5	1.7	2.07	2.4	2.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي، 60**، بنك السودان المركزي، 2020، ص32.

بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي58**، بنك السودان المركزي،2019، ص40.

بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 56**،بنك السودان المركزي،2016، ص34.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن حجم التمويل الأصغر في البنوك يشهد نموا متزايدا حيث ارتفع من 2914 مليون جنيه سنة 2016 إلى 20178.3 مليون جنيه سنة 2020، كما يلاحظ ارتفاع الأداء الفعلي للتمويل الأصغر منسوبا إلى إجمالي التمويل المصرفي؛ حيث بلغت 5.7% من إجمالي التمويل المصرفي بنهاية عام 2020 مقارنة بنسبة 4.3% بنهاية عام 2016. وقد استقرت نسبة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الكلية بالبنوك عند 5% طول فترة الدراسة مقارنة بالنسب المستهدفة، 12%- 15% مما يدل إلى عزوف البنوك لمنح مثل هذه التمويلات بسبب ارتفاع المخاطر المتعلقة بها وغياب الضمانات الكافية، انظر الجدول رقم(5-13).

الجدول رقم(5-13): حجم التمويل الأصغر الممنوح من طرف البنوك خلال الفترة(2016-2020) الوحدة (مليون جنيه)

البيان	2016	2017	2018*	2019	2020
إجمالي التمويل المصرفي	67688.6	122111.5	143751	203102	355131.5
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة	9477	14653.4	21563	34372	42615.8
حجم التمويل الأصغر	2914	6197	8798	8917	20178.3
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل(%)	4.3	5.1	6.1	4.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي60**، بنك السودان المركزي،2020، ص60.

بنك السودان المركزي،**التقرير السنوي 58**، بنك السودان المركزي، 2018،ص76.

بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 57**، بنك السودان المركزي، 2017، ص76.

*: استهدفت سياسات بنك السودان المركزي توظيف نسبة15% كحد أدنى من إجمالي المحفظة التمويلية للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط في عام 2018 و12% للتمويل الأصغر في عام 2016، 2017، 2019، و2020.

[1]:بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي60**، بنك السودان المركزي، 2020، ص59.

المبحث الثالث: واقع المصرفية الإسلامية بالجزائر

تعد تجربة الجزائر في الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة فتية، حيث لا تملك سوى بنكين إسلاميين؛ بنك البركة ومصرف السلام، وعدد معين من النوافذ الإسلامية "والتي لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية،" [1] إلا أن ذلك لا ينفي قدرة الجزائر في أن تصبح من الدول الرائدة في هذا المجال استنادا لما تملكه من مقومات النجاح والتطور،خصوصا بعد أن فتحت المجال أمام البنوك العمومية التي تمتلك أكبر شبكة توزيع للخدمات المصرفية لفتح نوافذ إسلامية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذا ما يضمن إيصال وتوفير الخدمة المصرفية إلى الفئة المستبعدة من النظام المالي الرسمي بسبب المعتقد الديني، ولدراسة تجربة الجزائر، ومساهمة الصناعة المصرفية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب؛ المطلب الأول: تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، المطلب الثاني: إستراتيجية بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، المطلب الثالث: تجربة مصرف السلام الجزائر، والبنك الوطني الجزائري والبنك الوطني للتوفير والإدخار.

المطلب الأول: تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

عرف نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر عدة مراحل، رافقها إصدار مجموعة قوانين منظمة لهذا النشاط، تمخض عنها إنشاء بنكين إسلاميين؛ بنك البركة، ومصرف السلام، وعدة نوافذ لتقديم خدمات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك الخاصة والبنوك العمومية.

الفرع الأول:مراحل تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

حظيت الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بإهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال النظام المالي الإسلامي خصوصا بعد أن لاقت هذه الأخيرة القبول من قبل المواطنين وأضحى التعامل بالصيغ المالية الإسلامية واقعا معاشا، ورغم حداثة التجربة إلا أن تبني نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر برز من خلال عدة مؤشرات نلخصها في الجدول الموالي رقم (5-14)

[1]: خطوي منير وبن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد5، العدد2، 2021، ص101.

الجدول رقم(5-14): تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
1990	إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1992/02/26في الجزائر.
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر(بنك البركة) في 1991/05/20.
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر(البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في2000/03/26.
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة(مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة2003. ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أية فوائد، ورافقه حينها شعار "أعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر".
2006	تأسيس بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر2006/06. إعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق(بنك برقان، وبنك الكويت والأردن، وبنك تونس الدولي)، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013، كانت 22% من التمويلات الممنوحة وفق التمويل الإسلامي.
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.
2019	النظام 02/18 المتعلق بالمالية التشاركية الصادر بتاريخ 2019/11/04 وتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
2020	النظام 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألغى هذا النظام، النظام 02/18 بموجب المادة 23 من النظام.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي**، تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،المجلد 3، العدد1، 2018، ص ص82، 84.

بنك الجزائر، المادة2 **من النظام رقم18-02 المؤرخ في 4نوفمبر سنة2018المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية**، العدد73، الجزائر، 2018، ص21.

بنك الجزائر، المادتين رقم 2 و4 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf (تاريخ التصفح16،10،2021، 12:20).

الفرع الثاني: التأسيس القانوني للصناعة المصرفية الإسلامية وتعديلاتها في الجزائر

عرف الإطار القانوني المنظم لنشاط الصناعة المصرفية الإسلامية عدّة تشريعات، أهمها:

أولا: قانون النقد والقرض و الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض

1. قانون النقد والقرض: يشكل قانون النقد والقرض نقطة تحول في النظام المالي الجزائري، فالقانون كان انعكاسا لتحولات سياسية واقتصادية واسعة عرفتها الجزائر والعالم ككل، فبعد تصدع المعسكر الشرقي (الإشتراكي)، قامت العديد من الدول التي تبنت النهج الإشتراكي ومنها الجزائر إلى التحول نحو النموذج الرأسمالي. وقد كان الهدف الأساسي من قانون النقد والقرض 90-10 "إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام تتمايز فيه البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى من جهة وتتمايز عن البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية وبنك البنوك، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان مع منحه استقلالية واسعة، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة. كذلك فقد حول القانون السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، ويرأسه محافظ بنك الجزائر وله الحق في إصدار القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق." [1] وكان من نتائج هذا القانون تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة بعد أن منح هذا القانون رخص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأس مال البنوك الوطنية القائمة، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين جودة خدمات القطاع المصرفي.

2. الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض: تضمن الأمر 03-11 "قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي: بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما تضمن أهم قواعد النشاط البنكي (عمليات البنوك): العمليات الأصلية والتابعة، ومراقبة احترام البنوك والمؤسسات المالية لالتزاماتها، كما أكد على أهمية مسألة الرقابة على مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية بشكل خاص في مجال حركة رؤوس الأموال نظرا لصلتها المباشرة بالحفاظ على الإقتصاد الوطني من خلال ضمان التوازن المالي للبنوك، خاصة بعد الذي حصل من انهيار بعض البنوك وما تبع ذلك من انعكاسات على الإقتصاد وبشكل خاص على قيمة الدينار الجزائري

[1]: عبد الكريم احمد قندوز وسفيان أحمد قعلول، **الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات**، العدد1، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص27.

ثم بتاريخ 26 أغسطس2010 صدر الأمر 10-04 ليعدل ويتمم الأمر 03-11، وكانت التعديلات فيه طفيفة."[1]

ثانيا: نظام18-02 المتعلق بالمالية التشاركية: يعتبر النظام 02/18 (الصادر بتاريخ 4 نوفمبر2019) أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ويتضمن القانون قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف ا لبنوك والمؤسسات المالية. وبموجب هذا النظام تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية"كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل26 أوت سنة2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية:المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم. وتخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل 8 أفريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية ."[2] لم يجد هذا النظام طريقه للتطبيق ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، "أهمها التغيرات السياسية التي حصلت في البلد وأدت إلى إجراء انتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الاقتصاد العالمي في صراع محموم مع وباء كورونا المستجد، رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط اثر في بعض التوازنات الاقتصادية للبلد، ولم يمنع ذلك كله إصدار النظام 20-02 في ربيع الأول من عام 2020."[3]

ثالثا: النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية : بتاريخ 15 مارس 2020، صدر النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألغى هذا النظام ، النظام 02/18 المؤرخ في 4نوفمبر 2018بموجب المادة 23 من هذا النظام." وفي مفهوم هذا النظام ، تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ، يجب على هذه العملية أن تكون

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص29.

[2]:بنك الجزائر، **المادة2 من النظام رقم18-02 المؤرخ في 4نوفمبر سنة2018المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية**، العدد73، الجزائر، 2018، ص21.

[3]: عبد الكريم احمد قندوز وسفيان أحمد قعلول، **الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص31.

مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم. وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية، المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع."[1]

كما سمح هذا القانون للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، مع اشتراط الإستقلالية المالية والمحاسبية للشباك عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما أوجب أيضا استقلال حسابات العملاء عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء. ومن المآخذ على هذا النظام نذكر:[2]

- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن"الصيرفة الإسلامية"، بحيث وصفها بكل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. وهنا يجب التنويه أن العمل المصرفي الإسلامي لا يميزه فقط تحريم الفوائد الربوية أخذا وعطاء، بل يجب أن ينضبط بكل أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية؛
- المعلوم أنه ليس من خصائص النظام القانوني التفصيل في المواد القانونية لكن بعض العناصر الأساسية بحاجة إلى تفصيل في هذا النظام، والبعض الآخر بحاجة إلى تعليمات أو مذكرات عملية تطبيقية من قبل الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بالمنتجات كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة... فمثلا في منتوج المشاركة الهدف منه هو تحقيق الأرباح مع تحمل الخسائر من الطرفين أو الأطراف والمعروف أن المشاركة في الربح والخسارة على حسب رأس المال المساهم به خاصية لهذا المنتوج؛
- لم يراع هذا النظام بعض المصطلحات التي تميز التمويل الإسلامي، فعلى سبيل المثال سمى هذا النظام في تعريفه لصيغة المضاربة" رب المال" أو صاحب رأس المال في عقد المضاربة ب"مقرض للأموال"؛ وكذلك أغفل هذا التنظيم تحمل الخسارة والربح في أي معاملة؛

---

[1]: بنك الجزائر، المادتين رقم 2 و4 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf (تاريخ التصفح16،10،2021، 14:20).

[2]: أنظر: العرابي مصطفى وطروبيا ندير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد6، العدد2، ديسمبر2020، ص ص257-258. موسى عبد اللاوي، **المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر من خلال النظام رقم 20-02**، جريدة البصائر، 15-04-2020، https://elbassair.dz/8786/(تاريخ التصفح 02،02،2022، 17:46).

- أشار هذا النظام لخضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لكل الأحكام القانونية والتنظيمية بالبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الإلتزام بتعليمات قانون النقد والقرض، وهذا الخضوع المطلق قد يسبب تعارضا بين أحكام الشريعة في المال والأحكام القانونية المصرفية؛

الفرع الثالث: نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتميز الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بوجود بنكين إسلاميين؛ بنك البركة، ومصرف السلام بالإضافة إلى نوافذ إسلامية لبنوك تجارية؛ خاصة وعامة، نذكرها بالتفصيل في كما يأتي:

أولا: البنوك الإسلامية بالجزائر

1. بنك البركة الجزائري : يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي تم إنشائه في الجزائر عام 1991 بشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومجموعة دلة البركة السعودية برأس مال مختلط(عام وخاص) قدره 500 مليون دينار، وبدأ البنك بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، ووصل عدد لفروع بنهاية عام 2018 إلى 31 فرع موزعة عبر التراب الوطني، وبحصة سوقية بلغت 2% من السوق الكلي و14% من السوق الخاص.

2. مصرف السلام الجزائري : يعتبر مصرف السلام- الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وقد تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه شهر أكتوبر من نفس السنة مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. كما يعمل البنك وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية احتياجات السوق، والمتعاملين،والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد،"[1]

ثانيا: النوافذ الإسلامية بالبنوك الخاصة :من البنوك الخاصة العاملة في الجزائر والسباقة لفتح نوافذ إسلامية على مستواها، نذكر:[2]

1. بنك الخليج الجزائر (AGB): تأسس البنك عام 2003 من خلال مساهمة ثلاثة بنك وهي:بنك برقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي، والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع

[1]: مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر**، الجزائر، 2019، ص5.

[2]: عبد الكريم احمد قندوز وسفيان أحمد قعلول، **الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص35.

الكويت(كيبكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، وقد وصلت حصة التمويلات الإسلامية التي منحها البنك نسبة22.5 من إجمالي التمويل الممنوح.

2. **بنك ترست الجزائر:** أطلق البنك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة اضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء.

ثالثا: النوافذ الإسلامية بالبنوك العامة : بعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أول نافذة في بنك عمومي تقدم تسعة منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائريBNA(59) القرض الشعبي الجزائري CPA(31) والصندوق الوطني للتوفير والإحتياطCNEP(16)."[1]

المطلب الثاني: إستراتيجية بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

أضحى تعزيز الشمول المالي لجميع أطياف المجتمع، هدفا رئيسيا لدى بنك الجزائر، خصوصا وأن هذا الهدف يعزز من قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الإقتصادي بكل فاعلية وكفاءة.

الفرع الأول: القوانين والتشريعات المنظمة لنهج الشمول المالي في الجزائر

تولي الحكومة الجزائرية أولوية لمسعى الشمول المالي من خلال "القوانين والتشريعات، بدءً بالمادة 35 مكرر من القانون رقم13-08 المؤرخ في 30ديسمبر 2013، والمتضمن قانون المالية لسنة2014، والتي تنص على ضرورة ان يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي من خلال الإنتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين. واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم 1 المؤرخة في 14 فيفري2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه المسؤولية

[1]:خطوي منير وبن موسى أعمر، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد5، العدد2، 2021، ص89.

مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء والإستفادة من الإبتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الإستدامة". [1] وقد تدعم الشمول المالي في الجزائر "من خلال التعليمة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان2018، المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بإدخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة."[2]

الفرع الثاني: سياسات بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

بهدف تعزيز الشمول المالي الجزائر يعمل بنك الجزائر على تعزيز الشمول المالي بالإستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال. وفي هذا السياق"قام بنك الجزائر بإتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن و المتعاملين. ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15مارس2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد تمويل الإقتصاد الوطني بفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة وذلك استجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل المذكور."[3] وتعزيزا للشمول المالي الرقمي "وتشجيعا لإستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية(بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الكترونية...). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة، ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة، من جهة أخرى."[4]

[1]:لمياء عماني وآخرون، **إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،المجلد9، العدد2، 2020، ص36.

[2]:نفس المرجع السابق، نفس ص.

[3]: بنك الجزائر، بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي27 أفريل2020، ص3.

[4]:نفس المرجع السابق، نفس ص.

الفرع الثالث: منهجية بنك الجزائر في عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي

يعتمد بنك الجزائر في تقاريره السنوية لقياس الشمول المالي "على بعض المؤشرات التي تعد الرئيسية والتي تتلائم مع النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وفق بعدين أساسيين: الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، حيث يعتمد على دمج مؤشرات الشمول المالي في محور الوساطة المصرفية في تقاريره السنوية وذلك اعتمادا على تقارير البنوك العمومية والخاصة وما تقدمه مؤسسة العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM وتجمع النقد الآلي GIE Monetique من إحصائيات خاصة بمستوى بعض المؤشرات الرقمية"[1]، انظر الشكل رقم(5-44)

الشكل رقم(5-44): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر

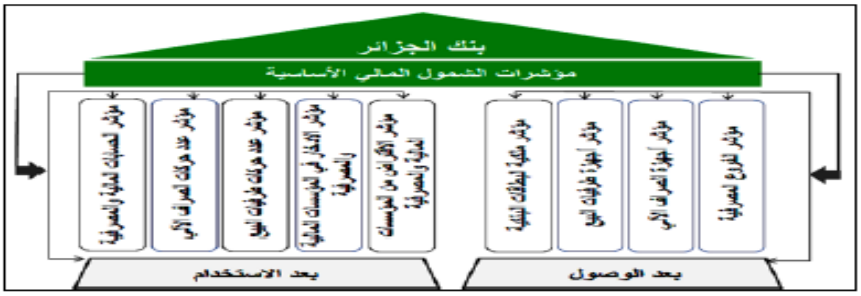

المصدر: أيمن بوزانه ووفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،المجلد6، العدد1، 2021، ص 467.

ويمكن توضيح مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020) من خلال الجدول رقم(5-15)، حيث أظهرت البيانات أن شبكة التوزيع في الجزائر تغطي فرع واحد ل17732 نسمة، ومؤشر الكثافة المصرفية أقل من الواحد، أي انحراف سلبي حسب نموذج كاميرون، مما يدل على وجود فئة لا تصلها الخدمات المصرفية بسبب التركيز في تقديم الخدمة المصرفية في المناطق الشمالية دون المناطق الجنوبية، مما يتطلب العمل على توسيع شبكة توزيع الفروع بما يغطي كامل التراب الجزائري لضمان وصول عادل للخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع.

[1]: أيمن بوزانه ووفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد6، العدد1، 2021، ص ص467- 468.

الجدول رقم(5-15): مؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)

السنوات	عدد السكان(مليون نسمة)	عدد الفروع	الإنتشار المصرفي الإجمالي	الكثافة المصرفية
2016	26300650	1940	17651	0.57
2017	26564898	1501	17698	0.57
2018	26810324	1521	17627	0.57
2019	27079012	1545	17527	0.57
2020	27395306	*1545	17732	0.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

البنك الدولي، **تعداد السكان الإجمالي**، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، (تاريخ التصفح13،02، 2022، 15:39

IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778/(accessed10,02,2022, 23 :23).

*: احصائيات2019.

المطلب الثالث:تجربة مصرف السلام الجزائر، والبنك الوطني الجزائري والبنك الوطني للتوفير والإدخار

الفرع الأول: تجربة مصرف السلام الجزائري

يعمل مصرف السلام الجزائري وفق رؤية واضحة تتكيف مع متطلبات التنمية الإقتصادية في السوق، تضبط نشاطه هيئة شرعية مكونة من كبار العلماء في الشريعة والإقتصاد، يسعى البنك من خلال نشاطه إلى تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين. وقدر حجم أصول مصرف السلام 1230 مليون دولار أمريكي سنة2020 مقارنة ب478 مليون دولار أمريكي سنة2016، انظر الشكل رقم(5-45)

الشكل رقم(5-45): تطور حجم أصول مصرف السلام الجزائري خلال الفترة(2016-2020) الوحدة (مليون دولار أمريكي)

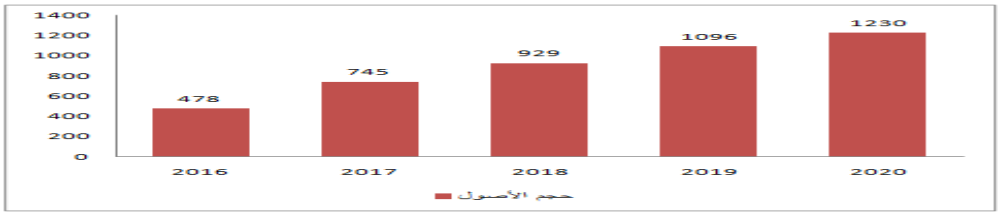

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي2020**، مصرف السلام، 2020،ص6.

يقدم مصرف السلام-الجزائر خدمات للشركات وأخرى للأفراد؛ فالأولى للشركات تتضمن: العمليات المصرفية(الحساب الجاري، ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي). والتجارة الخارجية(بواليص التحصيل، العمليات المستندية والتعهدات وخطابات الضمان البنكية)،

وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية(عقد المرابحة للآمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد الاستصناع، عقد المضاربة، عقد المشاركة...)؛ والثانية للأفراد تتضمن : العمليات المصرفية(الحساب الجاري ودفتر شيكات مجاني، وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي)، وحسابات الإستثمار(حسابات التوفير "أمنيتي"، وحساب الإستثمار)، وخدمات بطاقة الدفع الالكترونية "آمنة"، وخزانات الأمانات"أمان". كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، وخدمات مصرفية عن بعد وخدمة الايميل "سويفتي" وخدمة الدفع عبر الإنترنت(E-Amina)،"[1] وغيرها يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(5-16): خدمات مصرف السلام الجزائري والخدمات المستحدثة

الأفراد	الشركات	الخدمات عبر الإنترنت
حساب السلام، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، خدمة الدفع عبر الإنترنتE-Amina،دفتر الإستثمار أمنيتي، دفتر الإستثمار هديتي، دفتر الإستثمار عمرتي، حسابات الإستثمار، سندات الإستثمار، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام بلاتنيوم، السلام تسيير لتمويل السيارات، السلام تسيير للدراجات النارية، الخزانات الحديدية أمان، دار السلام لإمتلاك منزل أو تهيئة أو بناء أو توسيع أو استئجار. دار السلام LPP، LPA.	الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، جهاز الدفع الإلكترونيTPE، التمويلات، السلام إيجار، السلام إيجار ليزمد، الإعتماد المستندي، التسليم المستنديE-PREDOM، E-CREDOC، مايل سويفت، شبكة البنوك المراسلة، كفالة، الخزانات الحديدية أمان.	E-CREDOC، E-PREDOM السلام مباشر للشركات، والأفراد، السلام سمارت بنكنغ للشركات والأفراد، بالإضافة إلى بطاقات متنوعة ومنها: بطاقة الدفع آمنة، بطاقة التوفير أميتي، السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام فيزا بلاتنيوم، ماكينات الدفع الإلكتروني.

المصدر: دريد حنان وغريب الطاوس، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد7، العدد1، 2021،ص286.

رغم استمرار الإضطرابات الإقتصادية في الجزائر بسبب استمرار إنخفاض أسعار النفط من جهة والظروف الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كورونا من جهة أخرى، حقق مصرف السلام نموا معتبرا في مؤشرات الشمول المالي؛ حيث يظهر الجدول رقم(5-17) تحسن مؤشر الوصول إلى الخدمات المصرفية

[1]: بوعطية عبد الرزاق، **تقييم الدور الإقتصادي لمصرف السلام الجزائري(دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 19-12-2019، ص775.

الإسلامية؛ عدد البطاقات المحلية، وعدد البطاقات الدولية، وشبكة أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الدفع الإلكتروني وعدد الفروع بين عامي 2019 و2020، حيث وصل عدد الفروع إلى 18 فرع بنهاية عام 2020 رافقه ذلك تزايد في عدد أجهزة الصراف الآلي من 16 جهاز سنة 2016 إلى 21 جهاز سنة2020. كما عرفت أجهزة الدفع الإلكتروني نموا بنسبة 85.29%. وحرصا من المصرف على مواصلة تطوير القنوات الإلكترونية وتعزيز خدمات البطاقة المصرفية، تم إطلاق خاصية حماية ثلاثية الأبعاد، حيث تساعد حاملي البطاقات المصرفية الصادرة من المصرف على التسوق بثقة وأمان ، ليرتفع بذلك عدد البطاقات المحلية إلى 14730 بطاقة سنة 2020، مقارنة ب 10336 بطاقة سنة 2019، بزيادة تقدر ب42%، كما بلغ عدد البطاقات الدولية 1677 بطاقة سنة 2020، مقارنة ب 1154 بطاقة سنة2019 أي بزيادة تقدر ب 45%. وبالنسبة لمؤشر الإستخدام عرفت هي الأخرى تحسنا حيث ارتفع عدد حسابات السلام مباشر بنسبة 55.22% بين عامي 2019 و2020،صاحبه ذلك ارتفاع في عدد ودائع العملاء من 102405 مليون دج سنة 2019 إلى 129320 مليون دج سنة 2020، وارتفع أيضا إجمالي صافي التمويل من 93510 مليون دج سنة 2019 إلى 99252 مليون دج سنة 2020. وبالنسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ "تمثل عدد الملفات الجديدة(شركات مستقطبة عموما) نسبة 37% من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة تقدر ب 25.7 مليار دج، نتيجة كفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة، وقد تم رفض 465 ملف ما يعادل 10% من محفظة الزبائن الخاصة بسنة 2020 وذلك إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة البنك."[1]

[1]: مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي2020**، مصرف السلام، ص17.

الجدول رقم(5-17): مؤشرات مساهمة مصرف السلام الجزائري في الشمول المالي خلال عامي2019 و2020

البيان	2019	2020
عدد حسابات السلام مباشر	4062	6297
عدد البطاقات المحلية	10336	14730
عدد البطاقات الدولية	1154	1677
شبكة أجهزة الصراف الآلي	16	21
أجهزة الدفع الإلكتروني	34	63
عدد الفروع	18	18
ودائع العملاء	102405 مليون دج	129320 مليون دج
إجمالي التمويل	93510 مليون دج	99252 مليون دج

المصدر: مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي2020**، مصرف السلام، ص ص6-7، ص20.

الفرع الثاني: تجربة البنك الوطني الجزائريBNA

يعد البنك الوطني الجزائري، أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 16 جوان1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. ويمكن توضيح مراحل تطور البنك الوطني الجزائري من خلال الجدول رقم(5-18)

الجدول رقم(5-18):أهم مراحل تطور البنك الوطني الجزائري

1982	إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص"بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.
1988	القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الإقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري منها: حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك. حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.
1990	القانون رقم10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانةن وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.
1995	البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ5 سبتمبر 1995.
2009	في شهر جوان2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.
2018	في شهر جوان2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري

وفيما يخص مؤشرات الشمول المالي إلى غاية 31 ديسمبر 2020، فقد حقق بُعد الوصول إلى الخدمات المصرفية؛ 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، 151 موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)، و 100 شباك آلي للبنك(GAB)، و 278315 بيطاقة بيبنكية، و 45428 زبون

مشترك في خدمة البنك عن بعد، بالإضافة إلى 5221جهاز الدفع الإلكتروني قيد الخدمة. وفي بعد الإستخدام فقد وصل عدد حسابات الزبائن إلى 2944174 حساب.

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم 30-07-2020، حيث يطرح البنك مجموعة ثرية من صيغ الإدخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية والتي تم المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويطرح البنك مجموعة من صيغ الإدخار والتمويل؛ حيث يوفر للأفراد حساب التوفير الإسلامي للشباب؛ وحساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد، ويوفر لهم التمويل بصيغة المرابحة العقارية، والمرابحة لإقتناء التجهيزات. وبالنسبة للمؤسسات والمهنيين يوفر لهم حساب الإستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR."[1]

الفرع الثالث: تجربة البنك الوطني للإدخار والتوفيرCNEP Bank

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64 وقد تمثلت مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق كان مطالبا بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات وهي: تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. وفي 28 فيفري 2007 قررت الجمعية العامة العادية المرتبطة بإعادة التمركز الإستراتيجي للبنك السماح بمنح القروض العقارية للخواص، والقروض الرهنية، والقروض الإستهلاكية. كما تم قرار منح القروض بصفة أولوية وأساسية للموفرين وبصفة ثانوية لغير الموفرين." [2]ويمكن توضيح مراحل تطور البنك الوطني للتوفير والإحتياط من خلال الجدول رقم(5-19)

الجدول رقم(5-19): مراحل تطور البنك الوطني للتوفير والإحتياط

1997	**تغيير الوضع: من صندوق إلى بنك**
1998	إطلاق الإئتمان الإستهلاكي
2005	اعتماد استراتيجية ترتكز على التمويل العقاري
2008	اطلاق التأمين المصرفي
2011	الحصول على ترخيص لتمويل الشركات
2018	رفع رأسمال البن من 14 الى 64 مليار دينار جزائري

Source : cnepbanque.dz

[1] :bna.dz/financeislamique/ar.

[2]:قسول سفيان وآخرون، دراسة سلوك المستهلك البنكي-**حالة بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط**، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد1 ،2019، 278.

وفي مجال خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية، قام البنك الوطني للتوفير والإحتياط،" في 13 جانفي 2020، بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية في 14 ولاية على مستوى التراب الوطني؛ سعيدة، تيزي وزو تيبازة، سكيكدة، الأغواط، باتنة، غرداية، تلمسان، سيدي بالعباس، بومرداس، البليدة والجزائر. ورغبة من البنك في القيام بتوسيع إنشاء نوافذ إسلامية على مستوى كل فروعه الوطنية، قام في نهاية عام 2020 على فتح نوافذ إسلامية بكل من ولايات البويرة، ومسيلة وعين تيموشنت، وقسنطينة، وأم البواقي وبسكرة والجزائر العاصمة، والجزائر العاصمة، بالإضافة إلى فرع خاص بالصيرفة الإسلامية بمدينة سطاوالي."[1]

وبالنسبة لمؤشرات الوصول إلى الخدمات المصرفية فالبنك يعتمد على صيغة الإجارة التمليكية لتمويل عملائه، وحاليا يملك"218 فرع تجاري، وفرع إسلامي بالكامل، بالإضافة إلى 47 نافذة لتقديم خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية."[2]

[1]: وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني للتوفير والإحتياط: إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في سبعة ولايات جديدة، 20-01-2021،aps.dz/ar/regions، تاريخ التصفح(15-02-2022، 23:08).

[2] :cnepbanque.dz/index.php

الخلاصة

أحرزت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد البنوك وحجم الموجودات منذ نشأتها في منتصف السبعينيات في القرن العشرين الماضي ، حيث تستحوذ على حوالي 68.3 % من إجمالي أصول الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، ونحو ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك. وتعد المصرفية الإسلامية ذات اهمية هيكلية محلية في سبع دول عربية، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 % من مجمل الأصول المصرفية. رغم هذه المؤشرات يبقى تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال الصناعة المصرفية الاسلامية يكتنفه جملة التحديات، أهمها ضعف الشمول الديموغرافي والجغرافي للمؤسسات المالية الإسلامية ، ومحو الأمية المالية، بالإضافة إلى التعليمات المتعلقة ببازل III وخصوصا نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

هذا على المستوى الكلي أما على المستوى الدول، فقد اعتمدت العديد من الدول على الصناعة المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي، من خلال التحول الكلي للنظام المصرفي الإسلامي كتجربة السودان، التي اعتمدت على التمويل الأصغر الإسلامي لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أو التحول الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية كتجربة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والجزائر، التي عملت على توفير خدمات المصرفية الإسلامية إلى العملاء الذين استبعدوا نفسهم اختياريا من النظام المالي الرسمي، بسبب غياب خدمات مصرفية وصيغ تمويل تتماشى مع معتقدهم الديني، وتبقى تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر تجربة واعدة، ورغم أنها لا تملك سوى بنكين إسلاميين؛ بنك البركة ومصرف السلام، وعدد معين من النوافذ الإسلامية، إلا أنه يعول عليها كإستراتيجية مساهمة في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي الرسمي.

الخاتمة العامة

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية مع تأسيس أول بنك إسلامي بالمعنى المتكامل، وهو بنك دبي الإسلامي سنة1975، الذي كان نتاج جملة من البحوث النظرية، والمحاولات التأسيسية التي قادها علماء الإقتصاد والشريعة الهادفة إلى إعادة بناء نموذج الوساطة المالية القائم على أسس الشريعة الإسلامية؛ الغنم بالغرم والخراج بضمان، كبديل للوساطة المالية القائمة على الفائدة الربوية. ونظرا لأثر تعزيز الشمول المالي على التنمية المستدامة والشاملة، وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي، وكذا إنعكاسه الإيجابي في رفع مستويات الدخل، والإدخار، والإستهلاك، وتقليل مستويات الفقر، بالإضافة إلى تعزيز الإستقلال المالي للأفراد و زيادة قدرتهم على إدارة المخاطر.

وقد أظهرت الإحصاءات أظهرت أن 33مليون بالغ من دول منظمة التعاون الإسلامي لا يتعاملون مع البنوك بسبب الدين، بالإضافة إلى 35%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحجم عن التعامل مع القطاع المصرفي الرسمي بسبب محدودية منتجات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، فقد تبنت العديد من الدول الصناعة المصرفية الإسلامية كإستراتيجية كفيلة بإدراج الفئات المستبعدة اختياريا من القطاع المالي بسبب الدين من خلال التأسيس لبنوك إسلامية، أو من خلال فتح نوافذ وفروع للخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك التجارية. ومواكبة منها لهذا المسعى العالمي أضحى إلزاما على الصناعة المصرفية الاسلامية توفير خدمات ومنتجات مالية مبتكرة وبتكاليف منخفضة تلبي رغبات وتطلعات جميع الأفراد، من خلال تبني مفهوم الرقمنة عند تقديم خدماتها المصرفية، والإعتماد على التمويل الأصغر الإسلامي لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتمحورت الدراسة حول البحث في دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، وذلك من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وتجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، وبالنسبة لتجربة الجزائر فقد تم دراسة واقع المصرفية الإسلامية من خلال عرض تجربة حالة السلام الجزائري، و وتجربتي البنك الوطني الجزائري وبنك الوطني للإحتياط والتوفير في فتح نوافذ إسلامية.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

- من خلال الدراسة تم نفي الفرضية الأولى التي مفادها "تقتصر الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية تتمثل على توفير صيغ التمويل الإسلامي". وذلك على إعتبار أن الأنشطة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية تشمل صيغ وأساليب الإستثمار التي تندرج ضمن عقود المشاركات القائمة على تقاسم الأرباح وتحمل الخسارة في حال وقوعها؛ كالمشاركة والمضاربة، والمزارعة والمساقاة. وصيغ تمويلية ضمن عقود المعاوضات تبرم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، وتنتهي بنقل ملكية أحد العوضين

المتبادلين كبيع المرابحة للآمر بالشراء، وبيع السلم والإستصناع والإجارة. بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية أسوة بنظيراتها التقليدية وتتمايز عنها في خدماتها الإجتماعية كتوفير التمويل للعملاء بصيغة القرض الحسن.

- من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية الثانية التي مفادها أن الشمول المالي هو قدرة الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض على الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية والإستفادة منها، ويقاس الشمول المالي من خلال أبعاد تشمل الوصول والإستخدام، وبعد الجودة التي تعبر عن رضا العميل على الخدمة المصرفية. فالكثير من الدول تعتمد على مؤشرات بُعدي الوصول والإستخدام لقياس مستويات الشمول المالي ضمن استراتيجياتها لتعزيز الشمول الملي.
- من خلال الدراسة تم تأكيد صحة الفرضية، تقوم الصناعة المصرفية الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية فتمنح العملاء التمويل اللازم من خلال عقود المشاركات وعقود المعاوضات، كما توفر التمويل الأصغر الإسلامي لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي رغبات وتطلعات العملاء، بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية، بما يشمل التمويل بالقرض الحسن،والزكاة.
- من خلال الدراسة تم إثبات الفرضية القائلة"يعاني النظام المالي في الدول العربية من مشكلة الإستبعاد المالي"، أي عدم القدرة على الوصول او استخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، حيث تقدر النسبة الإجمالية للإستبعاد المالي في الدول العربية ب 56.5%، ويعود ذلك إلى ضعف الوساطة المالية ومحدودية المنتجات والخدمات المقدمة، أو عدم توافقها مع طبيعة الفئات محدودة الدخل.
- تم نفي الفرضية القائلة" السبب الأساسي لتدني مستويات الشمول المالي في الدول العربية غياب الثقة في النظام المالي والمصرفي"؛ بالإضافة إلى هذا السبب هناك جملة من الأسباب المؤدية للإقصاء المالي في الدول العربية، منها المسافة، اسباب دينية، قلة المستندات، قلة الدخل، ارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية، وكذا عدم الحاجة.
- من خلال الدراسة تم تأكيد الفرضية القائلة "مازالت الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر تفتقر إلى الإطار القانوني المنظم لنشاطها"، فالنظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية قدم تعريفا ناقصا للصناعة المصرفية الإسلامية، حيث عرفها بأنها كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، فما يميز العمل المصرفي الإسلامي ليس فقط تحريمه للتعامل بالفائدة الربوية وإنما أيضا التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته وأنشطته.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الصناعة المصرفية الإسلامية هي مجموعة من المؤسسات المالية التي وظيفتها الأساسية الوساطة المالية القائمة أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.
- الشمول المالي هو تمكين الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية(الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان... وغيرها) ، واستخدامها، وتقديمها بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة بطريقة مسؤولة ومستدامة، بهدف تحسين حياتهم، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ودمجهم ضمن القطاع الرسمي.
- تساهم الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال إدراج الفئة التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المالي الرسمي بسبب غياب منتجات تتوافق مع اعتقادهم الديني، فتمنح التمويل اللازم للمؤسسات من خلال مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، بدلا من التمويل القائم على الفائدة الربوية الذي تنتهجه البنوك التجارية، كما توفر التمويل الأصغر الإسلامي لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي رغبات وتطلعات العملاء، بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية، بما يشمل التمويل بالقرض الحسن،والزكاة.
- بلغت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية(نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية ممن تزيد أعمارهم عن 15سنة) سنة 2017 نسبة 37 % مقارنة ب 69 % للمتوسط العالمي، وتندرج الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات مستويات شمول مالي متوسط(43%).
- بلغ حجم التمويلات في البنوك الإسلامية في الدول العربية 6125016.6 مليون دولار خلال عام 2021 مقارنة ب1339299.4 مليون دولار سنة2016.
- تغطي نافذة بنك ظفار–ميسرة–للخدمات المصرفية الإسلامية 10 فروع تتمركز في موقع استراتيجي في السلطنة، وفي عام 2020 استحوذت المشاركة المتناقصة على أعلى نسبة تمويل بلغت 326.82 مليون ريال عماني، من إجمالي التمويل بلغ 450.02 مليون ريال عماني.

- الصناعة المصرفية الإسلامية تساهم في تقليص الحواجز الدينية أمام الشمول المالي، حيث تتميز أغلب الدول العربية بوجود نظام مصرفي مختلط (بنوك تجارية، وبنوك إسلامية) ب إستثناء السودان التي تعمل بنظام متوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية.
- احتلت السودان المرتبة الأولى من بين الدول في عدد البنوك الإسلامية ب 38 بنكا إسلاميا، حيث انتهج البنك المركزي السوداني إستراتيجية التمويل الأصغر الإسلامي لدعم مشاريع ريادة الأعمال، من خلال إلزام البنوك الإسلامية بتخصيص نسبة 12% -15% من محفظة التمويل الإجمالي للبنك نحو تمويل هذه المشاريع.
- أظهرت بيانات مؤشرات الشمول المالي أن شبكة التوزيع في الجزائر تغطي فرع واحد ل 17732 نسمة ومؤشر الكثافة المصرفية أقل من الواحد، أي انحراف سلبي حسب نموذج كاميرون، مما يدل على وجود فئة لا تصلها الخدمات المصرفية بسبب التركيز في تقديم الخدمة المصرفية في المناطق الشمالية دون المناطق الجنوبية.
- إطلاق مصرف السلام الجزائر لخاصية حماية ثلاثية الأبعاد، ساعد حاملي البطاقات المصرفية الصادرة من المصرف على التسوق بثقة وأمان، ليرتفع بذلك عدد البطاقات المحلية إلى 14730 بطاقة سنة2020، مقارنة ب10336 بطاقة سنة2019.
- التحول الجزئي للصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الوطني للتوفير والإحتياط(كناب بنك)، نتج عنه قيام البنك بتأسيس فرع مستقل خاص بتقديم خدمات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى 47 نافذة لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في عام 2021.

ثالثا: الإقتراحات

تأكيدا لما تملكه الصناعة المصرفية الإسلامية من مقومات كفيلة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والدولة الجزائرية بصفة خاصة، وكذا قدرتها على تعبئة الإدخارات وتوجيهها نحو الإستثمار في القطاعات ذات الأهمية، وكذا المساهمة في القضاء على الإقتصاد الموازي المتنامي في الجزائر، وعليه يمكن أن نقترح ما يلي:

- الإستمرار في فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، وخاصة في المناطق النائية، من شأنه المساهمة في تعبئة الإدخارات؛
- ضرورة التثقيف المالي للأفراد حول ماهية المصرفية الإسلامية، وإقناعهم بأن نشاط البنك الإسلامي يتم وفق الشريعة الإسلامية؛

- تحسين البنية التحتية والتقنية بهدف تقريب الخدمة المصرفية إلى المواطن، وضمان تمتع الجميع بحق الوصول والإستفادة من الخدمة المصرفية، فلا فرق في ذلك بين من يسكن في الجزائر العاصمة شمالا ومن يقطن في غرداية جنوبا؛
- ضرورة سن القوانين والتشريعات المبينة والمنظمة لنشاط الصيرفة الإسلامية؛
- الإعتماد على إستراتيجية التسويق التي تنتهجها ميسرة–نافذة بنك ظفار للخدمات المصرفية الإسلامية كبرنامج "هل تعلم" الهادف إلى رفع مستوى الوعي بمنتجات الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة في السوق المحلي، اضافة إلى تنظيم حملات مكثفة لتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، بهدف جذب شريحة أكبر من الزبائن لإستخدام هذه المنصة الإلكترونية؛
- على الدول العربية ، وبالأخص الجزائر العمل على استكمال مشاريع البنية التحتية للإتصالات والمعرفة لتعزيز فرص النفاذ الرقمي للفئات محدودة الدخل، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر العمل على ابتكار خدمات مالية ومصرفية تتماشى ومتطلبات الفئة محدودة الدخل؛
- العمل على تطوير الأسواق المالية الإسلامية؛
- **آفاق الدراسة**

موضوع الصناعة المصرفية الإسلامية ومساهمتها في زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية بحث شائك ومعقد ولا تكفي مجرد صفحات بحث للإلمام به، وعليه نقترح العناوين التالية كبحوث مستقبلية:

- نحو دعم الشمول المالي عبر الأسواق المالية الإسلامية؛
- دور النظام المالي الإسلامي في دعم الشمول المالي في المجتمعات الإسلامية؛
- التثقيف المالي كنهج لتعميم نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1. القرآن الكريم.

2. **صحيح مسلم**، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1998.

3. ابن منظور، **لسان العرب**، دار الحديث للنشر والتوزيع، الجزء6، القاهرة، 2003 .

4. إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، **الإقتصاد الإسلامي ودعائمه** ، إدارة البحوث دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2019.

5. ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، مؤسسة الكتب الثقافية، الجزء 1، ط5، لبنان، 1996.

6. أبو العز علي محمد أحمد، **الإبتكار في صيغ التمويل الإسلامي** ، منشورات أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016.

7. أبو العلا يسرى محمود ، **المعاملات الإقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

8. أبو زهرة محمد، **تحريم الربا تنظيم اقتصادي** ، دار السعودية للنشر والتوزيع ، ط2، المملكة العربية السعودية ، 1985.

9. أبو زيد محمد عبد الحميد، **زكاة المال وعلاقة الدولة بها** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

10. إدريس أحمد عبده، **فقه المعاملات المالية على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها**، دار الهدى، الجزائر، 2000.

11. أرشيد محمود عبد الكريم أحمد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2007.

12. الأشقر محمد سليمان وآخرون، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، الجالد1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة نشر.

13. البدران كاسب بن عبد الكريم، **عقد الإستصناع أو عقد المقاولة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، دار صالح للنشر والتوزيع، ط2، المملكة العربية السعودية، 1984.

14. بلعجوز حسين، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

15. بن التواتي التواتي، **المبسط في الفقه المالكي وأدلته** ، الجزء5، كتاب البيوع، ط 2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

16. بن نهار نايف، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية** ، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

17. بورقبة شوقي، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة** ، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2013.

18. الثعالبي سيدي عبد الرحمان، **الجواهر الحسان في تفسير القر آن**، الجزء1، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر،2007.

19. الجعبري عيسى خيري، **إلزامية الوعد وأثرها في بيع المرابحة للآمر بالشراء** ، سلسلة أبحاث فقهية3، فلسطين، 2020.

20. جلال محمد سليمان، **الودائع الإستثمارية في البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.

21. الجمل أيمن مصطفى مصطفى، **تأثير العولمة على أداء المصارف الاسلامية دراسة فقهية اقتصادية مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016.

22. الجمل مصطفى أيمن مصطفى، **تأثير العولمة على أداء المصارف الإسلامية دراسة فقهية إقتصادية مقارنة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016.

23. حردان طاهر حيدر، **الإقتصاد الإسلامي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

24. حسن أيوب، **فقه المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

25. حسن عبد القادر علي، **دراسات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المعاصرة** ، مطبوعات دار المال الإسلامي، ط2، دون بلد نشر، دون سنة نشر.

26. حماد نزيه، **عقد السلم في الشريعة الإسلامية**، دار القلم، سوريا، 1993 .

27. حمود حسن أحمد ، **تطوي الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية** ، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1982.

28. حمودة محمود، وحسين مصطفى ، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999.

29. حمودة محمود وحسين مصطفى، **أضواء على النظام المالي في الإسلام** ، مؤسسة الوراق، ط 2، الأردن، 1999.

30. حيمران رشيد، **مبادئ الإقتصاد وعوامل التنمية في الإسلا** م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003 .

31. خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

32. الخثلان سعد بن تركي، **فقه المعاملات المالية المعاصرة** ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2012.

33. خلف فليح حسن، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

34. الخلوفي عيسى بن محمد عبد الغني، **الحيل الفقهية وعلاقتها بأعمال المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية في ضوء المقاصد الشرعية** ، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015.

35. خوجة عز الدين محمد، **سلسلة الأدلة الشرعية للعمل المصري الإسلامي الدليل الشرعي للمرابحة**، مجموعة دلة البركة، 1998.

36. الداغي علي محيي الدين القرة ، **المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للإجتهاد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، دار البشائر الإسلامية،2013.**

37. الدبيان بن محمد دبيان، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة** ، الجحلد، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2013.

38. الدبيان دبيان بن محمد، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة** ، الج1الل1، ط2، المملكة العربية السعودية، 2011.

39. رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** ، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

40. الرحيلي سليمان، **فقه المعاملات المالية : 2 ضوابط الربا** ،دورة علمية، إصدار دائرة الشؤون الإسلامية، حكومة الشارقة، 2015.

41. رفيع محماد بن محمد، **النظر المقاصدي: رؤية تنزيلية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010.

42. رفيق المصري، **النظام المصرفي الإسلامي خصائص ومشكلات**، ديسمبر 1982.

43. الروبي ربيع محمود، **بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية** ، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية(12)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

44. الزحيلي وهبة، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، ط3، سورية، 2006.

45. الزحيلي وهبة، **بحوث وفتاوى وحلول**، دار الفكر، سوريا، 2002.

46. زعتري الشيخ علاء الدين، **فقه المعاملات المالية المقارن** ، دار العصماء للنشر والتوزيع، سورية، 2010.

47. السالوس علي احمد، **الإقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة** ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.

48. سمحان حسين محمد، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

49. سمحان حسين محمد وآخرون، **إدارة الإستثمار في المصارف الإسلامية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012 .

50. السويطي رمضان حافظ عبد الرحمان ، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

51. السويلم سامي بن إبراهيم، **السلم بالقيمة دراسة في فقه الإبداع في المنتجات المالية** ، جامعة قرطبة، دون بلد نشر، 2020.

52. السويلم سامي بن إبراهيم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي** ، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013.

53. السويلم سامي، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي** ، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للإستثمار، افريل2004.

54. السيد هاشم عبد الرحيم، **موسوعة المصارف الإسلامية** ، شركة الهواشم القابضة للنشر والتوزيع، قطر، 2008.

55. الشبلي يوسف عبد الله صالح، **أبحاث في قضايا فقهية معاصرة** ، الج لل1، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2020.

56. شبير محمد عثمان، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط6، 2007.

57. الشحات محمد الجندي، **القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1993.

58. الشمري صادق راشد، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات** ، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

59. الشيخ محمد خاطر محمد، **جهاد في رفع بلوى الربا**، الجزء2.

60. طايل مصطفى كمال السيد، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

61. طه طارق، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت** ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

62. العبار سعد الخليفة، **المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية** ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2018.

63. عبد السميع أسامة السيد، **موقف الشريعة الإسلامية من القروض والودائع لدى البنوك** ، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2006.

64. عبد الفضيل عادل، **الربا والفائدة المصرفية(دراسة مقارنة)** ، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.

65. عبد الله صالح الشبلي، **أبحاث في قضايا فقهية معاصرة** ، الجالد2، دار سليمان الميمان للنشر والتوزيع،السعودية، 2020.

66. عبده عيسى، **وضع الربا في البناء الإقتصادي** ، دار الإعتصام للنشر والتوزيع، ط 2، مصر، 1977.

67. العبيدي إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، **المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها** ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

68. العثماني محمد سماحة المفتي تقي ، تعريب أحمد عمر كشكار، **مقدمة في التمويل الإسلامي**، دار الرواد للنشر والتوزيع، سورية، 2019.

69. العجلوني محمد محمود ،**البنوك الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

70. عربيات وائل، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

71. عطية جمال الدين، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، لبنان ،1993.

72. عوض رفعت السيد، **موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية** ، الج1و9: مداخل أساسية في الإقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009.

73. العيفة عبد الحق، **المصارف الإسلامية المعاصرة** ، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2021.

74. الغالي بن إبراهيم، **أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية** ، دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

75. الغرياني صادق عبد الرحمان، **مدونة الفقه المالكي وأدلته**، الجزء2، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

76. الغرياني صادق عبد الرحمان، **مدونة الفقه المالكي وأدلته**، الجزء3، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

77. الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل** ، دار أبوللو للنشر والتوزيع، مصر،1996.

78. الفنجري محمد شوقي، **الوجيز في الإقتصاد الإسلامي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 1994.

79. القرة الداغي علي محي الدين، **بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية و إقتصادية**، شركة البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الجزء2، 2010.

80. القرضاوي يوسف، **الحلال والحرام في الإسلام**، المكتب الإسلامي، ط5، لبنان، 1994.

81. القرضاوي يوسف، **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق،2005.

82. القرى محمد بن علي ، **مقدمة في أصول الإقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الإقتصادي الإسلامي**، دار حافظ للنشر والتوزيع ، ط3، السعودية، 1999.

83. القري محمد بن علي، **مقدمة في أصول الإقتصاد الإسلامي** ، دراسة للنظام الإقتصادي الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط4، المملكة العربية السعودية، 2002.

84. قندوز عبد الكريم أحمد ، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، 2008.

85. قندوز عبد الكريم احمد، **الإبتكار في الصناعة المالية الإسلامية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

86. كامل موسى، **أحكام المعاملات**، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، سوريا، ط 2، 1994.

87. الكبي محمد سعد الدين، **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام** ، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع، سوريا، 2002.

88. المالكي خليل بن إسحاق الجندي ، **التوضيح في شرح المختصر الفرعي لإبن الحاجب** ، منشورات مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الجفلل7، مصر،2008.

89. مجموعة مؤلفين، **النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات**، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2014.

90. محمد صالح المجند، **الأزمة المالية**، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

91. مسدور فارس، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية** ، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

92. المطلب عبد الرزاق، **المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

93. المغربي عبد الحليم عبد الفتاح، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** ، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.

94. منصور عيسى ضيف الله، **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية** ، در النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

95. الموسوعة الحديثية، **السنن الكبرى للإمام عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي** ، تقديم، عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج4، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2001.

96. نار أمين نعمان، **الزكاة في القرآن**، دار البحار للنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

97. الهاشمي محمد طاهر، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، منشورات جامعة 7 أكتوبر مصراته، ليبيا، 2010.

98. الوادي محمود حسين، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، الأردن، 2014.

99. يسرى عبد الرحمان أحمد محمد، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1981.

ثانيا: الأطروحات

1. إبراهيم مصطفى محمد مصطفي، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012.

2. حامد عبد الرحمان بن حامد بن علي، **تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المرابحة للآمر بالشراء**، رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2002.

3. رجب زيتون منذر عبد الهادي، **تقييم أداء وسائل الإستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية دراسات تطبيقية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.

4. رستم مريم سعد، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية علوم الإقتصاد جامعة حلب، سورية، 2014.

5. الشيخ سمير رمضان محمد، **التطوير التنظيمي للبنوك الإسلامية** ، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط.

6. عطيات يزن خلف سالم، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية–دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007.

7. محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، الأردن، 2011.

8. هيثم خليل مرسي أبو بكر، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في جذب العملاء بالتطبيق على القطاع المصرفي السوداني** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة أعمال جامعة النيلين،السودان، سبتمبر 2017.

ثالثا:المقالات

1. إبراهيم حسن جمال، **الابتكار الأخضر كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر(2014-2018)**، Journal of Economics and Administrative Sciences، المجلد26، العدد 121.
2. إبراهيم سمية أحمد، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية** ، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال المجلد9، العدد1، 2020.
3. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **تحو اقتصاد رقمي منضبط** ، مجلة الإقتصاد الإسلامي، مجلة دورية محكمة تصدر عن بنك دبي الإسلامي، جوان2020.
4. اتحاد المصارف العربية، **أكبر 50مصرفا إسلاميا عربيا تدير موجودات تقدر بنحو 695 مليار دولار**، اتحاد المصارف العربية، العدد480، نوفمبر2020.
5. احمد زين العابدين يسن بريمة، **التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان** : بحث ميداني، الفكر المحاسبي، مج20، ع2، 2016.
6. أحمد سلام العبلاني، **عودة الثورة الصناعية الرابعة** ، مجلة التقدم العلمي، العدد3، أكتوبر، 2008، الكويت.
7. أحمد شلبي، **أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي، دراسة مقارنة** ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد9، الجزء2، العدد3، 2018.
8. احمد طه العجلوني، **النظام المالي الإسلامي المعاصر:الإطار النظري وإمكانية تطبيق العمل** ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد37، العدد2 ،2010.

9. أحمد عبد الجواد، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مملكة الإقتصاد والأعمال**، العدد14، 2021.

10. أحمد فؤاد حسب الله، **تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر** ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، الجلد11، العدد4، 2020.

11. أرشيد عبد الأمير جاسم، **الشمول المالي و أثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي** ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد49، 2018.

12. أسامة محمد بدر، **أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي وتخفيض حدة الفقر(حالة مصر)**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، الجولد39، العدد 4، 2019.

13. أسماء بنت علي السلامية وماريا بنت عبد الله المعمرية، **تحليل النتاج الفكري لمصطلح إنترنيت الأشياء في قاعدة بيانات SCOPUSللفترة (2010–2018)**، مجلة الدراسات المعلوماتية والتكنولوجية، العدد1، 2020.

14. أسماء عبد الله حجازي، **إسهامات بيت الزكاة والصدقات المصري في تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء**، المجلة العلمية للخدمة الإجتماعية، الجملد2، العدد11، جوان2020.

15. أمين قسول، **التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية**،بحوث اقتصادية عربية، العدد71، 2015.

16. أيمن بوزانة و حمدوش وفا ء، **مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي–تجربة كينيا نموذجا** –، مجلة كلية الإقتصاد للبحوث العلمية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الإفتراضي جامعة الزاوية، العدد6 ، 2020/07/12.

17. أيمن بوزانه ووفاء حمدوش، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011–2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجيلد6، العدد1، 2021.

18. بشار احمد العراقي و سمير فخري النعمة، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، الجملد12، العدد67، 2019.

19. بشار احمد العراقي، وزهراء احمد النعيمي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية** ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان– اربيل في العلوم الإدارية

والمالية، الجعلد2، العدد1، http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2c5: DOI

20. بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي** ، تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الج لد3، العدد1، 2018.

21. بن عزة هشام، عبد الحميد بن شيخ، **التمويل الأصغر الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة –نماذج عالمية ناجحة–**، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية، الجرلد3، العدد1، جوان2020.

22. بوزانة أيمن و حمدوش وفاء ، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، الجللد12، العدد1، 2021.

23. بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، الجإلد26، العدد1، 2010.

24. بوعطية عبد الرزاق، **تقييم الدور الإقتصادي لمصرف السلام الجزائري(دراسة مقارنة بين مصرف السلام السوداني ومصرف السلام الجزائري** ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 19-12-2019.

25. بولمرج وحيدة وكتاف شافية، **الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه** ، تجربة السودان أنموذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، الجولد7، العدد3، ديسمبر2021

26. ثريا عبد الرحيم الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق** ، مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية(Journal of Economics and Administrative Sciences)، الجولد926، العدد119، 2020.

27. حافظ زحل، عمر الشريف، **أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجcلد3، العدد2، ديسمبر2018.

28. حدة بوتينة، **أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لأراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لعام 2018.

29. حمادو نبيل، **الجهة المخولة شرعا بتحصيل الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية الأوقاف، العدد6، نوفمبر-ديسمبر 2015، الجزائر.

30. خالد إبراهيم السيد احمد ومحمد محمد السيد راضي، **الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، الجولد38، العدد4، 2018.

31. ختروسي يمينة، **إستراتيجية البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي من خلال نظام الربط الجغرافي في ظل الأزمات الصحية العالمية، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية(ABG)**، مجلة الوقف والمالية الإسلامية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجإلد1، العدد1، مارس 2021.

32. خطوي منير وبن موسى أعمر، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر** ، مجلة اضافات اقتصادية، الجرلد5، العدد2، 2021.

33. خطوي منير وبن موسى أعمر، النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، الجملد5، العدد2، 2021.

34. خلج آمنة، عبو عمر، **رقمنة خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية أداة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، بالإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، ومصرف الراجحي السعودي وبنك الأمل للتمويل الأصغر اليمني**، مجلة دراسات وأبحاث، الجحلد13، العدد5، 2021.

35. دريد حنان وغريب الطاوس، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر** ، مجلة البشائر الإقتصادية، الجلد7، العدد1، 2021.

36. دفع الله عبد الكريم دفع الله كافي، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، العدد 4، إصدار وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، ديسمبر 2019.

37. رباب محمود العيسوى، **سياسات التمكين الإقتصادي للمرأة في مصر دراسة تقييميه** ، مجلة بحوث كلية الأدب، الج،ل30، العدد118، 2019.

38. رشا عبد الرحمان فلاته، **أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، الجزلد5، العدد13، 30جويلية 2021.

39. سارة أحمد محمد بدوي، **معوقات الإفادة من القرض الحسن في تحسين نوعية الحياة الإقتصادية للفقراء** ،مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، الجالد5، العدد5 ،2016.

40. الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد ، **العلة الإقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد الإسلامي، العدد2، السعودية، 2012.

41. سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، الجعلد35، العدد1(متخصص في العلوم الإقتصادية)،2021.

42. سوري ياسين حسين إلهيتي، **الأهمية الإقتصادية للقرض الإنتاجي الحسن في دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة**، مجلة العلوم الإسلامية العراقية، العدد19، 2018.

43. السيد صلاح الدين سيد محمد علي، **الشمول المالي وأهميته الإقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر** ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجدلد4، العدد35، 2020.

44. شيماء معوض معوض عبد السميع، **دور الجمعيات الأهلية في التمكين الإقتصادي للمرأة** ، مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد18.

45. صلاح الدين الشيخ ضر وآخرون، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي السوداني، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، أكتوبر2003.

46. ضرار الماحي العبيد ومحمد عوض الكريم الحسين، **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات**، مجلة الجزيرة تفكر، الجفلد10، العدد1، 2009.

47. العبادي عبد الرحيم ، **موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة**، مجلة البنوك الإسلامية، إصدار الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد 53، أفريل 1987.

48. عبد الرحيم علي الخزرجي ثريا وطارق سعيد صبيان ا لأعرجي: **القياس الإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، الجةلد26، العدد119، 2020.

49. عبد العال حسام عبد العال ، **حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر** ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، الج لد61، العدد2، 2019، مصر.

50. عبد الله بن سليمان الباحوث، **دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة** ، Global Journal of Economic and Business، الجإلد3، العدد1، 2017.

51. العرابي مصطفى وطروبيا ندير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الإقتصادية، الج لد6، العدد2، ديسمبر2020.

52. عقبة، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي** ، مجلة المنهل الإقتصادي، الجحلد4، العدد2، اكتوبر2021.

53. علاء السيد محمد، **التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي)** ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الجملد19، العدد4، اكتوبر 2018.

54. العنزي سامر محمد معطش جمعان ، **تطور أداء التدقيق الداخلي في البنوك الكويتية إطار مقترح للحد من مخاطر الشمول المالي(دراسة ميدانية على البنوك الكويتية)**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، الجالد6، العدد1، جوان2020.

55. غربي عبد الحليم عمار ، **فجوة الشمول المالي والمصرفي في الإقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي**، مجلة بيت المشورة، العدد10، قطر، أفريل2019.

56. غربي عبد الحليم عمار، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الإقتصاديات العربية نموذجا**، مجلة المشورة، العدد8، افريل 2018.

57. فضل عبد الكريم البشير، **دور الإقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي** ، مجلة بيت المشورة، العدد9، أكتوبر 2018، قطر.

58. القاضي ألاء ، **الشمول المالي والأداء الإقتصادي بالتطبيق على مصر** ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية حلوان، الج ل32، العدد4، 2018.

59. قسول سفيان وآخرون، دراسة سلوك المستهلك البنكي- **حالة بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط**، مجلة الإبداع، الجتلد9، العدد1 ،2019.

60. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010.

61. كركار مليكة، **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر** ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، الجالد10، العدد3.

62. لفته رشا عودة، سالم عواد حسين، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق** ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، الجعلد11، العدد1، 2019.

63. لمياء عماني وآخرون، **إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجتلد9، العدد2، 2020.

64. محروس رمضان عارف رمضان ، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، الجيلد12، العدد1، جامعة بورسعيد، جانفي 2020.

65. محمد أحمد عماد الدين حبيب الله وحسين بشير محمد نور، **أثر التقنية المصرفية على الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني(1981 – 2015)**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، الج ل36، العدد96، 2017.

66. محمد شريف بشير الشريف، **المصارف الإسلامية السعودية واقع مشرق وتحديات تبحث عن حلول**، مملكة الإقتصاد والأعمال، ع17، الربع1، 2021، البنك المركزي السعودي.

67. محمد وحيد حسن وعلاء وجيه مهدي، **دور الإقتصاد الخفي في التنمية المستدامة–دراسة تحليلية–** ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد16، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الإقتصاد الخفي وإدارة الأزمات، الجزء2، 2020.

68. محمود حسين احمد محمد ، **اثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في مصر** ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، الج لد11، العدد2، الجزء1، 2020.

69. مراد محبوب وقرقب أمبارك، **التحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، بين المتطلبات والتحديات**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، الجهلد7، العدد 3، سنة 2018.

70. ملالة إيمان، **التمويل الإسلامي الأصغر في السودان تجربة بنك فيصل الإسلامي** ، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، الجرلد4، العدد2.

71. منى محمد الحسيني عمار، **الهندسة المالية في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي دراسة مقارنة** ، مجلة البحوث التجارية، الج لد34، العدد1، 2012.

72. ناظم عبد الله عبد المحمودي وعبد الله احمد نصيف المحمدي ، **تحليل إحصائي لبعض أهداف التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005–2012**، مجلة جامعة الإنبهار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 2014، الج0لد6، العدد12.

73. النجار الطيب محمد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية** ، مجلة البنوك الإسلامية، العدد48، جوان 1968.

74. نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن، **دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، الجقلد11، العدد2.

75. نهلة أبو العز ، **أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية**، مجلة كلية السياسات والإقتصاد، العدد 10، 2021/4.

76. نوال عبد المنعم وإبراهيم نبيل، **التمويل الإسلامي يواجه كورونا بمزيد من التوسع** ، مملكة الإقتصاد والأعمال، العدد17، 2021.

77. نورين مجدي الأمين ، **الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول المصرفي** ، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، المحرر المصرفي العدد77،سبتمبر 2015.

78. هاشم أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم ، **أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الإقتصاد المصري**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، الج لد11، العدد2، الجزء1، 2020.

79. وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة** ، مجلة الغجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، الج لد7، العدد 3، 2018.

80. ياسر احمد السيد الجرف، ومحمد إبراهيم عطية موسى، **الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على إدارة الأرباح:دراسة تطبيقية**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، 2019، الجلد39، العدد1.

81. ياسر احمد شاهين، **دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني–الفترة(2013– 2017)**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث(مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية) ، الج لد1، العدد3، جويلية 2019.

82. ياسر عبد طه الشرف وحنين محمد بدر عجوز، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**،Global Journal of Ecnomics and Business، الجالد6، العدد ، 2019.

83. ياسمين محمد رجب عثمان، محمد احمد محمد صالح، **تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية** ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، الجرلد5، العدد1، جانفي 2021.

رابعا: الندوات والملتقيات

1. إبراهيمي عبد الله ، **الفاعلون في دائرة التمويل الإسلامي** ، ورقة مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، يومي 2010/12/09، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الأغواط.

2. أبو غدة عبد الستار ، **المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والإستثمار أيفي(المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق) يومي 16-17 أفريل 2018، تركيا.

3. الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 50، أكتوبر 1986.

4. البعل عبد الحميد محمود ، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة، المملكة العربية السعودية 2005.

5. بن منصور موسى ، **الإبتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد** ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية يومي 5-6ماي،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

6. حاتم عويضة ، **الهندسة المالية في المنتجات المصرفية الإسلامية والخروج من ضيق المحاكاة إلى الابتكار**، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والإقتصاد الإسلامي المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق، أيفي، 16-17 افريل، تركيا، 2018.

7. حمادو نبيل ، **الجهة المخولة شرعا بتحصيل الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية الأوقاف، العدد6، نوفمبر-ديسمبر 2015، الجزائر.

8. حمود سامي حسن ، **خصائص العمل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وقائع الندوة 36 المعنونة بالسياسة الاقتصادية في الإسلام التي عقدت بالجزائر، 14-20 ماي1991.

9. حمود سامي حسن ، **خصائص العمل المصرفي الإسلامي** ، تحرير منذر قحط، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام رقم 36(14-15 ماي 1995)، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ط2، 2001.

10. الخطيب محمود إبراهيم مصطفى ، **من صيغ الإستثمار الإسلامية المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الإقتصاد الإسلامي**،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أم القرى، مكة المكرمة(المملكة العربية السعودية)، مارس 2013.

11. رامي يوسف عبيد، **اثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

12. الرفاعي حسن محمد، **المصرفية الإسلامية بين مخاطر السمعة وتأثير البيئة الصديقة** ، بحث مقدم لمؤتمر البيئة الصديقة لمؤسسات التمويل المصرفي الإسلامي، المنعقد يومي 4-10/5 /2017 في مركز الشارقة الإسلامي، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، قطر، 2017.

13. عبد الرحمان يسرى أحمد، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية** ، وقائع ندوة 34 حول البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث التدريب، 2001.

14. عبد الله أمين حسن، **الإستثمار اللاربوي في نط اق عقد المرابحة** ، المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،1985.

15. عطيوي سميرة و بوسنة محمد رضا ، **تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج SCP**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2: نمو المؤسسات الإقتصادية بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيني المنعقد بجامعة ورقلة يومي22 و23 نوفمبر2011.

16. عيسى عبده، **العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد بمدينة الرياض، نوفمبر 1976.

17. محمد يسر برنيه، **توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية**، ورقة قدمت في إجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1اكتوبر2012، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

18. مرزوق لقمان محمد ، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي** ، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، السعودية، 2001.

19. مهيدات محمود فهد ، **الحيل الربوية في المؤسسات المصرفية الإسلامية** ، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر التورق المصرفي والحيل الربوية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2012.

20. هني محمد جعفر و لقمان معزوز ، **أثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي العلمي للصناعة المالية الإسلامية و آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية يومي8-9 ديسمبر2013.

خامسا: التقارير

1. اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في العالم العربي** ، إدارة الدراسات والأبحاث، 2018/2/5.

2. الإسكوا: **نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 : آفاق عالمية وتوجهات إقليمية**، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت،2019.

3. الإسكوا، **تعزيز حماية المستهلك ف توفير الخدمات الصحية(بما في ذلك خدمات الصحة الإلكترونية) في ظل جائحة كوفيد19**، الأمم المتحدة، بيروت، 2021.

4. الإسكوا، **نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2018 افاق عالمية وتوجهات اقليمية 2018**، الأمم المتحدة، بيروت،2018.

5. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والإستقرار المالي** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،2015.

6. أمحمد موعش والوليد احمد طلحة، **رقمنة مدفوعات التحويلات الإجتماعية في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، افريل2021.

7. بنك الجزائر، بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي27 أفريل2020.

8. بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 56**، بنك السودان المركزي، 2016.

9. بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي 59**، بنك السودان المركزي، 2019.

10. بنك السودان المركزي، **التقرير السنوي60**، بنك السودان المركزي، 2020.

11. بنك السودان المركزي،**التقرير السنوي58**، بنك السودان المركزي،2018.

12. البنك المركزي السعودي، **التقرير السنوي 57**، المملكة العربية السعودية، 2021.

13. بنك ظفار، **التقرير السنوي2020**، بنك ظفار، سلطنة عمان، 2020.

14. جلال الدين بن رجب، **إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ع45، 2018.

15. حبيب أعطية، عبد الكريم قندوز، **دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربة المتحدة، أكتوبر2021.

16. رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارت العربية المتحدة، 2019.

17. سفيان قعلول و وليد طلحة، **الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

18. سفيان قعلول وآخرون، **تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربي**ة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

19. سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين** ، معهد أبحاث السياسات ا لإقتصادية الفلسطيني، فلسطين، مارس2016.

20. صبري الفران ووليد بن طلحة، **الشمول المالي الرقمي موجز سياسات العدد السابع عشر** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2020.

21. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2009**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

22. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2012**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

23. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

24. صندوق النقد العربي، **التقنيات المالية الحديثة في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة** ، تقرير مرصد للتقنيات المالية الحديثة للدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

25. صندوق النقد العربي ، **تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2021**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية وصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

26. صندوق النقد العربي، **دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

27. صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي** ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

28. عبد الكريم احمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها على الصناعة المالية الإسلامية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ،2019.

29. عبد المنعم هبة و زايدي كريم ، **المنافسة العربية والشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

30. عبد المنعم هبة وآخرون، **تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3 في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

31. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، **نشرة التكنولوجيا من اجل التنمية في المنطقة العربية 2018**، الأمم المتحدة، بيروت، 2019.

32. مجموعة شركات لويس بيرجر، **تجربة العراق مع التمويل الأصغر الإسلامي، العراق**، 2011.

33. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مخبر الأسواق الجديدة، الإقتصاد الرقمي الدليل الإسترشادي إلى بيئة تمكينية، 2018.

34. مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2019**، المملكة العربية السعودية، 2019.

35. مصرف الراجحي السعودي، **التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2020**، المملكة العربية السعودية،2020.

36. مصرف السلام الجزائر، **التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر**، الجزائر، 2019.

37. مؤسسة الملك خالد الخيرية، **سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية** ، مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية، 2018.

38. مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، **المكتب الإقليمي للدول العربية** ، استشراف مستقبل المعرفة، الغرير للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر.

39. مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية، **استشراف مستقبل المعرفة**، الغرير للطباعة والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر.

40. نيكولا برانشيه وآخرون، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى**، صندوق النقد الدولي إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، 2019.

41. هبة عبد المنعم وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

42. هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية** ، صندوق النقد العربي، ع 51، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

43. هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية** ، موجز سياسات ع 18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

44. هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية** ، موجز سياسات ع18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

45. هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل، **مشروع بحثي حول انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة:الذكاء الإصطناعي**، صندوق النقد العربي، الإمارت العربية المتحدة، 2021.

46. يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** ، صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

سادسا:القوانين والتعليمات والمراسم التنفيذية

1. بنك الجزائر، المادة 2 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4نوفمبر سنة2018المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد73، الجزائر، 2018.

المواقع الإلكترونية

1. إبراهيم مصطفي، **الشمول المالي والنزاهة المالية** ، جريدة صوت الأمة، 23 اوت 2017، http://www.soutalomma.com/Article/644761، (تاريخ ال تصفح 07،09،2021، 13:00).

2. اتحاد المصارف العربية، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية** ، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد422، https://uabonline.org/ar، (تاريخ ال تصفح07،06،2021، 15:30).

3. اولريك ايركسون فون اولمر ،**الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد 19**، 2020/07/01. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-

financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19 (تاريخ التصفح 20، 2،2021، 18:00).

4. بنك الجزائر، المادتين رقم 2 و 4 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf (تاريخ التصفح16،10،2021، 14:20).

5. البنك الدولي، **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء** ، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview(تاريخ التصفح12،04،2021، 21:20).

6. البنك الدولي، **تعداد السكان الإجمالي**، https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، (تاريخ التصفح13،02، 2022، 15:39).

7. البنك المركزي الأردني، **ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**، ص2، https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf تاريخ التصفح(12:20،2021،08،12).

8. البنك المركزي الأردني، **نبذة عن الحماية المالية للمستهلك**، https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=135، (تاريخ التصفح07،09،2021، 18:20).

9. البنك المركزي العماني، مركز عمان للمعلومات الإئتمانية والمالية (ملاءة)، https://cbo.gov.om/ar/Pages/Malaa.aspx، (تاريخ التصفح 08،02،2022 ، 15:25).

10. بنك ظفار، نبذة عنا، https://www.bankdhofar.com/ar-om/AboutUs.aspx، (تاريخ التصفح12،02، 2022، 12:41).

11. بوابة Fin Dev، **مسح الوصول إلى الخدمات المالية**، https://www.findevgateway.org/ar/msh-alwswl-aly-alkhdmat-almaly(تاريخ التصفح 04،09،2021، 16:20).

12. بوابة FinDev، **الحماية المالية للمستهلك**، جانفي 2019، https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/file/s/ar_financialcp_ebi.pdf/ (تاريخ التصفح06،09،2021، 14:20).

13. بوابة الشمول المالي للتنمية: **ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي: التطورات العالمية والآفاق العربية**،18 /2019/04، https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/abtkarat-altknwlwjya-almalyt-walshmwl-almaly(تاريخ التصفح18،02،2021، 17:50).

14. بوابة الشمول المالي للتنمية، **آفاق التحول الرقمي للخدمات المالية والشمول المالي في العالم العربي**،1/ 11/ 2018 https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/11/afaq-althwwl-alrqmy-llkhdmat-almalyt-walshmwl-almaly-fy-alalm-alrby(تاريخ التصفح 9، 4،2021، 20:00).

15. جعفر بن عبد الرحمان قصاص، **بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة فقهية** ، 2010 https://www.noor-book.com

الرؤية، المركزي: إستراتيجية جديدة لتطوير الصيرفة الإسلامية وأصول القطاع تنمو 15%، https://alroya.om/post/292976 ،15،12،2021 (تاريخ التصفح 08، 02، 2022، 16:17).

16. سالم محمد معطش جمعان العنزي، **دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19**، دراسة ميدانية على البنوك الكويتية، www.semanticscholar.org (تاريخ التصفح12،02،2020، 13:25).

17. سلطة النقد الفلسطينية، **ملخص دراسة الشمول المالي في فلسطين** ، https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Financial%20Inclusion%20publication/Summary%20of%20Financial%20Inclusion%20Study.pdf (تاريخ التصفح02،08،2021، 11:20).

18. سما تهتم، **البنك المركزي السعودي يؤكد: رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه**، https://samacares.sa/news، (تاريخ التصفح06،02،2021، 14:10)

الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية(سمة)، مؤشرنا الأخضر، https://www.simah.com/ar/personal/blog/Pages/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-.aspx، (تاريخ التصفح12، 12،2021، 18:23).

19. صندوق النقد الدولي، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط آسيا الوسطى**، https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-46335، (تاريخ التصفح13، 11،2021، 16:20).

20. اللحياني سعد بن حمدان ، **مبادئ الإقتصاد الإسلامي**، 2007. https://drive.uqu.edu.sa/_/jhzahrani/files/Economy.pdf

21. محمد إيمان ساسترا، **تحديات البنوك الإسلامية في عمان**، 01،10،2019، https://alroya.om/post/247252، (تاريخ التصفح 08، 02، 2022، 16:10).

22. محمد علي يوسف هواملة، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير العمل المصرفي قراءة في النشأة والعقود لأربعة عقود مضت، دار الإفتاء(2017/05/21) ، https://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=104#.YbXhT0njK00 (تاريخ التصفح 22،11،2021، 16:20).

23. معجم المعاني/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar (تاريخ التصفح03،09،2021،20:20).

24. موسى غبد اللاوي، **المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر من خلال النظام رقم 20-02**، جريدة البصائر، 15-04-2020، https://elbassair.dz/8786/(تاريخ التصفح 02،02،2022، 17:46).

25. نبيل دادوة، **سلسلة أركان الإسلام: الزكاة**، دار المعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2014،ص5.https://books.google.dz

26. وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني للتوفير والإحتياط: إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في سبعة ولايات جديدة، 20-01-2021،aps.dz/ar/regions، تاريخ التصفح(15-02-2022، 23:08).

27. يحي ياسين، **تعرف على عناصر التمويل المستدام وأهميته في تعزيز عملية التنمية**،2021/07/19، https://almalnews.com، تاريخ التصفح 22،06،2021، 15:26).

28. bna.dz/financeislamique/ar

29. cnepbanque.dz/index.php

30. https://mlcu.org.eg/ar/1068(تاريخ التصفح 07،09،2021، 11:00)

31. https://www.cgap.org/research/publication/fintechs-and-financial-inclusion, May 2019.

32. https://www.iifa-aifi.org/ar/1751.html.

33. https://www.unepfi.org/about/unep-fi-statement/ (22/09/2021).

المراجع باللغة الأجنبية

Les Thèse

1. Bermeo Elizabeth, **Determinants of financial inclusion results of multilevel analyses**, A dissertation submitted to the University of Bristol in accordance with the requirements for

award of the degree of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law. School of Geographical Sciences October 2019.

2. Clare Louise Chambers, **Financial Exclusion and Banking Regulation in the United Kingdom**: **A Template Analysis** , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirement of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, November 2004.

Les Revues

1. Abdelsalam Awad Khair Elsee & Suliman Musa Elzain, **Role of Financial Innovation in Increasing The Efficienty of Financial Performance of Banks**, International Journal of Business Management and Economic Review,Vol. 2, No. 01,Sudan, 2019.
2. Allen, William A & Wood, Geoffrey, **Defining and achieving financial stability**, Journal of Financial Stability, Vol 2, 2006.
3. Adolfo Barajas Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, **Financial Inclusion**: **What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn**?, IMF Working Papers August 2020.
4. Akhil Damodaran : **Financial Inclusion**: **Issues and Challenges** , **International Journal of Technology**, Vol. 4, No. 2, December 2013.
5. Bulatova Elvira Ildarovna: **the fintech and islamic finance synthesis in the modern world**, TIC. Cuadernos de desarrollo aplicados a las TIC. Special Issue, October 2019.

6. Commission, E, **Financial Services Provision and Prevention of Financial Exclusion**, European Commission: Directorate- General for Employment, Social Affairs and Equal Opportunities,2008.
7. CRISIL Inclusix **An index to measure India's progress on financial inclusion**,Vol3,June2015,India.
8. Financial Services Authority(FSA), **In or out? Financial exclusion**: **a literature and research review**, Consumer Research ,3 July 2000.
9. Gourav,**Financial Innovation in Indian Capital Market**: **Concept and Implications**, IJARIIE, Vol-2 Issue-4 2016.
10. House of Lords, S. C.-2, **Tackling Financial Exclusion**: **a country that works for evry one**,London: House of Lords,2017.
11. Ibrahim Hassan Bakari , **An examination of the Impact of Financial Inclusion on Poverty Reduction**: **An Empirical Evidence from Sub-Saharan Africa**, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 9, Issue 1, January 2019.
12. Leyshon, A, & Thrift, N, **Geografic of Financial Exclusion**: **Financial Aboandonment in Britain and the United States**,Transaction The Institute of British Geographers ,1995, 20 (3).
13. Naswara rao dara: **the global digital financial services**: **a critical review to achives for digital economy in emerging**

markets, international research journal of human resources and social siences,Vol7,N1,2018.

14. Paul Azyoka, **The Effect of Financial Innovation on Financial Inclusion in Kenya**, MUTUAD, 61/85891/2016 A
15. Peterson K. Ozili, **Impact of digital finance on financial inclusion and stability**, Borsa Istanbul Review 18-4, 2018.
16. Ramananda Singh & Sankharaj Roy, **Financial Inclusion**: **A Critical Assessment of its Concepts and Measurement**, Asian Journal of Research in Business Economics and Management Vol. 5, No. 1, January 2015.
17. Samir Abid Shaikh, **Islamic Banking History Geography and Primary Financial Indicators 1975–2018**, academia.edu/38274465/ISLAMIC BANKING-docx,(accessed 16,12,2020,14:30)

Les Rapports

1. Adolfo Barajas Thorsten Beck, Mohamed Belhaj, and Sami Ben Naceur, **Financial Inclusion**: **What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn**?, IMF Working Papers August 2020.
2. Islamic Finance and Wealth Management Reports, 29 June 2021.
3. CGAB& The Arab Monetary Fund, **Financial Inclusion Measurement in The Arab World**, January 2017.
4. Demirgüç-Kunt & others , **The Global Findex Database 2017**: **Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**, Washington, DC: World Bank,2018

5. Dina Azhgaliyeva, **Green Islamic Bonds**, Asian Development Bank Institute, 2021.
6. Asian Development Bank, **Primer on social bonds and recent development in Asia**, Asian Development Bank,2021
7.
8. GPFI(Global Patranship of Financial Inclusion),**G20 Financial Inclusion Indicators**,2016. Alliance for Financial Inclusion(AFI), **Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators**, Working Group (FIDWG),Guideline Note No.4, March 2013.
9. GSMA Inteligence: **Global Mobile Trends 2021 Navigating Covid 19 and bayond**, 2020.
10. GSMA Intelligence: **The Mobile Economy Middle East &North Africa**, 2020.
11. HM Treasury, **Financial Inclusion :the way forward**, London, 2007.
12. Howard Miller : **Measuring funding flows for digital financial inclusion**, MIX , 2019.
13. kayter Lauer & Lyman Timothy,**Digital financial inclusion :implication for customers regulation supervisors and standard setting bodies** , CGAP, 2015.
14. Valdis Dombrovski et all, **The International Platform on Sustainable Finance**, **annual report**, october2020.
15. ICD-RETINITIV , Islamic Finance Development Report2020 .

16. World Bank, **Financial Inclusion Strategies Reference Framework**, The World Bank, Washington DC, 2012.
17. World Bank, **Global Finance Development Report 2014**: **Financial Inclusion**, The World Bank, Washington DC, 2014
18. IFC, **Islamic Banking Opportunities Across Smal and Medieum Entreprises in MENA**,Internatinanl Finance Corporation World Bank Group,Washington, 2017, P14.
19. IMF ,**Financial Access Survey**(30,08,2021), https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C/(accessed 04,09,2021, 13 :20)
20. IMF staff team , Measuring financial access : 10 years of the IMF Financial Access Survey: International Monetary Fund, Washington, DC, 2020.
21. IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778/(accessed10,02,2022, 23 :23).
22. IMF, **Financial Access Survey**, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778 /(accessd26,10,2021,18:20).
23. IRENA: **Internet of Things innovation landscape brif**, Abu Dabi, 2019Mckinsey& Co: **The internet of things**:**Mapping the valu beyond the hype**, 2015, https://www.mckinsey.com/Unlocking_the_potential_of_the_Internet_of_Things_Executive_summary (accessed 22, 2, 2021,12:00).

24. Islamic Financial Sercices Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report (2020)**, Malaysia, 2020.
25. Islamic Financial Sercices Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020**, Malaysia, 2020.
26. Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,15:03).
27. Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017**,Malaysia,2017.
28. Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report**.2018 Malaysia,2018.
29. Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report** 2019, Malaysia,2019
30. Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report** 2020 Malaysia,2020.
31. Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021** Malaysia,2021.
32. Itai Agur & other, **Digital Financial Services and the Pandemic**, **Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies**, IMF Research,7/1/2020.
33. ITU: How broadband, **digitization and ICT regulation impact the global economy**: Global econometric modelling,2020.
34. Joanna Błach, **Financial Innovation and their role in the Modern Financial System– Identification and**

Systematization of The problem, Financial Internet Quarterl & The Ministry of Science and Higher Education, 2011.

35. Klapper. L & others, **Financial Litracy Around the World**: **Insights From The Standard & Poor's Rating Services Global Financial Literacy Survey**, World Bank, Washington,
36. Leora Klapper and Dorothe Singer, **The role of demand–side data – measuring financial inclusion from the perspective of users of financial services Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on "Financial Inclusion" Marrakech**, Morocco, 14 July 2017.
37. mifc, **Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets The Challenge**, Malaysia World Islamic Market Place, Malaysia,2014.
38. Muhamed Zulkhibri, **Islamic Finance**, **Financial Inclusion Policy and Financial Inclusion**: **Evidence from Muslim Countries**, Islamic Economics and Finance Research Division, Kingdom of Saudi Arabi,WP1431-01.
39. OECD, **Financial Consumer Protection Policy Approaches in the Digital Age**: **Protecting consumers assets data and privacy**, 2020.
40. Ozili Peterson K, **Optimal financial inclusion**, MPRA,2020, Paper No. 101808
41. Saudi Central Bank & Islamic Financial Services Board, **Saudi Arabia Islamic Finance Report 2021**, Saudi Central Bank, 2021.

42. Simon K & others, **The State of the Industry Report on Mobile Money** 2021,GSMA,United Kingdom,2021.
43. Sizing the prize PwC's Global Artificial Intelligence Study: **Exploiting the AI Revolution What's the real value of AI for your business and how can you capitalise?**, 2017.
44. Sustainable Development Goals, **gniting SDG Progress through Digital Financial Inclusion**, 2018.
45. Tankovska, H: **Intenet of thing IOT in the nordics**, 9 30, 2020, https://www.statista.com/topics/6457/internet-of-things-iot-in-the-nordics/ (accessed22, 2, 2021,13:30).
46. The World Bank Group, **Enterprise Surveys Around The World**, May2021. https://www.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/ES-map-global-coverage.pdf/(accessed 05,09,2021,22:20).
47. The World Bank Group, **Payment Systems Worldwide**: **A Snapshot – Summary Outcomes of the Fifth Global Payment Systems Survey,** Washington DC,2020.
48. The World Bank, Depth of credit information index, https://data.worldbank.org/indicator/IC.CRD.INFO.XQ , (accessed 10,12,2021, 19:25).
49. The World Bank, Global Payment Systems Survey (GPSS),December 4, 2018, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/gpss/ (accessed 05,09,2021, 21:20).

50. The World Bank, How to Measure Financial Inclusion, February 19, 2015, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/how-to-measure-financial-inclusion/ (accessed 14,09,2021,12:20).
51. The World Bank, The Global Findex database2017, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed26,10, 2021,12:23).
52. World Bank, **Global Financial Development Report**: **Financial Inclusion**, Internationel Bank For Reconstruction and Development, Washington,2014.
53. World Bank, Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion, World Bank, Washington DC, 2020.

Les sites d'internet

1. Christoph Lakner, **Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty**: **Looking back at 2020 and the outlook for 2021**, World Bank,11/01/2021 / https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-and-outlook-2021 (accessed 08, 09,2021, 21:20).
2. Abdullah Elsayed ,The interrelationship between financial inclusion, financial stability, financial integrity and consumer protection (I-SIP Theory),2020 , https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3745874(accessed 07,09,2021, 12:00).

3. Christos Koulovatianos, Regulation of sustainable finance, https://wwwen.uni.lu/fdef/fdef_house_for_sustainable_governance_and_markets/research_areas/regulation_of_sustainable_finance. (accessed 09,04,2021,12:25).
4. fin dev gateway , **GSMA Mobile Money Adoption Survey** , https://www.findevgateway.org/data/gsma-mobile-money-adoption-survey (accessed 04,09,2021, 15:20).
5. Fin Mark Trust, **Data for Financial Markets**, https://finmark.org.za/data-for-financial-markets,(accessed 05,09,2021, 23:20).
6. Grand View Reasearch:**Blockchain Technology Market Analysis Report 2021-2028**, 2021,p3 https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/blockchain-technology-market (accessed 20, 3, 2021,11:20).
7. Halim, D, **Women Entrepreneurs Needed Stat!**, (05,03,2020), https://blogs.worldbank.org/opendata/women-entrepreneurs-needed-stat, (accessed 20,05,2020, 20:20).
8. Islamic Development Bank, **Islamic Social Finance Report2020**, Islamic Development Bank, Saudi Arabia, 2020
9. Islamic Financial Services Board, https://ifsb.org/psifi_03. (access 30/06/2020)
10. Jessica Goldberg, Zahra Niazi, **The Role of Financial Services in Reducing Hunger**, CGAP, 19 September 2016, https://www.cgap.org/blog/role-financial-services-reducing-hunger (accessed 14,09,2021, 17:15).

11. Julia Kagan , **Automated Teller Machine (ATM)**,20/04/2020 / https://www.investopedia.com/terms/a/atm.asp, (accessed10,09,2020,19:12)
12. Karina Broens Nielsen,**10 Useful Data Sources for Measuring Financial Inclusion**,10 January 2014, https://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion. (accessed 05,09,2021, 23:30).
13. Kern Alexander ,**Proportionality and Financial Inclusion**, University of Zurich and Founder of the Research Network for Sustainable Finance, Luxembourg Sustainable Finance Seminar Series, 22 April 2021, https://wwwen.uni.lu/fdef/fdef_house_for_sustainable_governance_and_markets/ (accessed12,08,2021,14:20)
14. KPMG, 6 charts on deals and investments in the global Fintech market,02/09/2021 https://www.consultancy.eu/news/6714/6-charts-on-deals-and-investments-in-the-global-fintech-market(accessed11,09,2021,15:23).
15. Leora Klapper & others, **Regulations help explain variations in financial inclusion**, World Bank ,07/04/ 2021/, https://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/regulations-help-explain-variations-financial-inclusion (accessed 08,09,2021, 19:20).
16. Leyshon, A, & Thrift, N, **Geografic of Financial Exclusion**: **Financial Aboandonment in** Market &

Market :**Blokchain Market**, 5, 2020/https://www.marketsandmarkets.com/Market-Reports/blockchain-technology-market-90100890.html (accessed 20, 3, 2021,11:00).

17. Micro insurance net work ,**the landxape of micro insurance**,2020.
18. Mihir Kumar Roy & others, Sustainability in Banking Industry: Which way to move?, ASA University Review, Vol. 9 No. 2, July–December, 2015.
19. Nafis Ali, **Islamic Finance**: **An Opportunity for SME Financing**, (2015, 8 24) https://www.ifac.org/knowledge-gateway/preparing-future-ready-professionals/discussion/islamic-finance-opportunity-sme-financing (accessed 5, 7, 2021,12:23).
20. Nico Saporiti & Elleanor Robins,**Scaling up water reuse**: **Why recycling our wastewater makes sense**, World Bank Blogs,08/ 23/2021, https://blogs.worldbank.org/climatechange/scaling-water-reuse-why-recycling-our-wastewater-makes-sense, (accessed 18,09,2021, 22:23).
21. Renata Baborska& others , **The impact of financial inclusion on rural food security experience**: **a perspective from low-and middle-income countries**, MPRA, 2018.
22. Shanhong Liu , **Artificial Intelligence and software market growth forecast worldwide 2019- 2025**,(17/08/2020) / https://www.statista.com/topics/6457/internet-of-things-iot-in-the-nordics/ (accessed 22, 02,2021,19:20).

23. Shanhong Liu, **Artificial Intelligence** ,Mar 13, 2020 https://www.statista.com/topics/3104/artificial-intelligence-ai-worldwide/ (accessed22,02,2021,15:23).

24. Shanhong Liu, **Artificial Intelligence and software market growth forecast worldwide 2019- 2025**, (2020, 8 17). https://www.statista.com/statistics/607960/worldwide-artificial-intelligence-market-growth/(accessed 12,02,2021,12:45).

25. The World Bank, **Enterprise Surveys**, https://datacatalog.worldbank.org/dataset/enterprise-surveys (accessed 05, 09, 2021, 22:30).

26. The World Bank, **Poverty**, 15/04/2021, https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview, (accessed 08,09,2021, 18:23).

27. United Nations, **Digital financial inclusion**, **international Telecommunication union (ITU)**, **issue brief series**, **inter-agency task force on financing for development**, July2016,United Nations, https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-Financial-Inclusion_ITU_IATF-Issue-Brief.pdf (Accessed 04,08,2021,15:00).

28. WIPO, **Artificial Inteligence and intelectual property**, availlable at:https://www.wipo.int/about-ip/en/artificial-intelligence/(accessed28,02,2021, 14:20).

29. Yasmin Bin-Humam, **5 Challenges for Women's Financial Inclusion**, 13 /02/ 2017,

https://www.cgap.org/blog/5-challenges-womens-financial-inclusion, (accessed 19, 09, 2021,12:23).

الملاحق

الملحق رقم(1-1): قائمة بأهم البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة خلال الفترة(1980-1990)

البنك او مؤسسة	البلد	سنة التأسيس
الشركة العربية للتامين	الإمارات العربية المتحدة	1980
بنك قطر الإسلامي	قطر	1980
الشركة الإسلامية للاستثمار وأعمال النقد الاجنبي	قطر	1980
المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	مصر	1980
الشركة الإسلامية للاستثمار	البحرين	1980
شركة بيت الاستثمار الإسلامي	الأردن	1981
بنك فيصل الإسلامي البحريني	البحرين	1983
بيت التمويل السعودي التونسي	تونس	1983
البنك الإسلامي السوداني	السودان	1983
البنك الإسلامي لغرب السودان	السودان	1983
بنك التنمية التعاوني الإسلامي	السودان	1983
بنك البركة الإسلامي	السودان	1983
بنك البركة الإسلامي	موريتانيا	1983
بنك البركة الإسلامي	البحرين	1984
بنك التضامن الإسلامي	السودان	1984
بنك التمويل السعودي المصري(الأهرام سابقا)	مصر	1988

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الرحمان يسرى أحمد، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية**، وقائع ندوة34 حول البنوك الإسلامية ودورها في تنمية إقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث التدريب، 2001، ص ص152-154.

الملحق رقم(1–2):مصفوفة تبين رؤى الباحثين حول مفهوم المصرفية الإسلامية

رؤى الباحثين الباحثين	الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية وتؤدي الخدمات المصرفية	المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية	المشاركة في الأرباح والخسائر	الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية	تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية وبناء المجتمع المسلم
أحمد النجار	✓	✓	✓			
السيد محمد باقر الصدر	✓	✓	✓	✓		
محمد نجاة الله صديقي	✓	✓	✓	✓		
عبد الحميد الغزالي	✓	✓	✓	✓		
غريب الجمال	✓	✓	✓			
جمال الدين عطية	✓	✓	✓			
محمد هاشم عوض	✓	✓	✓	✓	✓	
سيد الهواري	✓	✓	✓	✓		
محمود الأنصاري	✓	✓	✓			
أحمد حسن رضوان	✓	✓				
عوف الكفراوي	✓	✓	✓		✓	
حسين شحاتة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد عبد الحليم عمر	✓	✓	✓		✓	
محمد عبد المنان	✓		✓	✓		
توفيق الشاوي	✓		✓	✓	✓	
رفيق المصري	✓		✓			
يوسف قاسم	✓		✓	✓		
مصطفى الهمشري	✓			✓		✓
عبد اللطيف جناحي	✓		✓		✓	
علي البدري احمد	✓			✓		✓
علي السالوس	✓			✓		
عبد السميع المصري	✓			✓		
عبد الرحمن الحلو	✓		✓			
محمد عبد الحكيم زعير	✓		✓			
فضل الله محمد فرح علي	✓		✓			✓
نبوية احمد مصطفى	✓					
سمير الشيخ	✓		✓	✓		

المصدر: سمير رمضان محمد الشيخ، التطوير التنظيمي للبنوك الإسلامية، **أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال**، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط، ص114.

الملحق رقم(4–1): نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة%	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية %
الأردن	18.1	26.6
الإمارات	52.4	76.4
البحرين	45.0	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عمان	31.0	..
فلسطين	17.7	15.9
قطر	56.8	..
القُمر	36.6	..
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27.0
موريتانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.8
اليمن	5.8	..
شرق آسيا والمحيط الهادي	58.6	71.5
إفريقيا جنوب الصحراء	61.5	36.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52.0	52.0
الدول ذات الدخل المرتفع	53.0	92.9
الدول ذات الدخل المنخفض	58.0	29.9
الدول العربية	20.8	25.6
العالم	47.1	64.8

المصدر: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية**، موجز سياسات العدد18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص5

الملحق رقم(5-1): مؤشرات الإستبعاد المالي وأسبابه في الدول العربية

الدول	مؤشر الإستبعاد المالي	اسباب الإستبعاد المالي							
		أسباب عقائدية (الدين)	**المسافة**	**قلة المستندات**	**قلة الثقة**	**قلة المال**	**التكلفة**	**عدم الحاجة**	**فرد من العائلة لديه حساب**
الإمارات	%12	%6	%17	%27	%9	%48	%28	%2	%54
البحرين	%17	%6	%12	%22	%8	%56	%20	%2	%46
الكويت	%20	%3	%7	%24	%6	%66	%31	%3	%44
السعودية	%28	%7	%13	%22	%8	%66	%28	%3	%47
الجزائر	%57	%8	%7	%12	%15	%36	%9	%12	%21
لبنان	%55	%3	%1	%0	%13	%54	%20	%5	%33
المغرب	%71	%4	%3	%8	%7	%72	%11	%11	%4
تونس	%63	%15	%54	%15	%55	%80	%71	%0	%5
ليبيا	%34	%15	%17	%36	%34	%60	%41	%3	%44
الأردن	%58	%18	%5	%14	%16	%75	%35	%3	%28
موريتانيا	%79	%6	%16	%19	%9	%51	%24	%3	%13
مصر	%67	%5	%7	%13	%5	%83	%18	%4	%9
العراق	%77	%13	26%	%25	%26	%77	%46	%2	%10

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The World Bank, **The Global Findex database2017**, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed26,10, 2021,10:23).

الملحق رقم(5-2): مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية خلال عام2017

الدول		مؤشر الشمول المالي%	الذكور	الإناث
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفع	الإمارات	%88	%93	%76
	البحرين	%83	%86	%75
	الكويت	%80	%83	%73
	عمان*	%74	%84	%64
	السعودية	%72	%81	%58
	قطر*	%66	%69	%62
	ليبيا	%66	%71	%60
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	لبنان	%45	%57	%33
	الجزائر	%43	%56	%29
	الأردن	%42	%56	%27
	تونس	%37	%46	%28
	مصر	%33	%39	%27
	المغرب	%29	%41	%28
	فلسطين	%25	%34	%16
دول ذات مستويات شمول مالي منخفض	سورية*	%23	%27	%20
	العراق	%23	%26	%20
	موريتانيا	%21	%26	%15
	السودان**	%15	%20	%10
	اليمن**	%6	%11	%2
OECD ذات الدخل المرتفع		%95	%95	%94
أوروبا ووسط آسيا		%81	%84	%79
شرق آسيا والمحيط الهادي		%74	%76	%71
العالم		%69	%72	%65
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي		%55	%59	%52
أفريقا جنوب الصحراء		%43	%48	%37
الدول العربية		%37	%48	%26

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

The World Bank, The Global Findex database2017, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed26,10, 2021,12:23).

*: 2011

**: 2014

الملحق رقم(5-3): عدد أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك التجارية لكل100 ألف بالغ في الدول العربية خلال الفترة (2017-2020)

الدول	2017		2018		2019		2020	
	أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	**عدد فروع البنوك التجارية لكل100الف بالغ**	**أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ**	**عدد فروع البنوك التجارية لكل100الف بالغ**	**أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ**	**عدد فروع البنوك التجارية لكل100الف بالغ**	**أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ**	**عدد فروع البنوك التجارية لكل100الف بالغ**
الإمارات	65.37	11.27	64.48	10.74	60.91	9.53	52.49	7.98
الكويت	65.98	14.59	73.26	14.72	81.07	13.58	78.56	13.60
عمان	37.58	14.57	35.13	14.59	41.77	13.91	41.33	14.20
السعودية	74.10	8.50	73.96	8.34	73.34	8.16	66.7	7.7
قطر	56.95	9.12	55.55	7.19	54.84	9.44	53.66	10.09
ليبيا	3.66	11.48	3.59	11.36	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
لبنان	37.99	22.25	39.41	22.27	39.25	21.66	36.64	20.32
الجزائر	9.13	5.22	9.54	5.22	9.64	5.24	8.90	5.25
الأردن	27.50	14.42	29.41	14.53	26.13	14.39	30.56	14.09
تونس	29.99	21.70	30.72	22.08	32.21	22.23	33.85	22.31
مصر	17.71	4.88	18.72	4.99	20.07	6.64	22.06	6.76
المغرب	27.21	24.85	27.79	24.89	28.58	24.64	28.61	24.17
فلسطين	23.88	13.01	24.74	13.08	24.87	12.80	23.74	13.24
العراق	2.85	3.97	3.65	4.34	4.16	3.94	غ.م	5.63
موريتانيا	10.24	8.64	10.46	10.92	10.40	11.36	غ.م	غ.م
السودان	5.39	3.32	6.42	3.37	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778 /(accessd26,10,2021,18:20).

الملحق رقم(5–4): نسبة البالغين الذين قاموا بالإدخار لدى مؤسسة مالية ومصرفية رسمية والذين إدخروا المال نقدا في الدول العربية خلال عام 2017

الدول	نسبة التوفير لدي مؤسسة مالية ومصرفية رسمية %			نسبة توفير مبلغ نقدي خلال العام الماضي
	نسبة الإجمالية	الذكور	الإناث	
الإمارات	%29	%31	235	%57
البحرين	%31	%35	%23	%55
الكويت	%27	%29	%22	%47
السعودية	%14	%18	%9	%44
ليبيا	%17	%23	%10	%61
لبنان	%21	%26	%16	%52
الجزائر	%11	%14	%8	%39
الأردن	%10	%13	%7	%45
تونس	%18	%23	%14	%39
مصر	%6	%9	%4	%31
المغرب	%6	%10	%3	%21
فلسطين	%6	%7	%5	%27
العراق	%2	%3	%1	%31
موريتانيا	%9	%12	%6	%42
OECD ذات الدخل المرتفع	%56	%58	%55	%73
أوروبا ووسط آسيا	%34	%37	%32	%54
شرق آسيا والمحيط الهادي	%34	%37	%32	%56
العالم	%27	%29	%24	%48
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	%13	%16	%10	%38
أفريقيا جنوب الصحراء	%15	%19	%11	%54
الدول العربية	%9	%12	%5	%31

Source : The World Bank, The Global Findex database2017, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed 26,10,2021, 19:03).

الملحق رقم(5–5): تطور عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ خلال الفترة 2017 –2020 في عدد من الدول العربية

الدول	عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ				نسبة إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي
	2017	**2018**	**2019**	**2020**	
الإمارات	1305.60	1299.16	1286.80	1407.23	121.85
السعودية	1186.77	1231.52	1317.86	1427.45	58.28
الكويت	1298.64	1283.69	1263.35	1253	80.34
قطر	736.50	753.25	773.10	777.90	129.39
لبنان	984.78	972.56	1060.99	951.59	140.03
الجزائر	523.68	520.28	551.99	468.96	53.89
الأردن	521.96	525.86	434.53	535.48	118.58
مصر	660.80	719.68	779.06	786.86	88.97
المغرب	1002.66	1016.02	1060.40	1090.92	93.53
فلسطين	1185.92	1244.59	1282.64	1276.01	94.29

من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778 /(accessed26,10,2021, 20:08).

الملحق رقم(5–6): الإقتراض حسب مصدر التمويل في الدول العربية

الدول	نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية ومصرفية%			نسبة الإقتراض من العائلة و الأصدقاء
	النسبة الإجمالية	الذكور	الإناث	
الإمارات	%19	%20	%15	%26
البحرين	%17	%21	%9	%33
الكويت	%16	%17	%15	%21
السعودية	%11	%15	%5	%32
ليبيا	%5	%7	%1	%44
لبنان	%17	%20	%13	%13
الجزائر	%3	%4	%2	%19
الأردن	%17	%19	%14	%31
تونس	%9	%12	%5	%26
مصر	%6	%8	%5	%38
المغرب	%3	%4	%2	%18
فلسطين	%5	%7	%3	%19
العراق	%3	%3	%2	%52
موريتانيا	%7	%9	%6	%27
OECD ذات الدخل المرتفع	%20	%23	%17	%13
أوروبا ووسط آسيا	%15	%17	%14	%18
شرق آسيا والمحيط الهادي	%11	%12	%9	%27
العالم	%11	%12	%10	%24
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	%10	%11	%9	%15
أفريقيا جنوب الصحراء	%7	%8	%6	%29
الدول العربية	%5	%7	%3	%27

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The World Bank, The Global Findex database2017,
https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50
(accessed26,10, 2021, 20:30).

الملحق رقم(5-7): عدد حسابات الإقتراض لكل 1000 بالغ في الدول العربية

الدول	عدد حسابات الإقتراض لكل 1000 بالغ				نسبة إجمالي القروض لدى البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020
	2017	**2018**	**2019**	**2020**	
الإمارات	622.64	583.2639	573.3666	589.2858	115.03
قطر	238.50	233.82	227.69	220.28	184.25
الكويت	215.18	223.93	223.23	215.03	93.80
السعودية	270.6411	267.1004	200.9634	130.20	52.69
لبنان	15.86	14.916	24.886	22.60	40.35
الجزائر	47.37	54.84	59.69	46.57	60.75
الأردن	199.70	206.2826	196.908	224.9912	91.02
مصر	135.3416	149.5888	156.3379	164.9273	42.84
المغرب	494.9533	516.4764	562.2458	665.4795	90.40
فلسطين	174.1853	180.09	272.27	233.09	50.57

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778/(accessed26,10,2021, 22 :23).

الجدول رقم(5-8): مؤشر عمق المعلومة الإئتمانية في الدول العربية

الدول	مؤشر عمق المعلومة الائتمانية			
	2016	2017	2018	2019
الإمارات	7	8	8	8
البحرين	8	8	8	8
الكويت	6	6	6	8
السعودية	8	8	8	8
ليبيا	0	0	0	0
لبنان	6	6	6	6
الجزائر	0	0	0	0
الأردن	0	6	7	8
تونس	7	7	7	7
مصر	8	8	8	8
المغرب	7	7	7	8
فلسطين	8	8	8	8
العراق	0	0	0	0
موريتانيا	3	3	4	6
OECD ذات الدخل المرتفع	6.68	6.79	6.81	6.87
أوروبا ووسط آسيا	6.32	6.41	6.44	6.46
شرق آسيا والمحيط الهادي	4.69	4.76	4.83	4.90
العالم	4.62	4.82	4.93	5.20
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	4.97	4.97	5.03	5.18
أفريقيا جنوب الصحراء	2.62	3.06	3.29	3.89
الدول العربية	3.77	4.14	4.27	4.54

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

The World Bank, Depth of credit information index, https://data.worldbank.org/indicator/IC.CRD.INFO.XQ , (accessed 10,12,2021, 19:25).

الملحق رقم(5–9): بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية للبالغين فوق سن15 سنة في عام2017

الدولة	المدفوعات الرقمية %	نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات ائتمانية %	نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساب مصرفي%	استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء%	الحاصلين على بطاقة ائتمانية	الحاصلين على بطاقة خصم
الإمارات	84%	46%	53%	60%	45%	83%
البحرين	77%	36%	35%	44%	30%	80%
الكويت	75%	28%	30%	36%	22%	78%
السعودية	61%	21%	36%	17%	16%	67%
ليبيا	32%	8%	12%	21%	10%	23%
لبنان	33%	23%	12%	16%	15%	35%
الجزائر	26%	5%	5%	5%	3%	20%
الأردن	33%	18%	10%	8%	3%	31%
تونس	29%	12%	11%	7%	7%	23%
مصر	23%	9%	7%	3%	3%	25%
المغرب	17%	3%	5%	2%	0%	21%
فلسطين	14%	7%	8%	7%	3%	14%
العراق	19%	3%	25%	14%	2%	6%
موريتانيا	16%	9%	13%	4%	3%	10%
OECDذات الدخل المرتفع	92%	57%	57%	70%	57%	84%
أوروبا ووسط آسيا	78%	37%	45%	53%	34%	71%
شرق آسيا والمحيط الهادي	62%	26%	44%	41%	22%	60%
العالم	52%	23%	36%	29%	18%	48%
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	46%	21%	21%	16%	18%	41%

أفريقيا جنوب الصحراء	34%	8%	49%	8%	3%	18%
الدول العربية	26%	8%	15%	8%	9%	5%	27%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Source : The World Bank, The Global Findex database2017, https://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=50(accessed 26,10,2021, 20:36)

الملحق رقم(5-10): ملكية البالغين لبطاقات الخصم وبطاقات الإئتمان لكل 1000 بالغ بين عامي2017 و2020

الدولة	عدد بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ		عدد بطاقات الإئتمان لكل1000 بالغ	
	2017	2020	2017	2020
الإمارات	728,77	862,14	**505,68**	**481,99**
الكويت	1224,77	1215,66	**258,18**	**242,53**
السعودية	1448,12	1224,984	**110,94**	**118,14**
لبنان	307,14	661,71	**114,13**	**71,21**
الجزائر	17,41	/	/	/
الأردن	492,34	486,36	62	54,14
مصر	212,58	281,51	55,66	57,11
فلسطين	256,91	337,04	/	/
موريتانيا	37,64	78,6	0,67	1,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=e5dcab7e-a5ca-4892-a6ea-598b5463a34c&sId=1460043522778/(accessed26,10,2021, 23 :23).

الملحق رقم(5-11): تطور عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية خلال الفترة2016-2021

الدولة/السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	21	23	21	20	17	17
مصر	3	3	3	3	3	3
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	27	27
الأردن	4	4	4	4	4	4
الكويت	6	6	6	6	6	6
لبنان	5	5	5	4	4	4
ليبيا	0	0	1	1	1	4
عمان	2	2	2	2	2	2
فلسطين	3	3	3	3	3	3
قطر	4	4	4	4	4	4

السعودية	4	4	4	4	4	4
السودان	37	37	37	37	38	38
الإمارات	8	8	8	8	10	10
الجزائر	2	2	2	2	2	2
المجموع	99	101	104	98	98	101

المصدر:

Islamic Financial Services Board, Islamic Banking Period Covered: 2013Q4 to 2021Q3, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

الملحق رقم(5-12): البيانات المالية لأكبر 50 بنكا إسلاميا في الدول العربية خلال النصف الثاني من عام 2020 (الوحدة: مليون دولار)

الدول	عدد البنوك الإسلامية	الموجودات	التوظيفات	الودائع	حقوق الملكية	الأرباح
السعودية	4	194723	130242	150736	25563	2210
الإمارات	7	169240	111399	121619	22894	300
الكويت	5	120467	81774	82476	12261	376
قطر	5	113303	76284	67424	15160	911
البحرين	10	57880	28416	22521	6198	159
مصر	2	9771	3898	8419	922	175
الأردن	2	9520	2034	4556	897	125
السودان	7	9413	4129	6380	678	238
سلطنة عمان	2	4500	2205	3376	566	(17)
الجزائر	2	3399	2137	2207	358	78
تونس	1	1417	1127	1210	124	9
سوريا	2	1337	526	296	115	64
اليمن	1	215	غ.م	110	25	4
المجموع	50	695182	444171	471360	85761	4632

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

اتحاد المصارف العربية، **أكبر 50مصرفا إسلاميا عربيا تدير موجودات تقدر بنحو 695 مليار دولار**، اتحاد المصارف العربية، العدد480، نوفمبر2020، ص ص11-14.

الملحق رقم(5-13): تطور عدد فروع البنوك الاسلامية في الدول العربية خلال الفترة 2016-2021

الدولة/السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	55	64	63	63	63	63
مصر	134	136	138	138	138	138
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	162	162
الأردن	169	174	193	199	201	201
الكويت	179	176	179	181	180	181
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	22
عمان	18	22	23	24	32	32
فلسطين	48	60	71	79	81	81
قطر	65	71	75	77	68	68
السعودية	807	830	831	827	831	831
السودان	853	830	800	900	985	1055
الإمارات	305	293	285	272	232	215
الجزائر*	37	39	46	49	49	**49
المجموع						

Source :Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

*:التقارير السنوية لبنك البركة، ومصرف السلام الجزائري خلال الفترة(2016-2020)

**:احصائيات2020

الملحق رقم(5-14): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على مستوى البنوك الاسلامية في الدول العربية خلال الفترة 2016-2021

الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البحرين	/	/	/	/	/	/
مصر	364	399	431	480	480	480
العراق	/	/	/	/	374	374
الأردن	343	378	418	479	499	499
الكويت	524	595	679	749	841	850
لبنان	/	/	/	/	/	/
ليبيا	/	/	/	/	/	25
سلطنة عمان	30	34	32	32	46	46
فلسطين	83	103	139	148	152	154
قطر	402	413	423	451	432	432
السعودية	7332	7729	7972	8320	8358	8054
السودان	1190	1301	1596	1501	1533	1533
الإمارات	1864	1860	1855	1824	1546	1546
الجزائر	7	11	14	17	22	27
المجموع	12139	12823	13559	14001	14283	14020

Source : Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

الملحق رقم(5-15): تطور عدد النوافذ وعدد فروع البنوك التجارية التي تدير هذه النوافذ خلال الفترة (2016-2021)

الدول	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	عدد النوافذ	عدد الفروع	عدد النوافذ	عدد الفروع	عدد النوافذ	عدد الفروع	عدد النوافذ	عدد الفروع	عدد النوافذ	عدد الفروع	عدد النوافذ	عدد الفروع
سلطنة عمان	6	53	6	54	6	58	6	60	5	59	5	63
السعودية	8		8		8		8		8		7	
أفغانستان	7		7		6		6		6		6	
أندونيسيا	21	149	21	154	20	153	20	160	20	162	21	168
ماليزيا	10	2149	10	2149	10	2170	10	2170	10	2170	10	2170
بنغلادش	16	940	16	1186	16	1472	17	1513	17	1698	17	1862

Source : Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

الملحق رقم(5–16):تطور صيغ التمويل الإسلامي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2016–2021)

صيغة المرابحة						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	249984	259147.7	267617.1	294974.4	374440.5	454638.1
العراق	/	/	/	/	1684642.7	1684642.7(2020)
الأردن	3457.5	3555.9	3712.9	4217.6	4844.2	4844.2(2020)
الكويت	9229.7	8765.2	9284.7	10221.4	14271.7	14354.9
سلطنة عمان	160451.2	240796	285402	309955	313199	348172
فلسطين	880.6	1120.4	1312.6	1464.6	1810.5	1856.6
السودان	35021	54479	103447	162132.2	248532	678305.4
الإمارات	207338.3	220419.5	237896.1	232881.2	255944.8	247511.8
المجموع	666362.3	788283.7	908672.4	1015846.4	2897685.4	3434325.7

عقد الإستصناع						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	0	0	0	0	0	0
العراق	/	/	/	/	89	89
الأردن	3.8	7.5	11.5	16.8	28.3	28.3
الكويت	10.3	10.1	18.8	18.7	24.3	24.5
سلطنة عمان	2797	4574	4421	4254	3558	2977
فلسطين	12.1	15.4	16.9	32.5	42.8	64.1
السودان	15776	27720	38189	46336.1	15986.5	25046.3
الإمارات	124323.5	129336.1	131768	130586.9	133133.7	135933.9
المجموع	142922.7	161663.1	174425.2	181245	152862.6	164163.1

عقد السلم						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	00	00	00	00	0	0
العراق	/	/	/	/	0	0
الأردن	0	0	0	0	0	0
الكويت	/	/	/	/	/	
سلطنة عمان	0	0	0	0	0	0
فلسطين	/	/	/	/	/	/
السودان	1806	1628	2647	3581	11205.3	39677.8
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	1806	1628	2647	3581	11205.3	39677.8

التمويل بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021

السعودية	62465.4	70539.7	70158	67820.4	71682.8	76351.0
العراق	/	/	/	/	4493	4493
الأردن	1460.1	1575.7	1710.8	1823.9	1997.8	1997.8
الكويت	2688.2	2740.1	9977	3226.7	3269	3320.7
سلطنة عمان	423676.9	529940	586760	577531	566764	527157
فلسطين	39.7	58	75.6	92.3	122	147.9
السودان	315	492	985	1313	2933.8	3031
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	490645.3	605345.5	669666.4	651807.3	654262.4	616498.4
التمويل بالمضاربة						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	0	0	0	363	667.6	885.1
العراق	/	/	/	/	68416.6	68416.6
الأردن	0.3	0	0	0	0	0
الكويت	309.1	247.3	3.2	118.4	84.5	3.1
سلطنة عمان	0	0	0	0	0	0
فلسطين	17.3	26.4	45.1	42.8	31.4	23.4
السودان	3160	4717	8990	10618.8	15433.9	19109.1
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	4080.7	4990.7	9038.3	11143	84634	88437.3
التمويل بالمشاركة						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	2959.8	2737.2	2239.8	1923.8	1845.7	1538
العراق	/	/	/	/	855285.8	855285.8
الأردن	0	0.8	2.1	0	0	0
الكويت	14.6	2.2	2	0.8	0.7	0
سلطنة عمان	0	0	0	0	0	0
فلسطين	/	/	/	/	/	/
السودان	3190	4837	9287	14593.2	28444	52544.8
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	6164.4	7577.2	11531	16517.8	885576.2	909368.9
المشاركة المتناقصة						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سلطنة عمان	13438.2	65115	134049	242021	424330	550590
الأردن	30.2	30.4	31.3	33.2	34.3	34.3
العراق	/	/	/	/	10000	10000
الكويت	0.3	0.2	0.1	0	0	/

المجموع	13468.7	65146.4	134080.4	242054.2	425364.4	560624.3
صيغ أخرى						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	536.7	1389.2	2079	4040.5	4208.2	4197.3
العراق	/	/	/	/	142610	142610
الأردن	64.3	98.7	99.2	125.5	157.3	157.3
الكويت	/	/	1674.4	1855.8	216.9	238
سلطنة عمان	/	/	/	/	/	/
فلسطين	/	/	/	/	8.1	6.8
السودان	12482	3520	9630	1010.7	46380.2	159221.2
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	13083	5007.9	13482.6	7040	93580.7	306430.6
القرض الحسن						
الدول/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	0	0	0	0	0	0
العراق	/	/	/	/	2822.9	2822.9
الأردن	32.2	42	55.8	69.4	135.2	135.2
الكويت	/	/	3	7	/	/
سلطنة عمان	696.3	1055	1609	2152	2003	2140
فلسطين	15.8	24.6	22.3	21.7	28.3	25
السودان	22	24	35	49.3	321.3	367.4
الإمارات	/	/	/	/	/	/
المجموع	766.3	1145.6	1725.1	2299.4	5310.7	5490.5

Source: Islamic Financial Services Board, **Islamic Banking Period Covered**: **2013Q4 to 2021Q3**, https://ifsb.org/psifi_03.php(30,12,2021), (accessed 13, 01, 2022,18:03)

الملحق رقم (5-17): المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي

الإقتصاد	التداين والشمول المالي				المؤسسات المالية الإسلامية			
	التداين%	أفراد بالغون لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية (%، سن+15)	أفراد بالغون ليس لديهم حساب لأسباب دينية(%، سن+15)	أفراد بالغون ليس لديهم حساب لأسباب دينية (بالآلاف، سن+15)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية	الأصول الإسلامية لكل شخص بالغ(دولار)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10 مليون بالغ	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10.000 كلم^2
الإمارات	91	59,7	3,2	84	22	9.298	33,2	2,63
البحرين	94	64,5	0	0	32	29.194	301,6	421,05
الكويت	91	86,8	2	7	18	28.102	87,2	10,10

السعودية	93	46,4	24,1	2.540	18	1.685	9,2	0.08
قطر	95	65,9	11,6	64	14	13.851	86,5	12,08
الجزائر	95	33,3	7,6	1.330	2	غ.م	0,8	0.01
لبنان	87	37,0	7,6	155	4	غ.م	12,4	3,91
المغرب	97	39,1	26,8	3,810	0	0	0	0
تونس	93	32,2	26,8	1.490	3	72	3,7	0.19
الأردن	غ.م	25,5	113	329	6	1.538	15,4	0,68
موريتانيا	98	17,5	17,7	312	1	76	4,7	0.01
مصر	97	9,7	2,9	1.480	11	146	1,9	0,11
العراق	84	10,6	25,6	4.310	14	98	7,4	0,32
السودان	93	6,9	4,5	871	29	103	14,0	0,12
اليمن	99	3,7	8,9	1.190	8	179	8,8	0,15

Source:World Bank, **Global Financial Development Report**: **Financial Inclusion**, Internationel Bank For Reconstruction and Development, Washington ,2014,p174

الملحق رقم (5-18): نسبة المعرفة المالية في االدول العربية

البلد	نسبة المعرفة المالية (%)
السعودية	31
الامارات	38
الجزائر	33
البحرين	40
مصر	27
العراق	27
الاردن	24
لبنان	44
الكويت	44
موريتانيا	33
السودان	21
تونس	45
اليمن	15
فلسطين	25
متوسط معدل المعرفة المالية	30,7

Source : Klapper. L & others, **Financial Litracy Around the World**: **Insights From The Standard & Poor's Rating Services Global Financial Literacy Survey**, World Bank, Washington, 2015,p p 23-25.

الملحق رقم(5–19): تطور التمويل الإسلامي وودائع الزبائن في نافذة ميسرة للخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة (2016–2020) الوحدة: مليون ريال عماني

البيان/ السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مرابحة وذمم أخرى	9.81	26.99	24.18	19.09	23.46
تمويل المضاربة	24.85	23.48	26.59	18.90	13.33
تمويل المشاركة المتناقصة	239.69	292.74	285.52	347.78	326.82
الإجارة المنتهية بالتمليك	37.13	44.33	46	46.02	46.40
تمويل الوكالة	–	–	18.76	52.02	40.01
المجموع التمويل	311.483	387.54	401.05	483.81	450.02
حسابات جارية	37.84	72.15	56.04	112.5	99.01
حسابات التوفير	15.23	62.68	34.03	39.32	53.46
ودائع بأجل	230.56	278.35	263.32	253.40	220.79
مجموع ودائع الزبائن	283.63	276.78	353.39	405.22	373.26

المصدر: بنك ظفار، **التقرير السنوي2020**، بنك ظفار، سلطنة عمان، 2020،ص272.

بنك ظفار، **التقرير السنوي2018**، بنك ظفار، سلطنة عمان، 2018،ص217.